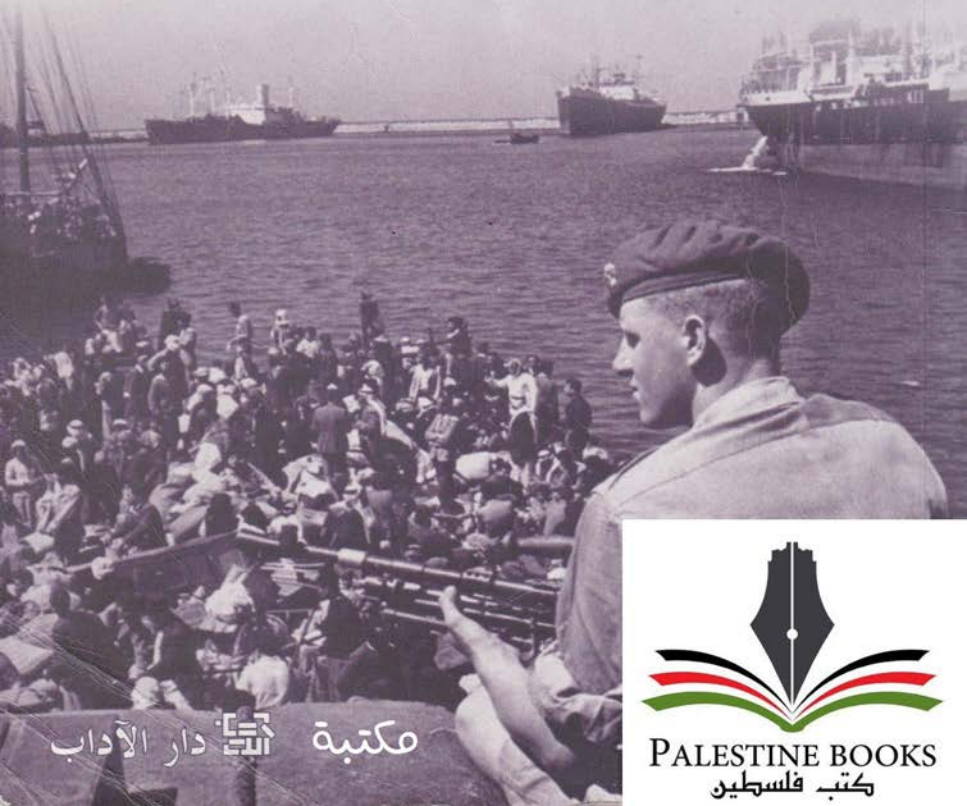


دَيُّومَةُ الْمَسْأَلَةِ الْفِلِسْطِينِيَّةِ

د. جُوزَيْفُ مَسْعَد



مكتبة دار الآداب



PALESTINE BOOKS
مكتبة فلسطين

جوزيف مسعد

telegram @soramnqraa

telegram @palkotob

ديمومة المسألة الفلسطينية

حول الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية

دراسة



PALESTINE BOOKS
كتب فلسطين

مقدم من مكتبة

إلى قناة كتب فلسطين

دار الآداب - بيروت



ديمومة المسألة الفلسطينية
جوزيف مسعد/ مفكر فلسطيني

الطبعة الأولى 2009

ISBN 978-9953-89-126-2

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة
t.me/soramnqraa

All rights in the Arabic language are reserved to Dar al Adab. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق باللغة العربية محفوظة لدار الآداب. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

دار الآداب للنشر والتوزيع

ساقية الجنزير - بناية بيهم

ص.ب. 11-4123

بيروت - لبنان

هاتف: (03) 861632 - (01) 861633 - (01) 795135

فاكس: 009611861633

e-mail: d_aladab@cyberia.net.lb

Website: www.adabmag.com

facebook: dar al adab



telegram @palkotob

ديمومة المسألة الفلسطينية

حول الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية

الإهداء

إلى الصديق محمّد عبد الكريم أيّوب

المحتويات

عرفان وتقدير	٩
مقدمة القارئ العربي	١٣
تمهيد	١٧
الجزء الأول: الأيديولوجيا الصهيونية والوطنية الفلسطينية	٣٥
الفصل الأول: المستعمرة «ما بعد الكولونيالية»: الزمان والمكان والأجساد في فلسطين/إسرائيل	٣٧
الفصل الثاني: إدراك الذكورة: النوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية ..	٩٩
الفصل الثالث: الآخرون الداخليون للصهيونية: إسرائيل واليهود الشرقيون (المزراحيم)	١٣٣
الجزء الثاني: أصول «عملية السلام»: تحويل الحقل السياسي الفلسطيني	١٨٥
الفصل الرابع: الفلسطينيون وحدود الخطاب المعرقن	١٨٧

الفصل الخامس: الإرهابيون التائبون أو عودة ثانية للاستعمار الاستيطاني

٢٢٥ (اتفاقية م ت ف في أبعادها)

الفصل السادس: ساسة واقعيون أم مثقفون كمبرادوريون «المثقفون»

٢٤٣ الفلسطينيين والنضال الوطني»

٢٦٧ الفصل السابع: عودة أم منفى دائم؟

٢٩٧ الفصل الثامن: الفلسطينيين والمحركة اليهودية

الفصل التاسع: عن الصهيونية ونزعة التفوق العرقي اليهودي: من أجل

٣٢٥ عملية سلام حقيقية

الفصل العاشر: التاريخ على المحك: جوزيف مسعد وبينى موريس

٣٤٧ يناقشان الشرق الأوسط

٣٦٧ الفصل الحادي عشر: ديمومة المسألة الفلسطينية

عرفان وتقدير

نُشر «المستعمرة ما بعد الكولونياليّة: الزمان والمكان والأجساد في فلسطين/إسرائيل» لأول مرة في *The Pre-Occupation of Post-Colonial Studies*, edited by Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri-Crooks (Durham, NC: Duke University Press, 2000). Reprinted by permission of Duke University Press, copyright 2000

نُشر «تصوّر الذكورة: النوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية» لأول مرة في *Middle East Journal* (صيف 1995) مجلد 49 (3)، 467 - 483. أُعيد نشرها بإذن من *Middle East Journal*.

نُشر «الآخرون الداخليون للصهيونية: إسرائيل واليهود الشرقيون»، لأول مرة في *Journal of Palestine Studies* (صيف 1996) رقم 100، 53 - 68. أُعيد نشرها بإذن من *Californian University Press*, copyright 1996.

نُشر «الفلسطينيون وحدود الخطاب المعرقن» للمرة الأولى في *Social Text* (ربيع 1993) رقم 34، 94 - 114. أُعيدت طباعتها بإذن من *Duke University Press*, copyright 1993.

نُشر «الإرهابيون التائبون أو عودة ثانية للاستعمار الاستيطاني: اتفاقية م

ت ف - إسرائيل في أبعادها» لأول مرة في Found Object (ربيع ١٩٩٤) The Center for the Study of Culture, Technology and Work, City University of New York, عدد رقم ٣، ٨١ - ٩٠. أُعيدت طباعته بإذن من
copyright 1994.

نُشر «ساسة واقعيّون أم مثقفون كمبرادوريّون: المثقفون الفلسطينيون والنضال الوطني» لأول مرة في Critique (خريف ١٩٩٧)، ٢٣ - ٣٥،
http://www.tandf.co.uk. أُعيد نشره بإذن من Taylor & Francis, copyright 1997.

نُشر «عودة أم منفي دائم؟» لأول مرة في Critique (ربيع ١٩٩٩) رقم ١٤، ٥ - ٢٣،
http://www.tandf.co.uk. وأُعيد نشره بإذن من Taylor and Francis, copyright 1999.

نُشر «الفلسطينيون والمحركة اليهودية» لأول مرة في Journal of Palestine Studies (خريف ٢٠٠٠) رقم ١١٧، ٥٢ - ٦٧. أُعيدت طباعته بإذن من
California University Press, copyright 2000.

نُشر «عن الصهيونية ونزعة التفوق العرقي اليهودي: من أجل عملية سلام حقيقية»، لأول مرة في Interventions (2003) مجلد ٥ (٣)، ٤٤٠ - ٤٥١.
http://www.tandf.co.uk. وأُعيد نشره بإذن من Taylor and Francis, copyright 2003.

نُشر «التاريخ على المحكّ: جوزيف مسعد وبنني موريس يناقشان الشرق الأوسط»، مناظرة مع المؤرّخ الإسرائيلي بنني موريس، لأول مرة في History Workshop Journal (ربيع ٢٠٠٢) ٢٠٥ - ٢١٦. أُعيد نشره بإذن من
Oxford University Press, copyright 2002.

نُشر «ديمومة المسألة الفلسطينية»، لأوّل مرّة في Cultural Critique (شتاء
٢٠٠٥) عدد ٥٩، ١ - ٢٣. حقوق الطبع (٢٠٠٥) by the Regent of the
University of Minnesota . أُعيد نشره بإذن من University of Minnesota
. Press

مقدمة للقارئ العربي

تكمّن أهميّة «المسألة الفلسطينية» كتسمية في ارتباطها في تاريخ أوروبا بـ «المسألة الشرقية» والتي كانت تشير إلى تعامل أوروبا مع الإمبراطورية العثمانية، أي مع شرقيين موجودين خارج أوروبا، وبـ «المسألة اليهودية» والتي كان من مقوماتها الرئيسية اعتبار يهود أوروبا آسيويي الأصول أو شرقييها، ومسألتهم كانت تعني تعامل أوروبا مع الشرقيين داخل أوروبا.

برزت «المسألة الشرقية» وبعدها «المسألة اليهودية» في أواخر القرن الثامن عشر، في أوج عصر الأنوار الأوروبي، بينما برزت «المسألة الفلسطينية» في أوائل القرن العشرين كامتداد لهما إن لم تكن منبثقة أصلاً عن كيفية تعامل أوروبا مع هاتين المسألتين، وعن النهج الذي طرحته لحلّهما. إذن وبعكس «القضية الفلسطينية» وهي التسمية التي راج استخدامها في العالم العربي والتي، على المستوى اللغوي على الأقل، تحتاج إلى قاضٍ عادل للحكم فيها، فـ «المسألة الفلسطينية» في السياق الأوروبي تحتاج إلى أجوبة وإجاباتٍ واستجاباتٍ أوروبية، وليس بالضرورة إلى حلول عادلة.

إنّ ارتباط «المسألة الفلسطينية» بـ «المسألة اليهودية» موضوع رئيسي يبحثه هذا الكتاب في سياق دراسات تحليلية وتاريخية للحركة الصهيونية وأيديولوجيتها في سياقها الأوروبي الأيديولوجي في أواخر القرن التاسع عشر

والقرن العشرين، وفي سياقها العربي والفلسطيني في القرن العشرين. يقوم الكتاب بموضعة الأيديولوجية الصهيونية والفكر الوطني الفلسطيني في سياق العرقية واللاسامية الأوروبية، وتاريخ الاستعمار والكولونيالية الأوروبي، والتاريخ الثوري المناوئ للاستعمار في آسيا وأفريقيا، وفي سياق النيولبرالية المعولمة حديثاً. تدور أبحاث الكتاب حول محاور أساسية: فبالإضافة إلى العرق والكولونيالية، تركز الدراسات إلى محاور الجنس والطبقة ومكانة المثقف في الحركات السياسية، كمحاور رئيسية للفكر الصهيوني وللفكر الوطني الفلسطيني، وبالطبع للفكر الإمبريالي العالمي. لهذا يستهلّ الكتاب أبحاثه بتحليل مفهوم «الإرهاب» وارتباطه بموازن القوى العالمية وبالوظيفة الرئيسية المناطة به على المستوى المفاهيمي والسياسي. وبما أن «الإرهاب» أصبح من أهمّ التسميات التي أُلصقت بالمقاومة الفلسطينية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فلم يكن من مفرّ من تفكيكه قبل الخوض في تفاصيل ما يسمّى بـ «الصراع» العربي - الإسرائيلي. أمّا المجازر الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل في غزّة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ وحصارها المستمرّ للقطاع، فلا يمكن فهمهما خارج التحليل النظري والتاريخي اللذين يطرحهما الكتاب.

على الرّغم من أنّي حضرت مرارًا باللغة العربية، ونشرت عدّة مقالات صحافيّة ودراسات أكاديمية باللغة العربية، فهذا أوّل كتاب أنشره بالعربيّة. لقد قمت بترجمة المقدّمة والفصل الثامن والتاسع، ونصف الفصل الحادي عشر، بينما قامت الصديقة ريماء العيسى بترجمة الفصل الأوّل والثالث والرابع والخامس والعاشر ونصف الفصل الحادي عشر. وقد قامت ريماء أيضًا بترجمة الفصل السادس معتمدة على ترجمة الدكتور عادل سمارة الذي نشر هذا الفصل بصيغة أقصر في مجلّة «كنعان» (عدد ٨٥، نيسان/أبريل ١٩٩٧). وقمت أنا بمراجعة وتنقيح ترجمة الفصل السابع معتمدًا على ترجمة حسن حسن والتي نُشرت في كتاب اللاجئون الفلسطينيون: حقّ العودة (مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣). أما الفصل الثاني، فقامت بترجمته مشكورة الدكتورة شهت العالم. لقد بذلت ربما جهداً جهيداً في ترجماتها، ولها امتناني وعرفاني الدائمين. لقد قمت بمراجعة كل الكتاب لغوياً، وهي مهمة لم أكن سأقدر عليها من غير المساعدة الكريمة التي قدّمها الإخوة والأصدقاء محمّد عبد الكريم أيّوب الذي راجع ترجماتي لعدّة فصول، وحسن أبو هنيّة ومحمّد زاهد جول اللذان بذلا جهداً جهيداً لتنقيح الترجمات المختلفة للكتاب بأكمله. سأبقى دائماً مديناً لهم ولكرمهم غير المحدود معي.

تعود معرفتي بمحمّد عبد الكريم أيّوب إلى عام ١٩٩٤ عندما التقينا في إحدى مكتبات عمّان صدفة، ودخلنا في نقاش عن هيغل وماركس وفرويد وعن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ووضع المرأة والرجل في العالم العربي. منذ هذا اللقاء التدشيني، أصبح محمّد رفيقاً وصديقاً ومحاوِراً دائماً في كلّ القضايا الفكرية والسياسية التي تشغلني وتشغله. ومع ذلك لم يقرأ محمّد سوى كتاباتي القليلة باللغة العربيّة وساهم بتنقيح ترجماتي لها. كان عدم توقّر أيّ من كتبي باللغة العربيّة يحبطني ويحبطه، وبالتالي فأنا في منتهى الغبطة لصدور كتابي بالعربيّة أخيراً. وإني أهدي هذه النسخة العربيّة من الكتاب للعزیز محمّد، راجياً أن يقبل صدور ديمومة المسألة الفلسطينيّة كـ «دفعة» أولى على الحساب، ومتمنياً أن تتم ترجمة أعماله الأخرى قريباً.

تمهيد

يتناول هذا الكتاب مجموعة من الدراسات حول الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، نُشرت على مدى عقد من الزمان، بدءًا من عام ١٩٩٣، وتقوم معظم الدراسات بتحليل المراكز الأيديولوجية، والتحالفات السياسية للصهيونية منذ انطلاقتها، وذلك بغرض تفسير موقفها التاريخي من اليهود الأوروبيين، واليهود الآسيويين والأفارقة، وموقفها من الشعب الفلسطيني كذلك. وآمل من خلال استعراض هذه الدراسات للأصول والتاريخ تحليل ما بات يعرف بـ «الصراع» الفلسطيني - الإسرائيلي. وسوف نقوم بتسليط بعض الأضواء على كيفية بناء خطاب الإرهاب لذاته وموضوعاته. وتركّز جُلّ الدراسات على مفهوم الصهيونية للثقافة والعرق، كمفاهيم مركزية مؤسّسة لأهداف الصهيونية الأيديولوجية والعملية، بالإضافة إلى سياساتها تجاه كافة الجماعات التي تمارس عليها الهيمنة، من اليهود أو العرب على حدّ سواء، حيث يقوم البحث بالارتكاز، كلياً أو جزئياً، على هذا التحليل في الفصول (١، ٣، ٤، و ٨ - ١١)، بينما تقوم الدراسات الأخرى بتحليل الفكر الوطني الفلسطيني، وعملية السلام التي انطلقت منذ عام ١٩٩١، وآثار هذه العملية على تحولات السياسة الفلسطينية، إذ تشرح هذه الدراسات وتفسّر في (الفصل ٢ والفصول ٤ - ٩) تأثيرات عملية السلام على المثقفين الفلسطينيين، فضلاً عن الأجندة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلّق

بقضايا اللاجئين الفلسطينيين، والعنصرية الإسرائيلية، وعلاقة الفلسطينيين بالتاريخ اليهودي عمومًا، والمحركة اليهودية على وجه الخصوص. وتنعطف الدراسة الأخيرة التي تُعنى بتحليل المسألة الفلسطينية إلى الدراسة الأولى، ولكن بسبر وتركيز مختلف نوعًا ما، وأقصد بذلك مركزية المسألة اليهودية بالنسبة للمسألة الفلسطينية، وتراكبهما، إذ إنَّ حلَّ إحداهما سوف يفضي بالضرورة إلى حلِّ الأخرى.

يحتوي هذا الكتابُ على قسمين: يتضمَّن القسم الأوَّل دراسات حول الآيديولوجيا الصهيونية، والفكر الوطني الفلسطيني، ويشتمل القسم الثاني على دراسات حول أصول «عملية السلام» وتحويلاتهما للمجال السياسي الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر التنبيه إلى أنَّ هذه الدراسات كانت قد نُشرت في دوريات أكاديمية (وإحداها في كتاب محرّر). أمَّا الدراسات الباقية فهي على صلة وثيقة بالمأساة المستمرة نتيجة احتكاك الفلسطينيين بالصهيونية. وسوف يجد القارئ بعض تكرار للحجج والمساجلات التي لم يكن من الممكن تفاديها في مختلف الدراسات، نظرًا لكونها نُشرت بشكل مستقل بعضها عن البعض الآخر، إلا أنَّ التركيز جاء مختلفًا في بعض حالات التكرار، وقد عمدنا إلى توظيف الحجج والبراهين بغرض تناول وعرض نقاط أخرى (وإن كانت ليست وثيقة الصلة بشكل مباشر بالموضوع). وعلى الرّغم من كلّ ذلك فقد قمت بإجراء تعديلات طفيفة على معظم الفصول، وذلك لتقليل من التكرار الذي لا داعي له قدر الإمكان.

ويتضمَّن الكتاب مساجلة مع المؤرّخ الإسرائيلي بيني موريس كنت قد أجريتها في تمّوز/يوليو ٢٠٠١، وذلك في (الفصل العاشر). وقد ترنّجت المداورات الفكرية التي تمّت بوساطة محرّر يعمل في مجلة «الحلقة التاريخية» (History Workshop Journal)، ونُشر فيها النصّ الأصلي، على جوهر القضايا التي تتعلّق باحتكاك الصهيونية بالفلسطينيين. ولهذه المساجلة أهمّية فائقة، وذلك لأنها تضمّنت لأول مرّة إشارة إلى التحوّل العام الذي

طال مؤخرًا معتقدات موريس السياسية، والتي قام بعرضها بالتفصيل في مقابلة لاحقة مع صحيفة «هاآرتس»^(١) الإسرائيلية، وقد قمت بالرد والاعتراض عليه في صحيفة «الأهرام» الأسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية^(٢).

نقيض الإرهاب

إنّ الإرهاب اسمٌ غير مفترض، وإنّما مفروض دائمًا؛ فالمفهوم التصنيفي الذي يحوّله من ممارسة إلى هوية مفهومٍ خاصّ لا يتّسم بالتعميم. ففي الوقت الذي تصف سلطة الدولة بعض الممارسات بالإرهاب، وتنعت مرتكبيه «بالإرهابيين»؛ فإنّ جميع من يوصفون بالإرهابيين يرفضون هذا الوصف المفروض عليهم من طرف الدولة، إذ لا نظفر على سبيل المثال بمنظمات تطلق على نفسها اسم: الجيش الإرهابي الإيرلندي، أو المؤتمر الإرهابي الإفريقي، أو منظمة الإرهاب الفلسطينية. وإذا كان شرط الهوية ينطوي على شقين: موضوعي، وذاتوي (أي المنادة والاستدخال) فإنّ الهويّات الإرهابية ما تزال مفاهيم تخضع للنقاش والسؤال؛ فهي ما تزال تحت سيطرة عدوّ يُحكم قبضته على رأس السلطة، ويتحكّم بمجمل وسائل تصوير وتمثيل الهويّات. ففي الوقت الذي تفترض فيه كلّ الهويّات الذاتية - وطنية كانت أم عرقية أم إثنية - ذاتًا وآخر نقيضًا لهذه الذات، فإنّ الهويّات الموضوعية تتكوّن من خلال عين الآلية وذاتها، ولكن من خلال منظور الآخر لا من منظور الذات التي تحمل تلك الهوية.

وفي حالة الإرهابي، فإنّ من يعرف هويّته دائمًا ليس هو ذاته وإنّما الآخر

Ari Shavit, «Survival of the fittest», an interview with Benny Morris, (١) *Ha'Aretz*, January 9, 2004.

See Joseph Massad, «Rome and Jerusalem Revisited», *Al Ahram Weekly*, (٢) February 19 - 24, 2004.

العدو، الذي يتولّى تعريف ذات الإرهابيّ وآخره. وبما أنّ الدولة ومن منطلق كونها عدوة للإرهاب، تقوم بتعريف ذات الإرهابي، فإنّ السؤال يصبح: هل تتولّى الدولة تعريف ذاتها كذلك باعتبارها آخر الإرهابيّ؟ وي طرح السؤال ذاته على جميع الدول الصغرى والعظمى، التي تعتمد إلى وصم جماعات ودول أضعف بالإرهابيّة.

إذن، هل تشكّل هذه العمليّة ضرباً من استدخال ما أطلق عليه نيتشه «أخلاق العبيد»؟ أم أنّها تندرج في سياق الغاية الهيجليّة لرحلة الوعي الإنساني نحو «الحرّيّة والإرهاب بالمطلق»؟ أم أنّها تختلف كليّاً عن كليهما؟ هنا يبرز سؤالان: ما هو نقيض الإرهاب كمارسة؟ وما هو نقيض الإرهابي كهويّة؟

في سياق اشتغالنا على هذه المسألة، وجدنا الحالة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة نموذجيّة ومركزيّة، وذلك نظراً لأنّ المستوطنين المستعمرين الإسرائيليين، وأهل البلد الأصليين الفلسطينيين، يوصمون باعتبارهم إرهابيين؛ فالصهاينة يوصمون من طرف الإمبراطوريّة البريطانيّة والفلسطينيين بالإرهاب، والفلسطينيون يوصمون بالإرهاب من طرف الإمبراطوريّة البريطانيّة ثم الأميركيّة، وكذلك من قبل المستعمرة الاستيطانيّة إسرائيل.

إنّ تاريخ التسمية الهويّاتيّة وذيوعها وانتشارها في حالة فلسطين/إسرائيل يزوّدنا ببعض الأجوبة؛ فقد تمخّضت الممارسات الصهيونيّة الاستعماريّة في ظلّ الانتداب البريطاني الممتدّ من العام ١٩٢١ وانتهاء بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ عن إقامة المستوطنة الاستعماريّة، عبر استراتيجيات متعدّدة. ففي الوقت الذي كان المشروع الصهيوني الأساسي برعاية الإمبراطوريّة البريطانيّة يهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة، وطردهم الفلاحين عنها، من أجل إقامة اقتصاد يهودي حصري يبني على مبدأ «العمل العبري الخالص»، اتخذت المقاومة الفلسطينيّة في مرحلة مبكرة (والتي تخلّلتها بعض العنف أحياناً) أسلوب اللجوء إلى القانون البريطاني من خلال العرائض القانونيّة،

وتنظيم الشعب وتعبئته ضدّ بيع الأراضي للصهاينة، والاستعانة باللاعبيين الدوليين للمساعدة في الحصول على الاستقلال الوطني. وعندما ظهر فشل هذه الاستراتيجية، تفجّرت الثورة الفلسطينية التي استمرّت من العام ١٩٣٦ ولغاية عام ١٩٣٩؛ حيث كانت الإضرابات والتظاهرات جزءاً من الثورة، تخلّلتها عمليّات فدائيّة ضدّ البريطانيين والمستوطنين الاستعماريين اليهود. وفي هذا السياق كان الردّ البريطاني هائلاً؛ فقد أعادت بريطانيا اجتياح جميع أراضي فلسطين مرّة أخرى، وقتلت أكثر من خمسة آلاف فلسطيني، وجرحت أكثر من خمسة عشر ألفاً آخرين، كما عمدت إلى نفي وإعدام القيادة الفلسطينيّة. وتضمّن الردّ البريطاني على تنظيم فرق موت مكوّنة من جنود بريطانيين وقوّات صهيونيّة عُرفت باسم «قوّات الليل الخاصّة»، والتي أغارت على القرى الفلسطينيّة ليلاً وقتلت عددًا من الفلسطينيين^(١).

في هذا السياق، فهم ديفيد بن غوريون، قائد المستوطنين، بأنّ للثورة الفلسطينيّة أبعاداً حضاريّة تعرّف الهوية الفلسطينيّة وهويّة المستعمرين اليهود. فقد شدّد عام ١٩٣٦، وذلك بعد عدّة أشهر على تفجّر الثورة الفلسطينيّة، على وجوب أن تكون الاستراتيجية الصهيونيّة مختلفة عن الاستراتيجية الفلسطينيّة، تقوم على أسس حضاريّة، فقال: «نحن لسنا عرباً، والآخرون يقيّموننا بمقاييس مختلفة... أدوات حربنا تختلف عن أدوات العرب، وأدواتنا هي الوحيدة التي ستضمن انتصارنا، إنّ قوّتنا تقتصر على الدفاع... وسوف تمنحنا هذه القوّة انتصاراً سياسياً، إذا فهمت بريطانيا والعالم بأننا ندافع عن أنفسنا ولا نهاجم الآخرين»^(٢). وفي الوقت الذي شكّلت فيه

شعر

(١) حول قوّات الليل الخاصّة، انظر Leonard Mosley, «Orde Wingate and Moshe Dayan,» and David Ben Gurion, «Our friend: what Wingate did for us,» in Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest, Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948* (Washington, DC: The Institute for Palestine Studies, 1987), 375 - 388.

(٢) David Ben Gurion to Va'ad Leumi in Tel Aviv, May 5, 1936; *David Ben-*

جماعة بن غوريون فرق موت تحت إمرة القائد البريطاني تشارلز أورد ونغيت^(١) وحافظت بذلك على ما أُطلق عليه اسم عنفٍ حضاريٍّ وشرعيٍّ، اختار آخرون من الصهاينة نوعًا آخر من العنف المنظم، والذي بدوره سوف يسمّى «بالإرهاب». وقد شرع هؤلاء الصهاينة باستخدام طرق جديدة لقمع الثورة الفلسطينية، تضمّنت تفجير المقاهي بالقنابل (كما حدث في القدس بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٣٧)، وزرع ألغام موقوتة كهربائيًا في الأسواق المكتظة بالفلسطينيين، واستخدمت لأول مرة ضدّ فلسطينيي حيفا بتاريخ ٦ تمّوز/يوليو ١٩٣٨، وعندما اضطرّ البريطانيون إلى التقليل من دعمهم للمشروع الصهيوني، عقب الانتهاء من قمع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٩، أصبح البريطانيون أنفسهم هدفًا للهجمات الصهيونية. وشكّلت هذه الأحداث لحظة حاسمة في تاريخ العلاقة البريطانية - الصهيونية. فقد تضمّن الردّ الصهيوني تفجير باخرة برّكابها من المدنيين اليهود في حيفا بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، الأمر الذي أدّى إلى مقتل مائتين واثنين وأربعين مدنيًا يهوديًا، وبعض الجنود البريطانيين. كما تضمّن الردّ الصهيوني اغتيال مسؤولين في الحكومة البريطانية، وخطف مواطنين بريطانيين كرهائن، وتفجير مكاتب تابعة للحكومة البريطانية، وقتل موظفين ومدنيين، وتفجير السفارة البريطانية في روما عام ١٩٤٦، وتفجير سيارات تقف بالقرب من مبان حكومية، وقتل رهائن كردّ على الممارسات الحكومية، والبعث برسائل وطرود متفجّرة إلى ساسة بريطانيين في لندن، وغيرها من الأعمال المشابهة^(٢). لقد كان مناخم بيغن هو المخطط الرئيسي لهذه الهجمات،

Gurion, Zikhronot (Memoirs) (Tel Aviv: Am Oved, 1971 - 1982), Volume III (164), cited in Shabatai Teveth, Ben Gurion and the Palestinian Arabs, From Peace to War (Oxford: Oxford University Press, 1985), 174.

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) حول قائمة عن هذه الهجمات، انظر Walid Khalidi, «The United States and the Palestinian people,» in Walid Khalidi, *Palestine Reborn* (London: I B Tauris, 1992), 151 - 152, 168 - 170.

وخاصة التفجيرات التي طالت الأسواق والمقاهي العربية والسيارات، - أصبح رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد -، وقد نتج عن هذه الهجمات نعتُ جماعات صهيونية كالإرغون وشترن عقب ذلك بجماعات «إرهابية» من قبل البريطانيين.

لم يكن مناحم بيغن - الذي كان يترأس مجموعة الإرغون تزا في ليومي، وهي المنظمة العسكرية التي اقرت الكثير من عمليات القتل - على قناعة بأن ممارسات مجموعته وجماعات صهيونية أخرى «إرهاب». فقد اعترض على هذه التسمية التي وصمته بها الحكومة البريطانية، والإعلام البريطاني والأميركي، عقب اقراراف مجموعته لمذبحة دير ياسين؛ والتي ذهب ضحيتها زهاء مائة فلسطيني من المدنيين العزل بتاريخ نيسان/أبريل ١٩٤٨، إذ أصبح اسمه مقروناً بالإرهاب. وقام ألبرت أينشتاين وحنة أرندت وغيرهما من أعداء بيغن بانتقاد الترحيب الذي لقيه بيغن في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨ أثناء زيارة قام بها بهدف جمع تبرعات لمجموعته. فقد شدد أينشتاين وأرندت في رسالة بعثا بها إلى رئيس تحرير جريدة «النيويورك تايمز» على أن المجموعة التي يقودها بيغن - الإرغون - ليست «منظمة شوفينية يمينية إرهابية فحسب، بل إن الحزب الذي انبثق عن هذه المجموعة «يشبه بتنظيمه وبأساليبه وفلسفته السياسيّة، وجاذبيته الشعبيّة إلى حد بعيد الحزبين النازي والفاشي». وأضاف أينشتاين وأرندت «إن الخطاب السياسي الذي يستخدمه بيغن ومجموعته، ما هو إلاّ تمويه»، وشددا على أن «الحزب الإرهابي يُعرف من خلال أفعاله التي تظهره على حقيقته»^(١). ويبدو أنّ رسالة أينشتاين وأرندت تظهر إيماناً ليبرالياً بتصنيف الإرهاب باعتباره تصنيفاً ذا طبيعة موضوعية.

Hannah Arendt, Albert Einstein, et al, «New Palestine Party: Visit of (١) Menachem Begin and aims of political movement discussed,» Letter to the Editor, *New York Times*, December 4, 1948.

لقد تمسك بيغن بالاختلاف معهما بالرأي، وكان ذكياً ومتيقظاً في ردّه على هذه الأوصاف، إذ شدّد على أهميّة تفكيك وأرخصة مفهوم «الإرهاب». ويركز بيغن في سيرته الذاتية الشهيرة التي نُشرت عام ١٩٥١ على ضرورة فصل مجموعته عن الإرهاب بقوله:

«لقد نعتنا أعداؤنا بالإرهابيين، وهم أناس ليسوا أصدقاء أو أعداء، كمراسلي جريدة «النيويورك هيرالد تريبيون»، فقد استخدموا كذلك هذه التسمية اللاتينية بفضل سطوة الدعايات البريطانية، أو نتيجة لعادة استخدام هذه التسمية، واستمروا بنعتنا بالإرهابيين حتى النهاية، ومع ذلك كلّه لم نكن نحن إرهابيين».

بالإضافة إلى هذا الإعلان الصريح، زوّد بيغن قرّاءه بتاريخ لمفهوم «الإرهاب» بدءاً من الثورة الفرنسيّة، وصولاً إلى الثورة الروسيّة. وكان طرحه من الحكمة والدهاء لدرجة أنّه قدّر أنّ «الإرهاب» ليس مفهوماً موضوعياً متفقاً عليه من قبل جميع الأطراف، بل إنّّه لا يزيد عن كونه رطانة بلاغيّة تُستخدم من طرف أعداء غير متساوين لأهداف سياسيّة. فهو يقول:

«من لحظتها، أصبح مفهوم الإرهاب يُطلق على أعمال الثوريين وأعداء الثورة، وعلى المقاتلين من أجل الحرّيّة، وعلى المضطهدين أيضاً. ذلك يعتمد على من يستخدم التسمية، في كثير من الأحيان يستخدم مفهوم الإرهاب من قبل الطرفين أثناء تبادلهم للمجاملات مع بعضهم البعض. إلّا أنّ الأصول التاريخيّة واللغويّة للمفهوم السياسي والمسمّى «إرهاباً» يثبت أنّه لا يمكن أن يُستخدم لنعث حرب ثوريّة للتحرير. يمكن للثورة أن تنتج ما نسميه بالإرهاب كما حدث في فرنسا، ويمكن للإرهاب أن يكون المعلّن عن الثورة، كما حدث في روسيا، ولكنّ الثورة بحدّ ذاتها ليست إرهاباً، والإرهاب ليس الثورة؛ فالثورة والحرب الثوريّة لا تهدفان إلى زرع الخوف، وإنّما لقلب النظام القائم، واستبداله بنظام جديد يحلّ مكانه. . . الهدف

الوحيد للطرف الأول هو قلب الطغيان المسلح، بينما هدف الطرف الثاني هو استمرارية الطغيان».

بعد أن فسّر بيغن هذه الاستراتيجية، التي حاول إعادة صياغتها في خطاب الموضوعية، إذ لا يستطيع مفهوم «الإرهاب» أن يصف حالات محدّدة بطريقة موضوعية، أو أن يُستخدم فيها. ثم يعود بيغن ويناقض نفسه ويزوّدنا بتقرير موضوعي عن الممارسات التي تخوضها مجموعته، مشدّداً على أن للإرهاب معنىً موضوعياً خارج استخداماته البلاغية:

«كيف لنضال من أجل كرامة الإنسان وضدّ الاضطهاد وال إخضاع أن يقرن «بالإرهاب»؟ هدفنا في الحقيقة، هو نقيض «الإرهاب»، إن جوهر نضالنا النقي هو تصميمنا على تحرير شعبنا من مصابه الرئيسي، ألا وهو الخوف. لقد انتفضنا إذن كي نتمرد ونقاتل، لا لزرع الخوف بل للقضاء عليه، ولكننا تاريخياً لم نكن إرهابيين، وإنما كنّا ضدّ الإرهابيين»^(١).

يبدو أن بيغن هنا بدأ يدرك أهميّة وأبعاد «الإرهابي» كتسمية هويّاتية، وبالتالي فإنّه يعلن أن هوية مجموعته «ضدّ الإرهابيين» أو «لا إرهابيين»، وبناءً على ذلك، فإنّ جماعة الإرغون كانت تقوم بأعمال ليست إرهابية بل نقيضاً لها تماماً: أي أنها أعمال لا إرهابية، وبهذا الإعلان يزعم بيغن بأنّ لجماعته الهوية نفسها التي اختارتها السلطات البريطانية لنفسها، وهو ينعت البريطانيين هنا بالإرهاب بدلاً من جماعته.

إذا كانت الموضوعية تُقام بناءً على اتّفاق الذوات المختلفة على المفاهيم والتسميات التي تتكوّن منها الحقيقة الموضوعية، فإنّه يظهر لنا عندها أنّه لا الإرهابيون، ولا اللاإرهابيون متّفقون على من ينتمي إلى مجموعاتهم. ولذلك إذا كانت هذه المجموعات قابلة للخلط، فمن المجحف، إن لم يكن

(١) Menachem Begin, *The Revolt, Story of the Irgun* (New York: Henry Schuman, 1951), 59 - 60.

من السفاهة، الإصرار على ثنائية هوياتية يريد الجميع أن ينتموا لإحداها فقط. يعمل «الإرهاب» هنا باعتباره هوية أخلاقية، كثنائية الخير والشر، إذ يريد الجميع الانتماء إلى أحد شقي الثنائية، وليس إلى الشق الآخر. في زماننا الراهن «محور الشر» الذي اخترعه جورج بوش الابن، سوف يظل نادياً يفرض عضويته قسراً على أعضائه رغماً عن إرادتهم، مع أن جميع أعضائه المفترضين يرفضون الانتماء إليه، إلا من خلال السلطة العشوائية للولايات المتحدة. ولكن إذا كان اللاإرهابي هو نقيض الإرهابي، إذن لا يوجد هناك تشابه بين الإرهابي واللاإرهابي، بل على النقيض من ذلك، فإن ما يربطهما هو الآخريّة الجذرية، أو هذا ما نفترضه على الأقل. والحالة الصهيونية توضح لنا، مرة أخرى، الأمور بطريقة مغايرة. ففي سياق مناقشة فلاديمير جابوتنسكي للمقاومة الفلسطينية عام ١٩٢٣، شدّد مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية والذي خلفه مناخم بيغن بعد وفاته على أن:

«أيّ شعب أصلي - بغضّ النظر إن كان هذا الشعب شعباً متمدّناً أم متوحّشاً - ينظر إلى بلده باعتبارها وطنه القومي، والذي سيصبح سيّده بالكامل، وعلى ذلك لن يسمح بإرادته أن يكون له سيّد جديد، ولا شريك جديد، وهكذا هي الحال مع العرب. المساومون منّا يحاولون إقناعنا بأنّ العرب هم قوم من المغفلين، يمكن أن تنطلي عليهم الحيل... وبأتهم سيتخلّون عن حقّهم الميلاي بفلسطين من أجل بعض المكاسب الثقافية والاقتصادية. أنا أرفض هذا التقييم لعرب فلسطين. من الناحية الثقافية هم متخلّفون فعلاً عنّا بخمسمائة عام، معنوياً هم لا يمتلكون مقدرتنا على التحمّل ولا قوّة إرادتنا، ولكن هذه هي مجمل الاختلافات الداخلية بيننا... فهم ينظرون إلى فلسطين بالحبّ الفطري نفسه، والحماس الحقيقي الذي كان ينظر من خلاله كلّ أرتك إلى بلده المكسيك وكلّ سو إلى مروه... هذه الفانتازيا الطفولية التي يتبنّاها «محبّو العرب» منّا، مستمدة من نوع من الاحتقار للعرب... وبأنّ هذا العرق من الناس ليسوا سوى همج يتقبّلون

الرشا، وهم على استعداد لبيع وطنهم من أجل سكة حديد»^(١).

كان جابوتنسكي يدرك جيدًا «أنّ الفلسطينيين أمة وليسوا همجًا»^(٢)، وكرجل فاشي كان معجب بموسوليني، لم يسمح لعنصريته ضدّ الفلسطينيين أن تعمي بصيرته عن حقيقة الوضع على الأرض. ونتيجة لذلك كان يدعو إلى محاربة الفلسطينيين وإخضاعهم للحكم الصهيوني، وتشريدهم عن بلادهم. ولم يتماه جابوتنسكي مع الفلسطينيين على الرّغم من محاولته مساواتهم مع اليهود الأوروبيين (مع حفظ الفروق) في موضوع الوطنيّة واستخدام العنف للدفاع عن وطنهم، فيما ذهب صهاينة آخرون أبعد منه بخصوص هذا الأمر: فعلى سبيل المثال كان ديفيد بن غوريون متفهمًا للوطنيّة الفلسطينيّة بل إنّ تماهي معها، على الرّغم من كونه ملتزمًا بالقضاء عليها، وقد عبّر عن تماهيه على النحو التالي:

«لو كنت قائدًا عربيًا، لما وافقت على أيّ اتفاق مع إسرائيل. فهذا أمر طبيعي، فنحن أخذنا بلادهم... نعم، إنّ الله وعدنا بهذه الأرض ولكنّ هذا أمر لا يهتمهم، فإلّهمنا ليس إلّهم. لقد أتينا من إسرائيل وهذا صحيح... ولكنّ هذا حصل منذ ألفي عام، فما الذي يدعوهم لأن يعيروه اهتمامًا؟ وكانت هناك اللاساميّة ومن ثمّ النازيون، وهتلر، وأشوتس، فهل كان ذلك ذنبهم؟ إنهم يرون شيئًا واحدًا فقط: أنّنا جننا وسرقنا بلادهم، فلماذا عليهم أن يقبلوا بهذا؟»^(٣).

إنّ هذا التماهي لم يثن من عزيمة صانعي السياسة الإسرائيليّين عن

Vladimir Jabotinsky, «The Iron Wall, (we and the Arabs)» Rasswyet, (١) November 14, 1923, quoted in Lenni Brenner, *The Iron Wall, Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Books, 1984), 74.

(٢) المصدر السابق، ٧٥.

Quoted by Nahum Goldman, *The Jewish Paradox* (New York: Fred (٣) Jordan Books, 1978), 99.

الاستمرار في تدمير المجتمع الفلسطيني، واستخدام طرقٍ عنيفةٍ ينعنونها بالإرهاب في حال استخدامها الفلسطينيون. فإذا كان الصهاينة هم الطرف الأوّل في الشرق الأوسط الذي فجّر السيّارات، ووضع المتفجّرات في الأسواق والمقاهي، فقد كانت إسرائيلُ أوّلَ دولةٍ في العالم تُقدّم على خطف الطائرات، كما حدث بتاريخ ١٢ كانون أوّل/ ديسمبر ١٩٥٤ عندما خطفت طائرةٌ سوريّةٌ وأرغمتها على الهبوط في إسرائيل^(١). وداوم سلاح الطيران الإسرائيلي على خطف طائرات تحلّق في الأجواء الدوليّة، وإجبارها على الهبوط في إسرائيل، وإخضاع ركّابها للتفتيش والاستجواب والاعتقال. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي أسقطت طائرةً مدنيّةً كما حدث بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٣ عندما أسقطت طائرةً مدنيّةً ليبيةً، ممّا أدّى إلى مقتل مائة وثمانية ركّاب كانوا على متنها، الأمر الذي يذكّرنا بالتفجير الصهيوني لسفينة الركّاب عام ١٩٤٠.

يستخدم بعض المسؤولين في الحكومة الإسرائيليّة أحياناً تسمية «الترهيب» لوصف جانب من سياساتهم، إلّا أنّهم لا يستخدمون تسمية «الإرهاب». ففي عام ١٩٧٦ كتب إسرائيل كونج، وكان آنذاك مستشاراً للكنيست الإسرائيلي، في مذكرةٍ كونج سيّته الذكر، والتي تعاملت مع السياسة الحكوميّة الإسرائيليّة تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل قائلاً: «يجب علينا أن نستخدم الترهيب، والاعتقال، والترجيع، ومصادرة الأراضي، وقطع كلّ الخدمات الاجتماعيّة للتخلّص من السكّان العرب في منطقة الجليل»^(٢).

وبصرف النظر عن هذه الزلّات اللّسانية، استمرّ قادة الصهاينة في التماهي مع الفلسطينيين «كإرهابيين». فإذا كان بن غوريون قد تماهى مع الفلسطينيين «كإرهابيين»، فإنّ الفلسطينيين إذن ليسوا آخر بتاناً للذات الصهيونيّة التي

(١) *New York Times*, December 13, 1954.

(٢) *عالم هامشمار*، ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

كانت آنذاك قيد التشكّل. وممّا يشهد على قوّة هذا التماهي كلام لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك عن الفلسطينيين. كان باراك عضوًا في وحدة كوماندوس من فرق الموت الإسرائيليّة التي بُعثت إلى بيروت عام ١٩٧٣ لاعتقال ثلاثة فلسطينيين (يقال بأنّه حدّق النظر في عيني الشاعر الفلسطيني كمال ناصر، قبل أن يفرغ رصاص مسدّسه في فمه، وذلك ليعاقبه حرفيًا باعتباره متحدّث رسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينيّة). وكمناحم بيغن سابقًا، يطرح باراك نظريّة وطنيّة للإرهاب. ففي مقابلة مع الصحيفة الإسرائيليّة «هاآرتس» جهر باراك بالقول: «لو كنت فلسطينيًا لانضمت إلى جماعة إرهابيّة»^(١). إنّ تماهي باراك مع «الإرهابيين» الفلسطينيين مطلق دون قيود، على الرّغم من كونه، بخلاف بيغن، لا يدرك أنّه من وجهة نظر الفلسطينيين، إنهم لا ينضمّون إلى جماعات «إرهابيّة»، وإنّما لجماعات «تحريريّة». ومع ذلك يدرك باراك أنّه في الحالة الفلسطينيّة، الوطنيّة هي الشرط المشرعن للعنف، وهي اللحظة التي يتماهى فيها مع الفلسطينيين «كإرهابيين».

ربّما تكون ليثا رابين - أرملة يتسحاق رابين، وقد شاركت في حرب ١٩٤٨ - أذكى في عرض تماهياها مع الفلسطينيين من جميع قادة الصهاينة من قبلها؛ فقد أعلنت عام ١٩٩٧: «إنّنا [أي اليهود] استخدمنا الإرهاب لإقامة دولتنا، فلماذا نتوقّع أن يكون الفلسطينيون مختلفين عنّا؟»^(٢). يبدو أنّ الفلسطينيين متطابقون مع اليهود تمامًا وليسوا آخرهم البتّة. من المؤكّد أنّ تماهي ليثا رابين مع الفلسطينيين تنموي الطرح، إلّا أنّها تطرح اختلافهم عن اليهود على المحور الزمني لا على المحور الجوهري، الذي تطرحه باعتباره متطابقًا.

(١) هاآرتس، ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

(٢) Reuters، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ولكن إسرائيل والصهيونية عادة لا يصوران الفلسطينيين على هذا النهج؛
فإسرائيل ليست ملتزمة رسمياً بتعريف الفلسطينيين باعتبارهم «إرهابيين»
فحسب، وإنما تريد كذلك أن تفرض على الفلسطينيين بأن يعرفوا أنفسهم كما
تعرفهم الصهيونية.

لنأخذ هنا مثلاً الاستجواب الذي قام به مذيع في إذاعة إسرائيل للأسير
فلسطيني «إرهابي» أذيع على إذاعة إسرائيل العربية كي يسمعه الفلسطينيون:

«المذيع: قل لي يا أبو الليل، لأي منظمة تخريبية تنتمي؟»

الأسير: أنا أنتمي للجبهة الشعبية لتحرير، أقصد لتخريب فلسطين^(١).

المذيع: متى انتميت لهذه المنظمة التخريبية؟

الأسير: عندما بدأت أفهم معنى التخريب.

المذيع: وماذا كانت مهمتك في جنوب لبنان؟

الأسير: كانت مهمتي الإرهاب... كنا مثلاً ندخل القرى ونبدأ
بالترهيب، وحيث وجدنا نساءً وأطفالاً كنا نبدأ بترهيبهم، كل ما فعلناه هو
الإرهاب.

المذيع: وهل مارست الإرهاب نتيجة إيمانك بقضية ما، أم فقط من أجل
المال؟

الأسير: لا والله، مارسته من أجل المال، ما هي هذه القضية على أي
حال؟ ولماذا؟ هل ما زال هنالك قضية؟ لقد بعناها منذ زمن طويل...

المذيع: ما هو رأيك بالطريقة التي تعاملكم بها قوات الدفاع الإسرائيلية؟

(١) «تخريب» تعني حرفياً تدمير أو هدم، واشتقاقها «مخرّب» مُدمر أو هادم تستخدمان من
قبل الإسرائيليين بتبادل مع «الإرهاب» و«الإرهابي».

الأسير: بشرفي، نشكر قوات الدفاع الإسرائيلية على معاملتهم الطيبة لكل إرهابي»^(١).

بغض النظر عن محاكاة الأسير للنص الذي أعطاه إياه معذّبوه الإسرائيليون، فاعترافه المزعوم هذا مدبر من قبل الإسرائيليين كي يقبلوا الهوية الإرهابية، من هوية موضوعية إلى هوية ذاتوية. ويبدو أن الإسرائيليين مؤمنون بأن الطريقة الوحيدة أمام الفلسطينيين للتخلّي عن الإرهاب هي عبر استدخاله أولاً كهويتهم الذاتية، وهو ما حاولت المقابلة الإذاعية تحقيقه. ولكن إذا رفض الفلسطينيون اعتناق هذه الهوية بمحض إرادتهم، فسوف يتمتعون حينها بالسلطة الموضوعية نفسها التي يتمتع بها الإسرائيليون بالتعريف بمن هو الإرهابي الحقيقي. ينطبق هذا الوضع اليوم على كل أعداء الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، يؤكد إدوارد سعيد على أن الأهمية العملية للمؤسسات المختصة بمحاربة الإرهاب، والتي تمتد من تل أبيب إلى واشنطن، وتستمرّ بإنتاج الخبراء والدراسات والوثائق، مكوّنة ما يُشبه «العلم الإرهابوي» على أنّها:

«تبرّر الإرهاب الإسرائيلي العمومي ضدّ فكرة الوطنية الفلسطينية، لا سيّما حين ينضمّ إليها سلاح الجوّ والجيش والبحريّة، والخطاب الإداري، ودراسات أكاديمية على مستوى من العظمة، لا يسعها إلا أن ترسم كاريكاتورًا لقوتنا الحقيقيّة. هذا التشويه يذكّرنا بالمجانبة غير المتوقّعة بين الكبير والصغير في رحلة جليفر الأولى والثانية في كتاب جوناثان سويفت «رحلات جليفر». هكذا إذًا، فالإرهابي المهتمّش هو من أهل ليليوت من جهة، بينما أصبح الجهد المبذول لإزالة الأنسنة والتصغير هاجسيًا لدرجة تعظيم الخطر بطريقة خيالية، فالفلسطيني أصبح (فجأة) من سگان بروبدنغناغ»^(٢).

Cited in Edward Said, *After the Last Sky* (New York: Pantheon Books, (١) 1986), 65.

(٢) المصدر السابق، ١١٣ - ١١٤.

في سياق أغنية حديثة لفرقة الراب الفلسطينية الإسرائيلية دام بعنوان: «مين إرهابي»، تقول اللازمة باللهجة الفلسطينية الدارجة بشعر مقفى:

مين إرهابي

أنا إرهابي

كيف إرهابي وأنا عايش ببلادي

مين إرهابي؟

إنت إرهابي

ماكلني وأنا عايش ببلادي

قاتلني زي ما قتلت أجدادي^(١).

هنا نجد أنّ الرفض الفلسطيني للتنازل عن السلطة الموضوعية في تسمية الإرهابي تستمرّ بإضعاف الجهود الإسرائيلية في تحويله لهوية ذاتوية.

ومن أهمّ أبعاد خطاب الإرهاب كونه خطاباً لا عن «ضحايا الإرهاب» وإنما عن «مرتكبيه». فالإرهابي ليس من يقوم باستهداف مدنيين ومسؤولين حكوميين وعسكريين، فجيوش الدول بشكل عامّ تستهدف في كثير من الأحيان هؤلاء الضحايا أنفسهم دون أن توصم بالإرهاب. إذاً ما يعرف شخصاً أو جماعة بالإرهاب ليس العمل الإرهابي ذاته، وإنما على النقيض من ذلك، فهوية الشخص أو الجماعة كإرهابي هي التي تؤدي إلى وصف عمليّاته بالإرهاب.

(١) لتحليل دور الأغنية السياسية في النضال الفلسطيني، انظر: Joseph Massad, «Liberating songs: Palestine put to music,» in Ted Swedenberg and Rebecca Stein (eds.), *Palestine, Israël and the Politics of Popular Cultures*, (Durham, NC: Duke University Press, 2005).

بناءً على ما سبق، ليس هنالك نقيض للإرهاب. إذا كان نقيض الإرهابي هو الإرهابي، ونقيض الإرهاب هو الإرهاب ذاته خطابياً ومادياً، فسوف ينطوي هذا المفهوم على نفسه، ويعرّى من أيّ بعد هويّاتي. ولكنّ نشر رطابته الخطابية هو بالفعل من النوعية الهوياتية، وإن كان من صنف الانعكاس المرآوي. فإن كانت هوية «الإرهابي» تستخدم ممّن هم أعداء لبعضهم البعض، ومن الذين ينعنون بعضهم بعضاً بالإرهاب في سياق ما وصفه مناخم بيغن «تبادلهم للمجاملات»، إذن يصبح هذا الوصف فتازيا إسقاطية ليس أكثر، وكأنّ كلّ طرف يحمل مرآة للآخر، وما يقوله طرف ينعكس على الطرف نفسه مباشرة. بهذا المعنى فإنّ «الإرهاب» هنا يعمل كما تعمل «أخلاق العبيد» عند نيتشه: «أنت إرهابي، إذن أنا لا إرهابي».

على المستوى الخطابى، اللإرهابى هو الذى يخلق الإرهابى وليلى العكس. إلا أنّ ما ينجزه خطاب الإرهاب هو ضربٌ من النسبية الجذرية والمنظورية النيتشوية التي تغلق أيّ نقاش حول مادّية الغزو الكولونياليّ، والمقاومة المناوئة للاستعمار، اللذين يُخْتَزَلان من قبل أكثر المعلقين «موضوعية» دون تحيّر على أنّهما ليسا سوى «حلقة عنف».

ولكن إذا كان الإرهاب هو خطاب الهوية والمساواة بين الدولة الكولونيالية المستعمرة وبين من يقاومها من المستعمرين، فمن المستغرب أن يُعرف الإرهاب على أنّه سلاح الضعفاء، لا سلاح الأقوياء.

الإرهاب إذاً هو خطاب عن هوية كُولُونِيَالِيَّة تريد أن تميّز نفسها ولكنها تفضل دائماً. وما يصبو إليه خطاب الإرهاب هو محو علاقات القوة كالأشكالية المركزية للعنف. هنا، لا أجد الحكاية الشهيرة التي رواها القديس أغسطينوس عن الإسكندر المقدوني تشدّ جذرياً عن هذا الفهم الليبرالي، على الرّغم من كونها، وبعكس المنظور الليبرالي، تموضع علاقات القوة بشكل جوهري: يقال بأنّ الاسكندر المقدوني أسر قرصاناً وبدأ استجوابه على النحو التالي: «ما هي فكرتك عن غزو البحار؟» سأل

الإسكندر. ردّ عليه القرصان منزعجًا من تصنيف الإسكندر الإمبراطوري: «نفس فكرتك عندما تغزو الأرض بأكملها! فلأنتني أستخدم زورقًا صغيرًا، يدعوني قرصانًا، ولأنتك تستخدم بحريّة جبّارة، يدعونك إمبراطورًا»^(١). يبدو أنّ قرصان أغسطس يتفق مع الإسكندر على أنّ الفرق الأخلاقي بينهما كمّيّ.

من هذا الخطاب الكولونياليّ، والذي يجوهر الإرهاب، نستنتج أنّ الإرهاب هو نقيض الإرهاب. إلّا أنّ الحالة الفلسطينية الصهيونيّة تثبت بأنّ الإرهاب يعمل بطريقة جدليّة قويّة ومتنقّلة. فعلى صعيد الحجّة، نقيض خطاب الإرهاب ليس إلّا المادّيّة التاريخيّة، وبعبارة أخرى، إنّما هو التحليل التاريخي للقوى الاقتصاديّة والسياسيّة التي تملك سلطة تحويل مفاهيم موضوعيّة دون الحاجة إلى المنطق، بل من خلال سلطتها على فرض لامنتطقها باعتباره منطقيًا.

St. Augustine, *City of God* (New York: Penguin Books, 1984), 139. See (١) also Noam Chomsky, *Pirates and Emperors, International Terrorism in the Real World* (New York: Clarendon Research and Publications, 1986).

الجزء الأوّل

الأيديولوجيا الصهيونيّة والوطنية الفلسطينية

الفصل الأول

المستعمرة «ما بعد الكولونيالية»^(*)

الزّمان، والمكان والأجساد في فلسطين/إسرائيل

يُستخدم مصطلحا «الكولونيالية» و«ما بعد الكولونيالية» بشكل عامّ لتحديد مسارٍ تاريخيٍّ يؤشّر على بدء العملية الكولونيالية ونهايتها، ويعد بإطلالة حقبةٍ جديدة؛ حيث تتحوّل الأرض المستعمرة والشعب المستعمر الذي يقطن في ظلّ نظام كولونياليٍّ، ويحوّلان نفسيهما إلى ساكني نظام ما بعد كولونياليٍّ، مكانياً وزمانياً. حيث تؤمّن السمة التاريخية التسلسلية (التزمّنية) لهذه العملية من خلال الوازع المنطقي لعملية الاستعمار ذاتها؛ بمعنى لإزالة الاستعمار عن الذات، لا بُدّ للمرء أن يكون مستعمراً أولاً، ولهذا يقال: إنّ نهاية الكولونيالية تفضي بالضرورة إلى ما بعد الكولونيالية.

إنّ هذا التقديم التسلسلي لتاريخ الكولونيالية لم يكتف بتجاهل الروابط

(*) نُشرت هذه المقالة لأول مرّة عام ٢٠٠٠ م في:

Fawzia Afzal-khan & Kalpana Sechadri-Crooks (eds), *The Pre-Occupation of Post Colonial Studies* (Durham, NC: Duke University Press, 2000).

المادّيّة للحكم الكُولُونِيَالِيّ وما بعد الكُولُونِيَالِيّ، أو على قَصْر هذه المصطلحات على المستوى الخطابيّ فحسب، وإنّما تعدّها ليتجاهل التّزامن التاريخي المحتمل، إن لم يكن الفعلي، لـ «هاتين» الحقتين في سياقاتٍ مختلفة.

يُقَدِّم لنا الاستعمار الاستيطاني، كأحد أشكال الكُولُونِيَالِيّة، فضاءات وأزمنة مختلفة بما يتعلّق بمنظومة تاريخيّة تسلسليّة (تزمّنيّة) «للكُولُونِيَالِيّة» تعقبها ما بعد الكُولُونِيَالِيّة؛ فمن الأمثلة على إعلان المستوطنين الكُولُونِيَالِيّين «الاستقلال»، في الوقت الذي يحتفظون فيه بامتيازات كُولُونِيَالِيّة لأنفسهم على السكّان الخاضعين: «إعلان الاستقلال من طرف واحد» في روديسيا عام ١٩٦٥، وكذلك تأسيس اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠، والثورة الأميركيّة عام ١٨٧٦، أو إعلان تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. فقد نصّبت الولايات المتّحدة، وروديسيا، وجنوب إفريقيا، وإسرائيل أنفسها - على سبيل المثال - كدولٍ وأراضٍ وفضاءاتٍ ما بعد كُولُونِيَالِيّة، ودشّنت حالتها السياسيّة باعتبارها «مستقلّة»، وذلك كي تجعل من حاضرها حقبة ما بعد كُولُونِيَالِيّة. ومع ذلك تستمرّ شعوب هذه الأراضي المخضعة - ومن ضمنهم شعب زيمبابوي ما بعد «الاستقلال»^(١) وجنوب إفريقيا ما بعد «نهاية» الأبارتيد - على الإقامة في هذه الفضاءات كفضاءات كُولُونِيَالِيّة، وعلى الإقامة في حقب كُولُونِيَالِيّة بالكامل. نتيجة لهذا الواقع، كيف يمكن للمرء أن يحدّد كُولُونِيَالِيّة هذه الفضاءات أو الأزمنة أو ما بعد كُولُونِيَالِيّةها؟

تتجاهل الإجابات المنظوريّة لهذه الأسئلة السمة التشاركيّة لهذه الفضاءات والتواريخ؛ وبينما يعبّر اليهودي الأشكنازي نفسه/نفسها بعد

(١) حول الامتيازات الكُولُونِيَالِيّة المستمرة للمستوطنين الاستعماريّين البيض في زيمبابوي المستقلّة ما بعد ١٩٨٠، انظر Andrew Astrow, *Zimbabwe, A Revolution that Lost Its Way?* (London Zed Press, 1983).

أيّار/مايو ١٩٤٨، مقيماً في حقبةٍ وفضاءٍ ما بعد كولونياليّين، يعتبر الفلسطينيون أنفسهم لا يزالون يقيمون في فضاءٍ مستعمرٍ وحقبةٍ كُولُونِيَالِيَّةٍ؛ إلاّ أنّ اليهود الشرقيّين (المزراحيّين) يواجهون مهمّةً أصعب في تمييز طبيعة المكان والزمان اللذين يشغلونهما، نظراً لوضعهم المزدوج كمستعمرين (داخليّاً) في مواجهة اليهود الأشكنازيّين، ولكن بامتيازات استعماريّة في مواجهة الفلسطينيّين.

إنّ السمة التشاركيّة لهذا المكان والزمان في تسميته المجرّدة - على الأقلّ -، فلسطين أو إسرائيل، تجعل لهذه التسمية وضعيّة مركّبة، إذ إنّ تسمية هذا المكان بحدّ ذاتها هي في الواقع عمليّة أرخنة له. فإنّ نسّميه فلسطين، يعني الإشارة له كفضاءٍ مستعمرٍ في كلّ من الفترتين ما قبل ١٩٤٨ وما بعد ١٩٤٨، وكذلك إشارة إلى استمراريّة التسمية تلك لفترة ما بعد كُولُونِيَالِيَّةٍ آتية، أمّا تسميته بإسرائيل فيشير إلى فترة ما بعد ١٩٤٨، عقب إنجاز المشروع الصهيوني المرتكز على إحباط أيّ فكرة لفلسطين ما بعد قيام إسرائيل؛ تعمل التسمية إذن كتعيين في التاريخ وتزمين، وكتأكيدٍ للسلطة على أنّها هيمنة كُولُونِيَالِيَّةٍ أو مقاومة معادية للاستعمار.

إنّ تزامنيّة الكُولُونِيَالِيّ وما بعد الكُولُونِيَالِيّ (كعلاقات خطابيّة ومادّيّة) في فلسطين/إسرائيل في حقبة واحدة ليست وضعاً يخصّ الجماعات القوميّة المختلفة فقط، وعلاقتها بهذا الفضاء والزمان المشترك، وإنّما يتعلّق بالجماعة القوميّة ذاتها كذلك؛ فقد انبثقت الحركة الصهيونيّة وقدمت مشروعها بإقامة دولةٍ يهوديّةٍ من خلال الاستعمار كجزءٍ من العالم الأوروبيّ المستعمر، في الوقت الذي طرحت فيه مجموعات «اشتراكيّة» من وسطها المشروع الصهيونيّ، كمشروع يساهم في محاربة الإمبرياليّة والنظام الرأسمالي العالمي. ثم قامت المؤسّسة الصهيونيّة، التي طرحت مشروعها بدايةً بوصفه كولونياليّاً، على تقديم نفسها كحركة تحرّرٍ وطنيّ، مدشنّة مشروعها باعتباره معادياً للكُولُونِيَالِيَّةٍ بطبيعته، وبمعنى آخر إنّ مشروع

مؤسسٌ عبر الاستعمار إلا أنه غير استعماري! (١)

إنّ الطرح المتزامن للمشروع الصهيوني بوصفه كولونياليًا ومعاديًا للكولونياليّة في الوقت ذاته، واقتراحه بعملية تحويل تاريخي تسلسلي (تزمّني) لإرثه الكولونيالي الجلي، باعتباره معاديًا للكولونياليّة بين الطبيعة الطرسيّة* للتراث الصهيوني الحالي. بالإضافة إلى ذلك؛ الوضع المزدوج لليهود الشرقيين كمستعمرين ومستعمرين يحوّل الفضاء والزمان القومي المقيمين فيه وأثناءه، إلى كولونيالي/وما بعد كولونيالي تزامنيًا.

إذن، ما هو هذا المكان والزمان المدعو بإسرائيل؟ وما الذي يُشكّل صعوبةً في تسميته بالنسبة للكولونياليّة؟ وهل نستطيع أن نُحدّد كُولونياليّة فلسطين/إسرائيل دون أن نلاحظ «ما بعد» كولونياليّتها بالنسبة لليهودي الأشكنازي؟ وهل نستطيع أن نُحدّد ما بعد كُولونياليّة فلسطين/إسرائيل دون أن نعي كولونياليّتها بالنسبة للفلسطينيين؟ وهل يمكن أن نحدّد الاثنين أو أيًا منهما دون أن نتنبّه إلى تزامن وضعيّة المستعمر/المستعمر لليهود الشرقيين؟ وكيف يمكن لكلّ أولئك الناس أن يقطنوا فضاء كولونياليًا/ما بعد كولونيالي في عالم يصرّ على أنه يعيش في زمنٍ ما بعد كولونيالي؟ (٢)

في هذا الفصل سوف نقوم بعرض التاريخ الأيديولوجي للحركة الصهيونيّة، مع التركيز على دعائمها الأبستمولوجيّة، وكيف كانت/وما تزال تُصوّر من قبل معتنقيها، أثناء محاولة الشروع بالإجابة على هذه الأسئلة.

(١) حول الدفاع الأكاديمي عن طبيعة إسرائيل، انظر السجال في كتاب إيليا زريق، *Palestinians in Israel, A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), 76 - 82.

(*) الطرسيّة: الطرس هو الصحيفة التي مُحيّت ثم كُتبت. مادة طرس، القاموس.
(٢) للتوسّع حول الاستخدامات الإشكاليّة لمصطلح «ما بعد الكولونياليّة»، انظر Ella Shohat «Notes on the post-colonial,» *Social Text*, 31-32 (1992), 99 - 113 and Arif Dirlik, «The post colonial aura: Third World criticism in the age of global capitalism,» *Critical Inquiry*, 20 (Winter 1994), 328 - 356.

كانت الصهيونية، بنسختيها اليهودية وغير اليهودية، محتواةً منذ فجر تاريخها داخل الفكر الكولونيالي، إذ أُشيعت الصهيونية غير اليهودية لأول مرة في إطار المشاريع الكولونيالية الأوروبية على يد نابليون بونابارت، خلال حملته الشهيرة على مصر. وقد دَعَم القادة الكولونياليون الرسميون الفرنسيون والإنجليز، مع أُول القرن التاسع عشر وبدون تحفظ، فكرة الاستعمار اليهودي الأوروبي لفلسطين كجزءٍ من نظام إمبراطوري دائم يُقام في المنطقة؛ بحيث أفضى التقاء مصالح أنصار الصهيونية من اليهود الأوروبيين المشتركين في المشروع الكولونيالي مع مؤيديها من الأغيار إلى تعاونهما^(١).

لقد أسفر تقارب المصالح بين الصهاينة اليهود وغير اليهود عن رؤى مشتركة حول اللسامية؛ فقد ذهب الصهاينة - أسوةً باللامامين الأوروبيين كذلك - إلى الاعتقاد بأن تواجد اليهود داخل المجتمعات غير اليهودية هو السبب الرئيس للآسامية الأوروبية، ففي حين فكَّر هرتسل ابتداءً بخيار مَسْحَنَة اليهود كحلٍّ لمعاداة السَّامية، إلَّا أنَّ هرتسل وأتباعه بعد ذلك نزعوا إلى اختيار حلٍّ آخر، تمثل بترحيل اليهود من المجتمعات المسيحية، - أي من أوروبا - ذلك الحل الذي طالما أيده المسيحيون الصهاينة المعادون للسامية؛ فقد جادل الصهاينة بالقول: إنَّ ترحيل اليهود من المجتمعات المسيحية و«تطبيعهم» عبر خلق دولة لهم، هو السبيل الأوحَد لإنهاء العداء للسامية، وهكذا أصبح للصهيونية ومعاداة السامية هدفٌ موحدٌ، تمثل بإخراج اليهود من أوروبا، الأمر الذي أضحي مبدأً مؤسساً لرؤيتهم الإمبريالية المشتركة.

وفي فرنسا كتب إرنست لآران السكرتير الشخصي لنابليون الثالث، «مسألة الشرق الجديدة: إعادة بناء القومية اليهودية»، عام ١٨٦٠، وشدَّد

Richard Stevens «Zionism as a phase of Western imperialism,» in Ibrahim (١) Abu Lughud (ed), *The Transformation of Palestine* (Chicago, IL: Northwestern University Press, 1971).

لآران في كتابه على جملة المكاسب الاقتصادية التي ستراكم لأوروبا في حال استوطن اليهود الأوروبيون في فلسطين، كما ثمن بشدة الشعب اليهودي الذي «سيفتح طرقاً رئيسية وفرعية جديدة للحضارة الأوروبية»^(١).

اعتنق ثيودور هرتسل - مؤسس الحركة الصهيونية اليهودية - مجمل الأفكار التي تدور حول اعتبار اليهود كناقلين للحضارة الأوروبية إلى غير المتحضرين - في كتابه: «*Der Judenstaat*» «دولة اليهود» - (والذي يعني على خلاف الترجمات الشائعة: «دولة اليهود»، وليس «الدولة اليهودية» - والتي تُكتب بالألمانية: «*Der Judische Staat*»^(٢). فقد تصوّر هرتسل دولته إلمقترحة كـ «جزء من متراس أوروبا في مواجهة آسيا، وهي القاعدة الأمامية للحضارة في مواجهة البربرية»^(٣).

لقد أثار كتاب لآران على موزز هيس - أحد الصهاينة الأوائل - والذي توسّع باستخدام هذا الكتاب أثناء تأليف كتابه: «روما والقدس» عام ١٨٦٢؛ وكان التواطؤ مع الإمبريالية الأوروبية حدثاً مركزياً للمشروع الصهيوني إلى درجة دفعت بـ «هيس» إلى التأكيد على براغماتية الأهداف الصهيونية، ردّاً على أولئك المتشككين بكتابه، بقوله: «أما زلتم تتشككون بأن فرنسا ستساعد اليهود في إقامة مستوطنات قد تمتد من السويس إلى القدس، ومن ضفاف الأردن إلى شاطئ البحر المتوسط؟»^(٤).

(١) مذكور في كتاب Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism, Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983), 53.

(٢) انظر: Nathan Weinstock, *Zionism: False Messiah* (London: Ink Links, 1979), 39.

يجب الإشارة هنا إلى أنّ الصهيونية كانت تبنت شعار «الدولة اليهودية» بدلاً من «دولة لليهود» كشعار للتعبئة.

(٣) Theodore Hertzl, *The Jewish State, An Attempt at a Modern Solution to the Jewish Question* (London: H. Porders, 1972), 30.

(٤) Moses Hess, *Rome and Jerusalem, A Study in Jewish Nationalism*, (٤) translated by Meyer Waxman (New York: Bloch Publishing House, 1918), 149.

أما على الجبهة البريطانية، فقد دعا اللورد بالمرستون - أصبح وزيراً لخارجية بريطانيا، عام ١٨٣٠ - «لعودة» اليهود إلى فلسطين، حيث انصبت فحوى صهيونية بالمرستون بتأمين الدعم للإمبراطورية العثمانية المترنحة في سبيل مجابهة تحدي محمّد علي للسلطان العثماني، فقد شكّل الوجود اليهودي في فلسطين بالنسبة لبالمرستون العامل الرئيس لدعم السلطان ضد «أيّ مخططات عدوانية مستقبلية لمحمّد علي أو خليفته»^(١). وسوف تتزامن مخططات الصهاينة البريطانيّين كذلك - كنظرائهم الفرنسيّين لاحقاً - مع صعود الصهيونية اليهودية.

في نهاية المطاف، وقع اختيار هرتسل، وذلك عقب التقائه بملوك وقادة الإمبراطوريات الأوروبية - من ملك إيطاليا إلى قيصر ألمانيا ووزراء روسيا القيصرية والسلطان العثماني وآخرين - على بريطانيا «كنقطة ارتكاز أرخميدس التي سيحرّك منها العالم»^(٢)؛ وفي خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر الصهيوني الرابع المنعقد في لندن عام ١٩٠٠، صرّح هرتسل بالقول: «من هنا ستحلّق الحركة الصهيونية عاليًا، فأعلى... إنجلترا العظمى، إنجلترا الحرة، إنجلترا بعيونها على البحار السبعة سوف تفهمنا»^(٣). وأثناء مفاوضات هرتسل مع الإنجليز، عرض هرتسل على جوزيف شامبرلين ولورد لانسدون - وزير الخارجية - تعويضًا مقابل الرعاية الإمبراطورية البريطانية للاستعمار اليهودي، موضّحًا بأنّ اليهود سوف يحملون إنجلترا في قلوبهم في حال أصبحت إنجلترا من خلال هذه المكرمة القوّة الحامية للشعب اليهودي، وسوف تُحرز إنجلترا بضربة واحدة على عشرة ملايين رعية سرّية، موالية

(١) Palmerstone to Ponsonby, Public Record Office Mss, F.O. 78/390 (No. 34) (١) August 11, 1840, cited in Sharif, *Non-Jewish Zionism*, 74.

(٢) Paul Goodman, *Zionism in England* (London: Zionist Federation of Great Britain and Ireland, 1949), 18 - 19, cited by Sharif, *Non-Jewish Zionism*, 74.

(٣) بروتوكولات المؤتمر الصهيوني الرابع (لندن: ١٩٠٠)، ٥، cited at Sharif, *Non-Jewish Zionism*, 74.

ونشطة في شتى مجالات الحياة في كافة أنحاء العالم... بمجرد الإشارة سيضع الجميع أنفسهم في خدمة الأمة الفاضلة التي ستقدم المساعدة المنتظرة منذ أمد، وسوف تحصل بريطانيا على عشرة ملايين وكيل لعظمتها ونفوذها، وغالبًا ما يمتد هذا الأمر من السياسي إلى الاقتصادي، وليس من المبالغة القول: إن اليهودي سيفضل شراء وتسويق منتجات الدولة التي قدمت للشعب اليهودي إحسانًا، عن تلك الدولة التي تسوء فيها أوضاع اليهود... أرجو أن تُدرك الحكومة الإنجليزية الفوائد التي سوف تجنيها إذا كسبت الشعب اليهودي [التشديد من عندي] (١)».

لقد قدّم شامبرلين للصهاينة العريش في سيناء وقد قبلوها بسرور بالغ، إلا أن هذا المشروع لم يتبلور على ضوء تعذر الاستيطان - (نظرًا للبيئة القاحلة في المنطقة، وعدم وجود مصادر للمياه) -، وهو القرار الذي توصل إليه مبعوثو الصهاينة إلى المنطقة. وبعد ذلك اقترح تشامبرلين مباشرةً منطقة أخرى محتملة للاستيطان اليهودي، وهي أوغندا، وطمان تشامبرلين هرتسل إلى أنه وبالرغم من «حرارتها في الساحل،... إلا أن الطقس في الداخل يصبح ممتازًا، حتى بالنسبة للأوروبيين» [التشديد من عندي] (٢).

سوف يتم رفض هذا العرض لاحقًا في المؤتمر الصهيوني السادس عام ١٩٠٣ لصالح فلسطين، إلا أن هذه الأولوية لم تمنع هرتسل من التأكيد على أنه: «يجب أن تكون قاعدتنا في فلسطين أو بالقرب منها، ويمكننا لاحقًا الاستقرار في أوغندا، سيّما وأن لدينا حشودًا من الناس جاهزة للهجرة» (٣)، في حين أن فلسطين قد أصبحت المرشحة الأولى للمستعمرة الاستيطانية

Raphael Patai (ed), *The Complete Diaries of Theodore Hertzl*, translated (١) by Harry Zohn, volume IV (New York: The Hertzl Press Thomas Yoseloff, 1960), 1367.

(٢) المصدر السابق، ١٤٧٣.

(٣) المصدر السابق، ١٤٧٣.

اليهودية في عام ١٩٠٣؛ فهي مع ذلك لم تكن كذلك دائماً. فقد ذكر هرتسل بنفسه «الأرجنتين» في كتابه: «دولة اليهود» كموقع محتمل للمستعمرة اليهودية، في الوقت الذي سعى فيه نحو مواقع إفريقية أخرى حتى عام ١٩٠٣ كموزامبيق؛ فقد التقى هرتسل السفير البرتغالي «الكونت باراتي»، مطالباً إيّاه بأن: «يستفسر من حكومته إذا كانت راضيةً بمنحنا صكاً لمنطقة ملائمة»^(١). وكان هرتسل قد بيّن في رسالةٍ لاحقةٍ للسفير البرتغالي أن «السؤال التمهيدي المقدم للوزير هو: هل هنالك ما يكفي من أرضٍ للسكن والزراعة من قبل أوروبيين؟»^(٢) [التشديد من عندي]، وقد تضمّنت المناطق المستجدة الأخرى تريبوليتانيا (ليبيا) كمنطقةٍ للاستعمار اليهودي عن طريق التماس لهرتسل خلال اجتماع له مع ملك إيطاليا، إلاّ أنّه كما حدث في حالة أوغندا لم تكن تريبوليتانيا لتصبح المنطقة الأساسية للدولة اليهودية، وإنما كانت وظيفتها هي: «استيعاب الفائض من اليهود المهاجرين إلى تريبوليتانيا في ظلّ حماية القانون والدستور الليبرالي الإيطالي»^(٣). لقد أجاب الملك الإيطالي باستغراب، وذلك نظراً لإعلان هرتسل السابق بأنّ الحركة الصهيونية «لم تكن ترغب بإرسال الكثير من اليهود إلى فلسطين قبل الحصول على ضمان بأنّ البلد سوف يكون لهم»؛ وذلك لأنّ «مشروعنا يعني الاستثمار والتحسين اللذين لا يسعنا الشروع بهما ما دام البلد ليس لنا»^(٤). لقد ردّ الملك على اقتراح هرتسل بخصوص تريبوليتانيا من خلال إدراك تشابه الوضع مع فلسطين قائلاً: «وهذه أيضاً بلدٌ لآخرين»^(٥). وقد طمأن هرتسل الملك بقوله: إنّ «تقسيم تركيا آت لا محالة، جلالتك»^(٦).

(١) المصدر السابق، ١٤٩٩.

(٢) المصدر السابق، ١٤٩٩.

(٣) المصدر السابق، ١٦٠١.

(٤) المصدر السابق، ١٥٩٧.

(٥) المصدر السابق، ١٦٠٠.

(٦) المصدر السابق، ١٦٠٠.

في هذا السياق، من الأهميَّة بمكان التَّشديد على أنَّ التنازلات عن الأراضي التي نشدها هرتسل لدولة اليهود كانت تقع دائماً في العالم المستعمر. الأمر الذي لم يسبق أن طُرِح إطلاقاً، سواءً من قِبَل الصهاينة اليهود أو غير اليهود، هو أن تتموضع دولة لليهود داخل أوروبا، في منطقة التواجد اليهودي في روسيا وبولندا المسماة Pale of Settlement^(١)، - على سبيل المثال - ذلك لأنَّ الإمبراطوريات الأوروبية لم تكن ستقبل بالتعاطي مع مثل هذا الاقتراح الذي كان سيؤدِّي إلى تشريد المسيحيين الأوروبيين بهدف إقامة دولة يهودية، تبعاً لهذا الطرح كانت عملية انتقاء مشروع ستالين لمنطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي، «بيروبيدجان»، تقع في أقاصي آسيا - أي بعيداً عن أوروبا السوفييتية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الحركة الصهيونية لم تكن تطرح اقتراحاً كهذا في أيِّ وقتٍ سابقٍ على مدى تاريخها، ولا يعود ذلك إلى تفهّم ضمني لعدم عملية المشروع الصهيوني؛ الذي يتطلَّب تشريد شعبٍ مسيحيٍّ أبيض، وإنَّما ناجمٌ عن تفهّم للسياسات العنصرية الأوروبية التي كانت واضحةً تماماً في عقول قادة الصهاينة.

كان هرتسل قد علَّق في مذكراته، وذلك في سياق مفاوضاته مع جوزيف شامبرلين (والتي اقترح فيها أن تكون قبرص، والعريش، وشبه جزيرة سيناء أراضي محتملة إلى جانب فلسطين): «في الواقع لو كان بإمكانني أن أريه بقعة في الممتلكات البريطانية، لم يقربها أبيض بعد، لأمكننا التَّحاور بذلك الشأن»^(٢) [التشديد من عندي].

حمل المفكِّرون الصهاينة الآخرون، من السابقين لهرتسل واللاحقين به،

(١) منطقة الوجود اليهودي هي المنطقة التي تغطي أجزاء من روسيا وبولندا حيث أُجبر اليهود على الإقامة. إلا أنَّ المنطقة اشتملت أيضاً على السكَّان الروس والبولنديين المسيحيين.

(٢) *The Complete Diaries*, 1361. (٢)

وعياً مشابهاً لأهداف الصهيونية؛ فقد كتب ليو بنسكر - وهو صاحب فكرٍ اندماجيٍّ تَحَوَّلَ إلى الصهيونية عقب مذابح ١٨٨١ - في كتابه الشهير: «الانعتاق الذاتي» عام ١٨٨٢، يقول إنَّ «الانعتاق الذاتي للشَّعب اليهودي كأمة [سوف يتحقَّق من خلال] تأسيس مجتمع كولونياليٍّ يخصَّ اليهود، والذي سوف يصبح في يوم ما وطننا غير القابل للتَّحويل، أرض الأسلاف»^(١)، فقد أدرك بنسكر «أنَّ تأسيس ملاذٍ يهودي لن يحدث بالتأكيد دون دعم من الحكومات [الأوروبية]»^(٢). أمَّا هرتسل فقد عبَّر عن رأيٍ مشابهٍ في محادثاته مع شامبرلين، وذلك عندما تساءل شامبرلين عن قدرة الدولة اليهودية على الصُّمود في ظلِّ غياب بريطانيا، وفي ظلِّ تنافس القوى الأوروبية حول الإمبراطورية العثمانية، فقد صرَّح في يومياته بالقول: «أعتقد أنَّ فرصنا ستكون أفضل حينها؛ إذ سوف نستخدم كدولةٍ حاضرة صغيرة، ولن نحظى بذلك من خلال التَّوايا الحسنة، وإنَّما من خلال التَّنافس بين القوى! ومتى أصبحنا في العرش تحت ظلِّ الراية البريطانية، سوف تقع فلسطين كذلك في مجال السَّيطرة البريطانية»^(٣) [التشديد من عندي].

سوف تتردَّد أصداء أمثال هذا الرَّأي بعد خمسة عشر عاماً من طرف وزارة الحرب البريطانية التي أكدت على: «أنَّ خلق دولةٍ حاضرةٍ يهوديةٍ في فلسطين، على الرَّغم من كونها سوف تبقى ضعيفة لوحدها، إنَّما هو مطلب استراتيجي لبريطانيا»^(٤).

Leo Pinsker, *Auto-Emancipation*, reprinted in Pinsker's Road to Freedom (١) (New York: Scopus Publishing, 1975), 104.

Auto-Emancipation, 105. (٢)

The Complete Diaries, 1474. (٣)

The strategic importance of Syria to the British Empire, «General Staff, (٤) War Office, December 9,» 1918, F.O. 37/4178, PRO, cited in the «Introduction» to A.W. Kayyali (ed), *Zionism, Imperialism and Racism* (London: Croom Helm, 1979), 17.

كما أنّ الإحالات السابقة تشير إلى اليهود باعتبارهم مستعمرين، اعتبر الأوروبيون، من اليهود وغير اليهود على حدّ سواء، اليهود الأوروبيين «أوروبيين» (فقط) نتيجة خوضهم في مشروع كولونيالي. وفي هذا السياق يؤكّد ثيودور هرتسل في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر الصهيوني الأوّل على هذا التصرّو للذات اليهودية كذات أوروبية، وذلك من خلال إعلانه «أنّ من صالح الأمم المتحضّرة والحضارة عموماً إقامة محطة ثقافية على أقصر الطرق إلى آسيا، وفلسطين هي هذه المحطة، ونحن اليهود، حاملو الثقافة، مستعدّون لمنح ممتلكاتنا وأرواحنا من أجل إنشائها»^(١). لقد كان المسؤولون الأوائل عن المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين يعتقدون مثل هذه الأفكار؛ وذلك «على غرار موظفي الخدمة الكولونيالية [service colonial] الفرنسيّة، كما كانوا مُشبعين بدورهم بمشروع [فرنسا] المتمثّل بـ «المهمّة الحضارية»^(٢)؛ وفي سياق التأكيد على كُولُونِيَالِيَّة الوجود اليهودي في فلسطين، أعلن حايم وايزمان عام ١٩٣٠ بـ «أنّنا نرغب في تجنّب العرب، قدر المستطاع، المعاناة التي مرّ بها كل عرق متخلف عند مجيء أمة أخرى أكثر تطوّراً»^(٣).

كما أنّ الصهاينة الذين يعتبرون أنفسهم من الاشتراكيين، كـ «بير بوروخوف» ممّن اضطرّوا للإقرار بوجود الشعب الفلسطيني، نادوا بالتضامن مع الفلسطينيين، في الوقت الذي شدّدوا فيه على المهامّ العمليّة للاستعمار اليهودي، الذي كان يُقام على حساب الفلسطينيين. وقد تسبّب الجدل الدائر

Quoted in A.W.Kayyali, «introduction,» 16. (١)

Shimon Shama, *Two Rothchilds and the Land of Israel* (London: colins, (٢) 1978), 63, 68, 79 - 80, cited by Gideon Shafir, *Land Labor and Origins of the Israel-Palestinian Conflict, 1882 - 1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), 51.

Quoted in Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London (٣) Croomhelm, 1979), 71.

حول قمع الصهيونية للفلسطينيين عام ١٩١٧ بالإحراج، الأمر الذي دفع بوروخوف إلى الجهر بالقول: نتيجةً لأساليب العمل الجديدة «سوف تكون هناك أرضٌ تكفي لاستيعاب اليهود والعرب على حدّ سواء، وسوف تسود العلاقات الطبيعية؛ بل ويجب أن تسود بين اليهود والعرب»^(١) [التشديد من عندي].

الصهيونية المعادية للكولونيالية: إستراتيجية جديدة

شهدت بداية الثلاثينيات من القرن العشرين شروع بعض الصهاينة باقتراح إحداث تغيير في استخدام المفردات الأيديولوجية للمشروع الاستيطاني - الاستعماري. وقد دوّن ف. ه. كيتش، مدير المجلس التنفيذي الصهيوني في مذكراته عام ١٩٣١ ما يلي: «كافحنا من أجل محو كلمة «استعمار» - [الاستيطان اليهودي الزراعي في فلسطين] - من لغتنا في هذا السياق، فهذه الكلمة غير مناسبة من وجهة نظرنا، سيّما أنّ المرء لا يقيم مستوطنات في موطنه وإنّما في الخارج؛ كالمستعمرات الألمانية على نهر الفولغا، أو المستعمرات اليهودية في الأرجنتين، في الوقت الذي يرتبط فيه الفعل «استعمار» من وجهة نظر العرب بالإمبريالية والعدوان»^(٢).

لم يكن هذا الأمر تعبيراً عن دهاءٍ سياسيٍّ فحسب، وإنّما كان انعكاساً للخصائص الملتبسة للفكر الصهيوني تجاه فلسطين. ومن جهة، ادّعى الصهاينة بأن اليهود كانوا شعباً سامياً انحدر من فلسطين، وفي المقابل اعتبر الصهاينة اليهود أوروبيين حدثين يساهمون في التوجّه الكولونياليّ.

لقد تعزّز هذا التوجّه بعد أن أصبح اعتماد الصهاينة الكامل على الدّعم البريطاني أمراً صعباً، ونجم عن هذا التحوّل في العلاقات الصهيونية

Ber Boroshov, «Eretz Israel in our program and Tactics,» in Mitchell (١) Cohen (ed), *Class Struggle and the Jewish Nation*, Selected Essays in Marxist Zionism (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1984), 203.

F.H. Kisch, *Palestine Diary* (London: Victor Gollancz, 1938) Entry of (٢) May 28, 1931, 420.

البريطانية «الكتاب الأبيض» الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩، والذي قيّد فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك استجابةً لثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ الفلسطينية المناهضة للاستعمار، ونتيجة لذلك فقد وجّه عدد من الصهاينة المسلّحين من قبل بريطانيا أسلحتهم نحو الرّاعي البريطاني، وذلك بعد أن كانت، حتى ذلك الوقت، موجّهة ضدّ المقاومة الفلسطينية للاستعمار اليهودي، فقد قام الصهاينة بهجمات إرهابية عديدة ضدّ البريطانيين في غضون الأربعينيات، وبلغت ذروتها باغتيال المفوض البريطاني السّامي للشّرق الأوسط، اللّورد موين، عام ١٩٤٤^(١).

وفي هذا السياق سنّت الحركة الصهيونية هجمات إرهابية، وارتكبت مذابح شنيعة ضدّ الفلسطينيين في منتصف وأواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وذلك مع اقتراب موعد الانسحاب البريطاني من البلاد، وتمّت عملية تفجير فندق الملك داود عام ١٩٤٦ على يد منظمة مناحيم بيغن «الإرغون تسفاي لثومي» حيث قُتل مائة شخص من الفلسطينيين واليهود البريطانيين، وتمّ اغتيال مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت، من قبل منظمة إسحاق شامير «ليهى»^(٢)، ونفّذت المذبحة الهمجية في قرية الدوايمة، والتي ذهب ضحيتها مئات المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ، على يد الجيش الصهيوني الرّئيس «الهاغاناه»^(٣)، ونفّذت كذلك مذبحة دير ياسين على يد منظمة بيغن «الإرغون»^(٤)، وبات يطلق على هذا

(١) حول تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية، انظر: Lenni Brenner, *The Iron Wall, Zionist Revisionism From Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Press, 1984).

(٢) حول اغتيال برنادوت، انظر المصدر السابق، ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) حول تفاصيل هذه المجزرة، انظر: Benny Morris, *The Birth of Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), 222 - 223.

(٤) حول تفاصيل دير ياسين، انظر: David Hurst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Conflict in the Middle East* (London: Faber & Faber, 1984), 124 - 129.

الأسلوب: «المقاومة الصهيونية المعادية للكولونيالية»، أو «نضالاً من أجل الاستقلال» الصهيوني، وذلك بحسب التفضيل الأيديولوجي للتسميات^(١).

عقب إعلان تأسيس دولة إسرائيل من جانب واحد في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، قامت دول عربية بالدخول إلى فلسطين للحيلولة دون استمرار المستعمرة الاستيطانية اليهودية وإبطالها، أو بهدف حماية الجزء المخصّص للدولة العربية، فالانتصار الإسرائيلي في الحرب على العرب مكّن الإسرائيليين من السيطرة على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وطرد حوالي مليون فلسطيني، كما طال الدمار حوالي ٥٠٠ قرية فلسطينية^(٢).

وبانت هذه الحرب تُعرف في البيانات الأيديولوجية الإسرائيلية باعتبارها «حرب الاستقلال»، وتحوّلت بعد ذلك التسمية الرسمية: «إعلان تأسيس دولة إسرائيل» في الخطاب الشعبي إلى «إعلان الاستقلال - بالرغم من أنّ هذه التسمية لم تصبح رسمية إطلاقاً». ومن الجدير بالذكر بهذا الخصوص أنّ الإعلان لم يبشّر بإسرائيل دولة مستقلة ذات سيادة، وإنّما أعلنها «دولة يهودية»^(٣). ولم يكن هذا الأمر دُهوراً أو سهواً، وإنّما كان رفضاً صريحاً لإضافة كلمات، «مستقلة - ذات سيادة»، وذلك في سياق اقتراح للتعديل بهذا الخصوص. وهكذا أعلنت إسرائيل دولة لليهود أينما كانوا، وفي كافة أنحاء العالم، وليس لمواطنيها - وقد بقي ١٦٥,٠٠٠ فلسطيني داخل أراضي دولة إسرائيل.

(١) من الجدير بالملاحظة، أنّ إدانة قيادة الهاغاناه لمذبحة الإرغون في دير ياسين تعود إلى عداواتها لقيادات الإرغون ورغبتها في تشويه سمعتهم. انظر:

Walid Khalidi (ed), *All That Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1992).

(٣) حول هذه النقطة، انظر المناقشة في: Uri Davis and walter Lehn, «And the Fund still lives, the role of the Jewish National Fund in the determination of Israel's land policies,» *Journal of Palestine Studies*, 7: 4 (summer 1978), 4 - 7.

ومع ذلك فقد أصبح «إعلان الاستقلال» ومرادفه «حرب الاستقلال» مصطلحين يتمتعان بأثرٍ بالغٍ في اللُّغة الشعبيَّة، بالإضافة إلى الخطاب الأيديولوجي للمدافعين السياسيِّين والأكاديميِّين. إلّا أنّ السؤال «الاستقلال عن ماذا»، يبقى أمرًا غير واضح؛ إذ وبالرَّغم من كلِّ شيءٍ رحل الإنجليز طواعيةً دون أن يكونوا طرفًا في الحرب، ولم تكن الجيوش العربيَّة تحتلَّ أيَّ أراضٍ فلسطينيَّة قبل «الإعلان» الصهيوني، ولم يكن لدى الشعب الفلسطيني جيشٌ نظامي، فضلًا عن تعرُّضه للقصف من قبل القوَى الصهيونيَّة المسيطرة، الأمر الذي أدّى إلى طرده مع بدايات كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٧، فعن أيّ شيء كان الصهاينة إذن يعلنون الاستقلال؟

وإذ لم يكن بمقدورهم إعلان الاستقلال عن الرعاية الإمبراطوريَّة، فقد استمرّوا بتلقّي الدَّعم من الإمبراطوريَّات الأوروبيَّة بما فيها بريطانيا. ويذكر أنّ هذه الرعاية وأمثالها، وكذلك التحالف، أدّى إلى بالعدوان الثُّلاثي - الإسرائيلي، الفرنسي، البريطاني - على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء عقب تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس. لقد كان لإعادة تسمية «إعلان تأسيس دولة إسرائيل» ليصبح «إعلان الاستقلال» إذن معنًى أكثر أهميَّة في المجال الأيديولوجي وليس الواقعي. فقد صادف وأعقب تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ استقلال العديد من البلاد المستعمرة سابقًا، ولذلك يجب النظر إلى تحويل تسمية «إعلان تأسيس دولة إسرائيل» إلى اسم «إعلان الاستقلال» كمحاولة لوضع الكيان الإقليمي الصهيوني الجديد في سياق مختلف، ككيانٍ أنشئ ضدَّ الكولونياليَّة، وليس من خلالها، كما كانت هذه التسمية أيضًا محاولةً لإعادة تأريخ الحقبة الصهيونيَّة الجديدة باعتبارها ما بعد كولوُنِياليَّة، خاصَّة بعد انحسار الإمبراطوريَّات الأوروبيَّة.

وفي سبيل ذلك أصبح لزامًا حشد حججٍ حديثة لاستخدامها في المعركة الأيديولوجيَّة الجديدة للدفاع عن الصهيونيَّة. وعلى الرَّغم من عدم الحاجة

إلى تكرار الحجج الصهيونية كافة، والرّدود المعادية لها هنا مرّة أُخرى^(١)، من الأهميّة بمكان الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الصهاينة، من مدّعي الاشتراكيّة وأصدقائهم في الغرب، كانوا يرفعون الثقل الأيديولوجي لشعار الاشتراكيّة كآليّة دفاعيّة في مواجهة الحجّة القائلة بأنّ «الصهيونية هي كُولونياليّة»؛ إلاّ أنّه وبناءً على رأي مكسيم رودنسون:

«يستحيل استخدام النّظرة الاشتراكيّة، لا منطقيّاً ولا اجتماعيّاً، كحجّة دامغة لإنكار الصّفة الكُولونياليّة لليشوف، وكذلك لأولئك الذين يستخدمونها بهذه الطريقة، سواء أكانوا مدرّكين لذلك أم لا. فهم يتّبعون الخطّ التقليدي للفكر الاشتراكي الأوروبيّ القائل بأنّ العلاقة الوحيدة التي يمكن للمجتمع الاشتراكي إقامتها مع المجتمعات الأخرى، إنّما هي تلك العلاقة المدفوعة بوّد عميقٍ للآخر، ويعتبر هذا تلاعباً أيديولوجيّاً من أرداد الأنواع... وسوف يأخذ هذا التوجّه - [الذي نجم عن اتّباع تأويل مخصوص لماركس الشاب] - شكلاً نظريّاً من الستالينيّة إلى حدّ بعيد. ولم يُظهر منظرو القوميّة الاشتراكيّة اليهود اهتماماً يُذكر بالمجتمعات التي شكّل مشروعهم تهديداً لها بالأذى والدمار... واعتقدوا بسذاجة أنّ تجديد المجتمع اليهوديّ سوف يؤثر إيجاباً على هذه المجتمعات، ولذلك من غير المجدي التخطيط لنوع العلاقة التي يجب إرساؤها معهم. يبدو جليّاً هنا التّمائل الجزئي مع عقليّة المستعمرين الفرنسيّين، مُشبّهاً بالأيديولوجيا الديمقراطيّة للثورة الفرنسيّة. فمن صالح الجزائريّين والتونكيّين إخضاعهم لكي يتمّ إعدادهم شيئاً فشيئاً ليوم قادم في المستقبل - بعد وقتٍ طويل - يستوعبون فيه إعلان حقوق الإنسان، وبعد ذلك بوقتٍ طويل يمكن تطبيقه عليهم^(٢)».

يدفع رودنسون الحجج الصهيونية بالقول إنّها لم تسع، على خلاف

(١) انظر المساهمة المهمّة لمكسيم رودنسون حول هذه المسألة في عمله الكلاسيكيّ *Israel, A Colonial-Settler State?* (New York: Monad Press, 1973).

(٢) المصدر السابق، ٨٠ - ٨٢.

الغزوات الكولونياليّة، لاستغلال السكّان الأصليين بفضل عقيدة عبودا عبريّة (العمالة العبريّة) الخالصة، ويقوم بدحضها مؤكّداً أنه:

إذا تكرّر الاستغلال المباشر للسكّان الأصليين في العالم الكولونياليّ فليس بالضرورة أنّه خاصيّة ملازمة له، فقد كان تشغيل السكّان الهنود الأصليين استثناءً للقاعدة بالنسبة للمستعمرين الإنجليز المستوطنين في الأراضي التي أصبحت تُعرف بالولايات المتّحدة، ولم يكن الإنجليز في جزر الهند الشرقيّة مُلاك أراضٍ يستغلّون الفلاحين، أكثر ممّا كانوا في أستراليا أو نيوزيلندا... فهل هناك من يحتاج بهذا كمحصّلة لذلك، بأنّ التوسّع البريطاني في كلّ هذه الأصقاع لم يكن كولونياليّاً بطبيعته؟^(١)

فضلاً عن ذلك، فإنّ الأيديولوجيا الصهيونيّة متمثّلة في «العمالة العبريّة» لم تسع إلى استغلال السكّان الأصليين الفلسطينيين، إلّا أنّ ذلك لم يمنعها من جلب عمالة يهوديّة عربيّة رخيصة من اليمن عام ١٩١٠ - ومن كافّة أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاحقاً - كون يهوديّتها متماشية مع «عبريّة» الأيديولوجيا^(٢).

ويواصل كثيرون دفاعهم عن إنشاء إسرائيل - «استقلال» في الخطاب الصهيوني - باعتباره لا يختلف عن استقلال الهند، فقد قرّر آيزاك دويتشر على سبيل المثال - وهو يعتبر من أشهر المؤرّخين الماركسيّين، وكان آنذاك معادياً للصهيونيّة نتيجة ثقته «بالحركة العماليّة الأوروبيّة أو بشكلٍ أوسع بالمجتمع والحضارة الأوروبيّين، وهما الحضارة والمجتمع اللذان فشلا في

(١) المصدر السابق، ٨٨.

(٢) حول استيراد الصهيونيّة للعمالة اليهوديّة اليمنية، انظر Gideon Giladi, *Discord in Zion, Conflict between Ashkenazi and Sephardi Jews in Israel* (London: Scorpion Publishing, 1990), 41 - 48. Also see Joseph Massad, «Zionism's Internal Others: Israel and the Oriental Jews,» *Journal of Palestine Studies*, 100 (summer 1996), 53 - 68.

أن يكونا أهلاً لها»، ولذلك قرّر دويتشر التخلّي عن معاداته للصهيونيّة^(١)، وأصرّ على تبرير إقامة دولة إسرائيل في خطبةٍ دفاعيّةٍ مطوّلةٍ، قائلاً إنّه: «حتى الآن... أنا لست صهيونيّاً»^(٢)، وكونه غير صهيوني، لم يمنع دويتشر من التأكيد على أنّ الذي حدث للشعب الفلسطيني، نتيجةً للكولونياليّة الصهيونيّة، لا يمكن «من باب العدالة» تحميله لليهود، فهم: «أناس ملاحقون من قبل وحش يفرّون للنجاة بأرواحهم، وليس بأيدهم حيلةٌ إذا تضرّر من في الطريق، وليس بأيدهم حيلةٌ إذا داسوا على ممتلكاتهم»^(٣)

يبدو أن دويتشر لم يتوقّف للحظة كي يفكر فيما إذا كان بإمكان اليهود الأوروبيين أن يفرّوا من الوحش كلاجئين دون أن يصبحوا مستعمرين^(٤)، ولم يتحرّر دويتشر - إطلاقاً - تحوّل وضعيّة اليهود الأوروبيين من لاجئين إلى مستعمرين في طريقهم (من أوروبا إلى فلسطين). فقد انطلقت المقاومة الفلسطينيّة ضدّ الوجود اليهودي الأوروبي كنتيجةٍ طبيعيّةٍ لوصولهم كغاصبين مستعمرين. ولو أنّ اليهود الأوروبيين قدموا إلى فلسطين كلاجئين، لما شعر الفلسطينيون الذين سبق أن استضافوا سكّاناً لاجئين آخرين كالأرمن، بأيّ تهديد لوطنهم. وقد وصف دويتشر في مقالةٍ أُخرى كتبها في ذكرى قيام إسرائيل العاشرة، كيف يحتفل الاسرائيليون بإنشاء دولتهم من خلال تذكّره باعتزاز عميقٍ، البطولة التي حمل فيها الرجال والنساء السلاح في ربيع ١٩٤٨، وتمكّنوا من انتزاع الدّولة والاستقلال من العرب والبريطانيين ودبلوماسيّة القوى العظمى المتردّدة والخادعة... إنّ نشوء إسرائيل حقّاً هو... ظاهرةٌ فريدةٌ من نوعها، وأعجوبةٌ ومعجزةٌ في التاريخ، يقف أمامها

Isaac Deutscher, Israel's spiritual climate,» in Tamara Deutscher (ed), *The (١) Non-Jewish Jew and Other Essays* (New York: Hill and Wang, 1978), 111 - 112.

(٢) المصدر السابق، ١١٢.

(٣) المصدر السابق، ١١٦.

(٤) حول الوضعيّة اللجوئيّة - الاستعماريّة لليهود الأوروبيين، انظر الفصل ٤.

اليهودي وغير اليهودي على السواء برهبة وانفعال، متسائلاً حول دلالاتها، فقد خُلِقَت الأساطير والخرافات والبُطولات العظيمة في العُهُود الغابرة من أمثال هذا النسيج، كأساطير ثيرموبيلاي والمكابين^(١)».

لقد كان إنشاء إسرائيل أسطورة حقاً في نظر القادة الصهاينة، وقد وصف حايم وايزمان أول رئيس لإسرائيل هذه «البطولة» الأسطورية في سياق ذكر الثورة الفلسطينية المناهضة للاستعمار بين الأعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ كالتالي: «نَهَضْتُ من جهة قوى الدمار، وقوى الصحراء، ومن الجهة الأخرى وقفت قوى الحضارة والبناء، إنها الحرب القديمة للصحراء في مواجهة الحضارة، ولكن لن يقف في وجهنا شيء»^(٢).

وعلى الرغم من أن دويتشر يتابع انتقاد إسرائيل بسبب عجزتها وتعاليتها على جيرانها، إلا أنه يداوم على تصوير المستعمر والمستعمر بنوع من التكافؤ الليبرالي على نحو لا ينسجم مع فكره الماركسي في القضايا الأخرى؛ ويختتم دويتشر مقاله المشهور «اليهودي غير اليهودي» بالثناء لعالم مكون من دول قومية، مما اضطرّ اليهود إلى إنشاء دولة مماثلة لهم. وبالرغم من كونه ماركسياً معادياً للقومية، فقد اعتبر تطوّر الدولة القومية عبارة عن مرحلة في تاريخ العالم، كما أدرك كيف تنكفئ الطبيعة التقدّمية للتحرّر القومي لتصبح رجعية بعد نيل التحرّر:

«وحتى تلك الدُول القومية الفتية التي ظهرت إلى الوجود نتيجة لنضالٍ تقدّمي محتوم سنّته شعوب مستعمرة وشبه مستعمرة من أجل التحرّر - الهند،

«Israel's tenth birthday,» in Deutscher, *The Non-Jewish Jew*, 118. (١)

Colonial Office (CO) 733/297/75156/II/Appendix A, extract from (٢) Weizmann's speech, April 23, 1936, Great Britain, Peel Commission Report, 96 - 97, cited in Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al Hajj Amin al-Hussayni and the Palestinian National Movement* (New York: Columbia University Press, 1988), 73.

بورما، غانا، الجزائر، وغيرها - ليس بمقدورها صون خاصيتها التقدمية لوقتٍ طويل، إذ تشكّل هذه الدول مرحلة ضرورية في تاريخ هذه الشعوب؛ إلا أنها تعتبر مرحلة على هذه الشعوب تخطيها كي يتسنى لها العُثور على إطار أوسع لوجودها؛ إذ تتأثر أيّ دولة قومية في عصرنا الحاضر بصورة مباشرة عقب قيامها بالانحطاط العام لهذا الشكل من التنظيم السياسي؛ وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال التجربة القصيرة للهند وغانا وإسرائيل^(١).

نلاحظ في هذا السياق أنّ إسرائيل لا تقارن بجنوب إفريقيا والولايات المتحدة وروديسيا أو أستراليا، كي لا تُحتسب بالخطأ مستعمرة استيطانية، فهي تندرج بشكلٍ «صائب» مع الهند وغانا، والتي اعتُبرت كما بيّنا قبل قليل، أنّها دول «تشكّلت نتيجةً لنضالٍ تقدّمي شنته شعوب مستعمرة وشبه مستعمرة من أجل التحرّر». ومع ذلك فإنّ دويتشر نفسه، إذا نحّينا مراوغته الأيديولوجية جانبًا، لا يسعه سوى الإشارة برضى إلى مؤسسي كيبوتسات إسرائيل باعتبارهم «آباء إسرائيل الحجاج»، وذلك بإشارة واضحة إلى التسمية الأميركية لمؤسسي الولايات المتحدة^(٢).

إلا أنّ دويتشر، رغم اختلافه مع العديد من المدافعين عن إسرائيل، يعلن مرارًا وتكرارًا على عدم صهيونيته، ويصرّ على انتقاد ما يطلق عليه التعالي القومي الصهيوني، إذ إنّ نقده اللين لإسرائيل عام ١٩٥٨، تضاعف على ضوء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وتحوّل في هذا السياق عن جلّ أفكاره الليبرالية حول التكافؤ بين الطرفين «المتحاربين». وقد أعلن ذلك من خلال القول:

«يبدو الصراع العربي الإسرائيلي من الخارج صراعًا بين قوميتين متنافستين، تتحرك كلُّ منهما داخل حلقةٍ مفرغةٍ من مطامحها الأخلاقية

«The Non Jewish Jew,» in Deutscher, *The Non-Jewish Jew*, 40, 41. (١)

«Israel's spiritual climate,» in Deutscher, *The Non-Jewish Jew*, 103. (٢)

المتضخّمة، إيماناً منها بأنّها الوحيدة التي على حقّ، ونبذ كليهما ميسراً من وجهة نظرٍ عالميّةٍ مجردة، متساويتين في التفاهة والرجعيّة، إلّا أنّ هذا الرأي وأمثاله يتجاهل الوقائع الاجتماعيّة والسياسيّة المتعلّقة بالوضع القائم، فلا يجوز أن تقاس قوميّة الشعوب في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة المناضلة من أجل الاستقلال بالميزان الأخلاقي - السياسي ذاته، وبالمقياس نفسه الذي تُقاس به قوميّة العُزاة والمضطهدين، فالحالة الأولى لها مبرراتها التاريخيّة وسماتها التقدّميّة التي تفتقر لها الحالة الثانية، ومن الواضح بجلاء أنّ القوميّة العربيّة بخلاف الإسرائيليّة لا تزال تنتمي إلى الفئة الأولى»^(١).

وفي الوقت الذي تكثّفت فيه جهود المعتدلين عن الصهيونيّة لغاية حقبة الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين للدفاع عن دعواها الجديدة باعتبارها لاكولونياليّة، إلّا أنّها وبالرغم من ذلك لم تعد بحاجةٍ إلّا للتأكيد على دعواها باعتبارها واقعاً لا يقبل الجدل مع حلول عقد الثمانينيّات. ويعتبر كتاب «يوئيل مجدال»: «مجتمعات قويّة دول ضعيفة» مثلاً حديثاً في سياق تصنيف إسرائيل في خانة المستعمرات السابقة، وكذلك تقديم مشروعها الاستعماري الاستيطانيّ باعتباره معادياً للكلونياليّة. فقد ألف «مجدال» - وهو محسوبٌ على التوجّه السائد في حقل العلوم السياسيّة في الأكاديميّة الأميركيّة - كتابه كجزءٍ من أجندة بحثيّة في العلوم السياسيّة في الثمانينيّات، والتي كانت تتحرّى العلاقة بين «الدولة/المجتمع» مع التركيز على الدولة. ويعتبر كتابه الذي ينتقد فيه الأبحاث التي تبنت مركزة الدولة في دراسة «العالم الثالث» أحد الإسهامات البارزة والمؤثّرة في هذا المجال. يفتتح «مجدال» عمله من خلال مناقشة تأثير الكلونياليّة على قوّة و/أو ضعف الدولة ما بعد الكلونياليّة، بالاستناد إلى إطارٍ نظريّ يطبّقه على مصر وسيراليون وإسرائيل، ويشير في عرضه إلى سمة العداء للكلونياليّة، وما بعد الكلونياليّة المزعومة لإسرائيل بطريقةٍ واقعيّةٍ تُقدّم على أنّها ليست خلافيّة؛

«The Israeli Arab war, June 1967,» in Deutscher, *The Non-Jewish Jew*, 138. (١)

كصفة العداء للكولونيالية وما بعد كُولُونِيَالِيَّةِ الهند؛ فهو على سبيل المثال يصرِّح بأنّه وبالمقارنة مع سيراليون: «لقد استبدَّ بالهند وإسرائيل هياج غامر لدى استقلالهما عام ١٩٤٧ و١٩٤٨... ولم يعد الرِّضا المتبادل سائدًا ما بين البريطانيين والتابعين السابقين، فقد شعر كلُّ من الإسرائيليين والهنود بأنهم حقَّقوا أحلامهم رغم أنف البريطانيين، وليس بسببهم، ولم تُنس النِّضالات الطويلة والمريرة بسهولة»^(١).

ويشير «مجدال» كنظرائه من المدافعين عن إسرائيل أثناء وصفه للأحداث التي أدت لقيام إسرائيل، إلى تسمية «إعلان تأسيس دولة إسرائيل» الرسمي، باعتباره «إعلان الاستقلال»^(٢). وبالإضافة إلى ذلك يقرّر «مجدال» بأسلوب كولونياليٍّ نموذجيٍّ، في خضمّ نقاشه الذي يدور حول الحركة الصهيونيَّة وجهودها من أجل تجنيد اليهود الأوروبيين للاستيطان في فلسطين بأنّه: «من المحتمل أن يكون حوالى مائة ألف يهودي هاجروا إلى فلسطين في غضون تلك السنوات - [بحلول الحرب العالميَّة الأولى] -، إلا أنّ أكثر من نصفهم غادر بعد وصوله بقليل إلى تلك القاعدة الأمامية الآسيويَّة المقفرة» [التشديد من عندي]^(٣).

يقتفي طرح «مجدال» أثر التقاليد الدعائيَّة الإسرائيليَّة، والتي تعود بأصولها كما رأينا سابقًا إلى عقد الثلاثينيَّات؛ إلاّ أنّه على خلاف المدافعين السابقين عن إسرائيل، ومن بينهم عالم الاجتماع اليهودي الأميركي سيمون مارتن لبيست - وهو محسوب على التوجُّه السائد - وكذلك اليهودي السفاردي التونسي اليساري ألبرت ميمي^(٤)، لم يضطرَّ «مجدال» مثلهم لاختلاق الحُجج

Joel S. Migdal, *Strong States and Weak Societies, State-Society Relations (١) and State Capabilities in the Third world* (Princeton University Press, 1988), 45.

(٢) المصدر السابق، ٤٦.

(٣) المصدر السابق، ١٤٥.

(٤) انظر مناقشة زريق لمواقف لبست وميمي في كتابه. 78 - 77, *Palestinians*.

لدحض ادعاء معادلة «الصهيونية - هي الكولونيالية»؛ فهذا الجدل محسومٌ بالنسبة إليه، ولا يحتاج هو وغيره من الأكاديميين الاسرائيليين والغربيين سوى التأكيد على أن إسرائيل تأسست حقيقة من خلال نضالٍ معادٍ للكولونيالية ليصبح ذلك أمرًا واقعيًا.

لقد بات الخطاب الصهيوني مهيمًا إلى درجةٍ دفعت بالأكاديميين من العالم المستعمر سابقًا، والمنخرطين في نقد الكولونيالية إلى الإسهام في خطابها، وفي هذا المقام يعتبر كتاب كوامي أنتوني آبيا «في بيت أبي»^(١) مثالاً نموذجيًا لهذا التوجه. ففي سياق النقاش لأسس العنصرية لبعض خيوط الفكر القومي الإفريقي، والإفريقي/الأميركي، يعقد آبيا مقارنةً بينهما وبين الصهيونية، كما يلي:

«إنَّ الاستخدَامَيْنِ الرَّئِيسِيَّيْنِ لِلعِرْقِ كَرَكِيزَةَ لِلتَّضَامِنِ الأَخْلَاقِي الأَكْثَرِ شِيعَاً، فِي كَلِّ مِنْ إفرِيقِيا وَأُورُوبَا وَأَمِيرِكا، يُعَدَّانِ تَشْكِيلِيَّيْنِ مِنَ القُومِيَّةِ الإفرِيقِيَّةِ وَالصَّهْيُونِيَّةِ، وَيَفْتَرِضُ فِي كَلِّ حَالَةٍ وَبِصُورَةٍ مَسْبُوقَةٍ، أَنَّ «شَعْبًا» مِنْ الزُّنُوجِ أَوْ اليَهُودِ لَدَيْهِمُ الأُسُسُ لِحَيَاةٍ سِياسِيَّةٍ مَشْتَرَكَةٍ فِي وَجُودِهِمُ كَعِرْقٍ مَفْرَدٍ؛ إِذْ هُنَاكَ تَنوعَاتٌ لِكَلِّ شَكْلِ مِنْ أَشْكالِ «القُومِيَّةِ» تَجْعَلُ الأُسُسَ كَامِنَةً فِي التَّقَالِيدِ المَشْتَرَكَةِ، إِلاَّ أَنَّهُ، وَمَهْمَا ظَهَرَ ذَلِكَ مَعْقُولًا فِي حَالَةِ الصَّهْيُونِيَّةِ الَّتِي وَجَدَتْ فِي اليَهُودِيَّةِ كَدِينٍ مَرشَّحًا واقِعِيًّا لِمَساحَةٍ مَشْتَرَكَةٍ، وَغَيْرِ عَنصرِيَّةِ لِلقُومِيَّةِ، فَشُعُوبُ إفرِيقِيا لَدَيْهَا مِنَ المَشْتَرَكاتِ الثَّقافِيَّةِ المَفْتَرَضَةِ ما هُوَ أَقلُّ بِكثيرٍ عَادَةً [التشديد من عندي]^(٢)».

ويضيف آبيا: «تسمح اليهودية - الدين - والممارسات الأوسع للأعراف اليهودية، والتي عرّفت من خلالها المجتمعات المختلفة في الشتات ذاتها،

Kwame Anthony Appiah, *In My Father's House, Africa in the Philosophy* (١) *of Culture* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

(٢) المصدر السابق، ١٧.

بتصوّر ثقافيّ للهويّة اليهوديّة لا يمكن جعله مقبولاً في حالة القوميّة الإفريقيّة، وسوف أُنوّه ببساطة كدليل على هذه الحقيقة الطريقة التي يبدو أنّ أكثر من خمسين قوميّة إفريقيّة متباينة في عالمنا الحالي استجابت بها للحسّ القوميّ لدى العديد من الأفارقة، بينما اكتفت الصهيونيّة بالضرورة على إنشاء دولة واحدة»^(١).

لا بُدّ من التنبيه على الأسلوب الواقعي الذي يشبّه فيه آبا القوميّة الإفريقيّة – وهي حركة تنادي بتوحيد إفريقيا بوصفها حركةً قوميّة معادية للكولونياليّة – بالصهيونيّة التي تدعو إلى توحيد يهود العالم في دولةٍ كُولونياليّة استيطانيّة في فلسطين. أمّا كون اليهود الأوروبيين الغربيين يختلفون بوضوح في ثقافتهم وتقاليدهم – بما فيها التقاليد والممارسات الدينيّة – عن اليهود الأوروبيين الشرقيين «Ostjuden»، واعتبار كليهما يختلفان تقاليد وثقافةً ودينياً عن اليهود الآسيويين والأفارقة، والذين يختلفون بدورهم فيما بينهم، فذلك لا يدخل في تحليل آبا؛ فطبّقاً له: اليهودي هو اليهودي الأوروبي الكوني الذي ابتدعته الصهيونيّة.

يتابع آبا الإعراب عن قلقه بالإشارة إلى أنّ واقع «وجود عنصريّين يهود في التاريخ المبكّر للصهيونيّة الحديثة... يؤثّر في عالم السياسة العملي، وذلك لأنّ الصهيونيّة العنصريّة تستمرّ بتشكيل أحد الأخطار التي تُواجه التوازن الأخلاقي للقوميّة الإسرائيليّة، كما تدلّ على هذا سياسة الحاخام الراحل مثير كهانا»^(٢).

وكغيره من الليبراليين الصهاينة، يصوّر آبا الحاخام كهانا – والأخير لم يطالب بأيّ سياسةٍ أو نهج ضدّ الفلسطينيين لم يكن قد مورس عليهم من قبل مختلف أطراف الحركة الصهيونيّة والحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة – «هذه

(١) المصدر السابق، ٤٣.

(٢) المصدر السابق، ٤٣.

السياسة على أنها تهديد استثنائي لأخلاقية القومية الإسرائيلية التي لم تلوث بعد^(١) وهكذا يجري طمس التاريخ الكولونياليّ العنصريّ للصهيونية على يد أبيا الذي يدور اهتمامه الرئيس على صون الأخلاق المزعومة للقومية الإسرائيلية.

لا يقتصر تصوير إسرائيل على أنها معادية للكولونيالية على الجدل السياسي والأكاديمي فحسب، وإنما يتعداه إلى كافة حقول الثقافة الغربية كذلك. ومن الأمثلة على هذا الأمر الفكر السياسي للممثل مارلون براندو، - الشخصية المرموقة في الثقافة الشعبية الغربية - حيث يصرّح براندو - وهو معروف بكونه من نشطاء حقوق الإنسان، ومدافعاً عن حقوق الأميركيين الأصليين (الهنود الحمر) - في مقابلة مع الصحافة - حول ما يريده الهنود من الحكومة [الأمريكية] - بقوله: إنهم «لا يريدون أقلّ أو أكثر ممّا لدى اليهود في إسرائيل»^(١).

ولا يتعارض الدعم المالي الذي منحه براندو إلى منظمة بيغن «الإرغون» في الأربعينيات^(٢)، ولا دفاعه المتواصل عن المستوطنة الكولونيالية اليهودية الغربية، على الإطلاق، مع مناصرته لحقوق «الهنود الحمر» الأميركيين الأصليين في الولايات المتحدة، فبالنسبة إليه الحالتان كلتاهما واحدة، فهو يَظنّ في هذا السياق إلى الفلسطينيين باعتبارهم المستعمرين الذين استولوا على أرض إسرائيل القديمة.

وقد آمن براندو عام ١٩٨٢ - من خلال تحريفٍ ساخرٍ لمنطق اللاسامية، على غرار الكثير من العنصريين المعادين لليهود من المؤمنين بأن اليهود

(١) Quoted in an interview with Lawrence Grobel in *Conversations with Brando* (New York: Hyperion, 1991), 109.

(٢) ذكرت في المصدر السابق، ١١٩ - ١٢٠. جاء دعم براندو لمجموعة بيغن الإرهابية اليمينية حصيلة لخيبته من الهاغاناه وقائدها ديفيد بن غوريون من حيث إنهم لم يقوموا بما كان يجب عليهم القيام به.

يسيطرون على حكومات العالم - بأنّ «الفلستينيين يسرون شؤون الشرق الأوسط» ، وقد استحضر براندو هذا الاعتقاد في الوقت الذي كان يجري فيه قتل الفلستينيين واللبنانيين بالآلاف، بفعل القصف الإسرائيلي خلال السبعينيات وبدايات الثمانينيات، والذي تُوجّج بالاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان في حزيران ١٩٨٢ وذلك في غضون أربع سنوات .

لقد أقرّ هذا التوجّه الدعائي الجديد بتصوير الفلستينيين باعتبارهم المستعمرين الفعليين للأرض اليهودية، في كتاب رخيص بعنوان «منذ أزمّة سحيقة» من تأليف «جون بيترز»^(١)، جادلت فيه بالقول: إنّ الفلستينيين لجأوا إلى فلسطين في الواقع، خلال الفترة الواقعة من منتصف القرن التاسع عشر إلى نهايته، والعقود الأولى من القرن العشرين، وذلك سعيًا وراء مناخ اقتصادي أفضل تعزّز بفضل الاستيطان اليهودي الأوروبي. وقد انتشر الكتاب من خلال عشر طبعات على الأقلّ، وبإشادة من قبل أكاديميين يهود ومسيحيين أميركيين^(٢)؛ إلا أنّ ما هو مهمّ في هذه الحجج ليس كونها مدعومة بوثائق ملفّقة لإثباتها - كما هو الحال في كتاب بيترز - وإنما هو المعنى الضمني الذي يضي عليها المصادقة؛ فالمعنى الضمني لهذه الحجج وأمثالها هو المادّة التي اعتمدت عليها الأيديولوجيا الصهيونية منذ بداياتها، ومن أهمّها (اللا)منطق الصهيوني الذي يقول:

Joan Peters, *From Time Immemorial: The Origins of Arab-Jewish Conflict* (١) *Over Palestine* (New York: Harper & row, 1984).

Edward Said and Christopher Hitchens (ed), *Blaming the Victims*, انظر *Spurious Scholarship and the Palestine Question* (London: Verso, 1988).

انظر أيضًا المراجعات التالية للكتاب: Ian Gilmour and David Gilmour, «Pseudo-travellers,» *London Review of Books* (February 7, 1985), 8 - 10, Alexander Cockburn, *Nation* (September 29, 1984 and October 13, 1984).

وقد أعاد كوبرن تسمية الكتاب Norman Finkelstein's «Disinformation and the Palestine question: the not-so-strange case of Joan Peter's From Time Immemorial,» in Said et al, *Blaming*, 33 - 69.

١ - إنَّ اليهود الأوروبيين في العصر الحديث هم النسل المباشر المنحدر من العبرانيين القدامى .

٢ - وإنَّ العبرانيين القدماء كانوا يمتلكون حقوقًا حصريَّة في فلسطين التي استوطنوها وحدهم .

٣ - وإنَّ لليهود الأوروبيين اليوم حقَّ المطالبة بوطن أجدادهم المزعومين بعد ألفي عام لاحقة .

لقد بات الفلسطينيون، تبعًا لهذه البديهيات الصهيونية كمفهوم ضمني، مستعمرين للأرض اليهودية وأصبح طردهم ليس إلا جزءًا من النضال اليهودي الأوروبي المعادي للكولونيالية، بغية إعادة فلسطين لورثتها الحقيقيين. وبناءً على هذا المنطق الافتراضي، يتم التعامل مع تشبيه براندو لليهود الأوروبيين بالأميركيين الأصليين بطريقةٍ جازمة لا خلاف فيها، وهو منطوق لا يخضع للمساءلة من طرف محاوره الذي أشار بنفسه إلى المشروع الصهيوني باعتباره «النضال اليهودي من أجل الاستقلال»^(١). وفي هذا السياق يصف إدوارد سعيد كيفية ارتباط الصهاينة بفلسطين على النحو التالي:

«تواصل استعمار فلسطين بشكل دائم كواقعٍ إغادي؛ حيث لم يقد اليهود باستئصال وتدمير وتشتيت مجتمعٍ أصلي، وإنما كان هذا المجتمع بذاته دخيلًا قام باستيقاف ستين عامًا من السيادة اليهودية على فلسطين، والتي انقطعت لمدة ألفي عام. إلا أن إسرائيل كانت دائمًا حاضرةً في قلوب الإسرائيليين، وهي حقيقةٌ وواقِعٌ يصعب على الشعب الأصلي إدراكه، وبناءً على ذلك طالبت الصهيونية، ومن ثم استردت وخلّصت وأعدت واستنبتت وحققت فلسطين والهيمنة اليهودية عليها. فقد كانت إسرائيل عبارة عن رجوع إلى واقعٍ سابق، حتى وإن حملت الوقائع الجديدة شَبَهَا أكبر بأساليب

(١) Conversations with Brando, 105.

ونجاحات الكولونيالية الأوروبية في القرن التاسع عشر منها إلى بعض أسلاف القرن الأول الغامضين^(١)».

ونجد الرأي ذاته لدى العالم النفساني الإسرائيلي «بنيامين بيت هالحمي»، حيث يقول: «أتحفت الصهيونية كحركة كُولُونِيَالِيَّة العالم بدفاع هو الأكثر إبداعاً وفرادةً عن مشروعها، إذ لم يرتكز التبرير الصهيوني على «مهمّة حضارية» أو على مصالح تجارية - [بالرغم من أننا رأينا سابقاً بأنّ هذا هو الحال كذلك] - وإنما على ادّعاء المستوطنين الصهاينة بأنهم لم ينتقلوا إلى بلدٍ جديد، بخلاف المستوطنين في أيّ مكانٍ آخر من العالم، بل إنهم عادوا بكلّ بساطة إلى وطنهم بعد إقامة طويلةٍ في الخارج. كما أنّ السكّان الأصليين هم الغرباء في الواقع، وجُلّ ما اقترفه الصهاينة هو العودة إلى الوطن^(٢)». وعلى هذا الأساس تُمثّل فلسطين ما قبل إسرائيل الحقبة الكولونيالية في الخطاب الصهيوني، وتعتبر إسرائيل خليفتها ما بعد الكولونيالية.

بعد أن أرخنا للمراوغة الأيديولوجية للمشروع الصهيوني، سوف نقوم بالتعرّف على كيفية تصوير المشروع القومي/الكولونياليّ لأجساد اليهود الأوروبيين المفترضين كوكلاء له. إذ سوف يتبلور تجسيد الصهيونية لذاتها كمشروع، مثله مثل غيره من المشاريع القومية الكولونيالية، والمعادية للكولونيالية على حدّ سواء، من خلال تصويرٍ مميّز للأجساد اليهودية الأوروبية التي جنّدتها، ولذلك سوف يتتبع القسم التالي من هذا الفصل، أثر هذا التحوّل لأجساد اليهودية الأوروبية من حالتها الشتاتية إلى شرطها الصهيوني الجديد حسب ما صوّرتها الصهيونية وتصوّرها.

Edward Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage, 1980), 87. (١)

Benjamin Beit-Halahmi, *Original Sins, Reflections of the History of Zionism and Israel* (London: Pluto Press, 1992), 82. (٢)

إنّ الصهيونيّة كحركة لم تسع إلى استنبات اليهود في أرضٍ جديدة، ولا لنقلهم إلى عصرٍ جديدٍ من التاريخ، عن طريق تأسيس دولةٍ لهم فحسب، وإنّما سعت كذلك لأن توفّر ليهود أوروبا مجالاً كاملاً من الأنشطة الاقتصادية/الماديّة التي حُرّموا منها في أوروبا - في الحقل الزراعي خاصّة. وهكذا فإنّ الحركة الصهيونيّة لم تهدف إلى استنبات اليهود الأوروبيين في منطقةٍ جغرافيّة جديدةٍ فقط، وإنّما سعت إلى تحويل الطبيعة الفعلية للمجتمع اليهودي الأوروبي وهويّته كما كانت قائمة حتى ذلك الوقت في الشتات. ولقد كان جسد اليهودي الأوروبي هو الموضوع المركزي لهذا التحوّل.

لقد كتب ماكس نورداو - وهو أحد أكثر المقربين إلى هرتسل - مقالته «يهود العضلات»^(١) في وقتٍ مبكّر، في العام ١٩٠٣، وكان نورداو يُنشد نموذجاً ما قبل شتاتي للأجساد الذكوريّة اليهوديّة، وذلك من أجل محاكاتها من قبل الرّجال اليهود، كوسيلةٍ من أجل خلق نموذجٍ جسديٍّ ليهود ما بعد الشتات. وقد أكّد نورداو في المؤتمر الصهيوني في بازل عام ١٩٠١ بأنّه: «يجب علينا التفكير في خلق يهود العضلات»، وأضاف لاحقاً: «يشهد لنا التاريخ بأنّ مثل أولئك اليهود قد وُجدوا من قبل... لقد انشغلنا لفترةٍ طويلةٍ جدّاً في إماتة أجسادنا، وبدقّة أكثر قام الآخرون بقتل أجسادنا عوضاً

Max Nordau, «Jewry of Muscle,» translation of «Muskeljudentum,» in (١) *Judische Turnzeitung* (June 1903), in Paul Mendes Flohr and Jehuda Reinharz (ed), *The Jew in the Modern World, A Documentary History* (Oxford: Oxford University Press, 1980), 434 - 435.

George Mosse, *Confronting the Nation, Jewish and Western Nationalism* (Hanover, NH: Brandeis University Press, published by the University Press of New England, 1993), 161 - 175.

عنا... أما الآن [١٩٠٣] فقد بات كلّ تعسفٍ يطالنا ذكريات من الماضي، وقد مُنحنا على الأقلّ فضاءً كافيًا لأجسادنا كي تحيا من جديد، فدعونا نستأنف أقدام تقاليدنا، ودعونا نغدُّ أوسع صدرًا، ولنصبح أقوياء، وحادي البصر»^(١).

لقد أصبح «بار كوخبا» - وهو بطل آخر ثورة يهودية ضدّ الرومان^(٢) - نموذجًا إرشاديًا يُحتذى من قبل نوردواو، وكان نوردواو قد أسس سابقًا عام ١٨٩٨ مع ماكس ماندلستام نادي بار كوخبا الرياضي في برلين، وذلك لتشجيع اللياقة البدنية للشباب اليهودي، وسرعان ما انتشرت كثرة من الأندية المماثلة عبر أوروبا. ويختتم نوردواو مقالته بالتعبير عن الأمنية التالية: «فليزدهر النادي الجمبازي الرياضي اليهودي وليتكلم بالنجاح ويغدُّ مثلاً يُحتذى به في كافة مناحي الحياة اليهودية!»، وهكذا بدأ تحوُّل الرجال اليهود من «schlemiel» - (أي رجال واهنين وضعفاء ومخثنين) - إلى ما أطلق عليه بول براينز «اليهود الصّلاب»^(٣).

سوف ينخرط يهودي ما بعد الشتات، على خلاف سلفه «الأثوي»، في الزراعة والحرب والرياضة، على اعتبار الأوّلين على الأقلّ حقلي نشاط حُرِمَ منهما معظم يهود أوروبا في أوقاتٍ متفاوتة من إقامتهم هناك. وكما فسّر براينز «الافتقاد إلى الدولة حسب الصهيونية هو مبعث الخُنوع والهشاشة والسلبية والإذلال والمذابح والاحتكام الذي لا طائل منه للمنطق والحوار - باختصار، الضعف والوداعة اليهودية»^(٤). واستمدّت هذه الآراء التي تصوّر

(١) 434 - 435 «Jewry of Muscle».

(٢) كان بار كوخبا قائدًا للمقاومة اليهودية الأخيرة للرومان والتي هُزمت في بيتار عام ١٣٥ ق.م.

(٣) Paul Breines, *Tough Jews. Political Fantasies and the Moral Dilemma of Americal Jewry* (New York: Basic Books, 1991).

(٤) المصدر السابق، ٤٧.

اليهود الأوروبيين باعتبارهم «أنثويين» من الخطاب اللاسامي المسيطر آنذاك، والذي افترض اليهود على أنهم الآخر العرقي/الأنثوي^(١). وهكذا فإنّ رجل مسعدة اليهودي - إشارة إلى الثورة اليهودية ضدّ الرومان في مسعدة عام ٧٣م^(٢) - يصبح المستعمر المستكشف الإسرائيلي الذي يتماهى مع الأرض/الطبيعة، والقادر على الدفاع عن نفسه - الصورة المُعمّمة الطاغية على الأفلام الإسرائيلية المبكرة^(٣). ليس هذا فحسب، بل إنّ رجل مسعدة اليهودي بات في الواقع نموذجاً لعميل الموساد^(٤)، وللجندي الإسرائيلي، والجوهر الأساسي «للسبرا» الإسرائيلي ذي الذكورة العسكرية^(٥)، محققاً بهذا مخطط الصهيونية بتحويل يهود ما بعد الشتات إلى مستوطنين/جنود.

تسرّبت إعادة الكتابة الصهيونية حول الجسد والتاريخ اليهودي إلى كافة النتاجات الثقافية الغربية، بما فيها الأفلام المصنوعة خارج إسرائيل، ومنها على سبيل المثال فيلم (أوروبا، أوروبا). وعلى الرّغم من أنّ هذا الفيلم هو

(١) See Sander Gilman, *The Jew's Body* (New York: Routledge, 1991).

(٢) تعود أهميّة مسعدة إلى المدافعين اليهود الذين اختاروا الانتحار بدلاً من الاستسلام للرومان. يجدر الإشارة إلى أنّ النساء والأطفال في مسعدة قد قُتلوا من قبل أزواجهم وآبائهم قبل أن ينتحر اللاحقون. حول احتواء مسعدة في الميثولوجيا القومية الصهيونية، انظر: Yael Zerubavel, *Recovered Roots, Collective Memory and the Making of an Israeli National Tradition* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1995).

(٣) انظر سجال إيلا شوحاط حول المغامر الإسرائيلي الكولونياليّ صاحب العضلات في *Israeli Cinema, East/West and the Politics of Representation* (Austin, TX: University of Texas Press, 1989).

(٤) انظر الجزء الثاني من كتاب براينز: «From Masada to Mosad: a historical sketch of tough Jewish imagery», 75 - 167.

(٥) انظر: Simona Sharoni, «Military masculinity in context: cultural politics and social constructions of gender in Israel»,

وهي ورقة قُدمت في مؤتمر رابطة الدراسات الشرق أوسطية المنعقد في بورتلاند، أوريغن في تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٢.

مجرّد وثيقة بين وثائق كثيرة، إلاّ أنه يرمز بطريقةٍ نمطيّةٍ إلى كفيّةِ إعادةِ الصهيونيّةِ كتابةِ الأجساد اليهوديّةِ، وسوف يساعدنا تحليل هذا الفيلم على توضيح التأويل الصهيوني للأجساد اليهوديّةِ ما قبل الشتاتيّةِ ومخططاتها لتحويلها.

تروي المخرجة الأوروبيّة «أنيشكا هولند» في فيلمها - المحتفى به - (أوروبا أوروبا)^(١)، والذي يستند إلى مذكّرات سولومون بيريل، القصة الحقيقية لصبيّ ألماني يهودي، هو سولومون (سوليك) بيريل - والذي يمثّل دوره ماركو هوفشنايدر -، وحياته المأساوية في ظلّ الحكم النازي. ويمثّل الجسد الذكر لليهودي المراهق بؤرة الفيلم الأساسيّة، حيث يُفتح الفيلم بجسده وينتهي به بصورةٍ أساسيّة. ويستهلّ فيلم (أوروبا أوروبا) بختان سولومون الذي يمثّل: «ميثاق الجسد مع الله» - كما يطلق على الختان في التوراة - وذلك من خلال حركةٍ خاطفة للكاميرا تتّجه إلى جسد سولومون المراهق العاري أثناء الاستحمام. وتدور القصة حول صبيّ يهوديّ ألماني تعتقله النازيّة، فيعمد إلى التظاهر ببراعة فائقة بأنّه من الألمان المسيحيين، معتمداً بذلك على ملامحه الأوروبيّة، إلى درجة أنّه يُقبلُ فعلاً باعتباره كذلك. ثم يُرسل الصبي إلى مدرسةٍ عسكريّة نازيّةٍ للتعلّم والتدريب. ويتمحور الفيلم بمجمله حول نجاح سولومون وفشله - وقد أصبح اسمه يوزف بيترز - بإخفاء قضيبه المختون عن أعين العامّة. وفي هذا السياق يوظّف القضيب المختون في الفيلم باعتباره العلامة الوحيدة الدالّة على

Europa Europa, directed by Agnieszka Holland, an Artur Brauner and (١) Margaret Menegoz Production, Orion pictures (1991).

أصبح الفيلم الألماني الثاني الأهمّ في الولايات المتحدة بعد *Das boot* من حيث تحصيله دخلاً عالمياً وقد ربح أيضاً جائزة Golden Globe وجائزة النقاد السينمائيين في نيويورك.

«Holland without a country,» in the *New York Times Magazine* (August 8, 1993), 28 - 32.

اليهودي، وتُنحَى جانبًا الجينولوجيا «بنوة النسب» النازية لتاريخ العائلات والسّمات الجسديّة التشريحيّة، بما فيها قياسات الجمجمة (علم الفراسيدماغية)، بالرّغم من ذكرها في الفيلم، لكي تُفسح المجال للقضيب المختون ليصبح الطريقة العمليّة الوحيدة للتعرف على اليهود.

كان سولومون قادرًا على تضليل التّحقيق النازي من خلال الكذب بخصوص نسبه، وقد قدّم نفسه كألمانيّ مسيحيّ من مدينة غرودنوك أضع أوراقه الثبوتية. وكانت نماذج ملامح الوجه النازية، وقياسات الجمجمة لسولومون قد أفادت بأنّه «آريّ أصيل». وبناءً على هذا السرد تظهر استحالة التعرف على النساء اليهوديات كيهوديات من قبل النازيين، لو امتلكن مهارات سولومون وحظه، فضلًا عن ملامحه. وبما أنّ الفرق في قدرة اليهود الذين يبدون «أوروبيين» واليهود الذين يبدون «ساميين» على التظاهر بأنهم مسيحيون، لم تُبحث إطلاقًا في الفيلم - كان «سواد» البشرة اليهودية قد افترض منذ القرن التاسع عشر على أنّه إحدى العلامات الفارقة الهامة من قبل الخطاب العلمي العنصري المعادي للسامية^(١) - فقد باتت الطريقة العمليّة الوحيدة للتعرف على اليهود في الفيلم، هي التعرف على الذكور فقط، وذلك عن طريق معاينة قضبانهم؛ فاليهودي - بهذا المعنى - وبالنسبة لـ «هولاند» و«بيريل» هو دائمًا اليهودي الذكر. وكان رجلٌ أرمني «متهم» باليهودية من قبل النازيين، قد قام بالكشف عن قضيبه غير المختون كدليل على «براءته» - في هذا السياق يتساءل المرء ما الذي سيفعله رجلٌ مسلمٌ ألبانيّ أو بوسنيّ «متهم» باليهودية، فضلًا عن النساء في موقف مماثل؟

وعلى الرّغم من أنّ المشهد الافتتاحي للفيلم يعرض هجومًا معاديًا للسامية من جانب الشباب النازي، تُقتل أثناءه بيرثا شقيقة سولومون، إلا أنّ الكاميرا تتجاهل بيرثا في غمرة انشغالها بملاحقة جسد سوليك العاري، وهو يقفز

See Gilman, *The Jew's Body*, 169 - 193. (١)

خارج نافذة الحمام مغطياً قضيبه بيديه. ويبقى سوليك مختبئاً داخل برميلي في الزقاق الخلفي حتى انتهاء المذبحة، في الوقت الذي تمنحه جارة مسيحية معطفاً عسكرياً يعود لشقيقها النازي موسوماً بالصليب المعقوف، وذلك للتخفي أثناء عودته إلى المنزل، وبهذا يتعذر تمييز سوليك في المعطف العسكري عن الآريين النازيين.

وهكذا تفسر الرموز النازية باعتبارها «فارماكون» - وهي كلمة يونانية تعني الدواء والسّم في الوقت نفسه، ككلمة «الترياق» في اللغة العربية - فالرموز النازية كترياقٍ مسؤولة عن تعريف ماهية اليهود وكشفهم، وحجب/مسح هويتهم، أي إخفائهم، في الوقت عينه، وتُطرح الرمزية النازية أساساً باعتبارها «فارماكون» خلال الفيلم بأكمله. ولذلك فإنّ ما تمثله سردية (أوروبا أوروبا)، هو التوتر نفسه بين الوظيفتين المتعارضتين/المتماثلتين للنازية «كفارماكون»، إلا أنّ موت بيرثا يبقى - وهو الموت اليهودي الوحيد على أيدي النازية المصوّر عن كثب في الفيلم - ظاهرة بدون تعليل. فبيرثا لا تمتلك أية علامات يهودية «واضحة» يعتمدها الفيلم، وربّما كانت العلامة اليهودية الوحيدة المتاحة لها كيهودية، هي تواجدها في فضاء الرجال اليهود و/أو كما يؤكّد سوليك نفسه، «غيرتها» منه، حيث إنّها كانت «تتمنى أن تكون الولد». ويبدو أنّ كره سوليك لذاته وتماهيه مع النازيين أسقطاً لاشعورياً على شقيقته.

إلا أنّ هولاند تبذل جهداً مضاعفاً لتُظهر، وبالرغم من وسم الرجال اليهود بالقضيب اليهودي، بأنّ هذا لا يجعلهم أقلّ جاذبية للنساء والرجال الألمان؛ فالواقع أنّ قضيب سوليك جذاب للمسيحيات الألمانيات كما للمسيحيين الألمان، إلا أنّ قضيبه - كما يؤكّد الفيلم - قضيبٌ غيريٌّ وليس مثلياً، حيث تتجلى المتعة التي منحها لامرأة ألمانية نازية قامت بإغواء سوليك المراهق في ظلمة عربة القطار من خلال تعبيرات رعدة الجماع، إلا أنّ هياج المرأة النازية جاء بالتأكيد من خلال افتراضها بأنّ قضيباً ألمانياً نازياً

من المسيحيين هو الذي يمنح هذه المتعة، وتتضاعف المتعة لدى اكتشافها بأن سوليك مولودٌ في عيد ميلاد الفوهرر أو القائد النازي هتلر (في ٢٠ نيسان/أبريل)، وتدفع حالة الهيجان سوليك بسبب فقدان عذريته معها، إلى أن يطوح برأسه خارج نافذة القطار صارخًا بنشوة الانتصار، فيما كانت الرياح تتلاعب بشعره، وتعلو محياه ابتسامة رجولية مكتسبة حديثًا.

وفي المدرسة العسكرية يُصاب سوليك بالفزع تخوفًا من أن يُفتضح أمره إن ضاجع امرأة ألمانية مسيحية تكره اليهود، وتعتنق الأيديولوجية النازية - مما أدى بسوليك لصفعها. ويدفع نفاذ الصبر المرأة الألمانية على تمنع سوليك الواضح - فقد كانت تتوق لإنجاب أطفال آريين للرايخ الثالث - والمتعاطف بسبب صفعه لها إلى تسميته: «القضيب الرخو» - وهو تعليق إحصائي ألمه كثيرًا. واشتهى سوليك الشاب كذلك امرأة بولندية، كما اشتهى قائدة كومسومول وهي روسية سوفيتية. وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتهى جندي ألماني مثلي سوليك أيضًا، إلا أن الجندي الألماني المثلي المسيحي يكتشف يهودية سوليك من خلال ملاحظة جنسية مثيرة لجسده العاري المبتل من الاستحمام، وينتج عن هذا «الاكتشاف» تحوُّلها إلى حليفين وصديقين أفلاطونيين، حتى مقتل الجندي أثناء المعركة.

ويبين الفيلم بوضوح أنه في الوقت الذي يتوقَّر فيه قضيب سوليك للإيلاج في النساء المسيحيات اللواتي يشتهينه - باستثناء حالات الوقاية من الخطر - فإنَّ قضيبه الغيري لا يتاح للرجال التواقين له، وبالرغم من إشباع غروره بهذا الاهتمام. وبخصوص موضوع الاستحمام - التي شاهدناها تسجّل سابقًا أول تجربة مباشرة لسوليك مع النازيين - وبالرغم كذلك من مجازفة انكشافه للنازي، يبدو أن الصورة تقترن في لاوعي بيريل مع الصورة اللاسامية لليهودي «القذر». ونظرًا لتماهي سوليك مع النازيين، تدلُّ مشاهد الاستحمام المتعدّدة، على هوسه القسري - إذا جاز التعبير - بالنظافة الجسدية، حتى لا يتم خلطه خطأً باليهود «القدرين».

يُصاب سوليك بالتشوش والارتباك نتيجة اللطف الذي يجده أثناء خدمته مع الجنود النازيين بزِيّ الهوية المسيحية، ويستغرب من الأمر الذي يفرقه عنهم، «مجرّد قلفة!» وأثناء خوف سوليك من الافتضاح في مدرسته النازية حاول - تشبّهًا بمصارعي الحلبات من اليهود الهلليينيين، الذين خضعوا لإجراءات جراحية لإخفاء الختان نظرًا لشعورهم بالخزي والخجل عند مصارعتهم الرُومان وهم عراة - دفع قلفته إلى الأمام وذلك عن طريق ربطها بخيط في محاولة يائسة لردّ الختان، لكن محاولاته جميعًا تبوء بالفشل، ويردّد، يائسًا من خيبته، «لم أستطع الهروب من جسدي»، جاعلاً جسده كنايةً مكان القضيب المختون.

ويعاني سوليك من الكوابيس بكثرة في المدرسة النازية، ويلاحق أثناءها من قبل النازيين فيما يحاول الاختباء منهم، وتدفعه شقيقته بيرثا في أحد تلك الأحلام إلى الخزانة للاختفاء من النازيين، حيث يجد سوليك معه في الخزانة الفوهرر هتلر وهو يضع يديه الاثنتين حول عانته محاولاً إخفاء قضيبه، فتخبر بيرثا سوليك بأنّ الفوهرر يهوديٌ كذلك. وفي الوقت الذي يُتَوَجَّح تماهي الهويات في حلم سوليك بينه وبين الفوهرر الذي يشاطره يوم ميلاده نفسه والخزانة نفسها والقضيب المختون نفسه، وبنجاحهم في التظاهر بأنهم نازيون؛ تتبدّد يهودية سوليك المبهمة - يخبرنا سابقاً عن مقتله لعيد الفصح اليهودي حيث يصيبه أكل البيض المغموس بالماء المملح، (وهو تقليد يهودي في عيد الفصح) بالغيثان - وكذلك تماهيه المبهم مع النازيين.

وفي هذا السياق يصبح كافة النازيين، ومن ضمنهم الفوهرر، مثله رجالاً يهوداً في السرّ، يتحلون صفة الآريين. ويبدو أنّ هذه النقلة الخيالية لا تُعزّز خيارات سوليك السياسية فحسب - والذي يناديه زملاء صفّه «يوب» تصغيراً ليوذف - بتحويل اليهود إلى نازيين حقيقيين، مزيلة بذلك شعوره بالذنب تجاه خيانة عائلته ويهوديته، بل وتعزّز كذلك رجولته الآرية المكتشفة حديثاً؛ فقد بلغت رجولة سوليك، في الواقع، منزلة التفوّق في تدريبه العسكري ليحرز

المرتبة الأولى في منافسة المدرسة على أقرانه الآريين الأصليين .

يواكب مشهد التحرير الأخير من النازيين، بواسطة القوّات السوفيتيّة، لحظة الذروة في الفيلم؛ حيث يلتقي سوليك وشقيقه إسحاق المفقود منذ بداية الحرب، والذي يبدو أقلّ «أوروبيّة» - حيث إنّ الأوروبيّ يعرف دائماً وأبداً على أنّه المسيحي - وقد قاده عجزه في النجاح على التظاهر بأنّه مسيحيّ مثل أخيه، لاحتجازه في أحد معسكرات الموت الهتلريّة. إذ يكشف الشقيقان عن قضيبهما ويولان على مرأى من الجميع - إلا أنّ ذلك يظهر مع ظهورهما إلى الكاميرا. ويقارن هذا المشهد مع مشهد سابق يحاول فيه سوليك التبوّل بعيداً عن أنظار الجنود النازيين الألمان، ويوشك أن يُكتشف من قبلهم. لقد أتاح هذا الانعتاق من النازيّة أخيراً لليهودي كرجل، أن يكشف عن قضيبه المختون علناً دون خوف، وقد ربّ هذا العرض المشهديّ للقضيب المختون، كتحدٍّ مباشرٍ لتحديق غير اليهود، وكتأكيد على رجولتهم المستعادة؛ ثم يخبرنا سوليك وهو السارد الحقيقيّ للرواية بأنّه قد انتقل إلى فلسطين بعد الحرب، وهو يردّد: «عندما أنجبت أولاداً لم أتردّد إطلاقاً في ختانهم»، وفي نهاية الفيلم يظهر سولومون بيريل الحقيقي بعد أن أصبح مسنّاً، وتظهر جملةً على الشاشة وهي: «سولومون بيريل يقيم الآن في إسرائيل».

لقد استولى عار القضيب المختون على أفكار ماكس نورداو كما رأينا سابقاً، وهو يؤكّد في مقاله «يهود العضلات» على التالي:

لم يستعد يهود العضلات الجدد بعد بطولة أسلافنا الذين اقتحموا الحلبات الرياضيّة بأعداد غفيرة، والذين شاركوا بحماس وإقدام في المنافسات أمام الرياضيين الهلليين المهرة، وبرابرة الشمال الأقوياء؛ إلا أنّ يهود العضلات الجدد يتفوّقون أخلاقياً على أسلافهم الآن، فبينما كان مصارعو الحلبات من اليهود القدامى يخجلون من يهوديتهم، ويحاولون إخفاء علامة «الميثاق» بعملية جراحية... يعلن أعضاء نادي «بار كوخبا»

ولاءهم القومي بفخر واعتزاز [التشديد من عندي] ^(١).

ومن الجدير بالذكر معرفة أنّ مذكرات بيريل التي ارتكز عليها فيلم (أوروبا أوروبا)، كتبت تبعاً لموقع بيريل الجغرافي والأيدولوجي الجديدين، وهما إسرائيل والصهيونية؛ إذ يبدو أنّ تموقعه الجديد كان مؤثراً بشدة على تأويله لتجربته اليهودية الفريدة تحت الحكم النازي. فقد كان سولومون بيريل، كيهود العضلات لدى نورداو، قادراً على تأكيد «ولائه القومي» من خلال التبول علانية، مبرزاً بهذا علامته اليهودية، «ميثاق الجسد»/ (بريث ميلا)، وهي علامة يجهد من أجل نقلها لأبنائه الإسرائيليين. ولذلك، لا يبدو مستغرباً ترحيب إسرائيل والمؤسسة اليهودية الأميركية الصهيونية بالفيلم، ولا كيل المديح والثناء وتقديم الجوائز، نظراً لإعادة الكتابة الصهيونية هنا لتجربة المحرقة. لكنّ المخرجة أنييشكا هولاند (المولودة لأُم كاثوليكية بولندية ولأب يهودي بولندي) تلقت ردود فعل أكثر شدة في أوروبا؛ فقد اتهمها كلود لانزمان، مخرج فيلم (شواه) الوثائقي حول المحرقة، بأنها «لاسامية»، وصرّح لانزمان بأنّه: «ليس من قبيل المصادفة اختيار أنييشكا هولاند... لهذا اليهودي بالذات كبطل (لأوروبا أوروبا)، الفيلم الذي يبعث على الغثيان، لأيّ كان» ^(٢).

لم يبن لانزمان استنتاجه فقط على فيلم (أوروبا أوروبا)، وإنما بناه كذلك على فيلم هولاند السابق، (كورجاك)، الذي يروي بدوره قصة حقيقية عن طبيب يهودي هذه المرأة، اسمه يانوش كورجاك، الذي يناضل دون جدوى لإنقاذ حياة مائتي طفل يهودي يعيشون في ميثم في غيتو وارسو. ويصوّر المشهد الختامي من الفيلم، عربة للماشية تكتظ بالأولاد اليهود تتجه نحو معسكر اعتقال نازي، حيث تنفصل العربة من خلال لقطة بالتصوير البطيء

(١) Nordau, «Jewry of muscle», 435.

(٢) Quoted in the *New York Times Magazine*, «Holland, 32.

عن القطار وتوقف، فيخرج كورجك والأولاد متواهبين بسعادة من العربة في ظلّ علم تزيّنه نجمة داوود. وبينما هم يتقهقرون إلى الورا، يظهر عنوان على الشاشة يقول: «قضى كورجك والأولاد بالغاز في معسكر تريبلكا عام ١٩٤٢». وقد لقي المشهد الأخير من الفيلم ترحيبًا في إسرائيل كرمز لولادة الدولة اليهودية. أمّا في فرنسا فقد أذاع المثقفون اليهود الفيلم باعتباره معاديًا للسامية بسبب مقتل الأطفال الحقيقيين الذين صوّرهم في المحرقة، وهو مصير يختلف تمامًا عن مصير أولئك الناجين الذين استعمروا فلسطين. وكان ردّ هولاند ببساطة على هذه الاتهامات أنّ أولئك المثقفين اليهود ولازمان «معادون للبولنديين في أعماقهم»^(١).

إلا أن فيلم (أوروبا أوروبا) لا يعبر عن أفكار معادية للسامية ضدّ يهود أوروبا أكثر ممّا يعبر الفكر الصهيوني ذاته، إذ يسهم الفيلم في البناء الخطابي لليهود على أساس «تعذّر تمييزهم» عن الأوروبيين المسيحيين إلاّ من خلال قضبانهم المختونة، في محاولة استباقية لاستلاب «المهمة الحضارية» التي كان اليهود الأوروبيون يتولّونها في فلسطين. ولما كان اختزال اليهود الأوروبيين إلى رجال قضيبين موسومين دائمًا وأبدًا بعلامة الميثاق يتناغم مع الآراء الصهيونية المعادية للسامية السائدة، وهو شرط ضروري لعرض هولاند للقضيب اليهودي كعلامة/موقع وحيد للهوية اليهودية التي قادت اليهود إلى معسكرات الموت، إذ تفترض هولاند، استنادًا إلى هذه الامتيازية، بأنّ القضيب اليهودي الدالّ بذاته كعلامة على ضرورة الانعتاق اليهودي، وهكذا لا تكون لاساميّتها أكثر ترويعًا من مجمل البناء الخطابي الصهيوني لليهود، باعتباره «مسؤولين» عن كونهم ضحايا نتيجة إصرارهم على البقاء في الشتات، وحفاظهم على علامات يهوديتهم، بدلاً من تحويل هذه العلامات اليهودية، إلى أخرى جديدة في سياق الدولة القومية الكولونيالية – الاستيطانية.

(١) المصدر السابق.

ويتماشى مع هذا التقليل من شأن يهود الشتات بوصفهم ضحايا كذلك، المصطلح العبري الشعبي الحديث لكلمة «مختث»، وهي «صابون». وقد ظهر هذا المصطلح في خضمّ الحرب العالميّة الثانية، نقلاً عن روايات شاعت حول تحويل النازيين لأجساد اليهود إلى صابون^(١). وبالرجوع إلى هولاند التي تطرح حلّ الدولة القوميّة الكولونياليّة الاستيطانيّة، كالصهيونيّة تاماً، كطريق وحيد للانعتاق اليهودي الذي يُتيح الحفاظ على القضيب اليهودي الدالّ، دون خوف من الإبادة/الإخفاء (الاثنان واحد في منظومة هولاند الرمزيّة). ويتجلّى ذلك بوضوح في فيلم (كورجاك) حين يقضي اليهود البولنديون (بمن فيهم الأطفال اليهود المندمجون الذين يعلّمهم د. كورجاك التحدّث بالبولنديّة) في معسكرات الموت، مقارنة باليهود الصهاينة المصوّرين «أحراراً» في بداية الفيلم، بدليل ناتج محصولهم الزراعي - حيث أحضرت ستيفا، مساعدة د. كورجاك، معها «برتقالاً زرعه أيدٍ يهوديّة» من رحلتها إلى فلسطين، كي تبرهن لليهود اللاصهاينة، بمن فيهم كورجاك على «الحرّيّة» اليهوديّة. لقد نجا اليهود الصهاينة بصفّتهم الكولونياليّة الاستيطانيّة، من المحرقة في كورجاك، بفضل المشروع الصهيوني «التحرّري» حسب سرديّة هولاند، بخلاف اليهود البولنديين اللاصهاينة المندمجين وغير المندمجين.

إنّ صورة الرجولة اليهوديّة المخصيّة شكّلت جزءاً من المخزون الأوروبي المعادي للساميّة، والذي ردّت عليه الصهيونيّة بعبادة ذكورة «الصبرا»؛ فقد كان اليهودي، «كرجل مخصي» يسبّب رعب الخشاء للرجال اللاساميين المسيحيين، فبحسب فرويد، إنّ:

«عقدة الخشاء هي الجذر اللاواعي الأعمق للأساميّة، إذ يسمع الصبيّة [المسيحيّون]، وهم لا يزالون في الحضانة، بأنّ شيئاً ما يُقتطع من قضيب اليهودي - ظانين أنّه جزء من قضيبه - ممّا يعطيهم الحقّ في احتقار اليهود،

(١) See Beit-Hallahmi, *Original Sins*, 128 - 129.

وليس هناك من جذر لاواع أقوى [عند الرجال] من شعور الاستعلاء على النساء . . . ومن هذا المنطلق فإنَّ المشترك بين اليهود والنساء علاقتهم بعقدة الخضاء»^(١).

وهكذا، يغدو القضيب اليهودي موضعاً لإعادة التأويل الصهيونية للذكورة اليهودية. وكما يقترح الفيلم، فإنَّ الطريقة الوحيدة التي تمكّن الرجال اليهود من الانضمام إلى عالم الرجال (المسيحيين) عقب الإبادة النازية، تمرّ بعرض مشهدي لقضبانهم المختونة كتأكيد بصري للقضيبيّة في مواجهة نظام إخصائي خطابي ومادي على حدّ سواء.

أما «الصبرا» الإسرائيلي الجديد، فلا يشبه، بحسب تصميمه الصهيوني، اليهودي الأوروبي ما قبل الإسرائيلي، فقد «تطبّعا» قضيبه و«هو» بالمنجزات الصهيونية (حيث لا يسع القضيب اليهودي أن يكون نموذجياً إلاّ في دولة قومية يهودية حصريّة). وفي هذا السياق يؤكّد بنيامين بيت هالحمي على الخلاصة التالية:

«تتماهى الروح الإسرائيليّة، تماماً كالروح الأميركيّة السائدة، مع الرابع، غير مكترثة بأيّ مشاعر تجاه الخاسر. عليك ألاّ تتماثل أبداً مع الضعفاء لأنك لا ترغب بأن تكون منهم . . . لهذا لدى الإسرائيليين سببان كي لا يتماهوا مع الضحايا: أولاً إنّ الأضحويّة ليست جزءاً من تجربتهم؛ وثانياً هي النقيض لمثال الصلابة»^(٢).

نشدت الصهيونية، عبر «إرجاع» أجساد الرجال اليهود إلى وجودها السابق للشئات، وتحسينها عبر خلق «الصبرا» الإسرائيلي، إلى تفكيك وتحرير

(١) Sigmund Freud, «Analysis of a phobia in a five-year-old boy,» in *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud* (London: Hogarth Press, 1953 - 1974) Vol. X, 36f.

(٢) Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection, Who Israel Arms and Why* (New York: Pantheon, 1987), 238 - 239.

أجساد اليهود الأوروبيين من استعمار وسيطرة المسيحيين التي خضعت لها تلك الأجساد منذ بدايات الشتات اليهودي، حيث تُعاد كتابة التجارب اليهودية المختلفة، والتي ناقضت الروايات الصهيونية حول تجربة الشتات، بسرعة ضمن السردية الصهيونية. ولعلّ أكبر مثال على إعادة هذه الكتابة، هي المحاولة الصهيونية لإعادة إدراج مقتل مائتي ألف جندي يهودي سوفييتي سقطوا في الحرب العالمية الثانية، ضمن من قضاوا في النضال من أجل الدولة الإسرائيلية. وقد أقامت إسرائيل نصبًا تذكاريًا لأولئك الجنود في مقبرتها العسكرية المركزية في القدس. وفي هذا السياق يقول المؤرّخ الإسرائيلي توم سيجيف معلقًا على النصب:

«يبدو أنّ إقامة نصب تذكاري لهم هنا، بين قبور الجنود الإسرائيليين، استلاب من الجيش الإسرائيلي والحركة الصهيونية لهم بعد الممات، ليُعلن، على نحو ما، بأنهم سقطوا ليس دفاعًا عن الاتحاد السوفييتي، في حربه ضدّ النازية، وإنّما دفاعًا عن الشعب اليهودي، ومن أجل تأسيس دولة إسرائيل؛ لذلك هم يستحقّون التكريم بين أبطال إسرائيل على الجبل التذكاري إلى جانب آباء الصهيونية والقادة القوميّين»^(١).

لقد اعتبر الخطاب الصهيوني الكولونياليّ، شأنه شأن نظيره الأوروبي المسيحي، فلسطين وطنًا أمّا «يعود» إليه اليهود الأوروبيون. وباعتبارها أرضًا بكرًا سوف يفتضحها اليهودي الذكوري ما بعد الشتات ويعيد إخصابها ببذور يهودية ما بعد شتاتية^(٢). ذلك أنّ صورة الأرض كأمّ، ترتبط بشكل متأصل

Tom Segev, *The Seventh Million: Israelis and the Holocaust* (New York: (١) Hill and Wang, 1993), 421.

(٢) حول الفاعلية الصهيونية المبنية على النوع الاجتماعي وعلاقتها بفلسطين، انظر: Ella Shohat, «Eurocentrism, exile and Zionist discourse,» Paper presented at the Middle East Studies Association Annual Conference, Washington, DC, 1991, and Shohat's «Imaging terra incognita: the disciplinary gaze of Empire,» *Public Culture*, 3: 2 (Spring 1991), 41 - 70.

بالمشروع الجنسي التناسلي للقومية الكولونِيالية - الاستيطانية. وكما تشير
المحللة النفسية ميلاني كلاين:

«تمثّل الأرض الجديدة في العقل اللاواعي للمستكشف أمّا جديدة؛ فهو
[في الأصل] ينشد «أرض الميعاد» - «أرضًا تفيض لبنًا وعسلًا». . . . إنَّ
العداية المبكرة للطفل [ضدّ أمّه] تحفّز الدافع عنده ليرمّم ويعوّض ويعيد إلى
أمّه [كذا] الأشياء الجيدة التي سلبها إياها في المتخيّل. فتندمج هذه الرغبات
التعويضية، في الدافع اللاحق للاستكشاف، حيث إنّه من خلال إيجاد [كذا]
أرض جديدة يمنح المستكشف شيئًا للعالم ككلّ ولعدد من الناس بالتحديد؛
لذلك يعبر المستكشف واقعياً في مسعاه، عن كلّ من العداية والدافع للتعويض
[في آن واحد]. إذ نعلم أنّه باكتشاف بلد جديد، تُستغلّ العداية في الصراع مع
البيئة والتغلّب على أشكال جمّة من الصعاب. إلاّ أنّ العداية تتجلّى أحياناً
بشكل مفضوح؛ وقد ظهر ذلك جلياً في الماضي على وجه الخصوص من
خلال ممارسة القسوة الوحشية ضدّ السكّان الأصليين على يد أناس لم
يستكشفوا فقط، بل قهّروا واستعمروا. . . . لكنّ التعويض المنشود وجد تعبيره
الأكمل بإعادة إسكان البلد [المكتشف] بشعب ينتمي لقوميتهم»^(١)

وبهذا سيغدو «الصبرا» الجديد شبيهاً بآدم الأميركي^(٢)، الفخور بميثاقه،
مفتضاً ومخصباً لأمّه/الأرض العذراء (نلاحظ في هذا السياق البرتقال الناتج
عن الاتّحاد التناسلي للجنود - المستوطنين الصهاينة، والأمّ/الأرض العذراء
كما صُوّر في فيلم هولاند، كورجاك). وحين يعلن يهودي بولندي عائد من
فلسطين عام ١٩٢٠ بأنّ «العروس جميلة ولكنّ لديها عريساً»، تردّ غولدا

(١) Melanie Klein, «Love, guilt and reparation,» in her *Love, Guilt and Reparation and Other Works, 1921 - 1945* (New York: The Free Press, 1975), 334.

(٢) حول التناظر بين الصبرا الإسرائيلي وآدم الأميركي، انظر إيلا شوحاط، «staging the quincentury, the Middle East and the Americas,» *Third Text*, 21, (Winter 1992 - 1993), 102.

مائير عليه قائلة: «وأنا أشكر الله كل ليلة لأن العريس ضعيف ويمكن سلب عروسه منه»^(١). وكون كلمة «زين» في العبرية الحديثة هي اللفظة الجذر لكل من كلمتي سلاح وقضيب^(٢)، فإن ذلك يضيف المزيد من المصادقية على هذه الفلسفة العرقية الصهيونية، التي اقتبست آراؤها حول الأجساد اليهودية بشكل شبه كامل من اللاسامية (والجدير بالذكر أن العبرية لا تتفرد في إعادة نشر المفاهيم البطريكية والعسكرية في مفرداتها، فهذا تقليد شائع في معظم اللغات. لاحظ مثلاً الاستعمال العامي في الإنجليزية للرجل الذي «يفرغ شحنته» كناية على القذف. كذلك يتساق هذا مع أغنية تدريب المارينز الأميركي المشينة، بينما يقبض المارينز على بنادقهم في إحدى اليدين وعلى قضبانهم في اليد الأخرى يرّدون: «هذا رشاشي وهذا مدفعي، هذا للقتل وهذا للمرح»^(٣). وبذلك يتحوّل القضيب من علامة للتحرّر عبر الفظاعات الصهيونية إلى علامة على الاضطهاد؛ فقد استغلّ القضيب ظاهرياً ومجازياً، كما هو الحال في كافة المجتمعات المستعمرة والمضطهدة، كسلاح للاضطهاد منذ الفتوحات الكولونيالية للأميركيتين. فقد شاعت وتفشّت ظاهرة اغتصاب النساء الأميركيّات الأصليّات من قبل الغزاة الأوروبيّين، وتمأسست عملية اغتصاب النساء السوداوات في الولايات المتّحدة من قبل أسيادهنّ البيض منذ عهد العبودية وما تلاه^(٤)، وصولاً إلى استراتيجيّة الجيش

(١) رويت القصة خلال لقاء جرى عام ١٩٧٠ بين رئيسة الوزراء مائير ومجموعة من

الكتاب الإسرائيليّين. ذكرت لدى Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins*, 74.

See Simona Sharoni «To be a man in the Jewish State, the sociopolitical (٢) context of violence and oppression,» *Challenge*, 2:5 (September/October 1991), 26 - 28.

See Suzan Gubar «'This is my rifle, this my gun': World War II and the (٣) blitz on women,» in Margaret Higonnet et al. (ed), *Behind the Lines, Gender and the Two World Wars* (New Haven, CT: Yale University Press, 1987), 252.

See Angela Davis, *Women Race and Class* (New York: Vintage, 1981), (٤) 172 - 201.

الأميركي مع جنوده باغتصاب النساء الفيتناميات، عن طريق «تفتيشهن» بقضبانهم باعتباره سلاحًا معاديًا للشيوعية^(١). وهكذا تمأسس القضيب كجهاز كولونيالي في العلاقات الدولية^(٢). وأضفى مصادفة إعادة تأويل الصهيونية لتجربة الشتات اليهودي مع خطاب إسرائيلي كولونيالي ما بعد شتاتي، كجزء من الخطاب الكولونيالي الأوروبي، كما أضفى، عمومًا، بُعدًا جديدًا لهذا القضيب الدالّ، إذ يبدو أنّ اغتصاب النساء الفلسطينيات من قبل الجنود الإسرائيليين عام ١٩٤٨^(٣)، كجزء من التقليد البطريركي العالمي، والممارسة الحالية الشائعة للجنود الإسرائيليين وذلك بالكشف عن أعضائهم التناسلية أمام النساء الفلسطينيات، في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين لا يزالان محتلين، وتمنح هذه الممارسة معنى جديدًا لرؤية نورداو حول توكيد الولاء القومي لليهود الأوروبيين في الاقتصاد المرآوي للاحتلال الإسرائيلي.

وقد شارك في هذا «الاعتزاز» الصهيوني بالقضيب (باستعارة مصطلح ميلاني كلاين)، «أبي» الصهيونية ذاته، ثيودور هرتزل. فهرتزل ابن العشرين عامًا كان قد أصيب أثناء دراسته في كليّة الحقوق، بمرض تناسلي (السيلان على الأرجح). نعرف هذه القصة من خلال رسالة كتبها هرتزل إلى صديق مقرب، هو هاينريخ قانا، إذ يخبر هرتزل صديقه في هذه الرسالة بأنّه قد ألقى

= بالطبع استخدمت مجتمعات أخرى مضطهدة القضيب كسلاح. مثال مهمّ عن ذلك هو اغتصاب النساء اليهوديات من قبل جنود الكوساك في روسيا القيصرية.

See Arlene Eisen-Bergman, *Women of Vietnam* (San Francisco: People's (١) Press, 1975). Part I, Chapter 4, 60 - 79.

See Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Bases, Making Feminist Sense of (٢) International Politics* (Berkley, CA: University of California Press, 1990).

(٣) من أجل وصف تفصيلي لاغتصاب الجنود الإسرائيليين (بعضهم من الناجين من المحرقة) وقتلهم للنساء والأطفال الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وخاصة في الدوايمة ودير ياسين وغيرها، انظر Benny Morris, *The Birth*, 222 - 223, and David Hirst, *The Gun*, 124 - 129.

بالمحقنة جانبًا، وأنَّ النوبة القادمة من «xxx» سوف تعالج بكبريات الزنك . ويتابع هرتزل إخبار قانا كيفية حصوله على «غمد» قطني لقضيبه من متجر نسائي رفيع يبيع السلع الفاخرة، باختلاقه شتى أنواع الأكاذيب للحائكات تفاديًا للإحراج، ولكن للأسف، فإنَّ:

«الغمد المذكور ضيقٌ قليلًا بالنسبة لقضيبي . . . ولا أستطيع إدخاله بسهولة إلا في حالة الخمول، كمثّل مواطن صالح في سروال، إلا أن هذا نادر الحدوث، حيث كونه ألمانيًا نمساويًا مقدمًا . . . يتمرد على قيود الغمد؛ لذلك جعلتهم يضعون جيًّا آخر تحت السروال الداخلي . . . لكنَّ العدة الثانية هذه لها عيوبها أيضًا، صحيح أنَّ بمستطاعي أن أدخل مرشح الفروسيّة [الشاب] في الممرّ القطني، إلا أنه إمّا أن يشعر بأنّه محتجز أو أن ينزلق خارجًا - أترى أيّة معضلة انتصاب تشغل ذهني؟ هل يتوجّب عليّ أن أجرده من سترته النسيجيّة بالكامل - حسنًا لكن يجب ألا ننسى أن هناك الكثير من السائل الجاري، فماذا ستظنّ المرأة التي تقوم بغسل ثيابي؟! ربّما ستحتقرني، فهل أجازف؟»^(١).

يتنبّه بيتر لوينبرغ، إلى أن افتخار هرتزل الاستعراضى بالقضيب، يتجلّى من خلال سرده لرفيقه عن حجمه وقوّة انتصابه [و]الخبرة الواسعة «لفارسه الشاب في ملاحقة النساء»^(٢). وأثناء تعريفه لقضيبه باعتباره ألمانيًا -

Herzl to Heinrich Kana, June 8, 1882, Herzl-Kana Correspondence, (١) Central Zionist Archives, Jerusalem, cited in Desmond Stewart, *Theodore Herzl* (Garden City, NY: Doubleday and Company, 1974) 71 - 72. Peter Lowenberg, «Theodore Herzl: a psychoanalytic study in أَيْضًا charismatic political leadership,» in Benjamin Wolman (ed), *The Psychoanalytic Interpretation of History* (New York: Basic Books, 1971), 152 - 153.

أودّ شكر غادي جوفبرغ للفت نظري إلى هذه القصة .

Lowenberg, «Theodore Herzl,» 153. (٢)

نمساويًا، يؤكّد هرتزل الخصائص الذكورية لمثل تلك القومية، لما كان يتعدّر عليه أن يماهي ويعرف قضيبه/«هو» على أنه يهودي، إذ قد يُستدلّ من ذلك على شيء أثوي أو مخنّث على الأقلّ، وليس «مقدّمًا» بالتأكيد. والظاهر أنّ تماهي قضيب هرتزل مع مسيحية ألمانية نمساوية، يعدّ استنادًا للآراء اللسامية السائدة آنذاك، والتي صوّرت الرجال اليهود على أنهم مخنثون، ضمانًا بعدم خضوعه لمثل هذا المصير. بالإضافة إلى ذلك، إنّ خشيته الظاهرة من الافتضاح أمام الحائكات أو الغسّالة، تفصح عن خيال استعراضي أسقطه هرتزل على تلك النساء.

أمّا في السياق الراهن، فينمّ استعراض القضيب الدالّ، بحسب القراءة الصهيونية، عن انعتاق (الرجال) اليهود من النازية، وعن تأكيد القوّة والسلطة الإسرائيلية اليهودية الأوروبية. بما أنّ كافة اليهود يعتبرون دائمًا وأبدًا ناجين من المحرقة، وذلك بحسب الخطاب الصهيوني، ويقىمون في عالم معاد للسامية، تبقى استعراضية الجنود الإسرائيليين الذكور جزءًا لا يتجزأ من هذا الخطاب الصهيوني، الذي يُعرّف مثل هذا الفعل على أنه «تحرّر». وليس من قبيل المصادفة في هذا السياق، إشارة العديد من الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة على أنها «أراضٍ محرّرة». أما بالنسبة للنساء اليهوديات (الأشكناز والشرقيات على حدّ سواء)، فقد حوّلت الدولة الإسرائيلية أجسادهنّ إلى واجب التكاثر القومي الضروري والمهمّ لإنتاج أجساد يهودية ذكورية جديدة «غير» مستعمرة^(١).

بيد أنّ الخطة الصهيونية المُعدّة للأجساد اليهودية الشرقية والفلسطينية اختلفت كليًا عن تلك المُعدّة لأجساد اليهود الأوروبيين. فبينما نوقشت جدوى وعدم جدوى أجساد النساء والرجال من اليهود الشرقيين، في وقت مبكر من

See Nira Yuval-Davis, «National Reproduction and 'the demographic (١) race' in Israel,» in Nira Yuva-Davis and Floya Anthias (eds.), *Women-Nation-State* (London: Macmillan, 1989), 92 - 109.

العقد الأول من القرن المنصرم، مع محاولات الصهيونية جلب اليهود اليمثيين إلى فلسطين لاستبدال العمالة الفلسطينية، فإنَّ استغلال أجساد النساء والرجال الفلسطينيين أو الاستغناء عنها، كان سمة دامغة للفكر الصهيوني دائماً وأبداً. وبالرغم من أنَّ مفاهيم مثاليّة مثل «عبودا عبريت» (العمالة العبرانيّة) قد استبعدت العمّال الفلسطينيين خارج بعض الكيبوتسات وغيرها من المستوطنات الكولونياليّة لبعض الوقت، إلاّ أنّه توجّب على الصهيونية أن تعتمد على أجسادهم في أوقات مختلفة من تاريخها وحاضرها، إلاّ أنّ الكيبوتسات حافظت على مثاليّتها - في تشغيل العمالة الفلسطينية كعمالة رخيصة، في حين حرمتها من العضويّة في التعاونيات اليهوديّة حصراً (والأشكنازيّة غالباً). وقد أصبح تناسل الأجساد الفلسطينية مؤرّقاً لإسرائيل في الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين، الأمر الذي تسبّب بحرمان رئيسة الوزراء الإسرائيليّة السابقة غولدا مائير من النوم قلقاً من التفكير في أعداد الفلسطينيين الذين يُحمل بهم أو يولدون كلّ ليلة^(١). وكما تشعر بتحسّن إزاء هذا الوضع المرّوع، كان على مائير أن تقمع وجود الأجساد الفلسطينية، فقد تقدّمت لصحيفة «الصنداي تايمز» اللندنيّة عام ١٩٦٩ بالإعلان التالي: «ليس الأمر وكأنّه كان هناك شعبٌ فلسطينيٌّ في فلسطين يعتبر نفسه شعباً فلسطينياً جئنا وطردهنا خارجاً وسلبنا أرضه، بل لم يكن لهم وجود على الإطلاق»^(٢).

أمّا بالنسبة لأولئك من أمثال موشي دايان ممّن اعترفوا بوجود الشعب الفلسطيني لجمهرة الإسرائيليين، فقد انصبّ تركيزهم على الصلابة الجديدة لليهود، فهو يقول في هذا السياق:

«دعونا لا نلقي بالاتّهامات اليوم في وجه القتلة، من نحن لكي نحاجج ضدّ حقدهم؟ إنَّهم يجلسون منذ ثماني سنوات في مخيّمات اللاجئين في

(١) حول النزعات النسلية في الوطنية الفلسطينية، انظر الفصل الثاني.

(٢) London Sunday Times, June 15, 1969.

غزّة، بينما نستولي أمام ناظرهم على الأراضي والقرى التي سكنوها هم وأجدادهم. نحن جيل من المستوطنين لم يتسنّ له زرع شجرة أو تشييد بيت دون المدفع والخوذة الفولاذية، دعونا لا نجفل لدى مشاهدة الحقد يفور ويملاً حياة مئات الآلاف من العرب المحذّقين بنا. دعونا لا نتجّب التحديق لكي لا تنزلق أيدينا، هذا هو قدر جيلنا وخيار حياتنا - أن نكون مستعدّين ومسلّحين، أقوياء وصلاباً - وإلا سوف يسقط السيف من قبضتنا وتنطفئ شعلة حياتنا [التشديد من عندي]»^(١).

ومن الجدير بالاهتمام في هذا السياق تشديد دايان على تكاملية الحرب والزراعة في سياق الدولة اليهودية، على ضوء الأهداف الصهيونية الأولية في توفير هذه الأنشطة ليهود ما بعد الشتات، إذ إنّ هذه النشاطات هي التي ستحوّل أجساد الرجال اليهود الواهنة إلى صبرا «صلبة» تبعاً لقناعات الصهيونية في حقبة ما قبل الدولة.

التسمية كجغرافيا

كانت إعادة تسمية فلسطين بإسرائيل جزءاً من إعادة التنظيم المكاني للشعب الذي سوف يسكنها، ومن الجدير بالذكر هو أنّ لفظة «إسرائيل» كانت تدلّ في مرحلة ما قبل الصهيونية على الشعب اليهودي، وليس على دولة (بناي إسرائيل أو أبناء إسرائيل، فإسرائيل هو الاسم الذي مُنح ليعقوب بعد أن صارح ملاك الربّ، وبهذا فالمعنى الحرفي لإسرائيل هو المتصارع مع

(١) جزء من خطاب جنازة رسمي ألقاه موشي دايان، حول مستوطن يهودي شابّ قتله الفلسطينيون أثناء حصاده للبذور بالقرب من الحدود المصرية، مذكور لدى Uri Avneri in *Israel Without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Macmillan, 1968), 134. وقد أذيعت خطبة دايان على الإذاعة الإسرائيلية، كول إسرائيل، عشية الحرب العربية/الإسرائيلية عام ١٩٦٧، والتي تزامنت مع ذكرى مقتل المستوطن وعيد ميلاد دايان نفسه.

الله)، فقد كانت إسرائيل هي الكيفيّة التي خاطب ربّ اليهود شعبه بها، لذلك فإنّ الهدف الصهيوني من دمج/ طيّ الشعب اليهودي في الدولة اليهوديّة إنّما هو محاولة لنفي وجود الشعب اليهودي خارج تخوم الزمان/المكان الصهيوني المسمّى بالدولة اليهوديّة.

بالإضافة إلى أنّ إعادة تسمية فلسطين بإسرائيل من قِبَل المستعمرين الاستيطانيين اليهود الأوروبيين، لم تكن لها قيمة رمزيّة فقط، بل شملت (وما تزال تشمل) مسحًا جغرافيًا دقيقًا للبلد بأكمله، إذ أضحت الأركيولوجيا هي المبدأ الهادي لإسرائيل في تحويلها وتبديلها إلى فلسطين. وقد مضى الانبعاث المكاني لأرض العبرانيين القدامى جنبًا إلى جنب مع تحويل التواريخ اليهوديّة والفلسطينيّة وإعادة كتابتها بحسب المآثر الصهيوني. ففي سياق تذكير جيل الشباب من الإسرائيليين بماضيهم، فسّر موسى دايان العمليّة التي من خلالها يتمّ خلق صورة جغرافيّة زائفة لإسرائيل والتي تُلهِم سياسات الدولة الإسرائيليّة بقوله:

«بُنِيَت القرى اليهوديّة مكان القرى العربيّة، إنكم لا تعرفون حتى أسماء تلك القرى العربيّة، وأنا لا ألوّمكم لأنّ كتب الجغرافيا تلك لم يعد لها وجود، ليس فقط أنّ تلك الكتب قد تلاشت، بل إنّ القرى العربيّة ذاتها ما عاد لها وجود أيضًا، لقد ظهرت نحال في مكان محلول، وجفعت مكان جبنا، وحلّت ساريد محلّ حنيفة، وكفار يهوشوا مكان تل شمان، ليس هناك من مكان واحد مبني في هذا البلد لم يكن يسكنه سكّان عرب فيما مضى»^(١).

لم تكن إعادة التسمية اعتباطيّة، وإنّما كان ممأسسًا لها منذ ما قبل قيام إسرائيل؛ فقد شكّلت «لجنة إعادة تسمية الأماكن» التابعة للصندوق القومي اليهودي، جزءًا هامًا من المؤسّسات الصهيونيّة في حقبة ما قبل إسرائيل، ثم

Ha'aretz, April 4, 1969, cited by David Hirst, *The Gun*, 221. (١)

حلّت مكانها بعد عام ١٩٤٨، «لجنة تسمية أماكن إسرائيل»^(١) وقد اقترحت و/أو وافقت اللّجنتان كلتاهما على كافّة الأسماء الجديدة المطلقة على الشوارع والبلدات والمدن والكيبوتسات والموشافات وغيرها من المستوطنات - الكولونياليّة، كما استمرّت إعادة التسمية الصهيونيّة بكامل قوتها عند احتلال إسرائيل للضفة الغربيّة وغزّة^(٢). ففي الوقت الذي أُعيدت فيه تسمية الضفة الغربيّة (بأسماء ما قبل شتاتيّة) «يهودا والسامرة»، أخذت حركة أرض إسرائيل على عاتقها تغيير أسماء الشوارع في القدس الشرقيّة الفلسطينيّة (فضلاً عن البلدات والمدن الفلسطينيّة)، حيث أعادوا تسمية الشوارع بعد نزع الشاحصات العربيّة بأسماء أكثر ملاءمة - فأصبح شارع سليمان القانوني على سبيل المثال شارع المظليّين^(٣).

لقد شبّه فرويد محاولات الحركات القوميّة في «إحياء» ذاكرة «الأمة»، بذكريات طفولة الفرد:

«هذه هي الحال التي غالباً ما تنشأ من خلالها ذكريات الطفولة، فهي ليست مثبتّة في لحظة تجربتها ومكرّرة فيما بعد بخلاف الذكريات الواعية زمن البلوغ، وإتّما تُستثار في فتره عمريّة لاحقة عندما تكون الطفولة قد ولّت، ويجري تعديلها وتزييفها في تلك الأثناء، بحيث تُوظّف في خدمة نزعات لاحقة، حتى يصعب عموماً تمييزها بوضوح عن الأوهام».

يتابع فرويد مفسّراً كيف تكثّب الأمم تواريخها على النحو التالي:

«تقوم الآن الكتابات التاريخيّة، التي بدأت بحفظ سجلّ مستمرّ للحاضر،

(١) انظر Saul Cohen and Nurit Kliot's «Israel's place names as reflection of continuity and change in nation building,» in *Names, Journal of The Americal Name Society*, 29: 3 (September 1981).

(٢) See Saul Cohen and Nurit Kliot's «Place-names in Israel's ideological struggle over the administered territories,» in *Annals of the Association of American Geographers*, 82: 4 (1992).

(٣) David Hirst, *The Gun*, 240

بإلقاء نظرة على الماضي، وجمع التقاليد والأساطير، وتأويل آثار العصور الغابرة التي لا تزال حية في العادات والأعراف، وقد خلق كل ذلك تاريخاً للماضي، وبات محتوماً أن يغدو هذا التاريخ المبكر تعبيراً عن المعتقدات والرغبات الحاضرة بدلاً من أن يكون صورة حقيقيّة عن الماضي، حيث يجري إسقاط العديد من الأشياء من ذاكرة الأمة، بينما تشوّه أخرى، وتمنح بعض مخلفات الماضي تأويلات خاطئة كي تتماشى مع الأفكار المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ دوافع الناس لكتابة التاريخ لم تكن فضولاً موضوعياً، وإنّما رغبة شديدة في التأثير على معاصريهم لتشجيعهم وحثهم أو لرفع مرآة أمامهم [التشديد من عندي] (١).

لا تغيب عن جاك لاكان أهميّة هذه المرآة، كالطفل الذي تتوحّد ذاته المتشظية في صورة مقلوبة تتمثل بانعكاس الطفل في المرآة، إذ تقوم الذاكرة التاريخية المعاد بناؤها للأمة بالوظيفة ذاتها. وقد رأى لاكان أنّ مرحلة المرآة لدى الطفل هي «مماهاة» (٢). وهكذا تماماً تقوم الذاكرة التاريخية بوصفها مرآة بمماهاة ذات الأمة عبر توحيد ذاتها المتشظية، فيصوّر/ يُتخيل «اليهودي» من خلال هذه المرآة التماثليّة - الصهيونيّة (بناء على تصوّر محدد لتجربة يهوديّة أوروبيّة واحدة) على أنّه فئة عالميّة تدمج كافة التجارب اليهوديّة الأخرى بداخلها كالشيء نفسه تماماً. بحيث يغدو اليهودي اليمني واليهودي الألماني واليهودي البولندي واليهودي اللّيبّي واليهودي العراقي واليهودي الإثيوبي إلخ... من خلال هذه المرآة، الذوات القوميّة للمشروع الصهيوني.

إنّ مجرد تسمية أطفال المهاجرين اليهود الأوروبيين الذين وُلدوا في

(١) Sigmund Freud, *Leonardo de Vinci and a Memory of His Childhood*, The Standard Edition, Vol. XI, 83 - 84.

(٢) Jacques Lacan, «The mirror stage as formative of the function of the I as revealed in psychoanalytic experience,» in *Ecrits, A Selection* (New York: W.W. Norton, 1977), 2. والتشديد في الأصل.

فلسطين بـ «صبرا» في البرنامج الصهيوني، كفيل برسم هوية يهودية جديدة تستند إلى مبدأ الأرض وليس الشتات؛ ذلك لأن كلمة صبرا^(١) هي الاسم العربي لثمرة الصبار الفلسطينية الأصلية أو التين الشوكي (تصابار في العبرية)، وقد «تبناها» الصهاينة بعد الحرب العالمية الأولى كاسم لليهود الجدد المولودين في فلسطين من أصول أوروبية. ووفقاً لجورج فريدمان، نشأ هذا الاسم في مدرسة هرتزليا في تلّ أبيب؛ إذ عندما كان تحصيل أبناء المهاجرين الأوروبيين الأكاديمي أفضل من أبناء المهاجرين اليهود الأوروبيين المولودين في فلسطين، جرى تعويض الشعور بالدونية الناجم عن ذلك، بتحدّي التلاميذ اللامعين على تقشير التين الشوكي للوصول إلى الثمرة الحلوة، دون أن تدمي الأشواك أيديهم - الأمر الذي كان ينجزه اليهود المولودون في فلسطين بمنتهى السهولة^(٢). وهكذا وبالرغم من المظهر الخارجي الصلب للإسرائيلي الجديد عند قتال أعدائه، إلا أنه يبقى رقيقاً من الداخل خصوصاً مع أحبائه^(٣). لذلك فإن تسمية اليهودي الجديد (يشير بيت هالحمي إلى «اليهودي الجديد» على أنه «اللايهودي»^(٤)) بـ «صبرا» يتساق مع اهتمام الصهيونية بالطبيعة والجغرافيا، ذلك أن اليهودي الجديد ليس ثمرة صلبة تستعصي على القطف فقط، وإنما ينمو هو في الصحراء كذلك، ونتاج

(١) إنّ الكلمات العربية صبرة، صبار، أو صبر مشتقة من ذات الجذر لكلمة «صبر» والصبرة هي ثمرة صحراوية تتميز بصبرها في انتظار المطر والماء، أي أنها نبات صابر.

Georges Friedmann, *The End of the Jewish People?* (Garden City, NY: (٢) Doubleday & Company, 1967), 115.

(٣) كان الصبرا موضوع المعرض الفني لـ غادي جوفبرغ، وعنوانه: «صلب ورقيق» وقد عرض في The Alternative Museum في نيويورك من تاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ انظر أيضًا:

«Tough and tender an interview with Gadi Gofbarg,» in *Afterimage*, 20 :3 (October 1992).

Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins*, 129. (٤)

جغرافيا جديدة، فأَمَّ «ه» الطبيعة و«أرض إسرائيل»، واسم «ه» جزء لا يتجزأ من السلب الجغرافي والتاريخي والثقافي الصهيوني لفلسطين. ولا يعدو كون الاسم الجديد بحد ذاته عربياً أكثر تناقضاً من السرقة الإسرائيلية الثقافية اللاحقة، لأطباق الفلافل والحمص، (أطباق تقليدية فلسطينية وعربية مشرقية) على أنها أطباق يهودية، أو الدبكة، (رقصة فلسطينية وعربية مشرقية تقليدية) باعتبارها رقصة شعبياً يهودياً إسرائيلياً^(١).

وقد تساوقت إعادة التسمية الجماعية لأطفال المستوطنين الكولونيين من اليهود الأوروبيين المولودين في فلسطين، مع إعادة التسمية الفعلية والفردية لكافة المستوطنين الكولونيين من اليهود الأوروبيين وأبنائهم^(٢). فقد تغيرت أسماء الكنى اليهودية الأوروبية ك روزنثال، وغولدشتاين، وشوارتز، أو شابيرو لتصبح جاليلي، وجولان (تيمناً بالجليل ومرتفعات الجولان)، وكذلك إفن (حجر)، وسيلا (صخر)، وشامير (صخر)، وبيليد (فولاذ)، ونير (أحدود) لتعكس العلاقة الجديدة مع الجغرافيا السياسية الذكورية الصلبة. وحتى أسماء الكنى اليهودية القديمة ك كوهين (كاهن) وليفي (اللاوي) وهو عضو في الكهنوت) قد شهدت تحولات في أحيان كثيرة أيضاً، حيث تبدلت إلى قيدان (أي رمح) وإلى لابي (أي أسد) على الترتيب. أمّا الأسماء الأولى

(١) يجب أن أنوه هنا أن الرد الصهيوني المتداول على هذه الاتهامات هو أن هذه المأكولات والرقصات يتقاسمها كذلك اليهود العرب الذين هاجروا إلى إسرائيل لذلك فهي ليست مستحوذة من الفلسطينيين. إلا أن هذا يتحدى واقع وجود أعداد ضخمة جداً من اليهود السوريين أو الفلسطينيين أو اللبنانيين في إسرائيل (حيث إن معظم اليهود السوريين واللبنانيين قد هاجروا إلى الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، وخاصة المكسيك، بينما لم يبق سوى عدد قليل جداً من اليهود العرب الفلسطينيين في أي مكان). وإن أغلب اليهود العرب في إسرائيل قد أتوا من المغرب والعراق واليمن، البلدان التي لا يؤكل فيها الحمص والفلافل ولا يمارس فيها رقص الدبكة الاصطفافي.

See Beit-Hallahmi, *Original Sins*, 123 - 124. (٢)

فقد تبدّلت كذلك أيضًا بحسب الخطة الصهيونية، حيث يؤكّد بنيامين بيت هالحمي على أنه «لم يكن يوجد «عاموس يهودي»، أو «يورام» (وهما اسمان لملوك من التوراة اقترفوا «الشرّ في نظر الرب») طوال ألفي عام خلت، وباتت الأسماء المرفوضة من قبل التقليد اليهودي هي فقط التي تحظى بالقبول الآن، على هدى المبدأ الراض لتلك التقاليد»^(١).

وقد عثر ديفيد بن غوريون المولود في بلونسك عام ١٨٨٦، وكان اسمه ديفيد غرون، على اسمه الجديد في هذا السياق، لدى وصوله إلى فلسطين عام ١٩٠٦، وذلك داخل متن الإخباريات التلمودية حول الثورة الكبرى ضدّ الرومان عام ٦٦ م.

وقد كان إحياء الصهيونية للتاريخ اليهودي إحياءً للجغرافيا العبرانية. وقد تحوّلت الذاكرة التاريخية اليهودية (اعتاد بير بورخوف على الإشارة إلى فلسطين باعتبارها «أرض الذكريات») من خلال المرشحات التأويلية الصهيونية إلى ذاكرة جغرافية، ولم يأت الاحتفاء الصهيوني بالملوك العبرانيين القدامى عوضًا عن الأنبياء العبرانيين اعتبارًا، فالملوك العبرانيون أساسًا هم من استولى على الأرض وعمل على توسيع المناطق التي تدّعي الصهيونية ملكيتها الآن، وليس الأنبياء العبرانيين. وهذا الانطواء للتاريخ اليهودي في جغرافيا عبرانية هو ما يلهم مسبقًا الادّعاءات الصهيونية في شرعنة الذات. فقد استحوذت بعض الشخصيات التي أُعيد بناؤها من الماضي العبري القديم على قيمة مناقضة لما كانت تحمله في التقاليد الشتاتية، فبار كوخبا (ابن النجم) كان يُدعى في الحقيقة بار كوزيبا (ابن الكذب) من طرف التقليد اليهودي ما قبل الصهيوني، وذلك في إشارة إلى ادّعائه الكاذب بأنّه المسيح،

(١) المصدر السابق، ١٢٤. لكن من الجدير بالذكر أنّ الصهاينة قد اختاروا أيضًا أسماء أقلّ حدّة وعنفًا في ارتباطها بالطبيعة كمثل أسماء الأشجار والطيور: إيلانا، تمار، إيلا، ألونا، أورين، بالرغم من أنّ معظم الأسماء «السلمية» مع استثناءات طفيفة أُعطيت كأسماء أولى للنساء.

والذي قاده تخلّيه عن الربّ إلى الهزيمة؛ إلا أنّ بار كوخبا أصبح في التقليد الصهيوني آخر «رئيس» يهودي أو «نسيء» (كما دعاه يغال يادين أول رئيس لأركان حرب إسرائيل الحديثة وعالم الآثار البارز في الخمسينيات)^(١)، أي «آخر رئيس أركان حرب لجيوش إسرائيل التاريخية»^(٢). إنّ الأمر الحاسم الذي يجب إدراكه هنا ليس مجرد تغيير التأكيد عمّا اعتبره يهود الشتات والديانة اليهودية مهمّاً في الماضي العبراني، وكذلك ما تسوقه حفريات الصهاينة المحدثين كأمر مهمّ، وإنّما الاختلاق الفعلي الجاري لإسرائيل القديمة، لإسرائيل لم توجد يوماً على هذه الحال قبل الفبركة الصهيونية الخيالية^(٣).

لقد أخذ الإسرائيليون على عاتقهم تدمير أيّ آثار دالة خلفها الفلسطينيون المطرودون وراءهم، بما فيها أكثر من ٥٠٠ قرية^(٤)، كي تغدو فلسطين «الصحراء التي سوف يجعلها اليهود الأوروبيون تزهراً»، وقد كتب إسرائيل شاحاك بهذا الشأن:

تُعتبر حقيقة الوجود العربي الذي كان قائماً في منطقة دولة إسرائيل قبل عام ١٩٤٨، من أكثر الأسرار المُصانة في الحياة الإسرائيلية، فلا يُقدّم أيّ مؤلّف أو كتاب أو كراس عدد [القرى العربية] أو موقعها، وقد حصل ذلك عن قصد بالتأكيد كي تُدرّس الأسطورة الرسمية المُقرّة عن «البلد الخالي»

(١) Yigael Yadin, *Bar Kochba, The Rediscovery of the Legendary Hero of the Second Jewish Revolt Against Rome* (Jerusalem: Weinfeld and Nicholson, 1971), 15.

حول يادين واكتشافاته، انظر: G.W.Bowersock, «Palestine: ancient history and modern politics», in Edward Said et al (eds), *Blaming the Victims*, 181 - 191.

(٢) Yael Zerubavel, quoting Yisrael Eldad, *Recovered Roots*, 58.

(٣) See Keith Whitlam, *The Invention of Ancient Israel, The Silencing of Palestinian History* (New York: Routledge, 1996).

(٤) حول القرى الفلسطينية المهذمة، انظر: Walid Khalidi (ed), *All That Remains*.

وتُقبل في المدارس الإسرائيلية وتُروى للزوّار... يُعتبر هذا التزوير خطيئاً إلى حدّ بعيد من وجهة نظري، وذلك من حيث كونه مقبولاً عالمياً تقريباً خارج نطاق الشرق الأوسط، ولأنّ القرى المدمّرة كانت - في أغلب الأحيان تقريباً - قد دُمّرت تماماً، ببيوتها وأسوار حدائقها، وحتى المدافن وشواهد القبور، ولم يبق حجرٌ واقفاً فعلياً. يمرّ الزوّار ويروى لهم بأنّها «كانت صحراء بالكامل»^(١).

حتى تصبح فلسطين «أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض»، طرد الإسرائيليون معظم الفلسطينيين ليتسّى تحويل حلمهم إلى حقيقة^(٢). أمّا فيما يتعلّق بخصوص تاريخ الفلسطينيين في فلسطين، فقد أخذت الصهيونيّة على عاتقها إعادة كتابته، وكانت المحصّلة النهائيّة أنّ الحرب بين المستعمرين اليهود الأوروبيين والفلسطينيين المستعمرين قد امتدّت إلى عالم الخرائط والآثار، إذ تصوّر الخرائط الإسرائيلية كامل فلسطين التاريخيّة كإسرائيل، وتظهر الخرائط الفلسطينيّة كامل فلسطين التاريخيّة دولة تحت الاحتلال. أمّا فيما يتعلّق بعلم الآثار، فإنّ الإسرائيليين المحتكرين لهذا العلم يجتهدون في بحث دؤوب ومكثّف عن «دلائل» أركيولوجيّة «لمستوطنات» عبرانيّة ما قبل شتاتيّة في كافة أرجاء فلسطين التاريخيّة، من أجل توفير مزيد من المصادقيّة على الادّعاءات اليهوديّة الأوروبيّة الخاصّة بالمكان والزمان الفلسطيني/الإسرائيلي، لدرجة جعلت أحد العلماء الإسرائيليين يصف علم الآثار بأنّه «رياضة قوميّة» للإسرائيليين^(٣). وفي هذا السياق يوحد الجيش وعلماء الآثار

Israel Shahak, «Arab villages destroyed in Israel,» Report dated December (١) 2, 1973, in Uri Davis and Norton Mezvinsky (eds), *Documents from Israel 1967 - 1973* (London: Ithaca Press, 1975), 43 - 44.

See Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians* (Washington, DC: (٢) Institute of Palestine Studies, 1992), and Benny Morris, *The Birth*.

Yael Zerubavel, *Recovered Roots*, 57. Also see the pioneering work of (٣) Nadia Abu El-Haj, *Excavating the Land, Creating the Homeland*:

جهودهم في عدد من المناسبات الخاصة بالاكشافات الهامة؛ فقد دعا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلى «هجوم أركيولوجي شامل»^(١) بمناسبة اكتشاف رسائل كُتبت من قِبَل بار كوخبا.

وسارت الجهود القانونيّة كذلك قدماً بموازاة هذا التحويل الجغرافي لفلسطين، وذلك من أجل تحديد طبيعة الأجساد التي سوف تتمكّن من دخول هذا الفضاء المتحوّل الجديد، وقد أفضت هذه الجهود إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين المطرودين والصامدين على حدّ سواء^(٢). وفرضت الصهيونيّة، عقب تأسيس الدولة اليهوديّة، الدخول اليهودي حصراً لما تشتمل عليه هذه الدولة مكانياً أو زمانياً. ففي الوقت الذي أصبح فيه تاريخ إسرائيل زمانياً تاريخاً لليهود الأوروبيين، بات على إسرائيل خلق أمر واقع جديد مكانياً، فوضعت ٩٣ بالمائة من الأراضي التي غدت إسرائيليّة الآن (امتلك اليهود ٦,٥ بالمائة من الأرض قبل تأسيس إسرائيل وجرت مصادرة باقي الأرض بعد عام ١٩٤٨^(٣)) تحت حراسة الصندوق القومي اليهودي، بشرط قانوني يتيح تأجيرها وسكناها والعمل بها من قبل اليهود فقط (بالرغم من أنّ أفضل الأراضي والموارد قد ذهبت وتذهب لليهود الأشكناز)^(٤).

كان التحويل الجغرافي لفلسطين محاولة لإنجاز التحويل الأبتمولوجي لكيفيّة وجوب إدراكها من قبل اليهود الأوروبيين، ليس زمانياً ومكانياً فقط،

Archeology, the State and the Making of History in Modern Jewish = Nationalism, PhD dissertation (Durham, NC: Duke University Press, 1995).

Zerubavel, *Recovered Roots*, 57 - 59. (١)

See Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, (٢) 1976).

Abraham Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: (٣) Eyre and Spottiswoode, 1956), 28.

See G.N. Giladi, *Discord in Zion*, also see Walter Lehn, *The Jewish (٤) National Fund* (London: Kegan Paul International, 1988).

وإنما جسدياً أيضاً. وقد تميّز الشرط الصهيوني بما أطلق عليه ديفيد هارفي في سياق مختلف بأنه «انضغاط مكاني - زمني»^(١)، ذلك لأنّ الشرط المكاني - الزمني الصهيوني، شرط مسكون بأجساد يهودية ما بعد شتاتية، وإدراك الذات الجسدي «للصبرا» الإسرائيلي محدّد دائماً وأبداً داخل هذا المكان - الزمان المنضغط والذي لا يمكن «ه» الوجود خارجه. إلا أنّ إسرائيل تسمح كمكان - زمان كولونيالي/ «ما بعد كولونيالي» بوجود أجساد يهودية ما بعد شتاتية فقط كهولوجرام (صور تقديرية كما في انعكاسات المرأة)، فإذا خرجت (في المعجم الصهيوني «هبطت») من الفضاء - الزمان الإسرائيلي المتّصل، تفقد هذه الأجسام جسديتها الجديدة وترتدّ إلى حالة الشتات ما قبل الإسرائيلية - ويتحطّم انعكاس المرأة كمبدأ تأسيسي للذات القوميّة^(٢). يُتبلور هذا الحدث عن عملية التبعر الأبيستمولوجي لإدراك الذات التي فقدت مرساتها مع المتغيرات في الشروط المادية للقوة والسيطرة والتي طوّقت فيها هذه الأجساد (كصبرا، أقوياء، صلاب ومسيطرين) في المكان - الزمان الإسرائيلي، والتي لا تنطبق عليه بالطريقة ذاتها خارجه. كما في الهولوديك في سفينة الفضاء «إنتربرايز»، تماماً في مسلسل ستار تريك، حيث بمقدور الناس برمجة الهولوديك (الذي يمتلك القدرة على إعادة التكيّف)، لإعادة خلق أيّ زمان ومكان وأجساد بحسب مواصفات المبرمج، فيدخل المبرمج إلى الهولوديك بهويّة ملائمة للمكان والزمان والأجساد التي برمجهها. إنّ فلسطين كانت وما تزال الهولوديك بالنسبة للصهيونية، فكما لا تملك الأجساد المعاد خلقها داخل الهولوديك على ظهر «الأنتربرايز» المقدرة على الوجود خارج حدود الهولوديك، حتى إذا ما باتت واعية بحالتها ككائنات مخلوقة داخل الهولوديك، بل إنّها في الواقع تتلاشى إذا ما حاولت

(١) David Harvey, *The Condition of Post-Modernity, An Inquiry into the Origins of Cultural Change* (Cambridge: Basil Blackwell, 1990).

(٢) يُلقّب المهاجرون من إسرائيل «بورديم»، أو الهابطين، بينما يُدعى المهاجرون اليهود إلى إسرائيل «عوليم»، أو الصاعدين.

الخروج من محيط الهولوديك، وهكذا ليس بمقدور الصبرا الإسرائيلي، بجسد «ه» الجديد - بالمدكر دائماً على وجه التقريب - الوجود إلا داخل المكان - الزمان الإسرائيلي، إذ يرتد «هو» خارجه إلى حال schlemiel «الشلميل الأنثوي» التي كان عليها من قبل، وبذلك يُتيح تأسيس المستعمرة - الاستيطانية اليهودية للأجساد الذكورية اليهودية ما بعد الشتاتية، أن تغدو «لا» مستعمرة داخلها فقط. وهذه الأجساد الجديدة هي في الواقع سجينه ضمن المكان - الزمان الصهيوني المختلق، مكان - زمان تحوّلت كولونياليته خطابياً إلى «ما بعد كُولُونِيَالِيَّة». لذلك ليس بإمكان إسرائيل الوجود كمستعمرة «ما بعد كُولُونِيَالِيَّة» إلا ضمن هذه الحدود الزمانية - المكانية - الجسدية فقط، وما مقاومة الأجساد الفلسطينية واليهودية الشرقية لهذه الشروط الصهيونية ببساطة سوى محاولة للفكاك من هيمنتها؛ إلا أنّ هيمنة الخطاب الصهيوني عمّمت بحيث تفسّر علامات الفعالية الفلسطينية واليهودية الشرقية، من جانب الصهيونية - تتابعاً مع تناظر ستارتريك - باعتبارها مجرد قصور بسيط، وخلل برمجي يتطلب التصحيح عبر إعادة البرمجة الصهيونية.

الفصل الثاني

إدراك الذُّكُورَة

النَّوع الاجتماعي والوطنية الفلسطينية(*)

يخضع الفكر الوطني الفلسطيني، كغيره من فكر الحركات الوطنية الأخرى، لتأثير عصر التنوير والفكر الرومانسي لما بعد التنوير. وقد شكّلت فلسفة التنوير أساساً لمجموعة متنوّعة من القوميّات في أوروبا وكذلك في بقية أنحاء العالم من خلال الكولونياليّة الأوروبيّة. في سياق الحصار الكولونيالي، يرى المستعمرون أنّ الفكر التنويري الأوروبي هو الخطاب الوحيد المتوقّر (لا سيّما في ظلّ القيود الزمنيّة لمعركة المقاومة ضدّ الاستعمار) لتعبئة الناس ضدّ العدوانيّة والهجوم الكولونيالي. إلّا أنّ امتداد الفكر القومي للعالم المستعمر كان مشروعاً حافلاً بالتناقضات. فمن أهمّ

(*) قُدّمت صيغة مبكرة من هذه الورقة البحثيّة إلى المؤتمر السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط، الذي انعقد في بورتلاند، أوريجون، تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٢. وأودّ أن أتوجّه بالشكر إلى كلّ من رباب عبد الهادي، ومرفت حاتم، ونفيل هود، ومارك لينش، وعفاف محفوظ، وإدوارد سعيد، وجياتري سبيفاك لما بذلوه من جهد لقراءة النسخ الأولى من هذه الورقة والتعليق عليها، وقد نُشرت هذه الدراسة لأول مرّة عام ١٩٩٥.

مكوّنات الفكر القومي المناوئ للاستعمار مزجه ما بين التحديث والتراث. فبينما يكون إنجاز التحديث التكنولوجي أحد هديفي القومية والوطنية المناوئة للاستعمار، فإنّ هدفها الثاني هو التأكيد على ثقافة وطنية تراثية. أمّا على صعيد الفضاءات السياسيّة الأوروبيّة، فتجد النزعات القوميّة والوطنية تعبيراً لها من خلال سرديات ترتكز على النوع الاجتماعي (gender). وعلى الرّغم من أنّ فاعليّة القومية المعادية للكولونيالية تُعرّف نفسها في سياق يتعارض مع النزعة القوميّة الأوروبيّة، فإنّها مع ذلك لا تفلح بالتحرّر من تلبّسها بدواخل السردية نفسها^(١). ففي سياق ردّ القوميّين المناوئين للاستعمار على خطاب الكولونيالية الغربيّة، والذي ينفي إمكانيّة وجود فاعليّة قومية في المستعمرات، اضطرّ هؤلاء القوميّون إلى التفكير في مكانة التحديث الغربي في مشروعهم الهويّاتي (identitarian). يُعتبر المشروع القومي، والمبني على خلق هويّة وطنية وقومية، هذه الهويّة ذاتها كمركز التفاوض على ما بين التراثي والحداثي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ استخدام الاستعارة للدّعاء بأنّ الوطن هو أرض الأجداد، وعملية الدفاع عنه، وإدارته من خلال مؤسّسات اجتماعيّة متماثلة كالجيش والبيروقراطية، وإعداد استراتيجيات النوع الاجتماعي، والتي لا تقتصر على إعادة إنتاج الوطن والفاعلين الوطنيين فيه، بل تمتدّ لتشمل كذلك الثقافة الوطنية ذاتها التي تقدّم تعريفاً للثقافة الوطنية، كانت تُعدّ في مجملها مكوّنات أساسية للخطاب الوطني والقومي^(٢). وطبقاً لتعريف كوماري جاياواردينا (Kumari Jayawardena)، تتمثّل أهداف النوع

(١) انظر:

Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World, A Derivative Discourse*, London, Zed Press, 1986.

(٢) تشير الفاعليّة الوطنية إلى القدرة والإرادة لأداء مجموعة من الأفعال والممارسات التي تستهدف تحقيق الأغراض الوطنية، كما يُعرّف الخطاب الوطني هذه القدرات والأفعال والممارسات والأغراض. والفاعل الوطني هو الشخص الذي يعتبر نفسه - ويعتبره الخطاب الوطني - جزءاً من الأمة، والشخص الذي يعتبره الخطاب الوطني مالِكاً لتلك القدرة والإرادة وفقاً للمعايير التي حدّدها الخطاب الوطني نفسه.

الاجتماعي للمُصلحين القوميّين عبر آسيا في ناحيتين:

تأسيس نظام الأسر النووية المستقرة أحادية الزواج في بلدانهم، في ظلّ تعليم النساء وخروجهنّ للعمل، كما حدث خلال التطوّر الرأسمالي والأيديولوجي البرجوازي؛ وفي الوقت نفسه ضمان بقاء هؤلاء النساء في موقع الخضوع التقليدي داخل الأسرة^(١).

عندما وُضع هذا المشروع موضع التنفيذ، لم يُسفر دمج القوميّين بين الأعراف الأوروبية التي تقوم حول النوع الاجتماعي عن توفيقية ثقافية، وإنّما أصبحت بالأحرى عملية يتمّ بمقتضاها استدخال الأعراف الأوروبية لتلك الأعراف التراثية وتجاوزها (sublation). وتعدّ أعراف النوع الاجتماعي الجديدة ابتكارات حدثية ترتدي زياً تقليدياً بغية إرضاء الادّعاء الوطني والقومي بأنهما يمثلان الثقافة الوطنية. ويمكن القول بأنّ هذه المثل الجديدة ليست تراثية بقدر ما أصبحت متأثرة (traditionalized)^(٢).

في الشرق العربي، كما هو الحال في باقي أنحاء آسيا^(٣)، كانت الهوية الوطنية والفاعلية الوطنية والقومية محلاً للتفاوض - ليس حول الشرق والغرب فحسب كفئات لمرتكزات مفهومية، وإنّما كانت كذلك وبالقدر نفسه من الأهمية تدور حول أسس خدعة المواطنة القائمة على النوع الاجتماعي.

(١) انظر:

Kumari Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World*, London, Zed Press, 1986, p. 15.

(٢) حول التأثر (Traditionalization)، انظر:

Abdullah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual, Traditionalism or Historicism?*, Berkeley, University of California Press, 1976.

(٣) تواجه النزعة القومية الإفريقية المناهضة للكولونيالية خطاباً أوروبياً كولونياً يختلف عن الخطاب الذي تواجهه النزعة القومية الآسيوية. بينما بنى الاستشراق فكرة احتياج الشرق للحضارة الغربية، فقد بنى الخطاب الكولونيالي إفريقيا في الخيال الأوروبي بوصفها «القارة المظلمة» التي تحتاج إلى التنوير الأوروبي الكولونيالي.

لقد برزت المسؤوليات المترتبة على الرجال والنساء تجاه الأمة بوصفها حجر الزاوية المعرفي الطامح لبناء الأمة. وسأخذ من الحجّة القائلة بأنّ الذكورة كانت دائماً بمثابة ركن الهوية لدى الفكر القومي الأوروبي نقطة انطلاق كي أتناول بالدراسة والبحث كيفية إدراك الوطنية الفلسطينية للذكوري عند تعريف الفاعلية الوطنية الفلسطينية. وعلى هذا النحو، سوف نوضح بأنّ فئة الذكورة تتسم بصفات مميّزة مُتضمّنة داخل تصوّر زمني يرتبط بحدائث ما بعد التنوير، وتصور طبقي يتعلّق بأصحاب المشاريع البرجوازية، وتصور جغرافي ثقافي يرتبط بالثقافة الكولونيالية الأوروبية بوصفها نسقاً يجري من خلاله (إعادة) تفسير التراث. ولا يقتصر هدفي هنا على مجرد وصف تكشف ارتكاز النزعة الوطنية والقومية على الذكوري، بقدر ما يتمثل في توضيح العملية التي تمكّنت الذكورة من خلالها من العيش في إطار الشكل الوطني والقومي، وبالقطع كيفية إضفاء الطابع الوطني والقومي عليها. أودّ هنا التأكيد على أنّ الاستعارات التي تستخدمها الحركات القومية في عمليات الحشد والتعبئة ليست مجرد استعارات فقط؛ وإنما بيان كونها تعكس فرضيات الفكر الوطني والقومي الأساسية - الفكر الذي يؤسّس لتكوين النوع الاجتماعي، والأدوار الاجتماعية للفاعلية الوطنية والقومية مستقبلاً. ويوضح لنا التاريخ فشل ثورات أخرى بُنيت على استراتيجية «الأمة أولاً»، والنساء لاحقاً». وبالتالي لا يُعتبر من السابق لأوانه هنا أن نطرح السؤال المتعلّق بالفكر الوطني الفلسطيني وخطته لمستقبل ما بعد كولونيالي.

لقد بقي الشعب الفلسطيني دون قيادة وطنية لفترة تصل إلى عقد من الزمن عقب إنشاء دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨. وقد ترتّب على ذلك طرد وتشريد حوالي مليون فلسطيني. وبناءً على ذلك سعت الغالبية العظمى من الفلسطينيين إلى الطلب من الحكومات العربية في المنطقة ومناشدها لمساعدتهم على استعادة فلسطين من الصهاينة، وإعادتهم إلى ديارهم. وعندما لم يتحقّق هذا الأمر، بدأت المجموعات الفدائية تظهر إلى العلن

أواخر الخمسينيات بين معسكرات اللاجئيين، وطلاب الجامعات الفلسطينيين. إلا أن هذا التطور كان بمثابة تهديد للأنظمة العربية التي توصلت، في ذلك الوقت، إلى وضعيّة مؤقتة مع الدولة الإسرائيليّة التي بلغت عشر سنوات من العمر.

واستجابة لامتداد تصاعد الغليان الوطني الفلسطيني، وفي سياق محاولة السيطرة على الشعب الفلسطيني ومقاومته، قامت العديد من الحكومات العربيّة^(١) بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينيّة عام ١٩٦٤. وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ لباقي فلسطين (وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين)، كُتفت المجموعات الفدائيّة الفلسطينيّة من هجماتها العسكريّة على إسرائيل، وصعدت من حملتها الأيديولوجيّة على الحكومات العربيّة. وقد تصاعدت هذه المواقف ووصلت إلى نوع من الانقلاب في عام ١٩٦٩. وقد جرّد هذا الانقلاب أحمد الشقيري من منصبه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ونصب ياسر عرفات بدلاً عنه، وفي هذا السياق، أصبح عرفات - الذي كان يشغل منصب قائد حركة التحرير الوطني الفلسطيني المستقلّة (فتح) - ومن معه من قادة المجموعات الفدائيّة الرئيسيّة الأخرى، أعضاء في اللّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينيّة.

لقد تزامن هذا التطور مع حدوث تحولات وتغيّرات أخرى في طبيعة الثروات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبرجوازيّة الفلسطينيّة في الشتات. ففي لبنان، برز تحالف ضمّ عناصر مختلفة من البرجوازيّة اللبنانيّة المعارضة لتراكم ثروات البرجوازيّة الفلسطينيّة. وقد أفضى هذا التحالف إلى محاولة نجحت عام ١٩٦٥ بتدمير بنك إنترا الذي يملكه فلسطيني - أكبر بنك عربي

(١) حول تاريخ منظمة التحرير الفلسطينيّة، انظر:

Alain Gresh, *The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinian State*, London, Zed, 1985, and Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization, People, Power and Politics*, New York, Cambridge University Press, 1984.

في الشرق الأوسط في ذلك الوقت^(١). ومع قرب نهاية حقبة الستينيات، أصبحت البلدان العربيّة في الخليج - والتي فتحت حدودها من قبل أمام الأنتلجنسيا الفلسطينيّة وأصحاب الأعمال الفلسطينيّين - تضع قيودًا على دخولهم إليها، وذلك بهدف اتّخاذ تدابير مسبقة لإحباط المنافسة المستقبلية بين الفلسطينيّين والسكّان الوطنيّين الذين بدؤوا بتحصيل درجات التعليم العالي في تلك البلدان^(٢). وقد شهد عام ١٩٧٠ اندلاع الحرب الأهلية في الأردن بين الجيش الأردني والفدائيّين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، وتصاعدت حدّة المواجهات، والتي أفضت إلى طرد منظمة التحرير من الأردن بعد مرور سنة على المذابح التي قام بها الجيش الأردني ضدّ آلاف الفدائيّين الفلسطينيّين^(٣). وتساعد هذه التطوّرات على تفسير الحماسة الوطنيّة المفاجئة لدى البرجوازيّين الفلسطينيّين في الستات، والذين استمرّ صمتهم حتى الستينيات^(٤). ومع حلول عام ١٩٧٤، نجحت البرجوازية الفلسطينيّة، التي ساندت حركة فتح بقيادة عرفات، مستعينة بدعم الجامعة العربيّة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي العام نفسه، ألقى عرفات خطابًا في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة باسم الشعب الفلسطيني، وهو تطوّر انتزاع اعتراف العالم (باستثناء

(١) حول الفلسطينيّين في لبنان وتحطيم بنك إنترا، انظر:

Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987.

(٢) حول الفلسطينيّين في الخليج، انظر:

Laurie Brand, *The Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for a State*, New York, Columbia University Press, 1988.

(٣) حول الأحداث التي وقعت في الأردن، انظر:

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch, the Roots of Conflict in the Middle East*, London, Faber and Faber, 1984.

(٤) حول البرجوازية الفلسطينيّة في الستات، انظر:

Pamela Ann Smith, 1948. *Palestine and the Palestinians, 1876 - 1983*, London, Croomhelm, 1984.

في الحالة الفلسطينية، كما هي الحال في جميع الحركات الوطنية والقومية، بدأ مشروع إضفاء طابع النوع الاجتماعي على النزعة الوطنية في لحظة إنشاء الحركة الوطنية. ويجادل أندرو باركر وآخرون (Andrew Parker et al.)، في كتابهم الرائد «Nationalisms and Sexualities»، أنه «بنفس طريقة تحديد (الرجل) و(المرأة) لأنفسهم تبادلياً (وإن كان ليس تماثلياً على الإطلاق)، لا يجري تحديد الهوية الوطنية على أساس صفاتها العضوية، وإنما بناء على ما هو (افتراضاً) ليس من صفاتها»^(٢). وبالتالي لا تقتصر المهمة الأساسية المطروحة أمام القوميّين المناهضين للكولونيالية على مجرد تحديد أدوار الجنسين في علاقتهما ببعضهما البعض، وإنما تشمل أيضاً تحديد دور كلّ منهما في علاقته بالمشروع الوطني والقومي، وبذلك ينفصل ارتباط الهوية الوطنية عن أيّ تلوّث كولونيالي.

الأرض مقابل الأبوة: تحديد الهوية الفلسطينية

لقد كان «الميثاق الوطني الفلسطيني» و«الميثاق القومي الفلسطيني» أوّل وثيقتين تصدرهما منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكانتا بمثابة الدستور الذي يقدّم تعريفاً للأهداف السياسية الفلسطينية، والحقوق الفلسطينية، والوطنية الفلسطينية ذاتها بطبيعة الحال. كما أنّهما وثيقتان تأسيسيتان لجيل الوطنيّين الفلسطينيين الجديد. إنّ تحليل هذين النصّين يعطينا مؤشراً حول كيفية تمفصل الوطنية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ عن طريق مهندسيها.

(١) حول تمثيل الفلسطينيّين في الغرب، انظر:

Edward Said, *The Question of Palestine*, New York, Vintage, 1979.

(٢) انظر:

Andrew Parker, Mary Russo, Doris Sommer, and Patricia Yaeger, eds., *Nationalisms and Sexualities*, New York, Routledge, 1992, p. 5.

تعتبر مقدّمة الميثاق القومي الفلسطيني أنّ الغزو الصهيوني لفلسطين يُعدّ بمثابة اغتصاب للأرض^(١). وتعتبر الفلسطينيون أبناء فلسطين، والتي يتمّ تصويرها باعتبارها الأمّ. ويتناول العدو الصهيوني بوضوح باعتباره مذكراً، ويستخدم الميثاق الاستعارة لوصف الأذى الذي اقترفه هذا العدو ضدّ الفلسطينيين بأنّه يتّسم بطبيعة جنسيّة عنيفة^(٢).

وتنسجم هذه الرؤية بالكامل مع الخطاب الصهيوني المبكر، والذي اعتبر دور الصهاينة متمثلاً في تخصيب الأرض البكر. لقد كانت فلسطين بالنسبة إلى الصهاينة بمثابة الأرض - الأمّ التي يحتاج اليهود إلى العودة إليها، والأرض - البكر التي يحتاج الصهاينة إلى اقتضاها وتخصيبها وتلقيحها. وكما بيّنت دراسة إلّلا شوحط، فقد كانت وجهة النظر الصهيونيّة مستعارة بدورها من الخطاب الكولونيالي الأوروبي، وخاصّة تلك المتعلقة بـ «العالم الجديد». إنّ «صبرا» الإسرائيلي - مثله مثل آدم الأميركي، ولكن على خلاف يهود الشتات «المؤثّنين»^(٣) - كان ذكراً رائداً جديداً يُلقح الأرض البكر/الأمّ ببذرة حياة جديدة. ومن المفترض أن ينتج «يهودي جديد» عن هذا

(١) منظمّة التحرير الفلسطينيّة، «الميثاق القومي الفلسطيني»، في: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤، دراسات للمواثيق الرئيسيّة لمنظمّة التحرير الفلسطينيّة، بيروت: مركز الأبحاث، منظمّة التحرير الفلسطينيّة، ١٩٨٠، ص ٢٢٨.

(٢) هذه آراء شائعة لدى أغلب النزعات القوميّة المناهضة للكولونياليّة. فقد تحدّث فرانتز فانون (Frantz Fanon)، على سبيل المثال، عن «الاختراق الغربي للفضاء الوطني»، بينما تحدّث إيمي سيزار (Aimé Césaire) عن «تعريّة» إفريقيا و«اغتصابها». وتطرح الوطنيّة الفلسطينيّة نفسها بوضوح في إطار الخطاب الذكوري نفسه. انظر:

Frantz Fanon, *A Dying Colonialism*, New York, Grove Weidenfeld, 1965, p. 42, and Aimé Césaire, «Introduction», in Victor Schoelcher, *Esclavage et Colonisation*, Paris, Presses Universitaires de France, 1948, p. 7.

(٣) حول صورة يهود الشتات المؤثّنين، انظر:

Paul Breines, *Tough Jews, Political Fantasies and the Moral Dilemma of American Jewry*, Basic Books, 1991, and Sander Gilman, *The Jew's Body*, Routledge, New York, 1991.

الحمل^(١). ويردّد الخطاب الصهيوني القائم على النوع الاجتماعي الخطاب الاستشراقي – فقد وصف المستشرقون الشرق «باعتباره مؤنثًا، ووصفوا ثرواته بالخصوبة، واعتبروا رموزه الرئيسيّة: المرأة الحسيّة، والحريم، والحاكم الاستبدادي – وإن كان جذابًا»^(٢).

لقد كانت هذه المُسلّمات الخطابية ذكوريّة المركز، هي التي شكّلت النزعة القوميّة الأوروبيّة منذ بدايتها. ويجادل كلّ من بنيدكت أندرسون^(٣) (Benedict Anderson) وجورج موسي^(٤) (George Mosse) بأنّ النزعة القوميّة تُفضّل شكلاً اجتماعيًا متجانسًا اجتماعيًا على نحو متميّز للرابطة الذكوريّة،

(١) حول أهميّة إضفاء الذكوريّة على رجال الشتات اليهودي عند وصولهم إلى فلسطين/ إسرائيل، انظر:

Joseph Massad, «The 'Post-Colonial' Colony: Time, Space and Bodies in Palestine/Israel,» forthcoming in Fawzia Afzal-Khan and Kaplana Seshadri-Crooks, eds., *The Pre-Occupation of Post-Colonial Studies*, Durham, Duke University Press, 2000.

وحول الفاعلية الصهيونية القائمة على النوع الاجتماعي في/ وعلاقتها بفلسطين، انظر: Ella Shohat, «Eurocentrism, Exile and Zionist Discourse,» Paper presented at Middle East Studies Association Annual Conference, Washington, D.C. 1991, and Shohat's *Israeli Cinema, East/West and the Politics of Representation*, Austin, University of Texas Press, 1989.

انظر أيضًا:

Simon Sharoni, «Militarized Masculinity in Context: Cultural Politics and Social Constructions of Gender in Israel,» Paper presented at the Middle East Studies Association Annual Conference, Portland, Oregon, 1992.

(٢) انظر:

Edward Said, «Orientalism Reconsidered,» *Cultural Critique*, 1, Fall 1985, p. 103.

(٣) انظر:

Benedict Anderson, *Imagined Communities*, London, Verso, 1991.

(٤) انظر:

George Mosse, *Nationalism and Sexuality, Respectability and Abnormal Sexuality in Modern Europe*, New York, Howard Fertig, 1985.

ويطرح موسي حجة أن «النزعة القومية [الأوروبية] ترتبط بالمجتمع الذكوري ارتباطًا خاصًا، كما ترتبط بمفهوم الاحترام الذي يضمن شرعية على هيمنة الرجال على النساء»^(١). ويذهب أندرسون إلى أن «الأمة يجري إدراكها دومًا بوصفها رفقة أفقية عميقة، وفي نهاية المطاف، فإنّ هذه الأخوة الذكورية (التشديد من عندي) هي التي أتاحت - عبر القرنين الماضيين - لعدّة ملايين من الناس، ليس إمكانية قتل الكثيرين بقدر ما كانوا هم على استعداد للموت من أجل هذه التخيّلات المحدودة»^(٢). وفي كتابه *Imagined Communities*، يشير أندرسون إلى أن «كلّ فرد في العالم الحديث يمكن - يجب - أن تكون (لديه) جنسية، تمامًا كما (لديه) نوع اجتماعي»^(٣). ويُعدّ هذا التطوّر جزءًا لا يتجزأ من دخول الحداثة، وبوجه خاصّ الطرق الحديثة لتصنيف الناس. على أنّ هناك تاريخًا لهذا التطبيع للهوية الوطنية - مثل تطبيع النوع الاجتماعي والهويات الجنسية التي تتزامن معه - وسوف أحاول تقديم تصوّر له في حالة فلسطين.

تقدّم المادّة ٤ من الميثاق الوطني الفلسطيني تعريفًا للشخصية الفلسطينية باعتبارها «صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء»^(٤). وتنصّ المادّة ٥ على ما يلي: «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، . . . وكلّ من وُلد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ - داخل فلسطين أو خارجها - هو فلسطيني [التشديد من عندي]»^(٥). ومما يُثير الاهتمام أنّ هذا التعريف للهوية

(١) انظر: Mosse, *Nationalism*, p. 67.

(٢) انظر: Anderson, *Imagined*, p. 7.

(٣) انظر: Anderson, *Imagined*, p. 5.

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، «الميثاق الوطني الفلسطيني»، في حوراني، الفكر، ص ٢٣٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٣٦. اتخذت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين دون التشاور مع الشعب الفلسطيني. وبعد ذلك مباشرة (في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٧)، بدأت القوى الصهيونية في طرد السكّان الفلسطينيين.

الفلسطينية يختلف باختلاف المرحلة التاريخية. فبينما كان تعريف الفلسطينيين حتى عام ١٩٤٧ - أي حتى «الاحتصاب» (الذي يُعتبر شرعياً بموجب قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧) - يعتبرهم من كانوا يقيمون في فلسطين، أي الذين أقاموا على الأرض - الأم، فإن الأمر لم يُعد كذلك بعد ١٩٤٧. وفي فترة ما بعد ١٩٤٧، لم يُعد الفلسطينيون - سواء الذين ما يزالون يعيشون داخل فلسطين التاريخية أو خارج حدودها - يندرجون في ذلك التعريف السابق. لقد أصبح هذا الشرط المكاني - الزماني للهوية الفلسطينية، وتأكيداً المجازي على الأمومة، يرتبط ارتباطاً مباشراً - بعد «الاحتصاب» - بقضية إعادة إنتاج الأمة. ويُطبّق الخطاب القومي ذلك من خلال أبوة جسدية ومجازية؛ بحيث يصبح مولد الفلسطيني من أب فلسطيني شرطاً أساسياً لاكتساب الهوية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ هذا الأب تنبع فلسطينيته من خلال إقامته على الأرض - الأم قبل «الاحتصاب». ويكشف هذا التعريف عن أهمية تحسين النسل في المنطق الوطني والقومي، بحيث يمكن القول بأنّ هذا التعريف يمدّ نفسه إلى الأجيال المستقبلية، حيث بمقتضاه يواصل أبناء هؤلاء الآباء إنجاب الشعب الفلسطيني. وفي المجمل، بينما كانت الأرض كأمّ مسؤولة عن إنجاب الفلسطينيين حتى ١٩٤٧، فقد سلب منها الاحتصاب هذا الدور، وأصبح الآباء الآن مسؤولين عن إعادة إنتاج الأمة. لقد حلّت الأبوة محلّ الأرض.

إنّ عجز الأرض كأمّ عن أداء دورها الإنجابي الوطني - في الميثاق - لا ينكر أنّه بإمكانها كأمّ أن تنتج أطفالاً، وإنّما بالأحرى لم يُعد ممكناً الاعتماد عليها - منذ الاحتصاب - في إنجاب أطفال فلسطينيين شرعيين. وفي إطار هذا التصرّح المجازي، لا يمكن بوضوح أن تصبح النساء قوّة فاعلة للجنسية. وبالتالي يصبح دورهنّ ثانوياً ومسانداً في سردية النزعة القومية^(١). كما أنّ

(١) توضح فرانشسكا كلج (Francesca Klug)، في حالة بريطانيا كمثال، أنّ «إنتاج الأمة البريطانية كان مسموحاً للنساء على أساس جنسية الأب فحسب، فلم يكن مسموحاً =

فكر القومية المناوئة للكولونيالية مشتق من فكر عصر التنوير الأوروبي، فإنّ القوانين التي تحدّد الجنسية في الدول التي استقلت عن الاستعمار هي بدورها أيضًا مشتقة من قوانين الدول الأوروبية. وفي هذا السياق، فإنّ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ليس استثناءً. فإنّ إقامة الأبوة كمصدر للوطنية كان قد كُرس مسبقًا في حالة بريطانيا النموذجية في قانون الجنسية البريطاني منذ القرن التاسع عشر.

استخدم ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - في خطابه عام ١٩٧٤ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرّة أخرى الاستعارات الخاصة بالعنف الجنسي لوصف استخدام الصهاينة للأساليب الكولونيالية من أجل «اغتصاب الوطن الفلسطيني واضطهاد شعبه ومن ثم تشريده»^(١). ويؤكد

لهنّ التمتع بحق نقل جنسيّاتهنّ إلى أطفالهنّ». وفي واقع الأمر، «كانت النساء البريطانيّات اللاتي يتزوّجن من رجال يحملن جنسيّات أخرى يفقدن جنسيّاتهنّ، كما يفقد أطفالهنّ الجنسية البريطانيّة أيضًا». ومن الناحية الأخرى، كان أطفال الرجل البريطاني من زوجة غير بريطانية يحصلون تلقائيًا على الجنسية البريطانيّة. ويصدق الشيء نفسه على الزوجات غير البريطانيّات. وقد تغيّرت بعض تلك القوانين في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، حيث فازت النساء البريطانيّات بحق تمتع أطفالهنّ المولودين خارج بريطانيا بالجنسية البريطانيّة. انظر:

Francesca Klug, «'Oh to be in England': the British Case Study,» in Nira Yuval-Davis and Floya Anthias, eds. *Women-Nation-State*, London, Macmillan, 1989, p. 21.

إنّ هذا النموذج البريطاني هو الذي نُقل إلى المستعمرات. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الأطفال الذين وُلدوا داخل الإمبراطورية البريطانيّة منذ ١٩٧١ يجري اعتبارهم بريطانيّين، بغضّ النظر عن النسب الأبوي.

(١) ياسر عرفات، «الحرب تندلع من فلسطين، والسلام يبدأ من فلسطين»، (خطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة)، ص ٨. يمكن الاطلاع على النصّ في مجلة «شؤون فلسطينية» (كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٥ - ١٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلمة «اغتصاب» أحيانًا تُترجم إلى usurpation (استيلاء). إنّ الجذر الإيتيمولوجي لكلمة «اغتصاب» هو «غصب»، أي أجبر شخصًا على القيام بشيء ضدّ

عرفات أنّ تحالف إسرائيل الدولي مع القوى الكولونيالية والولايات المتحدة ضدّ تحرّر العالم الثالث واستقلاله يقدم صورة أوضح لعدونا «الذي اغتصب بلادنا»، كما يوضح «شرف» النضال الذي نشته ضدّه^(١). ويتمّ استحضار صورة الاغتصاب مرّة أخرى في البيان السياسي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. إذ يطرح البيان، من خلال إعادة تأكيد استمرار تصوير الاحتلال الصهيوني الرمزية الجنسية على النحو التالي: «ظهرت إسرائيل على حقيقتها، دولة فاشية عنصرية استيطانية، تقوم على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني»^(٢). وبالتالي، يُطرح التحرّر بوصفه صفقة بين الرجال على شرف امرأة - أمّ، تنتقل ملكيتها من خلال الأبوة.

يتضمّن هذا الخطاب زخمًا خاصًا به. ولتفسير رفض الشعب الفلسطيني قبول قرار الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٧ - حيث «قسّمت ما لا يجوز لها أن تُقسّم - أرض الوطن الواحد» - يقارن عرفات في خطابه في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بين الشعب الفلسطيني والأمّ الحقيقية في قصة الملك سليمان: «وحين رفضنا ذلك القرار، فلأننا مثل أمّ الطفل الحقيقية التي رفضت أن يُقسّم سليمان طفلها حين نازعتها عليه امرأة أخرى»^(٣). ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى هذا النوع من قلب الأدوار؛ ففي حالة فلسطين، كان أبناء فلسطين الحقيقيون - الرجال والنساء الذين يعيشون في فلسطين - هم من رفضوا قرار تقسيم الأمم المتحدة لأنهم، ممّا يشير إلى مدى انخراط

= رغبته/رغبتها. وعلى الرّغم من أنّ كلمة «اغتصاب» يمكن استخدامها في سياق الاستيلاء، كما في «اغتصاب الحقوق» - بمعنى «الاستيلاء على الحقوق» - فإنّها تحتفظ دومًا بمعناها المزدوج ورمزيتها الجنسية.

(١) عرفات، ص ١٢.

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية، «البيان السياسي»، ويمكن الاطلاع على النصّ الرسمي في «مجلة شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٨.

(٣) عرفات، الحرب، ص ١٠.

الرجال والنساء الفلسطينيين في الدفاع عن أمهم ضد ما أصبح يُشار إليه فيما بعد باعتباره اغتصاباً. لاحظ كيف نقل عرفات فاعلية الأم في قصة سليمان إلى الأبناء، مع احتفاظ فلسطين كأم بموقع الضحية فحسب. يرى عرفات أنّ الفاعلية الوطنية الفلسطينية عام ١٩٤٧ كانت تتسم بدفاع الأبناء عن أمهم، ولكن على خلاف الأم في قصة سليمان التي أفضته موقفها بإعادة طفلها إليها، فشل أبناء فلسطين الحقيقيون في الدفاع عن أمهم؛ فقد وقع الاغتصاب.

الأمومة والحمل بالمدكر

عقب مرور عشرين سنة على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، ثار الفلسطينيون ضد الكولونيالية للمرة الثانية خلال نصف قرن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في عام ١٩٨٧ أكثر شدة من الثورة الأولى التي استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩. واستمرت الانتفاضة الفلسطينية حتى أنها عرفات - من خلال اتفاقيات أوسلو - في عام ١٩٩٣، لكنّها أفضت إلى ظهور قيادة فلسطينية جديدة، بدأت بتنظيم المظاهرات والإضرابات وغيرها من نشاطات مقاومة الاحتلال. وبعد ذلك انضمت منظمة التحرير الفلسطينية - التي كان مقرّها في الشتات - إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وأمدت السكان الذين يقاومون الاحتلال بالقيادة والدعم المالي. وكانت البيانات المشتركة التي تصدرها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن إعلان استقلال فلسطين الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ من مقرّها في تونس، بمثابة الوسيلة الأساسية لتعبئة السكان وحشدهم.

وفي خطابه أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وصف ياسر عرفات الشعب الفلسطيني باعتباره «حارساً أميناً» للأماكن المقدسة في وطنه^(١).

(١) عرفات، ص ١١.

لقد اعتبر إعلان الاستقلال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، المرأة الفلسطينية، والذي أضفى صفة «الشجاعة» عليها، «حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة»^(١). ونجد أنّ بيانات القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة أيضًا تدرك المرأة الفلسطينية باعتبارها حارسة البقاء الفلسطيني والحياة الفلسطينيّة^(٢).

تحت عنوان «نداء عرس الدولة الفلسطينيّة المستقلّة»، يحتفل البيان رقم ٢٩ بإعلان الاستقلال، ويتقدّم بالتهنئة إلى النساء لدورهنّ كأمهات. كما يوجّه البيان التحيّة إلى «أمّ الشهيد وزغرودتها، فهي لم تزغرد إلاّ مرتين، يوم مضى ابنها، ويوم أعلنت الدولة [التشديد من عندي]».

ويتحدّث البيان رقم ٥ عن «أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا» الفلسطينيات بوصفهنّ «منابت»، أو التربة التي نما عليها «العزّ والكرامة والرجولة». ويُشير البيان إلى النساء بمصطلحات ترتبط ببيولوجيًا واجتماعيًا بالرجال. كما يدعو البيان النساء «للعمل معًا إلى جانب أزواجهنّ وأبنائهنّ وإخوانهنّ...». بينما يعتبر بيان آخر الأمّهات والشقيقات والبنات بمثابة التربة التي تنتج الرجولة والعزّ والكرامة^(٣). ويصدر بيان بعد ذلك يعتبر الشعب الفلسطيني - بوصفه مذكرًا - بمثابة «صانع المجد والعزّ والكرامة». ويحتلّ التناقض هنا موقعًا مركزيًا فيما يتعلّق بإدراك الفاعلين الوطنيّين الفلسطينيّين باعتبارهم ذكورًا. فعلى حين يحقق الرجال بفعاليّة المجد والعزّ والكرامة، فإنّ النساء لسن سوى التربة التي تنمو هذه الصفات، إلى جانب الرجولة، عليها. المرأة إذن تماثل التربة

(١) منظمّة التحرير الفلسطينيّة، «إعلان الاستقلال». يمكن الاطلاع على النصّ الرسمي في «مجلة شؤون فلسطينيّة»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٥.

(٢) القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة، الانفاضة من خلال بيانات القيادة الوطنيّة الموحّدة، تونس، مجلّة «الحرّيّة». وقد اقتصر على دراسة البيانات الثلاثين الأولى التي صدرت في السنة الأولى للانتفاضة.

(٣) البيان رقم ١٠.

من حيث كونها «حارسة» الحياة الفلسطينية والبقاء الفلسطيني^(١).

وتبدو القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة - والتي أصدرت بيانات الانتفاضة - ملتبسة في بعض الأحيان، بينما تبدو في أحيان أخرى متورطة بالكامل في استمرار التراث التقليدي المبكر بشأن إدراك الذكورة. فتشير بعض البيانات^(٢) إلى النساء ضمن المجموعات المهنية مثل التجار، والفلاحين، والطلاب، والعمّال؛ ممّا يعطي انطباعاً بأنّ هذه المجموعات المهنية تضمّ الرجال فقط، أو أنّ النساء - على خلاف الرجال - يشكّلن مجموعة مهنية، مع التسليم جلاً بأدوارهنّ كزوجات دون منح هذا الدور كرامة المهنة. وتشير بيانات أخرى^(٣) إلى النساء في إطار قطاعات السكّان المعرضة للتأثر^(٤)، وتحديدًا الأطفال وكبار السنّ، ممّا يضعهنّ في سياق دورة الحياة. ولا يأتي ذكر النساء مع الرجال إلاّ في سياق المقاومة والنضال، وبالتالي تقرّ البيانات بفاعليّة الرجال بوصفها الصفة التعريفية الوحيدة لهم، واعتبار أنّ النساء (اللاتي لسن أمّهات) يمتلكن فاعليّة محدودة^(٥).

(١) حول الدور الأيديولوجي للنساء الإسرائيليّات في إنجاب صبرا الإسرائيلي، والموقع المركزي لهذا الدور في الخطاب الكولونيالي الصهيوني، انظر: Nira Yuval-Davis, «National Reproduction and 'the Demographic Race' in Israel,» in Davis et al., *Woman*, pp. 92 - 109.

(٢) انظر البيان رقم ٢ والبيان رقم ٣، من بين بيانات أخرى.

(٣) البيانات رقم: ١٢، ١٤، ٢١، ٢٤.

(٤) من المثير للاهتمام أنّ البيان رقم ٥ يذكر القطاعات المهنية، مثل الطلاب والعمّال... إلخ، والقطاعات المعرضة للتأثر، مثل الأطفال وكبار السنّ، مع وضع النساء بوضوح ضمن القطاعات المعرضة للتأثر وليس القطاعات المهنية: «يا تجارنا، يا عمّالنا. يا فلاحينا، يا طلابنا، يا أطفالنا، يا نساءنا، يا شيوخنا، يا أهلنا، يا كلّ الأهل، يا كلّ فئات شعبنا البطل...». ويدعو البيان نفسه الرجال والنساء والشباب والشيوخ لمقاومة الاحتلال. ويرد ذكر النساء، في نهاية البيان نفسه، ضمن الفلاحين والطلاب والعمّال.

(٥) البيانات رقم ١٢، ١٤، ٢١، ٢٤. ويتحدّث البيان رقم ١٢ عن «أطفال ورجال الانتفاضة» كفتين تتعرّضان للاحتجاز من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيليّة.

وتتسم خصوصية أجساد النساء الفلسطينيات بالدلالة في هذه النصوص، وذلك عند أخذ الإنجاب في الحسبان فقط. وي طرح هذا الإدراك للجسد تعريفاً للفلسطيني الموجود في ذهن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عند إعلانها أنّ الانتفاضة تتكوّن من «أطفال وشباب الحجارة والمولوتوف، هي آلاف النساء اللواتي أجهضن بالقنابل الغازية والسامة واللواتي أُلقي بأبنائهنّ وأزواجهنّ في السجون النازية»^(١). يُشار إذن للنساء الفلسطينيات من حيث قدراتهنّ الإيجابية (عندما يُجهضن)، أو من حيث أدوارهنّ الاجتماعية (عند اعتقال أبنائهنّ).

وتتجلى بوضوح الأدوار الإيجابية للمرأة في مواضع عديدة في بيانات السنة الأولى للانتفاضة. وتتمثّل معاناة النساء على أيدي المحتلّ في الإجهاض - أي فشلهنّ في إنجاب الفاعلين الوطنيين^(٢). ومع ذلك، تُمدح النساء بوصفهنّ أمّهات عبر البيانات. فمن حيث الاعتراف بقدرتهنّ الإيجابية، تتوجّه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلى النساء بالمحبّة^(٣)، والتحيّة^(٤)، وتخطبهنّ بوصفهنّ أمّهات «الشهداء، والمعتقلين، والجرحى [كلهم ذكور]»^(٥)، وتتوجّه إليهنّ بالتهنئة عند استشهاد أبنائهنّ^(٦)، وتتعاطف معهنّ بوصفهنّ «أرامل وثكالي»^(٧).

وتنظر تلك البيانات إلى النساء أيضاً خارج سياق أدوارهنّ الإيجابية؛ حيث توجّه إليهنّ التحيّة كمعتقلات لدى سلطات الاحتلال^(٨)، وتعلن الحداد

(١) البيان رقم ١٢.

(٢) البيان رقم ٨ والبيان رقم ١٢.

(٣) البيان رقم ٨.

(٤) البيان رقم ١٠.

(٥) البيان رقم ١٢.

(٦) البيان رقم ٢٩.

(٧) البيان رقم ٣٠.

(٨) البيان رقم ١٧ والبيان رقم ٢٢.

عند قتلهنّ - وقتل الأطفال والشيوخ - من جانب الإسرائيليين^(١)، وعندما يُشار إلى دور المرأة الشهيدة، يُشار إليها كابنة، وهنا تُذكر جنبًا إلى جنب مع الأبناء الذكور^(٢). كما يُشار إلى النساء أيضًا - بالإضافة إلى الأطفال والشباب وكبار السنّ - بوصفهنّ صنّاع الانتفاضة^(٣)، ويجري اختيارهنّ لأداء الأنشطة التي ترى القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة أنّها مسؤوليتهنّ^(٤). وتضمّ هذه «المسؤوليات» الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، في ٨ آذار/ مارس، بالخروج في تظاهرات ضدّ الاحتلال. وتنال النساء المديح لإخضاعهنّ قضايا النوع الاجتماعي إلى القضايا الوطنيّة، ويطلب منهنّ ضمناً نقل شرعيّة هدفهنّ ضدّ القمع الجنسي إلى النضال الوطني^(٥). وعلى الرّغم من أنّ بيان ٨ آذار/ مارس الصادر عن اللّجان النسائيّة (الملحقة بمختلف فروع الحركة الوطنيّة) تناول بشكل مباشر الأوجه المختلفة لأنشطة النساء أثناء الانتفاضة، فإنّ اللّجان لم تقدّم أجندة واضحة في مجال النوع الاجتماعي. إنّ أنشطة النساء كما عالجتها اللّجان النسائيّة، «ظلت امتدادًا للأدوار التقليديّة [للنساء] في مجالات مثل التعليم والخدمات الاجتماعيّة»^(٦).

(١) البيان رقم ٢١.

(٢) البيان رقم ٦.

(٣) البيان رقم ١٢.

(٤) البيانات رقم ٩، ١٢، و٢٣.

(٥) حول المأزق الذي يواجه جهود النساء الفلسطينيات لتطوير أجندة نسوية في سياق النضال الوطني، انظر:

Rita Giacaman and Penny Johnson, «Palestinian Women: Building Barricades and Breaking Barriers,» in Zachary Lochman and Joel Beinin, eds., *Intifada, The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*. Boston, South End Press, 1989, pp. 155 - 169.

(٦) انظر:

Islah Abdul-Jawwad, «The Evolution of the Political Role of the Palestinian Women's Movement in the Uprising,» in *The Palestinians: New*

وفي مقابل نغمة البيانات السابقة، وجهت القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة التحيّة إلى المرأة الفلسطينيّة - في عام ١٩٨٩ - وأعلنت «إعجابها ببطولتها في الكفاح الوطني»^(١). وفي عام ١٩٩٠، وضعت القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة عنوان «نداء المرأة» على أحد بياناتها، حيث ضمّ قسمًا خاصًا مكرّسًا للنساء وإن كان عبر تقديمهنّ مرّة أخرى من زاوية علائقيّة بالرجال.

«تحتفل الأمم التقدّميّة باليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/ مارس، باعتباره يوم النضال لجماهير النساء في العالم. وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم العظيم، فإننا نتقدّم بالتحية، باسم جميع أبناء شعبنا، إلى الجماهير النسائيّة في العالم وجماهير الحركة النسائيّة الفلسطينيّة ومنظّماتها الطليعيّة، ونوجّه التحية إلى كلّ امرأة عاملة ومناضلة وزوجة، وخاصّة مناضلاتنا المعتقلات. إنّنا نُعرب أيضًا عن إجلالنا لدور الحركة النسائيّة النضالي في الانتفاضة الفلسطينيّة، ولكلّ أمّ فقدت ابنًا، بنتًا، زوجًا، أو شقيقًا، وإلى كلّ امرأة تلتقي بابنة مناضلة أو ابنٍ بطلٍ خلف سجن باستيل العدو الصهيوني».

ويواصل البيان توجيه الثناء إلى الشعب الفلسطيني لصنعه التاريخ «عبر دماء أبنائه»^(٢).

وتشتمل بيانات القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة على تناظر ضمنى بين

Directions, ed., Michael Hudson, Washington D.C., Center for Contemporary Arab Studies, 1990, p. 71.

(١) البيان رقم ٣٥. انظر:

Joost Hiltermann, *Behind the Intifada, Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, Princeton, Princeton University Press, 1991, pp. 201.

(٢) البيان رقم ٣٥، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٠، اقتبسه هيلترمان (Hiltermann)، ص ٢٠١. جميع الإشارات المرجعيّة إلى البيانات الصادرة عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ مأخوذة من: Joost Hiltermann, *Behind the Intifada*, pp. 200 - 201.

الانتفاضة والحمل، إذ حين تشير البيانات إلى دخول الانتفاضة إلى شهرها الثامن أو التاسع أو الثاني عشر^(١)، فإنّها تشير دومًا إلى محاولة العدو قهرها باعتبارها محاولته لإجهاضها^(٢). ويُعتبر الاستقلال الفلسطيني بوضوح المولود الأخير لحمل الانتفاضة (انظر إعلان الاستقلال). كما توصف الانتفاضة أيضًا بأنّها «العرس الفلسطيني»، ذروة الحبّ بين الجنسين^(٣). ويبدو أنّ ناتج حمل الانتفاضة يتمثّل في مولود وعرس، من زاوية أنّ العرس يفتتح دورة إنجابية جديدة - إنجاب الجيل القادم. وهو الأمر الذي يضع إنجاب الأسرة من الجنسين في موقع المركز في المشروع الوطني. أمّا أطراف العرس، فهم ليسوا سوى الفلسطينيين كفاعليّين وطيّين وقوميين، ودائمًا ذكور، وفلسطين، الأمّ/المرأة/الأرض. ولكن ما إن يتحقّق الاستقلال، لا يبدو واضحًا ما إذا كانت فلسطين - الأمّ - جديرة بالثقة مرّة أخرى في حمل/إنجاب الشعب الفلسطيني. حتى ذلك الحين، سيبقى الرجل الفلسطيني يُعدّ بمثابة المسؤول عن حمل/إنجاب الأمّة. وفي هذا السياق، يعتبر ياسر عرفات نفسه (ويشار إليه في بعض المناسبات بكلمة «الأخ») «الأب الرمزي» للأمّة^(٤).

تحديد مفهوم الذكورة الفلسطينيّة

إنّ إنشاء نموذج جديد للذكورة المناهضة للكولونياليّة كان محاولة أكثر

(١) انظر البيانات رقم ٢١، و٢٣، و٢٨. إنّ الفعل «يدخل» - مثل نظيره في الإنجليزيّة (enter) - يمكن استخدامه للإشارة إلى بداية فترة أو مرحلة، مثل: العاصفة «دخلت يومها الثاني»، أو الثورة «دخلت عامها الثالث»... إلخ. على أنّ علاقته بالحمل مباشرة، في هذا السياق، نظرًا لاستخدام الفعل «يُجهض» للإشارة إلى محاولات المحتلّ الإسرائيليّ المستمرة لإنهاء الانتفاضة بالقوّة المسلّحة.

(٢) البيانات رقم: ١٥، و١٦، و١٨، و١٩، و٢٨.

(٣) البيان رقم ٢٩.

(٤) البيان رقم ٢٨.

تعقيداً من محاولة النظير الكولونيالي. ففي الخطابات القومية الأوروبية، كما تجادل شاندراموهانتي (Chandra Mohanty)، كانت الذكورة الأوروبية البيضاء هي دوماً بمثابة تعريف للفاعلية القومية في الوطن. وفي المستعمرات، كانت تلك الذكورة البيضاء الكولونيالية نفسها - التي جعلتها الكولونيالية الأوروبية معياراً - هي التي سادت عند التعامل مع الأهالي^(١). وعند تكييف الفكر القومي الأوروبي ليتوافق والظروف المحلية، واجه القوميون المناهضون للكولونيالية مهمة تعريف، لا تقتصر على أدوار الرجال والنساء في المشروع القومي فقط، وإنما تمتد لتشمل أيضاً ما يمكن أن تبدو عليه الذكورة القومية غير الأوروبية، ونوع الأدوار الأدائية التي تضمن تحقيقها. وفي سياق هذا المجرى، وضعت الوطنية الفلسطينية لنفسها مهاماً مماثلة - مثلها مثل القوميات الأخرى المناهضة للكولونيالية.

تشير المادة ٧ من الميثاق الوطني الفلسطيني إلى «الفرد» الفلسطيني بأسلوب نظرية التعاقد النمطي، وبالتالي تقلّ خصوصيته من حيث النوع الاجتماعي عن باقي الجوانب بالميثاق. تنصّ المادة ٧ على أن «الواجب القومي» الفلسطيني يتمثل في نشئة هذا «الفرد» نشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه». وتحدّد هذه المادة الواجب القومي للفرد الفلسطيني - بعد نشئته وفقاً لتوصيات المادة ٧، والتي تنصّ على «تأهيله للنضال والكفاح المسلح» - بأن يعمل على «التضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير»^(٢). ولا يقتصر هذا النداء للفلسطينيين

(١) انظر:

Chandra Talpade Mohanty, «Introduction, Cartographies of Struggle, Third World Women and the Politics of Feminism,» in Chandra Talpade Mohanty, Ann Russo, and Lourdes Torres, eds. *Third World Women and the Politics of Feminism*, Bloomington, Indiana University Press, 1991, pp. 1 - 49.

(٢) الميثاق الوطني الفلسطيني، في حوراني، الفكر، ص ٢٣٦. باقي البيان مكتوب =

على القدرة الذكورية على الكفاح المسلح فحسب، وإنما يضم أيضًا التمتع بوضع اقتصادي برجوازي. كما يأتي هذا النداء في سياق الشتات الفلسطيني، حيث تعيش الآن أغلب البرجوازية الفلسطينية.

إن مسار الاستعارات الواردة في هذا الخطاب يُسهم في إنتاج ذهنية من الفاعلية تتسم بطابع النوع الاجتماعي، ولها قوة دفع خاصة بها. ففي خطابه عام ١٩٧٤ أمام الأمم المتحدة حول الفلسطينيين في الشتات، أعلن عرفات أن الأبناء الفلسطينيين الذين تعلموا في الشتات - حيث يعملون ويسهمون في بناء وتطوير البلدان المجاورة - قد حققوا دخلاً استخدموه لمساعدة أقاربهم الأصغر والأكبر الذين لم يتمكنوا من مغادرة مخيمات اللاجئين. كما أكد عرفات: «علم الأخ أخاه وأخته وحافظ على والديه وربّي أولاده، ولكنه ظلّ يحلم في قلب ذاته بالعودة إلى فلسطين... ظلّ فلسطينياً متمسكاً بوطنه لا يهتز ولاؤه لها ولا تهن عزيمته ولا يفتر حماسه»^(١).

وكجميع الأيديولوجيات السياسيّة الأخرى، تُشتقّ النزعة الوطنيّة والقوميّة من بنائها الاجتماعي. وفي سياق هذا المجرى، من الأهميّة بمكان ملاحظة الجانب الأدائي للفاعلية الوطنيّة في نصّ عرفات - والذي بمقتضاه يسدّد الشقيق مصروفات تعليم شقيقه وشقيقته، ويتولّى رعاية والديه، وتنشئة أبنائه، ويحلم قلبه بالعودة إلى فلسطين، وهو ما يميّز قوّة الفاعلية الوطنيّة الفلسطينيّة. ووفقاً لأطروحة جوديث بلتر (Judith Butler)، يبدو واضحاً أنّ الأثر الجوهري للفاعلية القوميّة - مثل الهوية الجنسيّة وهوية النوع الاجتماعي - يُنتج من خلال الأداء، ويخضع للممارسات الناظمة لاتّساق فئة الفاعلية

بصيغة الفرد «العام»، انظر المادتين ١٧ و٣٠. وحول «العام» الذي يتمتع دومًا بطابع

النوع الاجتماعي، واستخدامه في نظرية العقد، انظر:

Carole Pateman, *The Sexual Contract*, Stanford, Stanford University Press, 1988.

(١) عرفات، الحرب، ص ١٦.

القومية ذاتها^(١). وبما أن الوطنية - مثلها مثل جميع المواقف السياسية الأخرى - تُعدّ أدائيّة بحكم الظروف، فإنّ الفاعليّة الوطنيّة تُثبت أنّها تتشكّل أدائيّاً من خلال التعبيرات نفسها التي يُقال إنّها من نتائجها. وكما يوضح الاقتباس السابق، تتشكّل الفاعليّة الوطنيّة من خلال أداءات ذات خصوصيّة تتعلّق بالنوع الاجتماعي، حيث تقترن معانيها دائماً بالوطنية. وقد يبدو الأداء الوطني عندئذ متداخلاً مع الأداءات الذكوريّة التي تكفل اتّساقه التعريفي، والتي بدونها يصبح مستحيلاً. ومما يثير الاهتمام هنا، ذلك التباين بين أدائيّة الفاعليّة الوطنيّة والهويّة الفلسطينيّة ذاتها، والتي تشكّلت من خلال المناداة بالمعنى الألتوسيري (interpellation). ويتأكّد هذا التكوين المناداتي للهويّة الفلسطينيّة عن طريق الأمر التعريفي الوارد في الميثاق الوطني، والذي ينادي الفلسطينيين بوصفهم «فلسطينيين»^(٢). وبينما تتمّ مناداة الرجال والنساء كفلسطينيين، بمعنى أنّهم يتمتّعون بالهويّة الفلسطينيّة بمعنى الكلمة، فإنّ الأدائيّة الذكوريّة هي وحدها التي تمثّل تعريف الفاعليّة الوطنيّة الفلسطينيّة.

ويبدو جليّاً، عند الإشارة إلى الفلسطينيين، وجود زلّة لسانية في نصّ خطاب عرفات. ففي بعض الأحيان تعني كلمة «الفلسطينيين» الرجال والنساء، وفي أحيان أخرى تشير إلى الرجال فقط. إلّا أنّ ما يهّمنا هنا يتمثّل في سياق حدوث هذه الزلّة. فعند تعريف الفاعلين الوطنيين الفلسطينيين والتزامهم بفلسطين، نجد انتقال الفاعليّة من طابعها العامّ الذي لا يميّز ظاهريّاً بين الجنسين نحو العالم الذكوري الواضح. لكنّها زلّة ليست غير

(١) انظر:

Judith Butler, *Gender Trouble, Feminism and the Subversion of Identity*, New York, Routledge, 1990.

(٢) حول المناداة، انظر:

Louis Althusser, «Ideology and Ideological State Apparatuses,» in *Lenin and Philosophy and Other Essays*, New York, Monthly Review Press, 1971.

مميّزة. بل هي بالأحرى، وكما سنوضح فيما بعد، انعكاس لكيفية إدراك المذكر والمؤث داخل الفكر الوطني الفلسطيني.

وفي حين أنّ دعوة الميثاق للبرجوازية الفلسطينية للتضحية بمالها كانت في منتصف الستينيات، فإنّ وجهة نظر عرفات بشأن الفاعلين الوطنيين الفلسطينيين تكمن في تحسين حياة كثير من الفلسطينيين اقتصادياً، داخل الأراضي المحتلة وفي الشتات، على مدار العقد القادم. ويرى عرفات أنّ الفاعل الوطني الفلسطيني يعمل باجتهاد ويحصل على المال لدعم أسرته وتعليم أشقائه وشقيقاته. وهو يقدر على القيام بذلك نتيجة لتوفر فرص اقتصادية في الخليج. وتمدّ هذه التطورات الاقتصادية عرفات بالسياق اللازم لتصوير الفاعل الوطني الفلسطيني ليس فقط بوصفه ذكراً، وإنما أيضاً باعتباره ينتمي إلى برجوازية في طور التكوين. وبهذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنّه على الرّغم من أنّ الوضع الوطني المستقبلي للشقيق الثاني يُعتبر مكفولاً من خلال اتّباعه لخُطى (أي ممارسة الأداء نفسه) الشقيق الأوّل الأكبر الذي تولّى تعليمه، فإنّ عرفات لم يفكر في الوضع الوطني المستقبلي للشقيقة، التي سدّد الفاعل الوطني الفلسطيني مصاريف تعليمها. ونجد هنا أنّ ليلي خالد - وهي من أشهر الفدائيات المقاتلات في الستينيات والسبعينيات - تتفق في سيرتها الذاتية مع عرفات في نقطة واحدة: إنّها كعرفات، تتوقّع من الرجال الفلسطينيين اتّباع مدوّنة سلوك بعينها. فهي لم تشكّ في شقيقها الثوري محمّد عندما تأخّر وصول المال الذي وعدها بإرساله لها من أجل التسجيل للدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت: إنّّه «يفي بوعوده، مثل جميع الرجال العرب الصالحين»^(١). إنّ ليلي خالد، مثلها مثل أبة امرأة عربية «صالحة»، تقبل اعتمادها على شقيقها.

(١) انظر:

Leila Khaled, *My People Shall Live: The Autobiography of a Revolutionary*, edited by George Hajjar, London, Hodder and Stoughton, 1973, p. 59.

وفي مواجهة الاحتلال، في سياق الانتفاضة، يصبح جسد الفاعل الوطني بمثابة الأداة الحاسمة. إذ يتوجّه أحد البيانات، على سبيل المثال، إلى الطلاب (الذكور) على النحو التالي: «أنتم الجسد الأقوى، أنتم الشريان النابض دائماً بين جماهير شعبنا»^(١). إنّ الصفة المقارنة «أقوى» تطرح تبايناً ضمنياً بين جسد الفاعل الوطني الفلسطيني وجسد عدوّه المذكّر. ومع ذلك، فإنّ ذراع/يد الفاعل الوطني هي التي يجري استحضارها دوماً عند وصف جسد الفاعل. ومن المفترض أنّ النساء، على سبيل المثال، يقفن جنباً إلى جنب مع الرجال، «في صفّ واحد ويبد قوّة واحدة»^(٢). وتقول القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة إنّ «سواعدكم القويّة التي تدكّ أسس الاحتلال الصهيوني هي السواعد ذاتها التي سوف تبني الدولة الفلسطينيّة المستقلّة»^(٣). إنّ الآلاف من «أبناء غزّة»، كما تقول القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة، خرجوا «من العرين يتصدّون بأجسادهم لآليات المحتلّين»^(٤).

على أنّ القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة تدرك الشعب الفلسطيني باعتباره جسداً واحداً، جسد رجل. وتصف جسد هذا الشعب باعتباره جسد مارد «انتصب... ولن ينحني [التشديد من عندي]»^(٥). والنداءات الموجهة إلى الشعب الفلسطيني للنهوض بطريقة موحّدة تجد تعبيراً عنها في نداء القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة للشعب الفلسطيني «بالوقوف وقفه رجل واحد» في مواجهة الحصار، ويدافع عن حقّ الشعب في النضال^(٦). وفي هذا السياق، فإنّ المعارك ضدّ العدوّ - والتي يُقتل خلالها الأطفال الفلسطينيّون - ليست

(١) البيان رقم ٤.

(٢) البيان رقم ٥.

(٣) البيان رقم ١٧.

(٤) البيان رقم ٢٤، والتشديد مضاف.

(٥) البيان رقم ٨.

(٦) البيان رقم ٢٢.

سوى «معارك الشرف، والبطولة، والفداء»^(١). إنّ الفاعل الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه مذكر، وينتمي إلى برجوازية في طور التكوين، نجده شاباً ويتمتع بجسد قوي - خال من العوائق البدنية لسنّ الشيخوخة. إنّه يدرك نفسه من زاوية هوية جماعية توحدّه مع الشبيبة (الذكور) الذين يناضل معهم ضدّ الاحتلال. إنّ القناع الذي يضعه كثير من الشباب الرجال الفلسطينيين (وبعض النساء)، عند مواجهة محتليهم (خوفاً من تعرّف الإسرائيليّين عليهم ومعاقبتهم)، يسهم في محو هوياتهم الفرديّة وظهور هوية جماعية قويّة. وغالبًا ما يكون القناع نفسه عبارة عن الحطّة الفلسطينية (غطاء الرأس الذكوري أو الكوفيّة)، أي رمز الهوية الفلسطينية. وبالتالي، لا يقتصر النضال ضدّ المحتلّين والمستعمرين الإسرائيليّين على تأكيد الفاعلية الوطنية الفلسطينية فحسب، وإنّما يمثّل أيضًا عملاً لإضفاء الطابع الذكوري من أجل تمكين الاقتران الفعلي بين الفاعلية الوطنية والذكورة (حيث يقترنان دائماً بالفعل على مستوى المفهوم)، وعدم انفصالهما المنطقي داخل خطاب الوطنية. وبالتالي، يمكن استخدام مقاومة الاحتلال لأداء أفعال ذكورية في خصمّ أداء أفعال وطنية. وهكذا من خلال هذه المقاومة الوطنية المناهضة للكلونيالية، تتشكّل صورة جديدة للأجساد الذكورية على أرضية النضال الوطني، وهي صورة تصبح نموذجًا للفاعلية الوطنية الفلسطينية ذاتها^(٢).

(١) البيان رقم ٢٨.

(٢) ومع ذلك، من المهمّ التأكيد على أنّ البناء الخطابي للذكورة الفلسطينية وتابعها الخاضع، الأنوثة، يتخلّل جميع أنماط الإنتاج الأدبي والثقافي الفلسطيني بطريقة نفاذ البناء الأوروبي القومي نفسها (وبالطبع العالمي) للجنسانية (sexuality) إلى الإنتاج الثقافي الأوروبي، وكذا نفاذه أيضًا إلى السياسات الأوروبية تجاه سكان أوروبا ذاتهم، وتجاه الشعوب التي استعمرتها أوروبا عبر تداخله والخطابات حول العرق والطبقة. حول تجربة النساء الفلسطينيات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، يمكن الاطلاع على الدراسة الرائدة التي أعدتها خديجة أبو علي حول النقد الذاتي تحت عنوان «مقدمة حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية»، بيروت: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٩٧٥. وحول تمثيل الأدوار التقليدية للنساء الفلسطينيات من

بعد أن حللنا أسس النوع الاجتماعي التي يركز عليها الفكر الوطني الفلسطيني، سنتناول بالبحث كيفية تأثير هذه الأسس على تجربة النساء الفلسطينيات في الانتفاضة، وإمكانية تحرّرهنّ في ظلّ الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلاً. تتوقّف هذه الدراسة عند توقيع معاهدة أوسلو، ولكنّ التطوّرات اللاحقة للمعاهدة لم تقدّم تغييرات مفهومية ملموسة في الفكر الوطني فيما يتعلّق بموضوع النوع الاجتماعي.

لقد أصبحت حرّية حركة النساء الفلسطينيات وأسلوب ملبسهنّ وسلوكهنّ مقيّدًا بدرجة كبيرة في غزّة، منذ أوائل التسعينيات، نتيجة للتعاون بين الموقفين العلماني والديني للفكر الوطني الفلسطيني. وقد أكّد الوطنيون العلمانيون للنساء بأنّ هذا ترتيب موقّت، وأنّ النساء سيتحرّرنّ أيضًا بعد التحرير الوطني. ولم يكن هذا الموقف بمثابة خطأ تكتيكي ندمت القيادة

= خلال الشعر، انظر دراسة إلهام أبو غزالة:

Ilham Abu-Ghazaleh, «The Portrayal of Women in Intifada Poetry,» paper presented at the Alif Gallery, Washington D.C. 1992.

وحول تمثيل النساء في الأدب الشعبي الفلسطيني، انظر: عابد عبيد الزريعي، «المرأة في الأدب الشعبي الفلسطيني»، منشورات الهدف، بيروت، ١٩٨٦ (طبعة ثانية منقّحة). وحول صورة النساء في الصحافة الفلسطينية، انظر: عريب نجار، «التغطية الإعلامية للنساء في صحف الضفة الغربية». في «شؤون المرأة»، العدد ٣، حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ١٤٢ - ١٥٨.

(١) حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، انظر:

Joseph Massad, «Repentant Terrorists or Settler-Colonialism Revisited: The PLO-Israeli Agreement in Perspective,» *Found Object*, 3, 1994, pp. 81 - 90.

انظر أيضًا:

Joseph Massad, «Palestinians and the Limits of Racialized Discourse,» *Social Text*, 34, 1993, pp. 94 - 114.

العلمانيّة، فيما بعد، على استخدامه^(١). بل كان بالأحرى تحرّكاً سياسياً لم يساوم إلاّ على القليل من الأيديولوجيّة الوطنيّة. لقد نبغ مباشرة، في واقع الأمر، من كينيّة إدراك الفكر الوطني دائماً للمؤنث والمذكّر. وفي إطار هذا السياق من الفكر الوطني، القائم دوماً بالفعل على أساس النوع الاجتماعي، تؤكّد آن ماكلينتوك (Ann McClintock) أنّ «النزعة القوميّة، إن لم تعتمد بعمق على تحليل سلطة النوع الاجتماعي، فإنّ الدولة الوطنيّة ستبقى مستودعاً للأمال الذكوريّة، والطموحات الذكوريّة، والامتياز الذكوري»^(٢).

انطلاقاً من تجربة النساء الفلسطينيّات في الانتفاضة الأولى، يمكن القول بأنّ هذه الرؤية تتقاسمها الكثير من المفكّرات والمناضلات الفلسطينيّات^(٣). تقول إحدى الناشطات في اتّحاد لجان النساء الفلسطينيّات العاملات: «ما يزال الرجال يصنعون القرارات... وسيستغرق الأمر زمناً طويلاً من النضال [لتحقيق المساواة]، ونحن لن نحصل تلقائياً على حقوقنا كنساء عندما نحصل على دولتنا»^(٤). وتؤكّد ناشطة أخرى:

«نحن ندرك أنّنا إن لم نثر القضايا الآن، فلن نتمكّن من دفعها قدماً فيما بعد، وسوف تُسيء الحركة الوطنيّة معاملتنا. إنّنا نناضل من أجل الاستقلال، لكننا لا نريد المساومة على دورنا كنساء. لقد أثّرت القضية الآن لأننا أدركنا

(١) انظر:

Rema Hammami, «Women, the Hijab and the Intifada,» *Middle East Report*, 164 - 165, 1990, pp. 24 - 28.

(٢) انظر:

Ann McClintock, «No Longer in a Future Heaven, Women and Nationalism in South Africa,» *Transitions*, 51, 1991, p. 122.

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول النساء والانتفاضة، انظر:

Orayb Nayef Najjar, *Portraits of Palestinian Women*, Saltlake City, University of Utah Press, 1992.

(٤) مقابلة مع ناشطة في اتّحاد لجان النساء الفلسطينيّات العاملات، نابلس، ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر، ١٩٨٩، مُقتبسة في: Hiltermann, p. 200.

من خلال عملنا في الانتفاضة [الأولى] مدى أهميّة دورنا بالفعل . وقد منحنا ذلك الثقة»^(١) .

لقد خلقت الانتفاضة فضاء خطابياً جديداً، حيث يمكن أن تتحدّى النساء الفلسطينيات من خلاله المفهوم السائد للفاعل الوطني الفلسطيني . ومع ذلك، لا تزال شدة ومرونة المُسلّمات الذكوريّة التي تدعم الفكر الوطني الفلسطيني، مع الأسف، قويّة ومحصّنة وبمناى عن أيّ تهديد^(٢) .

وعلى الرّغم من المنطق الذكوري للفكر الوطني الفلسطيني، فإنّ النسوية الفلسطينية حنان ميخائيل عشاوي أعربت - مع بعض التشكّك - عن اقتناعها بقدرة النساء الفلسطينيات على تحرير أنفسهنّ في إطار الوطنية الفلسطينية^(٣) . وهي تلمّح إلى ذلك بتأكيدّها أنّ النسويات الفلسطينيات يتحرّكن «على المسار

(١) مقابلة مع ناشطة في اتحاد لجان النساء الفلسطينيات العاملات، القدس، ٢١ تشرين الأوّل/أكتوبر، ١٩٨٩، مُقتبسة في: Hiltermann, p. 203. وفي سياق الانتفاضة، تجادل ريتا جقمان (Rita Giacaman) وبني جونسون (Penny Johnson) أنّ النساء الفلسطينيات «وسّعن من أدوارهنّ التقليدية بدلاً من تبني دور جديد بالكامل . فقد كان العديد من أشكال مشاركة النساء السياسيّة يرتكز على جوانب من هذا الدور، وخاصّة الدفاع عن الأسرة، وتغذية أفراد الأسرة ومساعدتهم، والتعاون المتبادل مع الأقارب . وأصبحت هذه الجوانب لدور المرأة مصدرًا للمقاومة، لأنّ النساء جعلن مسؤولياتهنّ الأسرية تشمل المجتمع ككل» . انظر:

Giacaman, et al., «Palestinian Women,» p. 161.

(٢) على أيّة حال، كانت النساء الفلسطينيات قادرات على إجبار القيادة الوطنيّة الموحدة للانتفاضة على تبني بعض قضاياهنّ . فبعد شهور من النضال، وافقت القيادة الوطنيّة الموحدة للانتفاضة على إصدار البيان رقم ٤٥، حيث عارضت سيطرة حماس على الحياة اليوميّة لنساء غزّة . انظر: Hammami, «Women» .

(٣) انظر:

Hanan Mikhail Ashrawi, «The Femminist Behind the Spokeswomen - A Candid Talk with Hanan Ashrawi.» Interview by Rabab Hadi. Ms., March - April, 14 - 17, 1992.

الصحيح»^(١). وعلى أمل تجنب تكرار الهزيمة التي مُنيت بها النساء الجزائريات بعد الثورة، تشير حنان عشاوي إلى أنّ النسويات الفلسطينيات «يحاولن إيجاد مكان لأنفسهنّ، والمشاركة في عملية صنع القرار»^(٢). وهو هدف يتنافى مع واقع المُسلّمات الخطابية للوطنية الفلسطينية. لقد رفعت الانتفاضة من وعي كثير من النساء فيما يتعلق بأجندة النوع الاجتماعي، كما أوضحت المطبوعات النسائية التي صدرت أثناء الانتفاضة. ولكن لم يُترجم أيّ من ذلك على أرض الواقع بعد مأسسة أوصلو. على أنّ زعم عشاوي القائل إنّ «العمل القاعدي والدلالة التنظيمية للجان النسائية في مجال التحوّل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع... قد أضفى على الحركة النسائية مصداقية ومشروعية، بحيث لم يقتصر الأمر على قبول تمفصل النظرية النسوية وإنما أيضًا جعله مرغوبًا»^(٣)، كان شديد المبالغة. وبينما عشاوي على حقّ في زعمها أنّ مساهمات النساء في الانتفاضة أدّت إلى تمفصل القضايا النسوية ومعالجتها من جانب كثير من النساء الفلسطينيات، فإنّ زعمها بأنّ هذه المساهمة جعلت تمفصل النظرية النسوية «مرغوبًا» - ظاهريًا من قبل الحركة الوطنية و/أو المجتمع الفلسطيني - لم يكن يبعث على الاقتناع لا قبل أوصلو ولا بعدها^(٤).

مكتبة
t.me/soramnqraa

(١) انظر: Ashrawi, p. 14.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر:

Hanan Mikhail Ashrawi, «The Politics of Cultural Revival,» in *The Palestinians: New Directions*. Ed., Michael Hudson. Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1990, pp. 81.

(٤) على الرّغم من نزعة الشكّ المُقتبسة أعلاه، فإنّ الافتراض الذي يطرح أنّ النساء الفلسطينيات سوف يحصلن على حقوقهنّ القانونية مع تحقيق الاستقلال لا يزال مستمرًا في الانتشار بين كثير من النساء الفلسطينيات. لكن إصلاح جاد تجادل قائلة: «إنّ أية دراسة للحركة الوطنية الفلسطينية لن تقدّم سوى القليل لتبرير هذا الافتراض». وتضيف: «إنّ غياب النقد الاجتماعي في الحركة الوطنية، وخاصّة من جانب فتح التي

لقد أدت الانتفاضة الأولى بالفعل إلى زيادة وعي النساء بموقعهنّ داخل الفكر الوطني والحركة الوطنية. وعلى سبيل المثال، جاء ردّ فعل عشاوي على الرطانة الوطنيّة الذكوريّة التي تعتبر المرأة «موقعا للتفريخ» بقولها إنّ «التعريف الذكوري للقيمة الذاتيّة يرتكز على ذريّتهم - الفخر في (النسب الذكوري)... والإبقاء على دور المرأة في الحمل، وخضوعها في المنزل - أي بدور يتحدّد بيولوجياً وفقاً للرجال»^(١). على أنّه في سياق الانتفاضة، وكما أكّدت عشاوي نفسها - حيث كان الرجال الفلسطينيون مهتمّين بزيادة عدد السكّان الفلسطينيين، وكان المحتلّون الإسرائيليّون مهتمّين بالحدّ من هذه الزيادة - أصبحت أجساد النساء ميدان المعركة، مع القليل من القدرة المتروكة لهنّ على أجسادهنّ. أمّا نضال المرأة الفلسطينيّة من أجل استمرار الحمل، فهو نضال يقع في سياق من حالات الإجهاض الناجمة عن الغازات المسيلة للدموع والغازات السامة الإسرائيليّة - وهو نضال تدعمه القيادة الذكوريّة ارتكازاً على أجندها الخاصّة بها.

وفي مقابل تصوّرات السابقة عن النساء الفلسطينيات اللاتي اغتصبهنّ العدو، أحدثت الانتفاضة بعض التغيّرات في المفاهيم المتعلقة بالنساء الفلسطينيات اللاتي اغتصبهنّ اليهود الإسرائيليّون. وتشير عشاوي إلى ما يلي:

«لم تكن النساء السجينات قبل [الانتفاضة] «سلعاً للزواج» لكونهنّ «سلعاً فاسدة». وقد حدث تغيير مفاجئ مع الانتفاضة: فقد أصبحت السجينات مرغوبات بعد إطلاق سراحهنّ، حيث أصبحن مصدراً للشرف - دخولهنّ

= تُعتبر عمودها الفقري، إنّما يضيف إلى الخطر الذي يواجه الحركة النسائيّة». انظر: Isiah Jad, «From Salons to the Popular Committees, Palestinian Women, 1919 - 1989», in *Intifada, Palestine at the Crossroads*, eds. Jamal Nassar and Roger Heacock, New York, Praeger, 1990, p. 138.

(١) انظر: Ashrawi, «The Feminist», p. 16.

السجن، ونضالهنّ - ولم تُعدّ التساؤلات الأسطوريّة بشأن البكارة أو السلع الفاسدة مطروحة. وحصل ذلك بوجه خاصّ نتيجة الدعم على المستوى النسوي - من اللجان النسائيّة، وأخيراً من المجتمع بمجمله^(١).

مع الأسف، فإنّ هذا التغيّر التقدّمي لم يبشّر بمزيد من التغيّرات الجذريّة، ولم يؤدّ إلى مساءلة الأساس الذكوري للفاعليّة الوطنيّة الفلسطينيّة. وفي واقع الأمر، تشير عشراوي نفسها إلى أنّ هذا التغيّر كان مصاحباً بحركة ارتجاعية، حيث «بدأت الأسر في حماية بناتها بإعادتهنّ إلى الأسرة عن طريق الزواج، وأحياناً عن طريق الزواج المبكر»^(٢).

وعلى الرّغم من أنّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومشاركة النساء النشطة في الانتفاضة الأولى، ضغطت على القيادة العلمانيّة لتغيير جزء من إطارها المفهومي، فإنّ الذكوريّة لا تزال تسود في الفكر الوطني الفلسطيني^(٣). لقد دأب النضال الفلسطيني المناهض للاستعمار، منذ بدايته، على تغيير حياة النساء الفلسطينيات وتصوراتهنّ عن أدوارهنّ المجتمعيّة، ومع ذلك لم تُترجم هذه التغيّرات إلى تغيير جوهري في طريقة إدراك الفكر الوطني الفلسطيني للنساء الفلسطينيات. فلا تزال النظرة إلى النساء تعتبرهنّ أفراداً خاضعين للوطن. لقد غيّر الفكر الوطني الفلسطيني من مفاهيمه، عبر عقود، فيما يتعلّق بأدوار النساء وواجباتهنّ تجاه الوطن. لكن هذه التغيّرات كانت دوماً ردّ فعل لتغيّر المفهوم الوطني الفلسطيني لأدوار الرجال في النضال الوطني، ولمقتضيات النضال الوطني ذاته. وعلى هذا النحو، ظلّت الفجوة قائمة بين أدوار الرجال والنساء، واستمرّ وضع المرأة الخاضع، على الرّغم من

(١) انظر: Ashrawi, «The Feminist», p. 15.

(٢) المرجع السابق.

(٣) حول الافتقار إلى أيّ تغيير أساسي في نظرة الحركة الوطنيّة إلى النساء، انظر: سهير التلّ، «المسألة الاجتماعيّة، انتفاضة في الانتفاضة»، «صوت الوطن»، قبرص، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ١٥ - ١٨.

التغيّرات التي شهدتها خصوصيات تلك الأدوار فيما يتعلّق بالنضال الوطني^(١). هنا يجب الإشارة إلى أن مفهوم الذكورة في الفكر الوطني الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨ يختلف بطريقة ملحوظة عن نظيره في الفترة التي تسبق النكبة، حيث إنّ الذكورة الوطنيّة الفلسطينية في حينها لم تشتمل على كون الفلسطيني بوجوازيًا وحاصلاً على درجات عالية من التعليم بل اشتملت على كونه فلاحًا أو صاحب أرض يرفض بيعها للصهاينة ومناضلاً ضدّ المستوطنين في فلسطين.

وقد تتمتع النساء الفلسطينيات، في المستقبل القريب، بزيادة فرص التعبير عن رأيهنّ في السياسات الفلسطينيّة. ولكن مع معرفة البنية الخطائيّة للفكر الوطني حول المرأة، يمكن القول بأنّ النساء الفلسطينيات سيستطعن تحقيق ذلك، ليس بوصفهّن نساء فلسطينيات يناضلن من أجل حقوق المرأة الفلسطينيّة، وإنّما بوصفهّن نساء فلسطينيات يناضلن من أجل الحقوق الفلسطينيّة المبنية خطابياً، حيث الفلسطيني مُدرك دومًا بالفعل في إطار الذكورة. ويوضح الأداء الأخير للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة التزام القيادة الفلسطينيّة بالمسار الذكوري السائد نفسه^(٢). وباستخدام لغة التحرّر الوطني،

(١) حول آراء الفدائيين الفلسطينيين الذكور بشأن العلاقات بين الجنسين فيما يتعلّق بالنضال الوطني، انظر: غازي الخليلي، المرأة الفلسطينيّة والثورة، بيروت، مركز الأبحاث، منظمّة التحرير الفلسطينيّة، ١٩٧٧.

(٢) انظر، على سبيل المثال، الانتقاد الذي وجهته عشراوي نفسها ضدّ سجلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة حول المرأة، وذلك في سيرتها الذاتية التي نشرتها بعنوان:

This Side of the Peace, A Personal Account, New York, Simon and Schuster, 1995, pp. 293 - 294.

لم يسعفني الوقت، مع الأسف، لتناول كتاب عشراوي الأخير في هذه الدراسة، حيث كنت قد انتهيت من أغلبها قبل صدور الكتاب. يمكن الاطلاع أيضًا على الأوراق البحثيّة المُقدّمة إلى مؤتمر السكّان وتنظيم الأسرة في فلسطين، والذي عُقد في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في القاهرة. الكثير من هذه الأوراق (وإن لم تكن جميعها) يؤيد النسليّة ويعتبر جسد المرأة وقدرتها الإنجابيّة جزءًا لا يتجزأ من النضال الوطني.

يمكننا أن نضيف أنه لا توجد أمة حرة يُعتبر نصف أفرادها ثانويين وخاضعين. إنَّ اعتبار ذلك حجة مقبولة ظاهرياً يُعدّ في حدّ ذاته جزءاً من أعراض المشكلة. وإذا لم يتمكّن النضال الفلسطيني من تطوير هذا النقد الذاتي المستمرّ في ظلّ ظروف المعركة، فإنّ دروس التاريخ المنسيّة ستجعل ثمن انتزاع النصر باهظاً.

= انظر، بوجه خاصّ، ورقة دياب عيوش:

Dhiyab 'Ayyush, «Towards a National Population Policy in Palestine».

حيث يطرح أنّ الزيادة أو النقص في عدد السكّان الفلسطينيّين يجب أن يخضعا لمقتضيات النضال الوطني. وتجدر الإشارة إلى أنّ عيوش يحتلّ منصب نائب وزير الرفاه الاجتماعي بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

الفصل الثالث

الآخرون الداخليون للصهيونية(*)

إسرائيل واليهود الشرقيّون (المزراحيين)

استندت إقامة دولة إسرائيل من قبل اليهود الأوروبيين إلى إعادة تشكيل الهويّات اليهوديّة. فقد أكّد زعماء الصهاينة الأوروبيّون على أنّ إقامة دولة لليهود الأوروبيين سوف تُطَبِّع الوضع الشاذّ لليهود أوروبا، إذ سيكون لهم، كالمسيحيّين الأوروبيين دولة يدعونها دولتهم، ليتحوّلوا بذلك إلى أمة، لا سيّما أنّ الصهيونيّة سوف توفّر لليهود مجالاً واسعاً من الأنشطة الاقتصاديّة التي حُرِّموا منها في أوروبا، كالمجالات الزراعيّة والعسكريّة على وجه الخصوص، علاوة على الدفاع عنهم في وجه الهجمات اللاساميّة. وهكذا لم يكن هدف الحركة الصهيونيّة مجرد استنبات اليهود الأوروبيين في منطقة جغرافيّة جديدة، وإنّما كذلك تحويل هويّة وطبيعة المجتمع اليهودي الجوهريّة كما تواجدت في الشتات حتى ذلك الوقت - تحوّلًا سيتجاوز فكرة شعب

(*) نُشرت هذه الدراسة لأوّل مرّة عام ١٩٩٦.

إسرائيل («عام إسرائيل») ليصبح دولة إسرائيل («مدينات إسرائيل»)^(١).

تُمثّل نوعَ الثقافة اليهودية التي نشدت الصهيونية إنشاءها في دولتها المقبلة، ثقافة لا تمتّ بصلة إلى ثقافة الشتات - باعتبار الأخيرة كانت تجلياً لليهودية المضطّدة - عوضاً عن كونها ثقافة حرّة مستقلة، وسوف يشكّل فكر التنوير الأوروبي نموذجاً إرشادياً للثقافة الجديدة. فقد افترضت الصهيونية أنّ اليهود الأوروبيين سوف يخلقون مجتمعاً أوروبياً من قبل أوروبيين صدف أن كانوا من اليهود. وقد اقتبس هذا البعد الاندماجي للأيديولوجيا الصهيونية عن فكر النهضة اليهودي، أو الهاسكالا التي تعود إلى القرن التاسع عشر. وبذلك شوّهت الأيديولوجيا الصهيونية صورة يهود الشتات وثقافتهم طبقاً لذلك، إذ كانت الإيديشية وما زالت مهمّشة عملياً في المجتمع الإسرائيلي لصالح العبرية، بناء على الدمغ الذي لحق بالإيديشية كنتاج ثقافة يهودية أوروبية شتاتية. وقد تعدّى رفض الإيديشية لأبعد من استخدامها في اليشوف، إلى الهجوم على أيّ نتاج ثقافي للإيديشية، بما في ذلك المسرح والسينما، ففي الوقت الذي «ألقي المتعصبون للغة العبرية قنابل الروائح» عند عرض أوبريت (شولاميث) لأبراهام غولدفادن بالإيديشية خلال سنوات الانتداب البريطاني، ألقيت كذلك على الشاشة قنابل الرائحة والحبر لدى عرض فيلم (أمي اليهودية) (١٩٣٠) بالإيديشية، وقد تواصلت المظاهرات التي أفضت في نهاية المطاف إلى حظر عرض الفيلم حتى تمّ التوصل إلى تسوية مفادها عرض الفيلم بدون صوت^(٢). ومن الجدير بالتأكيد أنّه، وبالرغم من رفض الإيديشية كلغة للدولة اليهودية، إلّا أنّ الخلفية الإيديشية

(١) عام إسرائيل، أو شعب إسرائيل هي الطريقة التي خاطب الإله اليهودي بها اليهود والطريقة التي أشار اليهود إلى أنفسهم بها. مدينات إسرائيل تعني دولة إسرائيل، أو دولة الشعب اليهودي.

(٢) Ella Shohat, *Israeli Cinema, East/West and the Politics of Representation* (٢) (Austin, TX: University of Texas Press, 1989), 53 - 56.

لم يكن الصهاينة اليهود غير عابئين بحماية الثقافات أو اللغات اليهودية الأوروبية الشتاتية فحسب، وإنما كذلك اللغات والثقافات اليهودية التي تطوّرت خارج أوروبا وفي باقي أنحاء الشتات (بما فيها اللادينو أي الإسباعبرية، والعربية)، إذ إنّ اليهود الأشكناز هم الذين قرّروا استبدال إيديشية الشتات الأوروبي بالعبرية «اليهودية الأصلية»، أو على الأقلّ نسختها الأشكنازية^(١). فهم أنفسهم قد نظروا إلى عريّة اليهود العرب باحتقار، وفرضوا استبدالها بالعبرية. وأصبحت اللغة العبرية لغة العدوّ المحترقة والمكروهة ووجب على اليهود العرب (بالحاح قادة اليهود الأشكناز) تطهير أنفسهم منها كي يتمكنوا من إعادة توكيد «يهوديتهم»^(٢). وبهذا خلقت إسرائيل هوية وثقافة إسرائيليّتين جديدتين وغريبتين عن يهود الشتات، فقد أعادت تعريف اليهودية عن طريق خلق يهودي جديد تشكّل الأرض مركز هويته، ويختلف عملياً ونفسياً ولغوياً عن يهودي الشتات. وفي واقع الأمر لن يشترك اليهودي الجديد مع يهود الشتات بأيّ شيء سوى تاريخهما المشترك ما قبل قيام إسرائيل. وقد دفع هذا الالتزام الصهيوني بثقافة أوروبية مسيحية وكوزموبوليتانية، كأساس ماهوي لليهودي الجديد، ويؤكد جورج فريدمان أنّ إسرائيل «تُشكّل في الواقع نوعاً جديداً من الاندماج سوف يكون

(١) حول رفض اللفظ العربي السفاردي للعبرية (مع استثناءات طفيفة) وفرض عبرية مؤوربة كنموذج لثقافة الصبرا الإسرائيلية، انظر، Shohat, *Israeli Cinema*, 54 - 56, and G N Giladi, *Discord in Zion, Conflict between Ashkenazi and Sephardi Jews in Israel* (London: Scorpion Publishing Ltd, 1990), 200 - 201, also see Sami Smooha, *Israel Pluralism and Conflict* (Berkley, CA: University of California Press, 1978), 185, fn. 2.

(٢) حول العنصرية الأشكنازية والتحيّز ضدّ اليهود العرب واليهود المزراحي/السفاردي عمومًا، انظر Ella Shohat, «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Jewish Victims,» *Social Text*, 19/29 (Fall 1988), 1 - 35, and Giladi, *Discord*.

مسؤولاً عن إنتاج (أجيال من غير اليهود - المتحدثين بالعبرية)»^(١).

إلا أن إقامة إسرائيل كانت لها تأثيرات خطيرة جداً ليس على هوية اليهود المتحدثين بالإيديشية فحسب، وإنما على اليهود الناطقين بالعربية واللادينو كذلك (من بين آخرين)، وعلى العرب الفلسطينيين أيضاً. فبينما صنّف اليهود غير الأوروبيين من كافة أنحاء العالم بالسفارديم^(٢) (أي إسبان) ولاحقاً مزراحيم^(٣) (أي شرقيين) إلى جانب اليهود الناطقين بالإيديشية الذين سبقت هويتهم الأشكنازية تأسيس الصهيونية، صنّف العرب الفلسطينيون إلى ثلاث فئات: دروز، وبدو، وعرب (مسيحيين ومسلمين). فقد ارتكزت إسرائيل بعد ذلك على تفكيك وإعادة تركيب جميع الهويات الإثنية وقطاعات السكان كافة، والتي سوف يكون لإسرائيل سلطة عليها إذ لا تظهر مفارقة الهوية اليهودية الشرقية (المزراحية) بكونها خلقت في الحقيقة من طرف المؤسسة الأشكنازية فقط، بل إن الجماعة المشار إليها باليهود الشرقيين قبلت

Georges Friedmann, *The End of the Jewish People?* (New York: Doubleday, 1967), 243 - 245. Akiva Orr, *The UnJewish State, The Politics of Jewish Identity in Israel* (London: Ithaca Press, 1983).

(٢) بينما أشارت السفاردي (حرفياً إسباني) مبدئياً إلى اليهود الإسبان الناطقين باللادينو والذين تمّ نفيهم من إسبانيا في ١٤٩٢، إلا أنها تشير أيضاً إلى عادات دينية محدّدة لليهود الناطقين باللادينو إضافة إلى الناطقين بالعربية والفارسية - والذين اختلفت عاداتهم الدينية عن اليهود المتحدثين بالإيديشية وأحياناً فيما بينهم حتى. انظر Harvey Goldberg, «Introduction: Culture and Ethnicity in the Study of Israeli Society,» *Ethnic Groups*, vol. 1 (February 1977), 164 - 165.

(٣) بالرغم من أن مصطلح مزراحيم (شرقيين) لم يستخدم على نطاق واسع إلا في الثمانينات، إلا أنني، من أجل التسهيل والملاءمة، سأستخدمه في النصّ طوال الفترة الخاضعة للدراسة. من المصطلحات الأخرى التي استخدمت تاريخياً «سيفارديم» أو «اليهود من البلدان الآسيوية والإفريقية». إن كافة هذه المصطلحات هي إشكالية ومشحونة أيديولوجياً، بما فيها، بالطبع، مصطلح مزراحي، باستثناء أن الأخير هو المتبني حالياً من قبل المزراحي أنفسهم إلى جانب الدولة الأشكنازية أيضاً.

واستدخلت وتذوّت بالهوية المفروضة عليها، بل وأطلقت كذلك فيما بعد احتجاجاتها الإثنية بناء على ذلك أيضاً.

سوف يبحث هذا الفصل علاقة الحركة الصهيونية مع من باتوا يُدعون لاحقاً باليهود الشرقيين، وسوف أتناول المكان الذي يحتلّه اليهود الشرقيون، والذي حُدّد لهم في الخطاب والممارسة الصهيونية منذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مروراً بالانتداب البريطاني ومرحلة الدولة حتى عام ١٩٧٧، وسوف يراجع هذا الفصل كذلك كمّاً واسعاً ومبعثراً من الأدبيات حول اليهود الشرقيين في محاولة لتكبيها ونقدها، وسوف نقدّم من خلال هذه الخلفية، دراسة للحدثين الرئيسيين في احتجاجات اليهود الشرقيين ضدّ الدولة الإسرائيليّة، وسوف نقوم ببحث أسباب الاحتجاجات إلى جانب ردود الدولة عليها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البديهيّات الخطابية المتغيّرة، والتي تُعرّف اليهود الشرقيين والأشكناز، وكذلك الاختلافات فيما بينهما من منظور الفلسفة الصهيونية، وأخيراً سوف نخوض في الأسباب التي أدّت إلى فشل هذه الاحتجاجات في تعبئة وتحريك اليهود الشرقيين بطريقة تفرض انتزاع تنازلات رئيسة من الدولة الإسرائيليّة، بالإضافة إلى فشلها المتكافئ في خلق أزمة خطابية تزعزع البديهيّات الصهيونية بقوة، بصورة تفضي إلى إحداث قطعة إبستمولوجية.

اللقاءات الأولى

أيدت الحركة الصهيونية التي أنشئت بأيدي يهود أوروبيين، منذ بداياتها، الاستعمار الاستيطاني لفلسطين من قبل اليهود الأوروبيين بهدف تأسيس «دولة يهودية»، وقد أُكّدت الهوية الأوروبية للحركة الصهيونية باستمرار من خلال نصوصها الكلاسيكية فضلاً عن تصريحاتها السياسيّة وبرامج قادتها^(١).

(١) حول شخصيّة الصهيونية الأوروبية، انظر Raphael Shapiro, «Zionism and its

فقد أعلن ثيودور هرتزل - أبو الصهيونية - بوضوح كما أسلفنا في الفصل الأول، أنّ «دولة اليهود» كما تصوّرها سوف تكون «جزءاً من متراس أوروبا في مواجهة آسيا، والقاعدة الأمامية للحضارة في مواجهة البربرية»^(١)، فأثناء نقاشه حول الهجرة اليهودية، تحدّث عن اليهود الأوروبيين فقط (الذين شملوا بالنسبة إليه اليهود الجزائريين)^(٢). وكما يُبيّن سامي شطريت، إنّ تحليل

Oriental Subjects, The oriental Jews in Zionism's Dialectical = Michael Seltzer, انظر أيضًا الكتاب الطليعي Contradictions,» *Khamsin*, 5, (1978), *The Aryanization of the Jewish State* (New York: Blackstar Publishing, 1967). حول الإنتاج الثقافي والفني الصهيوني الأشكنازي الأوروبي والمعادي للمزרחي، انظر Shohat, *Israeli Cinema*.

Theodor Herzl, *The Jewish State, An Attempt at a Modern Solution to* (١) *the Jewish Question* (London: H. Porders, 1972), 30.

(٢) المصدر السابق، ٢٢. حول مسألة اليهود الشرقيين وهرتزل، انظر Sami Shetrit, «New state, old land, the East and the Easterners in The Jewish State of Theodor Herzl (New York: Columbia University, 1992), unpublished paper كوّن اليهود الجزائريون في ذلك الوقت جاليتين، الجالية اليهودية العربية، واليهود الأوروبيين الفرنسيين الذين هاجروا من فرنسا مع المسيحيين الفرنسيين كمستعمرين استيطانيين. وقد جرى في عام ١٨٧٠، وقبل كتابات هرتزل، منح كافة اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية من قبل حكومة الاستعمار الفرنسي كجزء من سياسة فرق تسدّ، جاعلة بهذا اليهود الجزائريين أوروبيين بالنسبة لما بهم هرتزل. انظر Alistair Horne, *A Savage war of Peace, Algeria 1954 - 1962* (Hamondworth: Penguin, 1977), 58 - 59. ومن الجدير بالذكر أنّه طوال فترة الاستعمار الفرنسي، كان العديد من اليهود الجزائريين العرب في الصفوف الأولى في النضال الجزائري من أجل الاستقلال، ومن أبرزهم يهودا بن درين، وهو يهودي من وهران، ويعتبر بطلاً قومياً جزائرياً ومن مستشاري الأمير عبد القادر في المقاومة المناهضة للاستعمار أثناء الثمانينيات من القرن التاسع عشر، انظر Ilan Halevi, *A History of the Jews, Ancient and Modern* (London: Zed Press, 1988), 218. نجحت السلطات الاستعمارية الفرنسية في دمج العديد من اليهود الجزائريين في الثقافة الفرنسية. وفي ضمن هذا السياق، طلبت قيادة جبهة التحرير الجزائرية من اليهود الجزائريين الوطنيين المستعدين للانضمام إلى النضال ضدّ الاستعمار أن يكونوا =

هرتزل «للمسألة اليهودية» هو في الحقيقة تحليل لمسألة اليهود الأوروبيين دون ذكر لليهود «الشرقيين»، إلا أنه وبالرغم من التأثير البالغ لكتابات هرتزل في الفكر الصهيوني آنذاك، فإنّ الصهاينة لم يتقبلوا توصياته كافة بالضرورة، بل إنهم تبوّأوا في الحقيقة العديد من الأمور التي عارضها هرتزل، ومنها على سبيل المثال اللغة العبرية، والتي كان رفضها كلغة مستقبلية للدولة (إذ إن هرتزل فضّل الألمانية عليها)، إلا أنّ أسس الحركة الصهيونية لم تتبدّل، بحيث بقيت حركة أوروبية في النظرية والتطبيق.

انصبّ الجهد الصهيوني الأوّل على ضخّ يهود غير أوروبيين وذلك بجلب ألفي مهاجر يماني إلى فلسطين بين أعوام ١٩١٠ و١٩١٤، وقد تمّ اقتراح هجرتهم عام ١٩٠٧ خلال مناظرة حول استخدام العمالة العربية الفلسطينية في المستوطنات الأشكنازية، عندما شدّد الصهاينة من مدّعي «الاشتراكية» على مبدأ «عبودا عبريت» (العمالة العبرية) حصرياً كشرط لـ «تطبيع» اليهود كشعب. وذلك لأن الصعوبة التي واجهت العديد من المستوطنين الأشكناز الأوائل في فلاحه الأرض دفعتهم إلى تشغيل عمالة عربية فلسطينية رخيصة الأمر الذي اعتبر مفسداً للمثاليات والأهداف الصهيونية. فقد أعلن الصهيوني الأشكنازي شموئيل أفنيئيلي في سياق هذا الجدل، بأنّ العمالة اليهودية اليمانية «قد تحلّ محلّ العرب»، ملبيّاً بذلك متطلّبات «عبودا عبريت»^(١). بالإضافة إلى ذلك، أضاف القائد الصهيوني الأشكنازي د. يعقوف تيهون

«العين والأذن للثورة داخل المعسكر الكولونيالي»، ذكرها Frantz Fanon, *A Dying Colonialism* (New York: Monthly Review Press, 1965). وقد لاحظ إنان هليفي بدقّة أنّ جبهة التحرير قد طلبت من اليهود الجزائريين أن يكونوا العيون والأذان وليس «الأذرع والسيقان» للثورة، Halevi, *A History*, 218، وأيضاً انظر Richard Ayoun, «Les Juifs d'Algerie,» in *Le Second Israel, A special issue of Les Temps Modernes* (Paris, May 1979), 146 - 161.

(١) مقتبسة في مثير يوسف، ما وراء الصحراء (إسرائيل: منشورات وزارة الدفاع، ١٩٧٣)، باللغة العبرية، ٤٨، مذكورة لدى 19 Shetrit, «New State».

بالقول: «ستوفّر لنا [المستوطنين الأشكناز] نساء وفتيات مراہقات [يهوديات يمنيّات] للعمل في منازلنا بدلاً عن النساء العربيات اللواتي يتقاضين أجوراً مرتفعة للعمل كخدمات عند معظم عائلات المستوطنين»^(١). وبمجرد وصول اليمينيّين أكرهوا على الأعمال الشاقّة، إذ واجهوا الاستغلال وسوء المعاملة من قبل أرباب العمل الأشكناز، لدرجة أنّ العمّال اليمينيّين طُردوا بالفعل من العديد من المستوطنات (مثل ملحاميا ومجدال) كعمّال غير ذي نفع، وواصلوا بحثهم عن العمل إلى أن سُمح لهم أخيراً بالعمل في بعض المستوطنات في الجنوب، بشرط أن يبنا مساكنهم خارج المستوطنات نفسها^(٢). كان الوجود اليميني مزعجاً للقيادات الأشكنازية لدرجة دفعت بأحد هاعام، - الصهيوني الإنساني الشهير - للتعبير عن قلقه من «تأثير الهجرة اليمينية على طبيعة الاستيطان الصهيوني بفعل ثقافتهم وعقليّتهم المختلفة» [التشديد من عندي]^(٣).

وكما بيّنت إيلا شوحط^(٤)، كانت هيمنة الآراء العنصريّة حول اليهود داخل الخطاب الصهيوني قويّة لدرجة جعلتها تتمدّد فوق كافّة التيارات السياسيّة داخل الحركة، بغضّ النظر عن الأيديولوجيا الاجتماعيّة والسياسيّة. فقد كان فلاديمير جابوتنسكي على سبيل المثال، - قائد المعسكر الصهيوني التصحيحي، والذي كان يحتلّ الطرف الآخر من الطيف السياسي بالمقارنة

(١) مقتبسة لدى مثير يوسف، ٤٨، ومذكورة في المصدر السابق.

(٢) يهودا نيني، عليوت يهودي تيمان لي - إريتز يسرائيل (هجرة يهود اليمن إلى أرض إسرائيل)، أطروحة دكتوراة، جامعة تل أبيب (١٩٦٧)، وكذلك، «أولي تيمان ١٨٨٢ - ١٩١٤» (الهجرة من اليمن ١٨٨٢ - ١٩١٤)، مذكورة في كائيدرا (تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٧).

(٣) آحاد هاعام، كول كيتفي لآحاد هاعام (كافّة كتابات آحاد هاعام) (تل أبيب: دفير بابليكيشن هاوس، ١٩٤٧)، ٤٦٢ (بالعبريّة) مذكورة لدى Giladi, Discord, 47.

(٤) انظر Shohat, «Sphardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Jewish Victims,» *Social Text*, 19/29 (Fall 1988), 1 - 35.

مع آحاد هاعام - حذر هو الآخر من أيّ ارتباط بين اليهود الأوروبيين والمشرق، وذلك عندما صرّح عام ١٩٢٦، بأنّ «اليهود والحمد لله، لا يمتون للشرق بصلة، لذلك يجب أن نقضي على أية مسحة من روح الشرق في يهود فلسطين [الأصليين]»^(١). وكان قد اعترض في مقالة سابقة بعنوان «يهود الشرق»، على الزيجات المختلطة مع اليهود غير الأوروبيين، وخلق شعب يهودي واحد، مضيفاً بأنّه يعترض على الاندماج، لأنّه لم يكن يعلم ما إذا كان سيسفر عن «شعب ذكي أو عرق غبي، لذلك يجب على اليهود الأشكناز الحفاظ على وضع الأغلبية في المجتمع الإسرائيلي في فلسطين»^(٢). وقد تضمّن إصرار جابوتنسكي على أوروبيّة اليهود الأوروبيين توصيات عن كيفية نطق العبريّة الحديثة، حيث أفاد في مقاله «اللهجة العبريّة»، بأنّ:

«هناك بعض المختصّين ممّن يعتقدون بوجوب تقريب لهجتنا من اللهجة العبريّة، لكن ذلك خطأ، فبالرغم من كون العبريّة والعبريّة من اللغات الساميّة، إلّا أنّ هذا لا يعني بأنّ آباءنا قد نطقوا بـ «لهجة عربيّة»... نحن أوروبيون وميولنا الموسيقيّة أوروبيّة، على غرار روبنشتاين، ومندلسون، وبيزيه^(٣)».

ينفي هذا الالتزام من قبل الصهيونيّة بثقافة التنوير الأوروبيّة الغربيّة الأصول الجغرافيّة الحقيقيّة لمعظم اليهود الأوروبيين. فقد استبدلت بصورة مفاجئة ثقافة اليهود الفقراء الريفيين، والبلدات القذرة لأوروبا الشرقيّة، ضمناً

Vladimir Jabotinsky, «The East,» cited by Giladi, *Discord*, 209. (١)

(٢) Vladimir (Ze'ev) Jabotinsky, «Jews of the East,» (1919) «هاآرتز»،

٢٢ تموز/ يوليو ١٩٨٣.

(٣) فلاديمير جابوتنسكي، اللكنة العبريّة (تل أبيب: هاسيفير، ١٩٣٠)، ٤ - ٩، مذكرة

في *Shohat, Israeli Cinema*, 55.

في الخطاب الصهيوني، بالثقافات الكوزموبوليتانية لبرلين وباريس التي انحدر منها عدد قليل من اليهود نسبياً^(١).

وقد تزايد عدد السكّان من اليهود الشرقيين بشكل طفيف أثناء الانتداب البريطاني. فبالإضافة إلى اليهود اليمنيين والفلسطينيين، تم جلب بضعة آلاف يهودي كردي وفارسي أثناء فترة الانتداب، وذلك للعمل في مقالع الحجارة والقيام بوظائف وضيعة أخرى^(٢). وعند إعلان قيام دولة إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٨، كان اليهود الآسيويون والأفارقة يشكلون من ٢٠ إلى ٢٥ بالمائة من السكّان اليهود^(٣).

عصر الدولة

على خلاف فكر الهاسكالا الذي اعتبر الاندماج الثقافي لليهود تريباًقاً للآسامية، آمنت الصهيونية بأنّ هذا غير كاف، فقد جادلت بأنّه، وبالرغم من ضرورة اندماج اليهود في الثقافة الأوروبية المسيحية، إلّا أنّ هذا لن يكون

(١) استعان الصهاينة من الأشكناز في أثناء فترة الانتداب، بدعم البريطانيين للتقليل من شأن قوّة قيادات اليهود الفلسطينيين الأصليين، باعتبار القيادات اليهودية المحليّة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وقد ساعدت السلطات البريطانية الصهاينة الأشكناز برفضها إشراك اليهود الفلسطينيين في الحكومة التي تضمّت مستوطنين كولوناليين من الأشكناز. والأهمّ من ذلك، إضعاف السلطات الانتدابية من موقف الحاخام الفلسطيني الأكبر من خلال تعيينها حاخاماً من الأشكناز كحاخام أكبر بالإضافة إلى لجنة من الحاخامات مؤلّفة من أعضاء متساوين في العدد من اليهود الأشكناز واليهود الفلسطينيين. انظر سجال جلعادي حول المقاومة اليهودية الفلسطينية للاستيطان الأشكنازي *Discord*، الفصلين الثاني والثالث.

(٢) المصدر السابق، ٥٨.

(٣) د. هوروفتزر، وم. ليساك، أصول المجتمع الإسرائيلي (تل أبيب: عام عوبيد، ١٩٧٧)، ١٥٥ (عبري) المذكور في Deborah Bernstein, «Political participation, new immigrants and veteran parties in Israeli society,» *Plural Societies*, Vol. 15 (1) (February 1984), 15.

كافيًا لإحباط الهجمات اللاسامية المستقبلية. فقد عقدت الصهيونية النية على مشروع آخر متمم للاندماج، ألا وهو إقامة دولة يهودية عبر الاستيطان الاستعماري لمنطقة واقعة تحت السيطرة الإمبراطورية الأوروبية. إذ إنَّ الصهيونية بهذا الفعل، سوف تتمكن - كما رأينا في الفصل الأول - من تسويق مساعيها الاستعمارية باعتبارها مساعي لنشر الثقافة الأوروبية المسيحية على يد اليهود كناقلين لها. ذلك أنَّ الصهيونية، بانتحاليها الهوية الأوروبية المسيحية واللايهودية وأنطولوجيتها وأبستمولوجيتها المتكافئتين، خاضت مشروعًا لأخرنة الذات حوّل الهوية اليهودية الأوروبية بطرق لم تخطر على بال أحد من قبل، بحيث أصبحت المعتقدات التي كان يحملها اليهود الألمان المندمجون عن يهود أوروبا الشرقية، أو (ostjuden)، وثقافتهم «المتخلفة» تُستخدم الآن لنعث «آخري أوروبا» عمومًا، سواء أكانوا يهودًا أم غير يهود، فيما تَدَوَّت اليهودي الأوروبي الجديد، بالزّي المسيحي، ومن خلال الصهيونية، بالنظرة العالمية (weltanschauung) الأوروبية المسيحية والتي اعتبرت غير الأوروبيين أدنى منزلة. وبهذه الخلفية السابقة على تأسيس دولة إسرائيل، كان اليهود غير الأوروبيين قد تحدّدوا خطابيًا بشكل مسبق كآخر أدنى لليهود الأوروبيين، ولذلك فهم بحاجة للحضارة الأوروبية التي وفّرتها الصهيونية لليهود الأوروبيين أنفسهم.

لم تقرّر القيادات الأشكنازية إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قُتل خلالها ستّة ملايين يهودي (أغلبهم من الأوروبيين)، تجنيد يهود آسيا وإفريقيا لمشروعها الاستعماري - الاستيطاني، ولم يتعرّز هذا التجنيد إلاّ عقب التحقق من أنّ اليهود السوفييت، ويهود أوروبا الشرقية لم يعد يُسمح لهم بالهجرة إلى إسرائيل^(١). وقد قفز عدد سكّان إسرائيل إلى أرقام خيالية بين

(١) من الجدير بالذكر أنّه قد سُمح لليهود السوفييت والأوروبيين الشرقيين بالهجرة إلى إسرائيل ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، تحت مظلة «توحيد العائلات» والذي كان جزءًا من السياسة السوفييتية الداعمة لإسرائيل آنذاك. إلاّ أنّ عددًا ضئيلاً (خاصة من أوروبا =

العام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦، سيّما عقب وصول ما مجموعه ٤٥٠,٠٠٠ يهودي إلى إسرائيل من آسيا وإفريقيا بالمقارنة مع ٣٦٠,٠٠٠ يهودي من أوروبا وأميركا^(١). إنّ هذه الفترة بالذات هي التي خلقت بشكل لانهاضي ما بات يُدعى بتعبير لطيف بـ «الفجوة» الاجتماعية بين اليهود الأشكناز والمجتمعات اليهودية الشرقية في إسرائيل^(٢).

ويعود أوّل لقاء لليهود الشرقيين مع عنصرية الدولة الإسرائيلية، إلى فترة حشدهم من طرف الصهاينة الأشكناز داخل أوطانهم الأمّ، واستقبالهم من قبل السلطات الإسرائيلية الأشكنازية فور وصولهم إلى إسرائيل. إذ نجد على

الشرقية، وأقلّه من الاتحاد السوفييتي) قد قام بذلك بالفعل. لكن تمّ إغلاق أبواب الهجرة في الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات (ولكن ليس من أوروبا الشرقية، والدليل على ذلك هجرة اليهود الرومان والبولنديين من بدايات إلى منتصف الخمسينيات) حصيلة لتدهور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل (Halevi, *History*, 196 - 197) وهنا نضيف أنّ اليهود الرومان ولم يكونوا من الصهاينة قد جاؤوا من أرياف رومانيا ولم يتكلّموا بالإيديشية. وقد أفضى ذلك إلى سوء معاملتهم من قِبَل المؤسسة الأشكنازية، ولكن ليس بالسوء الذي عُوْمِل به اليهود الشرقيون. إلّا أنّه بناء على أصولهم الأوروبية، تمّ إدماجهم سريعًا كجزء من المجتمع الأشكنازي (Raphael Shapiro, «Zionism,» 25, fn. 30).

Statistical Abstract of Israel 1978, Israel Central Bureau of Statistics, (١) Jerusalem 1979, 137, cited in Shlomo Swirski, «The Oriental Jews in Israel,» *Dissent*, 30 (Winter 1984), 79.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الشخصيات الرسمية الإسرائيلية قد افترضت أنّ كافة المهاجرين الأوروبيين هم من الأشكناز، وبهذا أسقطوا من حساباتهم بشكل ملائم السفارديين الأوروبيين الذين هاجروا أيضًا إلى فلسطين مع نظرائهم في الدين من الأشكناز. وقد تواجدت الجاليات السفاردية الأوروبية (وما زالت تتواجد في أغلب الحالات) في آسيا السوفييتية، وبلغاريا، واليونان، ويوغوسلافيا، وهولندا، وبريطانيا، وإيطاليا وفرنسا.

(٢) حول اندماج المهاجرين المزراحي في إسرائيل، انظر Avraham Shama and Mark Iris, *Immigration Without Integration, Third World Jews in Israel* (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Company, 1977).

سبيل المثال، بأن ظروف المعسكرات التي وُضع فيها اليهود الجزائريون والمغاربة قبل نقلهم إلى إسرائيل كانت سيئة للغاية^(١)، الأمر الذي أدى إلى تدني الهجرة بعد أن وصلت الأنباء حول التحيز الذي يمارس ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل للمهاجرين من شمال إفريقيا، وهم لا يزالون في أوطانهم الأم. وقد سجّل مبعوث من الوكالة اليهودية بأن «أول ما يلاحظه المرء الآن هو النفور الواضح من الذهاب إلى إسرائيل»، وأصبح هذا الأمر، على حدّ قوله، موقفًا واسع الانتشار، وأضاف أن «الناس كانت تُحمل عنوة إلى ظهر البواخر»^(٢).

لقد دمج ديفيد بن غوريون المعتقدات العنصرية حول اليهود الشرقيين والتي شاعت سابقًا، بخاتمه الشخصي عام ١٩٤٩، وذلك عندما علّق في اجتماع له مع الكُتّاب والمثقفين بقوله: «حتى المهاجرون من شمال إفريقيا، الذين يبدوون كالمتموحيين، والذين لم يقرأوا كتابًا في حياتهم» ولا حتى كتابًا دينيًا، ولا يعرفون كيف يتلون صلواتهم، يملكون [كونهم يهودًا] سواء عن دراية أو عدم دراية، إرتًا روحياً يعود لآلاف السنين»^(٣)، وأضاف بن غوريون في مقالة كتبها في العام نفسه للكتاب السنوي الإسرائيلي، أن الصهيونية حركة لليهود الغربيين في المقام الأوّل، ويهود أوروبا وأميركا على وجه التحديد^(٤)، وذلك بادّعاء أنّ يهود أوروبا هم «المرشّحون الأوائل للمواطنة في دولة إسرائيل»^(٥)، ويواصل بن غوريون قوله شارحًا معنى المحرقة:

(١) Tom Segev, 1949: *The First Israelis* (New York: The Free Press, 1986), 169.

(٢) تقرير إيلي بيلغ، ٢٤ تمّوز/ يوليو ١٩٤٩، الأرشيفات الصهيونية المركزية، س ٢٠/٥٦٠، مذكرة في المصدر السابق، ١٧١.

(٣) لقاء بن غوريون مع الكُتّاب، (١١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٤٩)، ديفراي سوفريم، أرشيفات الدولة، مذكرة في المصدر السابق، ١٥٦.

(٤) Ben Gurion, Nestah Yeisrael, 14, cited in Segev, 1949, 147.

(٥) Ben Gurion, Nestah Yeisrael, 34 (٥) مذکور في المصدر السابق.

«إنّ الشعب اليهودي القادم، بحسب هرتزل (الذي صاغ فلسفته ونشاطه الصهيوني بناء على وجود هذا الشعب)، كان في الحقيقة الشعب اليهودي داخل أوروبا الذي لم يعد قادرًا ولا راغبًا كذلك في البقاء هناك؛ فهو الشعب الذي حمل الحركة الصهيونية على أكتافه، وكان جاهزًا لتحقيقها - بإرادة الهجرة، هذا الشعب دُمّر واقتُلِع، إذ إنّ الدمار الذي ألحقه هتلر بشعب إسرائيل في أوروبا، دمار لم يجرؤ على إنزاله أيّ عدوّ آخر بإسرائيل من قبل بنجاح، إلا أنّ هتلر تفوّق في أذيته للدولة اليهودية التي لم يتوقّع إقامتها مطلقًا على أذيته للشعب اليهودي الذي عرفه وأبغضه، فهو قام بإبادة الناقل والقوّة البناء الرئيسة والمركزيّة للدولة اليهودية، لقد تأسست الدولة إلاّ أنّ الشعب التوّاق للدولة اليهودية لم يعد موجودًا^(١)».

اضطّرت دولة إسرائيل في غياب تلك «الأمّة» (الأوروبية)، إلى جلب اليهود من الدول العربية. وقد قارن بن غوريون اليهود بالأفارقة الذين جلبوا كعبيد إلى أميركا^(٢). وصرّح غيره من قادة الصهاينة أمثال يعقوب زروبايل - مسؤول دائرة الشرق الأوسط في الوكالة اليهودية - بأنّ «أولئك ربّما ليسوا اليهود الذين نتوق لرؤيتهم قادمين إلينا، ولكن ليس بمقدورنا أن نقول لهم بأن لا يأتوا...»^(٣) لم تنتشر مثل هذه الآراء في إسرائيل وحدها، وإنّما نُقلت إلى المقامات الأوروبية العليا، إذ صرّح موشي شاريت - وزير خارجية إسرائيل - في حديثه مع فيشنسكي، نائب وزير الخارجية السوفيتي قائلاً:

«هنالك بلدان وأشير إلى شمال إفريقيا - لا داعي لأن يهاجر منها كافّة اليهود، إذ إنّ المسألة ليست بالكمّ وإنّما بالنوع... إنّنا تواقون بشدّة إلى جلب يهود المغرب إلينا... لكننا لا نستطيع الاعتماد على يهود المغرب

David Ben Gurion, *Nestah Yeisrael*, The Israeli Government Yearbook, (١) 17, Hebrew, cited in Sami Chetrit, «New State,» Also see Segev, 1949, 157.

Ben Gurion, *Nestah Yeisrael*, 23, cited by Segev, 1949, 157. (٢)

Zionist Executive, June 5, 1949, cited in *ibid*, 156. (٣)

لبناء البلاد، حيث إنهم غير مؤهلين ثقافيًا لذلك... لهذا نحن بحاجة لأناس صلاب وثابتين في وجه كافة الشدائد ويتمتعون بدرجة عالية من المقاومة، فلغايات بناء بلدنا، أستطيع القول بأن يهود أوروبا الشرقية هم ملح الأرض... [التشديد من عندي]»^(١).

إن إفادات بن غوريون وغيره توضح المهمة التبشيرية التي أعلنها الصهاينة الأوروبيون لأنفسهم بالقدر الذي يسقطون فيه تجربتهم الأوروبية على اليهود غير الأوروبيين، ف «بدائية» يهود إفريقيا وآسيا ناجمة عن حالتهم الشتاتية، والتي يجب أن توصم بالاضطهاد، لذلك، لم تكن مهمة اليهود الصهاينة الأوروبيين تتمثل في «إنقاذ» أولئك اليهود مما اعتبرته الصهيونية وضعهم «البائس» فحسب، ولكن، بالدرجة نفسها من الأهمية، إعادتهم إلى المسار الصحيح للحضارة اليهودية الأوروبية كما تحولت هذه الأخيرة حديثًا على يد الصهيونية.

لقد تمّ رشّ المهاجرين من اليهود الشرقيين لدى وصولهم إلى إسرائيل بالدي دي تي (ديكلوروديفينيل - ترايكلوروثين) من أجل «تطهيرهم» وإزالة القمل» عنهم^(٢)، فيما اشتملت أشدّ فصول هذا الحقبة قسوة على اختطاف المئات من أطفال المهاجرين اليمنيين من معسكرات العبور في إسرائيل^(٣). وقد مُنح الأطفال لأزواج من الأشكناز للتبني داخل إسرائيل وخارجها، وانتزع كذلك الأولاد اليمنيون المرضى من ذويهم في المستشفيات، ومُنع الأهل من زيارتهم، وجرى إخبار ذويهم لاحقًا بأن أطفالهم قد تُوفوا ودُفنوا،

(١) تقرير شاريت، ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٨، أرشيفات الدولة، وزارة الخارجية، ٨ / ٢٥٠٢ / ١١، ١٣٠، مذكرة في المصدر السابق، ١٧٣.

(٢) انظر Giladi, *Discord*, 103. انظر أيضًا: Segev, 1949, 119، تتضمن رواية سيغيف حول قضية ال دي دي تي استخدامهم أيضًا مع المهاجرين الأشكناز القادمين من معسكرات الاحتجاز.

(٣) Segev, 1949, 191 - 193.

وقد تمّ إرسال العرائض إلى الشرطة للاستفسار حول الأطفال المفقودين، إلا أنّ وزير الشرطة لم يردّ عليها. ومن سخرية القدر أنّ وزارة الدفاع أرسلت بعد عشرين عامًا، أي في العام ١٩٦٨، إشعارات بالخدمة العسكريّة إلى عناوين ذوي أولئك الأطفال، وتمّ فتح تحقيق من طرف الكنيست في آذار/مارس عام ١٩٦٨، إلاّ أنّه لم يعثر على إجابات شافية، وكانت المؤامرة محبوكة إلى حدّ إبراز شهادات وفاة مزوّرة لبعض الأطفال المختطفين، وحصل تعميم على جميع محاولات ذوي الأطفال بالتحريّ حول هذه الجريمة لعقود عدّة. أمّا مكاتب الحكومة فقد قامت بدورها بإخفاء المعلومات حول هذه الجريمة وتمّ التلاعب بها كذلك^(١)، وقد أقامت اللجنة العامّة للكشف عن الأطفال اليمينيّين المفقودين تجمّعًا شعبيًّا حاشدًا عام ١٩٨٦، إلاّ أنّ التجمّع جرى تجاهله فعليًّا، بحسب إيلا شوحط، من قبل الإعلام الإسرائيلي، أمّا التلفزة الإسرائيليّة فقد قامت بعد عدّة أشهر بيثّ برنامج وثائقي حول الموضوع ألقت فيه اللوم على الفوضى البيروقراطيّة المتفسّية آنذاك، والتي تسبّبت بإطلاق «إشاعات» مؤسفة، وقامت بتصوير الآباء الشرقيّين باعتبارهم مرتّين مهملين وعديمي المسؤوليّة^(٢).

لقد كانت مهمة الصهيونيّة الأوروبيّة الخطيرة، كما حدّدت خطابيًّا آنذاك، مهمة مزدوجة تقوم على: «تمدين» و«رفع» المستويات الثقافيّة لليهود غير الأوروبيّين إلى مستوى المواصفات الأوروبيّة، دون «الانحدار» إلى مستوياتهم الثقافيّة «البدائيّة». وقد كان بن غوريون صريحًا جدًّا بهذا الشأن عندما أفاد بأنّ:

أولئك [اليهود] من المغرب دون تعليم، فعاداتهم هي عادات العرب...

(١) دوف ليفتان، «عليا (اليساط السحري) كاستمرار تاريخي للعليا اليمينيّين السابقين» أطروحة ماجستير في العلوم السياسيّة، جامعة بار إيلان (إسرائيل ١٩٨٣)، بالعبريّة، مذكرة لدى Shohat, «Sephardim» 17. Also see Segev, *The First*, 193

(٢) أنظر 17 - 18 Shohat, «Sephardim».

إذ استمدّ اليهود المغاربة الكثير من عاداتهم من العرب المغاربة، وأنا لا أرغب بوجود ثقافة المغرب هنا، ولست أرى أيّ إسهام يمكن أن يمنحه [اليهود] الفرس الحاليون... فنحن لا نودّ أن يُصبح الإسرائيليون عرباً، لذلك علينا واجب محاربة روح الشرق، التي تُفسد الأفراد والمجتمعات، وكذلك صون القيم اليهودية الأصيلة كما تبلورت في الشتات [الأوروبي]»^(١).

إنّ تثبيت الصهيونية المتناقض مع ثقافة الشتات الأوروبية، والتشويه المتزامن لها، يتجلّى من خلال البيانات الصادرة عن بن غوريون. فبينما يجب استبدال كافّة ثقافات الشتات اليهودي ولغاته، بحسب الإملاءات الصهيونية، بالثقافة الإسرائيلية المسيحية الجديدة التي تستخدم عبرية عصرية جديدة كلغة لها، فإنّ الثقافة اليهودية المندمجة أوروبياً، والمجلوبة من الشتات الأوروبي، سوف تشكّل الثقافة الإسرائيلية الجديدة.

وقد ردّد الصحافي الأشكنازي آرييه جيلبلوم صدى هذه الأفكار، عام ١٩٤٩، لا سيّما مع استمرار الهجرة اليهودية الشرقية المكثّفة إلى إسرائيل، وذلك عندما كتب في صحيفة «هآرتس» الليبرالية ذات الشأن العالي يقول:

«هذه هجرة لعرق لم نعهده في البلاد بعد... إنّنا نتعامل مع أناس بدائيّتهم في الذروة، ومستواهم المعرفي يساوي عملياً الجهل المطلق، والأنكى من ذلك أنّهم لا يمتلكون إلّا القليل من المواهب لفهم أيّ شيء ثقافي. إنّهم، على العموم، أفضل بقليل من المستوى العامّ للعرب والزواج والبربر في المناطق ذاتها، وفي جميع الأحوال، هم أدنى مستوى ممّا عرفناه عن العرب السابقين في أريئز إسرائيل [أي الفلسطينيين]... حيث يفتقر أولئك اليهود إلى جذور اليهودية، إذ إنّهم خاضعون بالكامل لمزاج الغرائز البدائية المتوحّشة... [التشديد من عندي]»^(٢).

Cited in Smootha, *Israel*, 86 - 88. (١)

(٢) «هآرتس»، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩.

حُسر اليهود الشرقيّون لدى وصولهم إلى إسرائيل في (المعابروت) أو مخيّمات العبور، في ظلّ ظروف رديئة للغاية، بينما مُنح المهاجرون الأشكناز منازل السكّان الفلسطينيين المقتلعين. وقد نُظّم العديد من المظاهرات في المخيّمات للاحتجاج على التمييز ونقص الأغذية وانعدام الرعاية الطبيّة ضمن أشياء أُخرى^(١). وأقيمت مخيّمات العبور بالقرب من المستوطنات الأشكنازية والمدن الكبيرة لإتاحة مدها بالعمالة الرخيصة، وذلك بتشجيع من الحكومة، والتي بعد تقديم مؤن ضئيلة بداية وبعض الخدمات الاجتماعيّة، كانت تُبلغ سكّان المخيّم بأنّ عليهم إعالة أنفسهم من خلال العمل في المستوطنات الأشكنازية، بحيث اضطرّ اليهود الشرقيّون نظرًا لارتفاع نسبة البطالة، وبغضّ النظر عن مستوياتهم التعليميّة أو مهاراتهم، للقبول بوظائف وضيعة لا تحتاج إلى مهارة كونها الوحيدة المتاحة لهم^(٢).

وقد اندلع العديد من المظاهرات في كافّة أنحاء البلاد عام ١٩٤٩ احتجاجًا على الوضع القائم، إذ انطلق آلاف من اليهود الشرقيّين في عسقلان (المجدل سابقًا)، بمسيرات ضدّ التمييز الإثني، وكذلك قام ثلاثمائة يهودي شرقي من سكّان الرملة بمظاهرة «صاخبة» في شارع ألّبي طالبوا فيها بـ «الخبز والعمل»، وحاولوا اقتحام مبنى الكنيسة القديم إلّا أنّه تمّ ردّهم من قِبَل الشرطة الإسرائيليّة^(٣)، ثم قام اليهود الشرقيّون بعد أسبوعين باقتحام مبنى الوكالة اليهوديّة في حيفا وعاثوا فسادًا داخل قسم الاستيعاب، مطالبين بـ «العمل والمسكن»، ولم تتمكّن الشرطة من التغلّب عليهم هذه المرّة إلّا عن طريق استدعاء التعزيزات. وقد أُصيب بعض المتظاهرين، وتمّ اعتقال البعض

Central Zionist Archives, S 41/2471 - Yosephthal to Locker, June 9, 1949, (١) cited in Giladi, *Discord*, 104.

(٢) حول أوضاع المعابروت، انظر Giladi, *Discord*, 115 - 129.

(٣) «هآرتس»، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤٩.

الآخر^(١). بينما قام متظاهرون من اليهود الشرقيين في يافا في تمّوز/ يوليو من العام نفسه بمهاجمة مبنى البرلمان القديم في تلّ أبيب^(٢).

قرّرت الحكومة الإسرائيليّة، عام ١٩٥٢، إرسال المهاجرين اليهود الشرقيين، والمغاربة منهم على وجه التحديد، إلى بلدات التطوير (إباروت بيتواه) التي أُقيم أغلبها في مناطق ريفيّة وحدوديّة، وقد أصبحت كما كان متوقّعا هدفاً للهجمات العسكريّة العربيّة. وقد كانت سياسة الدولة المعلنة «تقوية الحدود» ليس ضدّ الهجمات العسكريّة فقط، وإنّما ضدّ اللاجئيين الفلسطينيين «المتسلّين»، الذين يحاولون العودة إلى منازلهم. وأُرسل المهاجرون من اليهود الشرقيين فور وصولهم مباشرة إلى مناطق نائية في منطقة النقب، وإلى منطقة الحدود اللبنانيّة وغيرها من المناطق النائية الأخرى^(٣)، في الوقت الذي تمّ فيه إرسال ٤٢ بالمائة من المهاجرين بين الأعوام ١٩٥٢ و١٩٥٦ إلى النقب، و٤٢ بالمائة إلى الجليل، و٨ بالمائة إلى منطقة القدس، و٨ بالمائة إلى المناطق الساحليّة^(٤). وقد كانت البلدات التطويريّة كما توحى أسماؤها مُعدّة «لتطوير» اليهود الشرقيين، إلّا أنّ خطة التحديث هذه لم تطبّق على اليهود الأوروبيين إذ إنّ تطوّرهم قد تمّ أصلاً بحسب الخطاب الصهيوني أثناء إقامتهم في أوروبا.

لقد اعتمدت معظم هذه البلدات التطويريّة على مصنع وحيد مملوك إمّا من

(١) المصدر السابق، ٩ أيار/ مايو ١٩٤٩.

(٢) محاضر الكنيست، ٢٦ تمّوز/ يوليو ١٩٤٩، مذكرة لدى Giladi.

(٣) أنظر Giladi, *Discord*, 129 - 136. يشير جلعادي إلى البلدات على أنّها «معسكرات العمالة الرخيصة». كذلك انظر Deborah, 18 - 19. «Sephardim», Shohat, Bernstein and Shlomo Swirski, «Rapid economic development of Israel and the emergence of the ethnic division of labour,» *British Journal of Sociology*, Vol XXXIII, 1, (March 1982), and Shlomo Swirski, «The Development Towns of Israel,» *Israel the Oriental Majority* (London: Zed Press, 1990), Chapter 3, 31 - 43.

(٤) Giladi, *Discord*, 129.

الدولة أو من الهستدروت أو برأسمال أشكنازي، وقد شكّل الأشكناز ما يزيد عن ٨٥ بالمائة من مدراء المصانع (على الرّغم من أنّهم لم يكونوا يقطنون في هذه البلدات)^(١). وكانت الأجور داخل هذه البلدات التطويرية أقلّ بكثير من باقي البلاد. وكذلك كان الحال في نطاق الصناعة ذاتها، ويبدو في الحقيقة طبقاً، لعالم الاجتماع الإسرائيلي، شلومو سويرسكي، أنّ الأجور لم تكن متدنية فحسب، بل كانت تزداد انخفاضاً أكثر فأكثر^(٢). وللمفارقة كانت هذه البلدات «غير متطورة» البتّة، وتمتّع بمستويات مرتفعة من البطالة، وسوء الخدمات الصحيّة والتعليميّة^(٣).

أمّا أولئك اليهود الشرقيّون الذين لم يوطنوا في البلدات التطويرية، فقد جرى توطينهم في الموشافيم، أو في القرى التعاونية التي كانت تقع بدورها في مناطق حدودية أو نائية من البلاد^(٤). ولكن لا بدّ من تمييز هذه الموشافيم عن تلك الأشكنازية القديمة المُقامة قبل إنشاء إسرائيل، إذ إنّ تلك الموشافيم الأشكنازية (وتشكّل اليوم ٦٥ ممّا مجموعه ٤٠٢ موشافيم) كانت مستوطنات غنيّة بالأراضي الجيدة والآليات والمواشي، وفي المقابل خصّصت لموشافيم اليهود الشرقيّين بعض أسوأ الأراضي في البلاد مقارنة مع كيبوتسات وموشافيم الأشكناز التي اقتطعت لها أفضل الأراضي. وقد ذهب قرابة ٥٤ بالمائة من التمويل المستثمر في الزراعة إلى الكيبوتسات، و٣٧ بالمائة إلى الموشافيم، بالرّغم من أنّ الكيبوتسات شكّلت ١٢ بالمائة من كافّة المستوطنات الزراعيّة في البلاد، في حين شكّلت الموشافيم ٦٦ بالمائة منها^(٥). وطبقاً لتفسير جدعون جلعادي، إنّ هذه المستوطنات الأشكنازية قد

(١) Swirski, *Israel*, 33.

(٢) المصدر السابق، ٣٤. يُقدّم سويرسكي جدولاً مقارنةً للسنتين ١٩٦٠ و١٩٨٢ ليبيّن وجهة نظره.

(٣) المصدر السابق، ٣٤ - ٤٣.

(٤) انظر مساجلة جلعادي عن الموشافيم في *Discord*, 142 - 148.

(٥) إضافة إلى ذلك، كان عضو الموشاف من الأشكناز يمتلك ما معدّله ٢,٣ بقرة، =

بُنيت في قلب البلاد، ممّا سهّل عمليّة التسويق وضاعفت الأرباح، بخلاف
الموشافيم المقامة ما بعد عام ١٩٤٨.

أمّا اليهود الشرقيّون الذين انتهى أمرهم في المدن، فلم يكن حظّهم أفضل
من نظرائهم في البلدات التطويريّة والموشافيم، إذ أقاموا في الأحياء الفقيرة
من المدن الكبرى كتلّ أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع. ومن هذه الأحياء
المدينيّة البائسة، سوف تنهض المقاومة اليهوديّة الشرقيّة لاحقًا ضدّ التمييز
والحرمان الاقتصاديّ، فبحسب جدعون جلعادي:

«إنّ الفرق الاقتصاديّ الرئيس بين البلدات التطويريّة ومناطق الأحياء
الفقيرة كان جغرافيًا، إذ وقعت البلدات التطويريّة في الريف، وزوّدت
المستوطنات الأشكنازيّة بالعمالة الرخيصة، بينما شكّلت الأحياء الفقيرة
حزامًا حول المدن الكبرى، وزوّدت الرأسمال الأشكنازي [بما فيه
الكيوتسات والموشافيم الأشكنازيّة] بالعمالة الرخيصة، ووفّرت الخدمات
للنساء الأشكنازيّات أيضًا^(١)».

واتّسم الوضع في الأحياء الفقيرة بالازدحام نظرًا لانعدام المساكن،
وبضعف الخدمات التعليميّة، وبارتفاع معدّلات البطالة، فيما تحوّلت غالبيّة
النساء والفتيات في هذه الأحياء الفقيرة إلى جيش من العمالة المنزليّة
الرخيصة. والتجأت أعداد كبيرة من النساء إلى ممارسة الدعارة كوسيلة
لكسب الرزق، نظرًا للفقر المدقع في هذه الأحياء؛ فبحسب وزارة الشؤون
الاجتماعيّة والعمل الإسرائيليّة، فإنّ ٩٧ بالمائة من البغايا في البلاد عام
١٩٨١ انحدرن من أصول يهوديّة شرقيّة، وهي المهنة التي لم تعرفها

٣٠٠٠ دجاجة و٢,٥ جرّار زراعي، بينما امتلك عضو الموشاف ما بعد عام ١٩٤٨
١,٥ بقرة، و٥٠ دجاجة و٠,٧ جرّار.

. Giladi, *Discord*, 149 (١)

المجتمعات اليهودية الشرقية قبل قدومها إلى إسرائيل^(١).

التجنيد السياسي على الطريقة الأشكنازية

هرولت الأحزاب الأشكنازية الإسرائيلية إلى موقع الحدث منذ الوصول المكثف لليهود الشرقيين خلال السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، وذلك لحشد المؤيدين من بين المهاجرين. وقد تسنى ذلك بسهولة ويسر، نظراً لواقع سيطرة هذه الأحزاب على عملية توزيع الموارد على المهاجرين. فيما حظي الحزب الحاكم، الماباي، بسيطرة واسعة على النظام السياسي والاقتصادي^(٢)، بحيث اشتملت سيطرة الماباي كحزب حاكم على مخازن العمّال التعاونية، وصندوق المرضى، وشركات الإسكان، جاعلاً العضوية فيه مربحة للغاية، كما كانت المحاباة في توزيع الماباي للخدمات على أعضائه ظاهرة واسعة الانتشار^(٣)، وقد طال نظام المحسوبية كافة أوجه العلاقات بين الدولة والمجتمع الإسرائيلي^(٤). إلا أنّ أغلب ما وعدت به الأحزاب المهاجرين فاق طاقة الحزب أو رغبته في التقديم، كما عبّر عن ذلك ج. يوسيفتال، مدير قسم الاستيعاب في الوكالة اليهودية، وهو عضو مرموق في حزب الماباي، في مذكراته عام ١٩٥١، بقوله: «خلقنا خلال فترة الانتخابات فوضى في قرى المهاجرين التعاونية، وفي معسكرات العبور عن

(١) «هآرتس»، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١. من الجدير بالذكر أنّ هذه الديموغرافيات قد تغيرت في نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات مع قدوم المهاجرين السوفيت.

(٢) Asher Arian, *Ideological Change in Israel* (Cleveland, OH: Case Western Reserve University, 1968), 173.

(٣) Bernstein, "Political," 19 بحث بيرنشتاين في ملفات دائرة الاستيعاب في حزب الماباي، والتي احتوت على العديد من الرسائل المرسلة من قبل الدائرة إلى المتفّذين في الحزب لتوجيههم بشأن منح المساعدات الخاصة للسكن والعمل إلى أفراد محدّدين بدافع من ارتباطاتهم الحزبية.

(٤) ملفات دائرة الاستيعاب، ١٩٥١؛ ١٩٥٦، أرشيفات الماباي، مذكورة لدى Bernstein, «Political», 19.

طريق وعود فارغة، وبنظام دنيء تمثل في شراء الأصوات»^(١). بالإضافة إلى عدم تمكّن أغلب المهاجرين من اليهود الشرقيين (أولئك المقيمين في المعابروت) من انتخاب قاداتهم منذ البداية، نظرًا لتصنيفهم كـ «ساكنين مؤقتين»، عندما انتخبوا قادة، متحدّين بذلك السلطة، رفضتهم وزارة الداخلية مصرّحة بأن السلطات المحليّة المُعيّنة من قبل الدولة هي السلطات الوحيدة المعترف بها. وقد تمّ تمرير تشريعات خاصّة في بلدات المهاجرين الجديدة التي كانت لها مجالسها المحليّة المنتخبة، للحدّ من سلطات هذه المجالس، وهي ممارسة غير مسبوقّة في أيّ من البلدات الأشكنازية. وفي الحقيقة كان أعضاء أوّل مجلس محليّ في مستوطنة جديدة عادة يسمّى من قبل وزير الداخلية بدلاً من الانتخاب، وسعت الوزارة إلى تقليص سلطات مثل هذه المجالس المحليّة عند انتخابها، عن طريق استدعاء موافقة الوزير على كافّة التعيينات الهامّة^(٢). وعلى العموم، تجاوزت الحكومة المسيطر عليها من قبل الماباي قيادات اليهود الشرقيين المنتخبة محليًّا، مجنّدة عملاءها من اليهود الشرقيين في المعسكرات علاوة على البلدات.

يلقي هذا الوضع الأضواء على بعض التناقضات المركزيّة للفكر الصهيوني في علاقته بزبائنه الثانويين من اليهود الشرقيين، إذ ترتّب على الصهيونيّة بعد أن فقدت نتيجة للمحرقة من اعتبرتهم المستفيدين الأساسيين من مشروع بناء الدولة، ابتكار طرائق جديدة لإعادة صياغة مفاهيم مشروعها. وقد تجلّى التزامها بثقافة يهوديّة مندمجة تحاكي الثقافة الأوروبيّة، من خلال بديهيّات الحركة ذاتها منذ البدايات، بحيث كان تحويل اليهود إلى أوروبيين غير يهود في الوقت الذي استمرّت فيه عمليّة تعريفهم كيهود، دائمًا وأبدًا حجر الزاوية

(١) ج. يوسفثال، حياته وأعماله (تل أبيب: منشورات الماباي، ١٩٦٣)، ١٤٨، بالعبريّة، مذكور في المصدر السابق.

(٢) د. روزين، المسح البلدي: البلديات والسلطات المحليّة (القدس: وزارة الداخلية، ١٩٧٣)، ٥١٩، بالعبريّة.

لنجاحها في حشد الدعم من طرف الإمبراطوريات الأوروبية المعادية للسامية آنذاك، وفي حشدها للمثقفين المتغربين من يهود أوروبا الشرقية. إلا أنه في نهاية المطاف حين كان ممكناً للصهيونية النظرية أن تكون مثالية، فإن الصهيونية العملية لم تكن تحتل مثل هذه الأوهام، ولذلك بات من الضروري على اليهود الأوروبيين، من أجل الاستمرار في توجيه الصهيونية وإسرائيل بحسب تصوراتهم وأهدافهم، ابتكار مشروع شامل لأوربة زبائن الصهيونية من اليهود غير الأوروبيين. إذ يُصوّر هذا الخطاب الذي يضع الأوروبيين في موقع الراشدين الذين قاسوا من طفولة متخلّفة في طريقهم نحو التطور، على أنهم أصبحوا قادرين الآن على «مساعدة» أطفال العالم الثالث لتحمل معاناة آلام النمو، من أجل بلوغ هدف الحضارة على النمط الأوروبي كهدف نهائي محدّد لعملية النضج. وبهذا شكّلت هذه الفلسفة التطورية الأساس لسياسات الدولة الإسرائيلية نحو اليهود الشرقيين، واستمدّت جميع هذه السياسات شرعيّتها منها.

مقاومة التمييز: انتفاضة وادي الصليب^(١)

اندلعت أوّل مقاومة يهودية شرقية واسعة النطاق ضدّ التمييز الأشكنازي، في وادي الصليب صيف عام ١٩٥٩، وقد كان وادي الصليب يشكّل، قبيل وقوع الحدث، الجزء الأكبر من وسط البلد في حيفا، والتي كان يقطنها قطاع واسع من فلسطينيي المدينة الذين طُردوا منها على أيدي القوّة الصهيونية الزاحفة عام ١٩٤٨^(٢). وسرعان ما مُنحت المنازل الخاوية

(١) بالرغم من أنّ الاسم العربي للحيّ، والذي دُعيت الانتفاضة باسمه، هو «وادي الصليب»، لكن تمّ تعديله إلى «وادي صليب»، بإسقاط «ال» التعريف في استخدامات العبرية الحديثة، وقد استعمل بهذا الشكل اللاحق للإشارة إلى الانتفاضة.

(٢) حول طرد الفلسطينيين، انظر Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947 - 1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987)، كذلك فيما يتعلّق بطرد الفلسطينيين من حيفا بالذات انظر السجال بين نورمان

لمهاجرين جدد، وما لبثت أن باتت مكتنظة بالسكان، وقد أصبحت هذه الأحياء الفقيرة في نهايات الخمسينيات مأهولة بأكثرية يهودية شرقية (مغربية في الغالب) كانت تعيش في ظل ظروف بالغة الصعوبة^(١).

قُبيل الاحتجاج بعدة أشهر، قامت مجموعة صغيرة من السكان بتشكيل جماعة تحت قيادة ديفيد بن حاروش سُميت «تكتل المهاجرين من شمال إفريقيا». وكان هدف الجماعة الأساسي معالجة المشاكل التي يواجهها مهاجرو شمال إفريقيا في أحيائهم. وقد تمثل العمل الأول للجماعة بمنع كافة الأحزاب السياسية (التي كانت جميعها تحت السيطرة الدائمة للأشكناز) من دخول الحيّ وذلك لتفادي تلاعب هذه الأحزاب بالمهاجرين - وهي عملية شائعة منذ عام ١٩٤٨ - ولإضعاف تأثير عملاء الحزب (الذين جرى تجنيدهم من بين المهاجرين أنفسهم) على باقي سكان الحي. أمّا السبب المباشر للانتفاضة فقد انحصر في منح منازل مريحة لمهاجرين أشكناز جدد من بولندا في الوقت الذي كان فيه آلاف اليهود الشرقيين يعيشون في ظروف سكنية بالغة السوء، بالإضافة إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية قامت بشراء شقق إضافية من شركات خاصة للمهاجرين الأشكناز، ومنحت للمهاجرين البولنديين في اللحظة الأخيرة، شققًا كانت قد بُنيت لإسكان اليهود الشرقيين. وقد اندلعت شرارة الاحتجاج في الثامن من تمّوز/يوليو، عندما

فنكلستين ونور مصالحة من جهة، "Myths Old and New" وبين موريس من الجهة الأخرى، *Journal of Palestine Studies* (Autumn 1991) 68 - 89 and 98 - 114 respectively, see also Finkelstein's «Rejoinder to Benny Morris», in *ibid.*, vol. XXI, 82 (Winter 1992), 61 - 71. See also Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians* (Washington DC: Institute of Palestine Studies 1992).

(١) Bernstein, *ibid.*, 28. رواية الأحداث التالية مبنية على - 31, and Giladi, *Discord* 253 - 254 حول جالية شمال إفريقيا في إسرائيل انظر ديما عبد الرحيم، «يهود المغرب العربي في إسرائيل»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ٦٢ - ٧٣.

قامت الشرطة بإطلاق النار على رجل مغربي في الشارع، وادّعت بأنه كان ثملاً. وأصيب الرجل إصابات بليغة، وانتشرت شائعات في الحيّ تدور حول وفاته، الأمر الذي دفع إلى تكتّل المهاجرين من شمال إفريقيا لقيادة المظاهرات في اليوم التالي، انطلقت من الحيّ إلى مقرّ الشرطة، وهي تحمل أعلاماً سوداء، وتُرَدّد شعارات مناهضة للشرطة. وقد التقت الشرطة، بناء على رواية ديورا برنشتاين للأحداث، مع وفد من المتظاهرين، ووعدت بالنظر في الموضوع، وعمدت إلى تفريق الحشود سلمياً، إلا أنّ الشغب اندلع في الحيّ بالرغم من هذه الإجراءات. فقد قذف السكّان الدوريات التي جابت المنطقة وقوّات الشرطة بالحجارة، ممّا أدى إلى عدّة إصابات وبعض الاعتقالات. وتألّمت الأحداث بعد ثلاثة أسابيع عندما قرّر حزب الماباي إقامة تجمّع جماهيري حاشد بمناسبة الانتخابات على أطراف الحيّ، مستخدماً سماعات مكبّرة للصوت وُجّهت نحو الحيّ. وتعطلت حركة القادمين من تجمّعات المهاجرين المغاربة المتوجّهة إلى حيفا صبيحة يوم الحشد، واستدعيت تعزيزات ضخمة من قوّات الشرطة، وحرس الحدود. وقد ارتفع دويّ الصراخ أثناء التجمّع، وسرعان ما تطوّر الأمر إلى اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين تواصلت إلى طرف من الليل. وقد تعاملت الشرطة مع الأمر «وكأنّها كانت تخدم بدايات ثورة، مُلحقة إصابات خطيرة في أوساط النساء والشيوخ»^(١). وتمكّنت في النهاية من محاصرة قادة الانتفاضة ومن ضمنهم بن حاروش، الذي أطلق النار على الشرطة عند اقترابهم منه، وتمّ اعتقال بن حاروش بالإضافة إلى بقية قادة تكتّل المهاجرين من شمال إفريقيا، وتعرّض بعض القادة المعتقلين للضرب بشدّة، وتمّت محاكمتهم، وأصدرت بحقّهم أحكام.

امتدّت انتفاضة وادي الصليب لتشمل مناطق أخرى من البلاد، وخصوصاً معسكرات اليهود الشرقيين، وانطلقت مظاهرات عفوية، قام خلالها

(١) Giladi, *Discord*, 254

المتظاهرون بأعمال تخريبية، وأحرقوا مباني حكومية خلّفت أضرارًا بملايين الدولارات. وتمّ تأسيس فروع للتكتّل في مناطق عدّة من البلاد بالرّغم من عدم وجود اتّصالات تنظيمية مع قادة حيفا، ثم جرت محاولة لإنشاء حزب سياسي برئاسة بن حاروش (الذي كان ما زال في السجن) لخوض الانتخابات التالية. وقد طالب برنامج الحزب بمعاملة متساوية للجميع، ودعا لإنهاء التمييز الأشكنازي ضدّ اليهود الشرقيين، كما طالب الحزب كذلك كافة اليهود الشرقيين بمغادرة الأحزاب الأشكنازية و«تابعهم الشرقيين»، والانضمام إلى الحزب الجديد الذي يمثّل «مصالحهم الحقيقية»^(١)، إلّا أنّ الحزب أخفق حتى في وادي الصليب، بحسب ديورا برنشتاين، إذ حصل الماباي على أصوات تفوّقت على قائمة الحي.

ردّ الدولة

جاء ردّ الدولة الإسرائيليّة على الانتفاضة بطرق عديدة، وشكّلت القوّة ردًّا سريعًا، إذ تمّ توقيف عدد من الأشخاص ومن ضمنهم أربعة من قادة التكتّل الذين حُكموا بالحبس لمُدّة ستّة أشهر. وقد اقترن ذلك بنزع الشرعيّة عنهم أيديولوجيًا، حيث قامت الحكومة بالتنديد بالمتظاهرين عبر خطاب أيديولوجي بالغ الشدّة، فوفقًا لما قاله وزير العمل نمير - على سبيل المثال - عقب اندلاع أولى الاحتجاجات بثلاثة أيّام:

«لم يكن ليقرّف مثل هذا الفعل التخريبي الغادر؛ بإثارة فريق على آخر، إلّا عدوّ مؤكّد للشعب اليهودي، إلّا أنّه علينا الحذر من مراهة مجتمع شمال إفريقيا بكامله، والذي حقّق كافة التزاماته الاجتماعية والاقتصاديّة والعسكريّة مع عدد محدود من مثيري الشغب والسفّاحين، دعونا نأمل بأن تمضي حُطّانا بمنتهى الحكمة والمسؤوليّة للتغلّب على هذا الحاجز الخطير في طريقنا نحو

(١) 30 «Political», Bernstein.

تحقيق الاندماج الكامل، آمليْن أن يكون إله الإخاء اليهودي معنا^(١)».

تضمّن ردّ الحكومة على وصف قادة الاحتجاج شخصياً، وتشويه سمعتهم متوسّلة بذلك شقّ المجتمع. فبينما قبع قادة الاتّحاد في السجن، سرت شائعات بأنّه قد تمّ احتوائهم، وأنهم شوهدوا في منطقة رامات جان الراقية. وبحسب بيرنشتاين فإنّ تكرار حالات احتواء أناس سابقاً جعلت مثل هذه الإشاعات سهلة التصديق.

إنّ استراتيجيّة الحكومة تظهر بوضوح شديد أنّها تندرج في سياق سياسة العصا والجزرة؛ ففي الوقت الذي استخدمت جهازها القومي لإخماد الثورة، امتدّ اعترافها ليشمل بعض القضايا التي قادت إلى الثورة، مضفية عليها بذلك وسمة الشرعيّة، إذ شكّلت حكومة ديفيد بن غوريون لجنة لتقصّي الحقائق ترأسها عضو في المحكمة الإسرائيليّة العليا للنظر في قضية إطلاق النار من قبّل الشرطة والتي أشعلت الانتفاضة. ففي حين قدّم التقرير المنشور رواية دقيقة لسير الأحداث، إلّا أنّه عزّز في الوقت ذاته شرعنة السياسة العامّة، والتنديد بالاحتجاج، فقد شدّد التقرير بالقول: «ليس لدينا أدنى شكّ بعدم وجود تمييز يمارس من جانب مؤسّسات الدولة»^(٢). وتمّ تصوير قادة الانتفاضة ضمناً وصراحة كمثيرين للشغب، وكمهدّدين للتضامن اليهودي، وأصرّ التقرير كذلك على أنّ المهاجرين أنفسهم كانوا المصدر «لמשاعر التحيّز والحرمان»، واستطرد كتابة التقرير قائلين:

«لقد جلب اقتلاع المجتمع من نمط حياته القائمة، لبعض شرائح هذه الجماعة الإثنيّة، تدهوراً في القيم والأطر الاجتماعيّة، حيث تضمّن الفترة الانتقاليّة [نحو المستويات الأشكنازيّة من الحداثة والحضارة المزعومة] مخاطر محتومة كثيرة، لغاية تشكيل وتعزيز أنماط جديدة. وقد ظهر عامل

(١) «دافار»، ١٢ تمّوز/يوليو ١٩٥٩.

(٢) تقرير لجنة تقصي الحقائق في وادي صليب، القدس، ١٩٥٩.

إضافي ضاعف من صعوبات اندماج المهاجرين، تمثل في حجم العائلات الكبير، والذي زاد من مشاكل الاندماج والمسكن والدخل... وعززت العديد من المنظمات الشعبيّة والمؤسّسات من داخل الجماعة الإثنيّة ومن خارجها هذه المشاعر بالعزل والتمييز، لقد شيّدوا مستقبلهم ليس على العمل البناء لتحسين المستويات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للمجتمع، بل على تأجيج مشاعر الحرمان^(١).

بالإضافة إلى ذلك شكّلت محاولات الاحتواء جزءًا من سياسة الجزيرة، فقد أثبتت تلك الاستراتيجية نجاحها واقعياً. فقد تمّ استقطاب بعض القادة لاحقاً من قِبَل الحكومة، ومن ضمنهم بن حاروش ذاته الذي مُنح شقّة جديدة وعملاً فيما بعد^(٢).

واتخذت الدولة إجراءات أساسيين على المدى البعيد. فعوضاً من تجديد وتأهيل الحيّ كما أراد العديد من السكّان، تمّت بعثرة السكّان، ودُفع كثير منهم إلى الانتقال بالقوّة إلى مجمّعات سكنيّة كحلّ وحيد لتحسين أوضاعهم، بحيث أصبحت المنطقة خاوية من السكّان. ثم قامت الحكومة الإسرائيليّة في عام ١٩٨٤ بإعادة بناء الحيّ كجزء من حيّ التجارة والأعمال في حيفا^(٣). أما الخطوة الثانية فتمثلت في زيادة أعداد اليهود الشرقيين ضمن أعضاء الكنيست عن حزب الماباي في انتخابات عام ١٩٥٩، والتي جرت عقب الانتفاضة. وسارت الأحزاب الأخرى على المنوال نفسه، ولكن بدرجة أقلّ. إلّا أنّ هذا الإجراء بالكاد رفع من تمثيل اليهود الشرقيين، إذ إنّ أعضاء الكنيست الجدد من اليهود الشرقيين كانوا من الموظفين المعيّنين من طرف الأحزاب الأشكنازية العاملة في أوساط المهاجرين. وبهذا تمّ تكريس مواقع أولئك الأفراد الذين كانوا (واعتُبروا كذلك من قبل المجتمع اليهودي

(١) التقارير، ١٦، ١٧، و١٩، على التوالي.

(٢) Giladi, *Discord*, 254.

(٣) Bernstein, «Political», 31.

الشرقي) متواطئين مع الأحزاب الأشكنازية، «وتعززت أسطورة أن لا قيادة حقيقية ستتاح لها الفرصة»^(١). وقد تمّ، بعد أربعة أعوام من ذلك التاريخ، تأسيس «جبهة المساواة الوطنية» السريّة، في العام ١٩٦٣، من قبل عدد من اليهود الشرقيين، والتي تمّ القضاء عليها كذلك مباشرة من طرف الشاباك - أي الشرطة السريّة الإسرائيليّة -، وحصل تعميم إعلامي كامل على الحدث بذريعة «الأسباب الأمنيّة»^(٢).

الفهود السود

اعتبر قادة الحكومة الإسرائيليّة الرسميون والأكاديميون أنّ المشاكل التي تعرّض لها اليهود الشرقيون نابعة من خلفيتهم «البدائيّة»، وسوف تختفي بسرعة من خلال عمليّة التحديث الأشكنازية. فبالنسبة لأولئك الرسميين والأكاديميين سيتمّ ردم هذه «الفجوة» المشينة مع مرور الوقت. وقد قامت العديد من الدراسات الاجتماعيّة «بتحليل» عمليّة «التحديث» المطلوبة لتطوير المجتمع اليهودي الشرقي، والتي أكّدت بأنّ ذلك يستدعي تطبيق معادلات تعليميّة وثقافيّة على اليهود الشرقيين. أمّا أهمّ الأعمال «الأكاديميّة» الأولى حول الموضوع، فقد كتبت في العام ١٩٤٩ من لدن عالم الاجتماع الأشكنازي الإسرائيلي المعروف شموئيل نوح أيزينشتات^(٣)، وكان أيزينشتات متأثراً كثيراً بالمدرسة البنيويّة - الوظيفة الأميركيّة السائدة في ذلك الحين كما تُشير إلى ذلك إيلا شوحط. وقد حلّل أيزينشتات، كمنظرائه الأميركيين، وضع اليهود الشرقيين على أنّه يتّسم بـ «الفجوات الاجتماعيّة»

(١) المصدر السابق.

(٢) Giladi, *Discord*, 254.

(٣) S.N. Eisenstadt, *The Absorption of Immigrants* (Glencoe, IL: Free Press

of Glencoe, 1955)، هذه ترجمة للأصل العبري المكتوب عام ١٩٤٩. حول

أيزينشتات وغيره من الأكاديميين الإسرائيليين الممثلين للمزراحي، انظر Shohat, «Sephardim».

وعلى أنه لم يكن نتيجة عن تطيف عرقي وطبقي نتج بدوره عن سياسات الحكومة الإسرائيلية المقصودة وغير المقصودة أو نتيجة الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، سواء ذلك الذي انحدرت منه مختلف تجمّعات المهاجرين، أو ذلك الذي تمّ استيعابهم من خلاله^(١). ولذلك اقترح أيزينشتات أنه من الضروري فصل اليهود الشرقيين اجتماعياً عن ثقافتهم «التقليدية»، وإعادة تركيبهم اجتماعياً داخل الثقافة الإسرائيلية (اقرأ الأشكنازية) الحديثة لكي تؤتي العملية ثمارها. وقد كان الفكر العرقي مستوطناً داخل الحكومة الإسرائيلية فضلاً عن شيوعه داخل البيئة الأكاديمية الإسرائيلية المسيطر عليها أشكنازياً، ومتفشياً إلى حدّ وجود كتب كـ «إعادة تأهيل الذكاء الضعيف» أو «إنهم يفكّرون ثانية»^(٢). وهي كتب مثلت نوع «الفكر» المنتج أكاديمياً من طرف حقول اجتماعية وعلمية مختلفة في البلاد حتى السبعينيات وما بعدها. فقد منح هذا الإجماع الأكاديمي الاحترام العلمي للإطار الأيديولوجي لسياسات الحكومة نحو اليهود الشرقيين وآرائها حولهم، وأفضى هذا التحليل

(١) تجد أمثلة حول التحليل المتضمّن لتقاطع الطبقة والإثنية، من بين أمثلة أخرى، لدى Pierre Trigano «Sephardes Proletariat, Sionisme,» in *Le Second Israel* 268 - 302, also see Shmuel Trigano «Economie Generale du Role Sepharde» in *Le Second Israel* 349 - 366, Emmanuel Farjoun, «Class divisions in Israeli society,» *Khamsin* 10, 1983. See also the important work of Uri Davis, *Israel: Utopia Incorporated* (London: Zed Press, 1977), Chapter 2, 33 - 44. من الأمثلة حول نقد يساري راديكالي للمجتمع الإسرائيلي يطبّق التحليل الطبقي ولكن يتجاهل المزراحيم والعنصر الإثني كَلِيّة، انظر Arie Bober (ed), *The Other Israel*, *The Radical Case Against Zionism* (New York: Anchor Books, 1972). مثال حول تحليل سفاردي صهيوني يدّعي بأنّ السفاردي قد جلبوا أيضاً الثقافة الغربية إلى إسرائيل، انظر Daniel Elazar, «Israel's Sephardim: the myth of the two cultures,» *The American Sephardi*, vol. 11(2) (June 1967), and Elazar's *The Other Jews, The Sephardim Today* (New York: Basic Books, 1989).

(٢) كارل فرانكنشتاين، «إعادة تأهيل الذكاء الضعيف» (القدس: كَلِيّة التعليم في الجامعة العبرية، ١٩٧٠)، و«إنهم يفكّرون من جديد» (القدس: كَلِيّة التعليم في الجامعة العبرية، ١٩٧٢).

العلمي الزائف وأمثاله (من بين سياسات أخرى) إلى تأسيس مدارس منفصلة لأطفال اليهود الشرقيين «المحرومين ثقافيًا»^(١).

إنّ العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية، والسياسية بين مجتمعات الأشكناز واليهود الشرقيين لم تشهد أيّ تغيير جوهري بحلول عام ١٩٧٠^(٢). وكما ذكرت سابقًا، عادت مأساة اختطاف الأطفال اليمينيّين قبل عقدين من الزمن، لتطفو على السطح من جديد أواخر الستينيات، وشاعت كذلك في الوقت نفسه تقريبًا، روايات حول تورّط الحكومة الإسرائيلية بتفجير الكنس اليهودية في العراق، والمصالح اليهودية العراقية في بدايات الخمسينيات، لا سيّما أنّ تعاونها مع حكومة نوري السعيد في العراق آنذاك كان قائمًا، ذلك التعاون الذي أفضى إلى نزوح جماعي ليهود العراق^(٣).

(١) Swirski, *Israel*, 27.

(٢) Deborah Bernstein, «Conflict and Protest in Israeli Society, the case of the Black Panthers of Israel,» *Youth and Society*, Vol. 16 (2) (December 1984), 132. حول سرد للعلاقات الإثنية في إسرائيل حتى نهايات الستينيات والتي تصرف النظر عن إمكانية الصراع الإثني (كتب المقال قبل عدّة أشهر من صعود الفهود السود)، انظر Yochanan Peres, «Ethnic relation in Israel,» *American Journal of Sociology*, Vol. 76 (6) (1971).

(٣) حول تفجير إسرائيل للمؤسسات اليهودية في العراق، انظر «اليهود العراقيون ومجيئهم إلى إسرائيل،» الفهد الأسود 9 *Black Panther* (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢)، أعيد إنتاجه بالإنجليزية في Uri Davis and Norton Mezvinsky (eds), *Documents from Israel, 1967 - 1973, Readings for A Critique of Zionism* (London: Ithaca Press, 1975), 126 - 133, Gideon Giladi, *Discord* 67 - 102, Abbas Shiblak, *The Lure of Zion, the Case of the Iraqi Jews* (London: Al Saqi Books, 1986), Marion Woolfson, *Prophets in Babylon, Jews in the Arab World* (London: Faber & Faber, 1980), 155 - 163, and David Hirst, *The Gun and The Olive Branch* (London: Faber & Faber, 1984), 155 - 164.

كذلك انظر «Joseph Massad The partial truth about Saddam's rule,» reviewing Samir Khalil's Republic of Fear in *Against the Current*, 31, March-April 1991, and the debate it generated over the question of Iraqi Jewry between Israel Shahak in his «The fate of Iraq's Jews,» and Joseph

بالإضافة إلى أنّ حدة التوتر داخل المجتمع الإسرائيلي، خلال فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠، قد تصاعدت بشكل أساسي فيما يتعلّق بمسألة المهاجرين السوفييت الجدد، وكذلك العوائد التي كانوا يتلقونها؛ فقد منحت الحكومة الإسرائيلية في منتصف الستينيات إعانات ماديّة خاصّة لمهاجرين جدد (أغلبهم من الأشكناز)، وذلك لتشجيع الهجرة من الدول الغربيّة الغنيّة في المقام الأوّل. وشكّل المهاجرون السوفييت الدفعة الأولى من أولئك المهاجرين الذين حظوا بهذه الإعانات، وقد وفرّ الإعلام وقادة الحكومة للمهاجرين السوفييت استقبلاً حارّاً واستثنائياً، إذ داومت غولدا مائير على الخروج إلى المطار يوماً بعد يوم لاستقبال «الصاعدين»^(١) الجدد إلى إسرائيل بعيون دامعة، وأعلنت مائير خلال استقبالها العوليم (الصاعدين) الأشكناز قائلة:

«أنتم اليهود الحقيقيون، لقد كنّا بانتظاركم منذ خمسة وعشرين عاماً، أنتم تتكلّمون الإيديشيّة! . . . يجب على كلّ يهودي مخلص أن يتكلّم الإيديشيّة، لأنّ كلّ من لا يعرف الإيديشيّة ليس يهودي. أنتم عرقٌ متفوّقٌ سيمدّنا بالأبطال»^(٢).

تعكس تصريحات مائير التكافؤ المزدوج الذي تحمله الإيديشيّة في الخطاب الصهيوني: حيث يُثمّن اليهود الأوروبيون الذين تكلموا الإيديشيّة في الشتات كزبائن للصهيونيّة وكمواطنين إسرائيليين، في الوقت الذي رُفضت ثقافتهم اليهوديّة الشتاتيّة في إسرائيل لصالح ثقافة كوزموبوليتانيّة مندمجة ذات

Massad in «A response to Israel Shahak,» in *Against the Current*, 33, July-August 1991, 38 - 40.

(١) «عوليم» تعني حرفياً، «الصاعدين» مع الإيحاء بأنّ الهجرة إلى فلسطين هي صعود (عليّة) نحو السماء. وبالمنطق ذاته فإنّ الهجرة من إسرائيل تدعى «يريدا» أو هبوط مع الإيحاء بأنّ أولئك المهاجرين من إسرائيل يهبطون نحو الجحيم. ويدعى المهاجرون من إسرائيل «يورديم» أي الهابطين.

(٢) Giladi, *Discord*, 255, حول اقتباسات مشابهة، انظر - Woolfson, *Prophets*, 267 - 268.

قاعدة مسيحية. وقد ضاعف استقبال مثير الحارّ وتصريحاتها الأكثر حرارة من استياء اليهود الشرقيين الإسرائيليين الذين قارنوا بين الاستقبال الحافل الممنوح للأشكناز، مع استقبال الدي دي تي الذي انتظرهم فور وصولهم قبل عشرين عامًا، فقد «اعتبروا هذا دليلاً على التمييز من قبل الحكومة، والأفضلية المعلن عنها (للروس) على حساب المجموعات الأخرى»^(١). وقد ازداد الوضع تفاقماً مع عنصرية المهاجرين الجدد التي تجلّت تجاه اليهود الشرقيين. فقد أرسل المهاجرون الروس - على سبيل المثال - عرائض إلى دار البلدية في تلّ أبيب، معربين عن سخطهم من الاضطرار للعيش بالقرب من اليهود «السود» الذين لقبوهم بـ «الشرقيين وغير المتحضّرين»، بالإضافة إلى أنّ الروس هددوا بمغادرة البلاد إذا لم تلبّ الحكومة مطالبهم^(٢). وقد استجابت الحكومة الإسرائيلية بإبعاد أطفال اليهود الشرقيين عن المدارس الأشكنازية والمنتديات الشبابية في المنطقة، وأبقتهم بعيداً عن أحواض السباحة المحليّة في بعض المناطق، كما فعلت في نفيه شاريت. وقد دفعت هذه الإجراءات نحو المزيد من الغضب، إذ قام بعض سكّان الأحياء الفقيرة من اليهود الشرقيين برفع المهاجرين الروس الجدد، الذين غادر العديد منهم إلى الولايات المتّحدة سعياً وراء مستوى معيشة أفضل^(٣).

تجسّدت هذه الأوضاع أثناء الازدهار الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته إسرائيل في أعقاب الحرب العربيّة/الإسرائيلية عام ١٩٦٧، إذ فاقم

(١) وحول المكاسب التي ذهبت إلى المهاجرين الروس، انظر القائمة التي يزودنا بها Bernstein, Conflict, 132. Giladi, *Discord*, 255, see also Erik Cohen, «the Black Panthers and Israeli society,» *Jewish Journal of Sociology*, 14 (1972), 99.

(٢) «هاآرتس»، ٢٢ آذار/مارس ١٩٧١، إنّ العريضة الروسية المنشورة في «هاآرتس» قد تمّت إعادة طباعتها جزئياً في كتاب Woolfson, *Prophets*, 268.

(٣) وحول عنصرية اليهود الروس، انظر ISRACA No 17 and 18, and Woolfson, انظر Charlie Biton, «The Ugly Russian,» *The Black Panther*, November 11, 1972, reproduced in English in Davis et al. (ed), *Documents*.

هذا الازدهار من المظالم العرقية نظرًا لزيادة «الفجوة» الاقتصادية بين الأشكناز، واليهود الشرقيين بحيث بدت المكاسب الاقتصادية المتراكمة للأشكناز أكثر وضوحًا، وذلك دون حصول تطوّر مواز لغالبية اليهود الشرقيين. وكذلك اقترنت هذه الأحداث بفترة ما بعد حرب ١٩٦٧ العربية/الإسرائيلية، والتي حارب فيها اليهود الشرقيون. فقد ساعدت مشاركة اليهود الشرقيين في الحرب بشرعنة هويتهم الإسرائيلية التي كانت موضع شكّ دائم من قبل المواقف الأشكنازية المسيطرة، والتي شدّدت بدورها على أنّ الأشكناز، هم من أسّس الدولة وقاتل في «حرب الاستقلال» عام ١٩٤٨، وبأنّ الأشكناز بوصفهم المحسنين إلى اليهود الشرقيين، هم من قام بجلب أولئك إلى إسرائيل التي كانت قد تأسست مسبقًا على حضورهم. أضف إلى ذلك أنّ توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار مع مصر منهية بذلك «حرب الاستنزاف» أزال عنصر الخطر الخارجي الذي كان حتى ذلك الوقت محكمًا الغطاء على المشاكل الداخلية. هذه هي الخلفية التي تشكّل في إطارها «هبتريم هشحوريم» أو الفهود السود، في نهاية عام ١٩٧٠^(١).

أثر عامل آخر في صعود الفهود السود تمثّل في مخطّط لرفع مستوى حيّ

(١) حول تاريخ وتطوّر الفهود السود، انظر: Bernstein, «Conflict», Giladi, *Discord*, 254 - 268, Shalom Cohen and Kokhavi Shemesh, «The origin and development of the Israeli Black Panther movement», *MERIP*, 40 (July 1976), 19 - 22, Shlomo Malka, «Les Pantheres Noires, Historique d'une revolte», in *Les Second Israel*, 315 - 326, Entre La Revolte et L'Autisme (Entretien avec les Pantheres Noires d'Israel),» in *Le Second Israel*, 327 - 342, Erik Cohen, «The Black», 93 - 109, Moshe Ater, «The Black Panthers and the economy», *The Jerusalem Post*, May 27, 1971, Sammy Smootha, «Israel and its Third World Jews, Black Panthers: the Ethnic dilemma», *Society* (May 1972, Vol. 9 (7) 31 - 36, Mark Iris and Avraham Shama, «Black Panthers: the movement», *Society* (May 1972), Vol. 9 (7) 37 - 39, Micah Bar-Am and Sammy Smootha, «Black Panthers of Israel», *Society* (May 1972), Vol. 9 (7) 40 - 44.

المصرارة الفقير الذي انبثقت منه جماعة الفهود السود. فعقب احتلال القدس الشرقية الفلسطينية عام ١٩٦٧، اكتسبت المصرارة أهميّة استراتيجية اقتصادية، كونها تقع بين شطري مدينة القدس، وقد سعت الحكومة الإسرائيلية لهدم المنازل الفلسطينية القديمة، لبناء منازل فخمة جديدة للمهاجرين الأشكناز القادمين، وقد عنى ذلك طرد السكّان اليهود الشرقيين، ممّا أدّى إلى إشعال غضب أولئك^(١).

تمّت استعارة اسم «الفهود السود» من منظمة الفهود السود الأمريكية، نظرًا لما كان متوقّعًا لها من صدى مهمّ في المجتمع الإسرائيلي. فإلى جانب اتهام المجموعة الأمريكية باللاسامية المزعومة من قبل إسرائيل، والمؤسسة اليهودية الأمريكية، فإنّ إبراز صورة اليهود الإسرائيليين كمجتمع منقسم إثنياً في حرب مع نفسه، شكّل صدمة لإسرائيل الواعية لصورتها الذاتية. بالإضافة إلى أنّ مصطلح «السود» كان مصطلحًا وجدّه اليهود الشرقيون مناسبًا، نظرًا لتشابه حالتهم مع الأميركيين السود، وواقع أنّهم كانوا (وما زالوا) يُشار إليهم أحيانًا بـ «السود» من طرف العنصريين الأشكناز^(٢).

كانت انطلاقة الفهود السود نهاية عام ١٩٧٠ وبداية عام ١٩٧١ كردّ على هذه الصراعات والتوترات، وقد ابتدأوا كحركة شبيهة فقيرة من حيّ المصرارة، وقاموا بالاحتجاج لسنوات على معاملة الدولة السيئة لهم، وتمييزها ضدّهم، وطالبوا بالمساواة. وعلى الرّغم من أنّهم لم يحقّقوا تنظيمًا بقاعدة واسعة، إلّا أنّ تأثيرهم كان بعيد المدى، بحيث طال عددًا من السمات المستقبلية لحياة اليهود الشرقيين في إسرائيل.

(١) Giladi, *Discord*, 256

(٢) من النعوت الأشكنازية العنصرية الشائعة ضدّ المزراحي «شوارتزي خايس» أو «حيوان أسود»، أنظر 6 «Shohat» «Sephardim».

لقد انطلقت أوّل تظاهرة ضخمة بقيادة الفهود السود بتاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٧١، أمام مبنى البلدية في القدس^(١)، ثم تبعها عدد من المظاهرات الأخرى خلال آب/ أغسطس من العام نفسه، واجتذبت خمسة إلى عشرة آلاف شخص^(٢). وقد هتف بعض المتظاهرين «غولدا علّمينا الإيديشيّة»^(٣). وأكّد الفهود السود على أنّ النظام الأشكنازي أحبط فرصهم في التقدّم، وحرّمهم من الوسائل الفعلية لتغيير أوضاعهم، فضلاً عن اعتقادهم بأنّ اليهود الشرقيين «اضطّهدوا وخدّعوا من قبل المؤسسة التي يسيطر عليها من قبل الأشكناز، أو بالأحرى قد استغلّوا لغايات خفية»^(٤).

ورفعت مظاهرة آذار/ مارس من شعبية الفهود السود في صفوف فتية الأحياء الفقيرة من اليهود الشرقيين الذين انضمّوا إلى هذه المظاهرات، والتي شملت أحياء فقيرة أخرى خاصّة في هاتكفا، في تل أبيب، إلّا أنّ الحكومة بادرت إلى الاستعانة بحرس الحدود لسحق مظاهرة جرت في حزيران/ يونيو، وكذلك تمّ سحق مظاهرة لاحقة في حيّ هاتكفا من قبل أعضاء حيروت (حزب مناحيم بيغن)^(٥)، بالإضافة إلى اعتقال ٢٦٠ مناصرًا للفهود السود في أيار/ مايو ١٩٧١، في واحدة من أكبر تظاهراتهم، من قبل الشرطة التي تدخلت لتفريق المظاهرة. ودعا المتظاهرون قائد الشرطة شلومو هيليل في ذلك الوقت - وهو يهودي من أصل عراقي - بـ «المتعاون الأسود»^(٦). وأعقب ذلك المزيد من المظاهرات في كانون الثاني/يناير وأيار/ مايو ١٩٧٢، والتي شهدت بدورها مزيدًا من الصدمات مع الشرطة تخلّلتها إطلاق

(١) Bernstein «Conflict,» 134, Giladi, *Discord*, 259

(٢) Bernstein, «Conflict,» 136, also see Shalom Cohen et al, «The Origins,» 19.

يحدّد كوهين أعداد المتظاهرين ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفًا.

(٣) Erik Cohen, «The Black,» 100

(٤) المصدر السابق.

(٥) «معاريف»، ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧١.

(٦) Giladi, *Discord*, 260

للنار، وأدت إصابة المتظاهر عباديا هراري في تظاهرة أيار/ مايو ١٩٧٢ إلى إشعال المزيد من المظاهرات.

اجتمع الفهود في أعقاب المظاهرة الأولى بعدد من أعضاء الكنيست الممثلين لعدة أحزاب، والتقى الفهود مع وزراء كبار، ومع رئيسة الوزراء نفسها، بالإضافة إلى اجتماعهم بأعضاء من الهستدروت والوكالة اليهودية. إلا أن مثل هذا الاهتمام من قبل المؤسسة تدنى بشكل ملحوظ عقب تزايد عجز الفهود وفشلهم في تعبئة السكّان ضدّ الحكومة الإسرائيليّة بعد عام ١٩٧٢. وقد هدفت الحكومة من وراء اجتماعها بقيادات الفهود إلى تسكين هذه القيادات أو احتوائها، إلا أن أغلبهم شعر بالإهانة من موقف الحكومة، وعلى وجه الخصوص موقف مائير «الأبوي» تجاههم، حيث صرّحت رئيسة الوزراء بأنّ الفهود «كانوا صبية صالحين، وأرجو أن يظلّ بينهم من هم كذلك؛ لكن أخشى أن هناك قلة ممّن لن يتغيّروا أبدًا»^(١). لقد تضمّنت أهداف الفهود إزالة الأحياء الفقيرة، والتعليم المجّاني للمحتاجين، بالإضافة إلى الإسكان المجّاني للمعوزين، وإلغاء مؤسسات الأحداث الجانحين (التي حوت العديد من شباب اليهود الشرقيين، والتي كان قد أمضى فيها قادة الفهود ردحًا من الزمن)، فضلًا عن رفع أجور المعيلين لعائلات كبيرة، وحقّ التمثيل الكامل لليهود الشرقيين في كافة المؤسسات^(٢).

ردّ الدولة

كما حدث عقب انتفاضة وادي الصليب، ردّت الدولة الإسرائيليّة على

(١) مقتبسة لدى Erik Cohen, "The Black," 101. والكلمة العبريّة «بيلاديم» التي ترجمها أريك كوهين «أولاد» تعني أيضًا «أطفالًا» أو «صبية».

(٢) وحول وجهات النظر السياسيّة للفهود السود، انظر أيضًا: Bernstein, «Conflict.» 140. Giladi, Discord, 261-266, and Erik Cohen, «The Black.»

انظر أيضًا: «Entre La Revolte et L'Autisme,» in Le Second Israel, 327 - 342, and Sammy Smooha, «Israel and its Third World Jews.»

المظاهرات بطرق مشابهة، فقد بادرت إلى استخدام القوّة لإخماد المظاهرات، وإلى جانب وحشيّة الشرطة في سحق اندفاع المظاهرات، استخدمت الحكومة أسلوب التوقيف، والمحاكمات والغرامات والأحكام المعلّقة في تعاملها مع حركة الفهود السود ومناصريها. وقد ترافق هذا مع نزع الشرعيّة أيديولوجيًا عن الفهود وقضيتهم، من خلال تركيز الحكومة والإعلام المسيّس من قبل الأشكناز على ارتباطات الفهود باليسار المعادي للصهيونيّة^(١)، «وهو أمر كاف لاستبعاد أيّة جماعة خارج حظيرة النشاط السياسي المشروع في إسرائيل»^(٢). وقد تحقّق نزع الشرعيّة كذلك بتبرؤ الحكومة من «وسائل العنف» التي استخدمها الفهود، في الوقت الذي تجاوزت مظاهرتهم السلميّة في الحقيقة تلك المتّسمة بالعنف^(٣). كما

(١) بينما سعى اليسار الإسرائيلي (الصهيوني وغير الصهيوني) واليمين (حירות خاصّة) لاستقطاب الفهود، إلا أنّ الفهود قد قبلوا بعض مساعداتهم دون أن يُستقطبوا داخل أحزابهم. حول هذه الصلات، انظر: Bernstein, «Conflict,» Giladi, *Discord*, and Erik Cohen, «The Black».

(٢) Bernstein «Conflict,» 146.

(٣) الأمثلة حول مساهمة الأكاديميين الأشكناز في مثل هذا التشويه تشمل Gerald Cromer, «The Israeli Black Panthers: fighting for credibility and a cause,» *Victomology*, Vol. 1 (13) (Fall 1976)

يقدم كرومر الفهود السود على أنّهم أحداث جانحون ومعطوبون نفسيًا إلى الحدّ الذي يمنعهم من لوم أنفسهم على فشلهم الشخصي وبهذا ألقوا باللوم على الدولة الإسرائيليّة البريئة. انظر أيضًا Gideon Kressel, «Arabism (Urubah): a concealed cultural factor in the ethnic gap in Israel,» *Israeli Social Science Research*, Vol. 2 (1) (1984).

ويجادل كريسيل بأنّ الثقافة العربيّة لدى المزارحي هي التي تعلّل «الفجوة الثقافيّة» في إسرائيل، مؤكّدًا بأنّ هنالك تضليلاً أكاديميًا من قبل الباحثين الإسرائيليين الذين ولأسباب أيديولوجيّة، يهابون من مهاجمة المزارحي مع العرب. ومن ضمن الدراسات الأحدث حول الوضع الإثني في إسرائيل والتي كُتبت من جانب باحثين إسرائيليين، Eliezer Ben-Raphael (ed), *The Emergence of Ethnicity, Cultural Groups and Social Conflict in Israel* (Westport CT: Greenwood Press, 1982), and

أضافت الحكومة إلى استراتيجيتها أسلوب تشويه سمعة قادة الاحتجاجات شخصياً كوسيلة لشقّ المجتمع، وتستى لها ذلك من خلال الإشارة المستمرة إلى جنوح عدد من قادة الفهود في الماضي أو بكونهم «مجرمين متمرّسين»، ووصل حدّ اغتيال سمعة أولئك القادة من أجل ضمان رفض المجتمع اليهودي الشرقي لهم كممثلين عن المصالح الإثنية لليهود الشرقيين.

وكما حدث في استراتيجية العصا والجزرة التي طُبّقت سابقاً لإنهاء انتفاضة وادي الصليب، اعترفت الحكومة الإسرائيلية بشرعية بعض مظالم المحتجّين. وحاولت الحكومة نزع الصبغة السياسيّة عن الفهود بفردنة مطالبهم، حيث ادّعت بسهولة حلّها على أسس شخصيّة^(١). وقد لجأت الحكومة بعد توقّف المظاهرات إلى تعيين لجنة هوروفتزل للتحقيق في «المشكلة»، وكانت مهمّة اللجنة النظر في موقف الحكومة الرسمي المتمثّل باعتبار «المستوى التعليمي المتدنّي لليهود الشرقيين هو الذي دفع إلى التحيز ضدهم»، إلّا أنّ تقرير اللجنة توصل إلى استنتاج مناقض يُفيد بأنّه «كلّما ارتفع المستوى التعليمي لليهود الشرقيين كلّما واجهوا المزيد من التمييز»، وأضافت اللجنة أنّ مستوى معيشة اليهود الشرقيين قد انخفض فعلياً بين ١٩٥٩ و١٩٦٩^(٢). ثم أطلقت الحكومة في النهاية حملة استقطاب لقيادات الفهود وذلك على أسس فردية، إلّا أنّ تلك المحاولات لقيت معارضة بين عدد من قياداتهم.

Alex Weingrod, (ed), *Studies in Israeli Ethnicity, After the Ingathering* (New York: Gordon and Breach Science Publishers, 1985) انظر أيضاً الموجز الهام للمقاربات النظرية المستخدمة في تفسير وضعيّة المزراحي في إسرائيل والتي قدّمها سامي سموحا، «Three approaches to the sociology of ethnic relations in Israel,» in *The Jerusalem Quarterly*, 40 (1986).

(١) Bernstein, «Conflict,» 146

(٢) Raphael Shapiro, *Khamsin*, 5 (24) and *Israelfit*, November 20, 1972

دفع انخفاض تأييد الفهود السود والذي تجلّى بتناقص أعداد المشاركين في مظاهراتهم قادة الحركة لإيجاد مخرج لهذه المعضلة، إذ قرّر الفهود بعدها تأسيس حركتهم كحزب سياسي، لخوض انتخابات عام ١٩٧٣، وتحالفوا مع الديموقراطيين الإسرائيليين، ممثلين بحزب عضو الكنيست اليهودي الشرقي شالوم كوهين، وأطلقوا على الحزب الجديد اسم الفهود السود - الديموقراطيين الإسرائيليين، إلاّ أنّه سرعان ما أصبح يُعرف بالفهود السود. وتمكّن الحزب من الفوز بـ ١,٦ بالمائة في مؤتمر الهستدروت، وأوصل ثلاثة من أعضائه إلى الهيئة التنفيذية للهستدروت. لكن سرعان ما اندلعت حرب ١٩٧٣ العربيّة/الإسرائيلية بعيد الانتخابات، وعاد الاهتمام الشعبي لصالح قضايا الأمن القومي من جديد. وشارك الفهود بعد الحرب بانتخابات كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٣، وفشلوا هذه المرّة في إيصال مرشّح واحد إلى الكنيست، أو إلى أيّ من السّنة والعشرين مجلسًا محليًا التي ترشّحوا لها^(١). وقد أسفر فشل الفهود الانتخابي عن انشقاقهم إلى فصائل صهيونيّة، وفصائل معادية للصهيونيّة^(٢).

الفشل والنجاح

يمكن عزو فشل حركة الفهود السود من أن تصبح حركة جماهيريّة بمقدورها تعبئة شرائح واسعة من المجتمع اليهودي الشرقي، وانتزاع تنازلات رئيسة من الدولة الإسرائيليّة، إلى أسباب مختلفة، تأتي في طليعتها هيمنة الخطاب الصهيوني على كافّة مناحي الحياة اليوميّة الإسرائيليّة. فقد استُهدف اليهود الشرقيّون على وجه الخصوص كزبائن من قبل الصهيونيّة، وذلك بخلاف المواطنين العرب الفلسطينيين في دولة إسرائيل، ممّن ليسوا مستهدفين كزبائن من قبل الآيديولوجيّة الصهيونيّة، والذين مارست الدولة

(١) Bernstein «Conflict» 147 .

(٢) المصدر السابق، ١٤٩.

الإسرائيلية عليهم الإكراه كوسيلة سيطرة وقمع فضلى (وليست وحيدة) ضدّهم. وقد أسهمت هيمنة الخطاب الصهيوني من خلال المؤسسات التعليمية، والنتائج الثقافيّة، والإعلام، وسياسات الحكومة الرسميّة في نزع الشرعيّة عن أيّ مطالب يهوديّة تُسائل مظالمها العقائد المركزيّة للصهيونيّة، بما في ذلك «وحدة» الشعب اليهودي في بنائه لدولة ومجتمع ما بعد شتاتيين، وفي حربه مع الأعداء من غير اليهود. إلّا أنّه يمكن مزووجة هذه الهيمنة مع إجراءات قسريّة على أسس خاصّة كما بيّنت أحداث وادي الصليب أو ردود الفعل على استعراض الفهود. وفي حقيقة الأمر، كان الخوف والهلع من قمع الحكومة، والاعتقالات والتعذيب، من الأسباب التي تبطت عددًا من مناصري الفهود للانضمام إلى الحركة، أو الإعلان عن التضامن العلني معها، وقد ظهر ذلك جليًا في العدد الضئيل للمتظاهرين عقب كل قمع حكومي رئيسي لقيادات ومناصري الفهود، لا سيّما أنّ الخوف من قمع الحكومة والمؤسسة قد اشتمل على خوفٍ من خسارة الوظيفة وسُبل كسب العيش كذلك. وانكشفت أبعاد أخرى تؤشّر على هيمنة الدولة الإسرائيليّة الأيديولوجيّة والبنويّة ضمن فعاليّة جهود الحكومة الإسرائيليّة المستمرّة في احتواء الفهود، ففي حين فشلت الحكومة باستدراج غالبيّة قيادات الفهود، إلّا أنّها كانت قادرة على استمالة بعض الأعضاء من خلال تأمين وظائف ومساكن أفضل.

وطبقًا لما حاجج جدعون جلعادي، فإنّ افتقار الفهود لقاعدة اقتصاديّة يرتكزون إليها كان عاملاً بنيويًا هامًا أسهم في فشلهم. وعلى خلاف غالبيّة الأحزاب الأخرى في إسرائيل التي امتلكت قاعدة اقتصاديّة (قاعدة الماباي الاقتصاديّة هي الهستدروت والشركات المملوكة من قبل الهستدروت، أمّا المابام فقاعدته في الكيبوتسات، وحירות في رأس المال الخاصّ، إلخ) لم يمتلك الفهود كهذه القاعدة لأعضائهم. فقد جاء معظم مناصريهم من الأحياء الفقيرة أو من الطلاب، بالإضافة إلى ذلك أقام معظم اليهود الشرقيين خارج النطاق الذي تحرّك الفهود ضمنه، ومع أنّ دعم الفهود الرئيس جاء من الأحياء

الفقيرة، إلا أنّ معظم اليهود الشرقيين كانوا يقيمون في البلدات التطويرية والموشافيم (حيث تواجد دعم غير منظم للفهود). وانحدرت كذلك قيادة الفهود من هوامش المجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنّ نصيبهم من التعليم كان قليلاً، الأمر الذي حال دون تأسيس علاقات مع النقابات العمالية، والحرفيين، وطبقة رجال الأعمال الصغيرة من اليهود الشرقيين - وبالرغم من دعم بعض أعضائها فعلياً لقضية الفهود. إلا أنّه يجدر التأكيد على أنّه، على خلاف البلدان الأخرى التي عادة ما تقوم النقابات العمالية والأحزاب اليسارية فيها بدعم القطاعات الفقيرة من المجتمع والأقليات العرقية المضطهدة، كانت نقابات العمال الإسرائيلية والأحزاب اليسارية (بما فيها الحزب الشيوعي «راكاح»)، مُسيطرًا عليها من قبل الأشكناز، لذلك كانت مستعدة لدعم اليهود الشرقيين كعمال، وليس كمجموعة إثنية مضطهدة. ونجحت كذلك سياسة نزع الشرعية التي شنتها الحكومة الإسرائيلية بطرح قيادات الفهود باعتبارهم «رعاعاً»، وبهذا حالت الحكومة الإسرائيلية دون انضمام الكثيرين إلى الحركة بمن فيهم طلاب الجامعات من اليهود الشرقيين (الذين دعموا الحركة عن بعد)^(١). وقد اقترن هذا الأمر بوصم أيّ فرد في المجتمع ممّن يعلنون دعمهم العلني للفهود بخيانة الشعب اليهودي، ودولة إسرائيل.

بالإضافة إلى أنّ افتقار قيادات الفهود إلى الخبرة التنظيمية أفضى إلى خلافات داخلية عديدة، أدّت بدورها إلى انشقاق الحركة، واستقطابها من قبل المؤسسة اليسارية و/أو الأحزاب المسيطر عليها من قبل الأشكناز. وتُعزى بعض أسباب الانشقاق إلى مسألة التضامن مع الفلسطينيين. وقد استثمرت الحكومة الإسرائيلية بفعالية هذا التضامن بربطه مع قضايا الأمن القومي، الذي نجم عن اندلاع حرب ١٩٧٣، الأمر الذي مكّنها من نزع فتيل التوتر الذي دفعه الفهود إلى البروز، من خلال التوسّل بالحاجة إلى التوحد في مواجهة الخطر الخارجي.

(١) Bernstein, «Conflict,» Giladi, *Discord*, 267

واستمرّ الفهود بالمشاركة في تنظيم المظاهرات ضدّ سياسات الحكومة الإسرائيلية الداخليّة والخارجيّة، ومن بينها مظاهرة ضخمة تمّت عقب إطلاق الشرطة الإسرائيليّة النار على اليميني شمعون يهوشوا وتسبّبت بقتله، في ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٢، وحصلت الجريمة عقب وصول الشرطة إلى منزل يهوشوا في كفار شاليم في تلّ أبيب بهدف هدم غرفة إضافية كان قد ضمّها لمنزله دون إذن من الحكومة. وقد تمّ قتل يهوشوا أثناء محاولته مقاومة الشرطة التي سعت إلى هدم الغرفة (هذه الممارسة شائعة عادة ضدّ الفلسطينيين وليس الأشكناز)^(١)، الأمر الذي دفع عددًا من الشباب إلى تنظيم مظاهرات، وإحراق الإطارات في الشوارع، وكتابة شعارات على الجدران كـ «أشكي - نازي»^(٢)، وهو نعت جرى ترديده آنذاك ضدّ الأشكناز من جانب المتظاهرين اليهود الشرقيين. فيما دفع اندلاع المظاهرات الضخمة عقب الجريمة بعدّة أيّام، الكنيسة إلى تأخير دفن يهوشوا حتى حلول الظلام، وذلك منعا للشغب^(٣). وجرى كذلك عام ١٩٨٤، أي عقب مقتل يهوشوا بعامين، عدد من المصادمات الدموية، في أعقاب هدم أكثر من مائة بناء في كفار شاليم، وأشعل المتظاهرون النار في مستودع، كما أغلقوا الطرق العامّة مردّدين «أشكي - نازي» في وجه الشرطة^(٤).

أدرك كثير من اليهود الشرقيين حتميّة فشل الحركات الخارجة عن النظام

(١) أفادت الصحف الإسرائيليّة التي غطت الحادثة بأنّ الحكومة في الوقت الذي أصدرت فيه أوامر الهدم ضدّ الأبنية الأشكنازيّة غير القانونيّة في مركز ديزينكوف وفندق البلازا، لم تقم بالهدم على الإطلاق. انظر Giladi, *Discord*, 290 من الجدير بالذكر، أنّ أغلب الأشكناز منتعشون اقتصاديًا وليسوا في حاجة للجوء إلى البناء العشوائي غير القانوني، الذي يلجأ إليه المزراحييم أحيانًا، بفضل التحيز المماسس والمنظّم الذي يواجهونه. وأودّ أن أشكر إيلا شوحط على هذه الملاحظة.

(٢) «الأشكنازي» تعني حرفيًا بالعبريّة «الألمان».

(٣) *International Herald Tribune*, December 31, 1982 and *Zu Haderekh*, December 29, 1982.

(٤) «هاآرتس»، ٢٨ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٤.

كالفهود السود، نظرًا لقمع الحكومة لها، فغدت القنوات النظامية، بين أمور أخرى، مجالاً لتقدير أكبر، باعتبارها البديل الوحيد الذي بقي لديهم. وقد أفضى ذلك الأمر إلى أضخم احتجاج شعبي في تاريخ إسرائيل من جانب الأكثرية من اليهود الشرقيين، من الذين ساهمت أصواتهم في وصول ائتلاف الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، الأمر الذي أنهى، ولأول مرة منذ تأسيس إسرائيل، احتكار الحزب الواحد للسلطة من قبل الماباي/معراخ^(١). فبينما أسهمت الهيمنة الأيديولوجية للدولة الإسرائيلية إلى جانب أدواتها القمعية في إفشال محاولات الفهود السود، ومن قبلهم تكتل المهاجرين من شمال إفريقيا، في تحقيق مكاسب مادية ملموسة لليهود الشرقيين، إلا أن شعور اليهود الشرقيين بالاضطهاد جرى قصره على تصويت تمردي ناجح دعمًا لليكود - المعارض الأكثر حيوية أمام الحزب الحاكم (والمعتبر حزبًا

(١) من أجل تحليل نمط تصويت المزراحي، انظر Emmanuel Farjoun, «Class divisions in Israeli society,» *Khamsin*, No. 10 (1983), Avishai Ehrlich, «The oriental support for Begin-a critique of Farjoun,» *Khamsin*, No. 10 (1983), A. Hoder, «Oriental Jews in Israel-Collective schizophrénia,» *Khamsin*, No. 10 (1983), Israel shahak, «The Oriental jews in Israeli politics,» *Middle East international* (June 15, 1984), Giora Goldberg and Efraim Ben Zadok, «Voting patterns of Oriental Jews in development towns,» *The Jerusalem Quarterly*, 32 (Summer 1984), Maurice Roumani, «The Sephardi factor in Israeli politics,» *Middle East journal*, Vol. 42 (3) (Summer 1989), Shlomo Swirski, «The Oriental Jews in Israel, why many tilted toward Begin,» *Dissent*, 30 (Winter 1984), Sammy Smootha, «Internal divisions in Israel at forty,» *Middle East Review*, Vol. XX (4) (Summer 1988).

وحول التحليلات الأشكنازية المحافظة لتصويت المزراحي، انظر: Yael Yishai, «Hawkish Proletariat: the case of Israel,» *Journal of Political and Military Sociology*, Vol. 13 (1) (Spring 1985), Ken Shachter, «The ethnic factor,» *Jerusalem Post*, (June 17, 1988), 6, and Ofira Seliktar, «Ethnic stratification and foreign policy in Israel: the attitudes of Oriental Jews towards the Arabs and the Arab-Israeli conflict,» *Middle East Journal*, Vol. 28 (1) (Winter 1984). 34 - 50.

أشكنازيًا بامتياز)، بالرغم من سجلّ الليكود الأيديولوجي والسياسي الحافل ضدّ اليهود الشرقيين^(١).

وفي الوقت الذي كان ظهور الفهود السود على المشهد السياسي الإسرائيلي قصير الأمد، كان تأثيرهم بعيد الأمد. وبخلاف انتفاضة الأفارقة الشماليين في وادي الصليب، كان نضال الفهود منظمًا حول هوية تشمل كافة من عرفتهم الصهيونية بالـ (سفارديم)، ولاحقًا (مزراحيم) أي اليهود الشرقيين، إذ لم يبدأ اليهود الشرقيون بالمطالبة العلنية بحقوق ثقافية بقيت مكموعة إلى وقتها إلّا عقب صعود الحركة.

وانبثقت مجموعة مهمّة احتذت بمثال الفهود، وذلك في منتصف وأواخر السبعينيات، حيث قامت منظمة «ماعتس»، بين ١٩٧٥ و١٩٧٨، بكثير من عمليات الحرق والتخريب ضدّ الدولة الإسرائيلية والمؤسسات الاقتصادية والتي ضمّت بحسب الشرطة الإسرائيلية^(٢) مخططات لنسف مقرّ الشرطة الرئيسي في تلّ أبيب، واختطاف وزير العدل الإسرائيلي شموئيل تامير^(٣).

وقد تجلّى أحد أهمّ نجاحات الفهود من خلال الزخم القوي الذي خلقوه، والذي أدى إلى نشوء عدد من الجماعات والمنظمات التي مثلت مصالح اليهود الشرقيين المختلفة في الثمانينيات أمثال: «أوحاليم» أي (الخيام)، «عوديد»، حركة الحزام الأسود، «الشرق للسلام»، «معافاك ٨٥» أي (النضال ٨٥)، إلخ^(٤)، والتي تراوحت مطالبها بين الحصول على مساكن

(١) حول نقص التعددية في إسرائيل، انظر محمد عرفه، «التعددية في المجتمع الإسرائيلي»، المستقبل العربي، عدد ٨٢، كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٥، ٤٨ - ٧٣.

(٢) «هاآرتس»، ١٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٨.

(٣) Shalom Cohen, «L'Exil Dans le Retour» in *Le Second Israel*, 197

On «Ma'avak 85» see Dissent, Ma'avak 85 (Struggle 85), *New Outlook* (٤) (February-March 1985), on «East for Peace.» see The Oriental Jewish peace movements-a ray of hope.» *The Other Israel, Newsletter of the Israeli*

أفضل، والمزيد من العمل والحقوق الثقافية، وصولاً إلى المطالبة بالتمثيل السياسي، والتضامن مع الفلسطينيين الإسرائيليين، والفلسطينيين في المناطق المحتلة.

وتواصلت كذلك المظاهرات والإضرابات ضدّ شتى أنواع السياسات المنحازة في الدولة الإسرائيلية طوال حقبة الثمانينيات والتسعينيات، وكان آخرها في أوفاكيم في نهاية ١٩٩٥. وتواصلت في تلك الحقبة قضية الأطفال اليمينيين المختطفين بتعبئة اليهود الشرقيين ضدّ عنصريّة الدولة الأشكنازية، فعندما قامت قوّة مؤلّفة من ٨٠٠ ضابط شرطة إسرائيلي عام ١٩٩٤، بمحاصرة الحاخام اليميني المولد عوزي ميشوليم، وبضع عشرات من أتباعه من اليهود الشرقيين في منزله في يهود (بالقرب من بتاح تكفا) بينما كانوا يطالبون بالحصول على معلومات عن الأطفال المختطفين، وصفت الشرطة الإسرائيلية والإعلام المسيطر عليه أشكنازيًا، الحشد وكأنهم طائفة دينية تحاكي فرع الداووديين في الولايات المتّحدة (US Branch Davidians). كذلك أفادت التقارير بأنّ أتباع ميشوليم كانوا «مدجّجين بالسلاح»، وقد قامت الشرطة الإسرائيلية بقتل شخص واحد واعتقال ثمانية عشر آخرين، بينما جرى استدراج الحاخام ميشوليم من منزله بخديعة وتمّ اعتقاله. وشكّلت لجنة تقصي حقائق حكومية جديدة عقب هذه المواجهات، وكانت آخر لجنة تُشكّل من هذا النوع قد جرت في عام ١٩٨٨^(١).

وشهدت حقبة الثمانينيات استمرار بعض اليهود الشرقيين بالمناداة بالكفاح

Council for Israeli-Palestinian Peace, 26 (June 1987), 7 - 9, on «Ohalim,» see Shlomo Hassan, «The emergence of an urban social movement in Israeli society - an integrated approach,» *International Journal of Urban and Regional Research*, Vol. 7 (2) (1983), 157 - 174, also on «Ohalim,» and «Oded,» see Giladi, *Discord*, 282 - 295.

(١) «الشرطة الإسرائيلية تتبادل إطلاق النار مع أتباع الحاخام,» *Chicago Tribune*, May 11, 1994.

المسلّح ضدّ الدولة الإسرائيليّة، كطريق وحيد لإنهاء التمييز العنصري ضدّهم^(١)، بينما واصل عدد من اليهود الشرقيين، في الوقت نفسه، لقاءاتهم مع الفلسطينيين، داخل إسرائيل وخارجها، بمن فيهم (م ت ف) منظمّة التحرير الفلسطينيّة، إضافة إلى مضايقة المستعمرين الاستيطانيّين من الغالبية الأشكنازية، في الضفّة الغربيّة وغزّة (حيث يشكّل اليهود الشرقيون أقلّ من ٨ بالمائة من المستوطنين في الأراضي المحتلّة)، إذ شمل التضامن مع الفلسطينيين الطيف الاجتماعي لليهود الشرقيين بأكمله؛ من الأحياء الفقيرة إلى مثقفي المدن. فقد ربط عدد من اليهود الشرقيين التمييز الممارس ضدّهم بالتمييز الممارس ضدّ الفلسطينيين^(٢).

وقد تشكّلت كذلك لجنة الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني عام ١٩٨٦، وقام مؤسسوها بدعم حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحقّهم في النضال من أجل السلام والديموقراطيّة، وكان من ضمن قاداتها، المغربي شلومو الباز، والعراقيان ساسون سوميخ، ولطيف دوري (من حزب العمل) وغيرهم، وقد ترتّب على اجتماع الجماعة مع الفلسطينيين الإسرائيليين والفلسطينيين من المناطق المحتلّة بالإضافة إلى اتّصالاتهم مع (م ت ف)، إصدار الحكومة الإسرائيليّة «لمرسوم مكافحة الإرهاب» في آب/أغسطس ١٩٨٦، وذلك لحظر أيّ لقاء لإسرائيلي مع (م ت ف)، علاوة على أنّ المجموعة التي اشتملت على أشكنازيين كذلك التقت مع مسؤولين من (م ت ف)، في رومانيا، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٦ تحدّيًا للمرسوم. وتلا هذا الاجتماع اجتماع آخر في بودابست في شهر حزيران/

(١) Giladi, *Discord*, 293 - 294.

(٢) أفادت «هاآرتس» في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٥، بأنّ نشطاء الأحياء الفقيرة قد أعلنوا أنّ «أولئك الذين يؤذون الفلسطينيين، يؤذون السفارديم . . .» cited by Giladi, *Discord*, 313. حول علاقات المزراحي مع الفلسطينيين، انظر أيضًا Maurice Romani, «The Sephardi factor in Israeli politics,» *Middle East Journal*, Vol. 43 (3) (Summer 1988), 432 - 434.

يونيو عام ١٩٨٧، في حين رفض عدد من اليهود الشرقيين، بمن فيهم أعضاء سابقون من الفهود وهم موني ياكيم وإيلا شوحط، المشاركة بوفد مشترك تحت عنوان الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، وأصرّوا على حوار بين اليهود الشرقيين والفلسطينيين على وجه الخصوص. وقد تتوّج التقاء هذه الجهود بالإضافة إلى دعم مؤسسة المنظور اليهودي العربي (Perspectives Judeo-Arabes) ومقرّها باريس، بالاجتماع التاريخي الذي عُقد في تمّوز/ يوليو ١٩٨٩ في مدينة طليطلة في إسبانيا، والذي حضره ثمانية وثلاثون مثقّفًا من اليهود الشرقيين من إسرائيل وآخرون من الخارج، وكان من بين الفلسطينيين الحاضرين محمود عبّاس (أبو مازن) والشاعر الفلسطيني محمود درويش، وخاطب عدد من وفود اليهود الشرقيين الاجتماع بالعربيّة - لغتهم الأصليّة^(١).

وعلى الرّغم من كثافة عدد من هذه الاحتجاجات، وبزوغ هويّة ثقافيّة يهوديّة شرقيّة قويّة، فقد بقي غالبية اليهود الشرقيين داخل حظيرة المجتمع الإسرائيلي (الأشكنازي) - ممّا يدلّ على قوّة ومرونة الأيديولوجيّة الصهيونيّة المهيمنة للدولة الإسرائيليّة. ومع ذلك واصل الكثير من بينهم النضال ضدّ وضعهم، أمثال: المغربي مردخاي فعنونو الذي قام عام ١٩٨٦ بشنّ هجوم عنيف على البرنامج النووي الإسرائيلي في مقابلة مع صحيفة «الصنديا تايمز» في لندن، وهو العمل الذي أدّى إلى اختطافه في أوروبا من قبل الموساد، وتمّ إيداعه السجن بدون اتّصال خارجي لعقد ونصف من الزمن، في حين كان آخرون مثل كوخبي شيميش وسعاديا مرسيانو، من الفهود السود السابقين، اللذين أطلقا جبهة الشرقيين (المزراحي) دعمًا للفلسطينيين عام ١٩٨٦، في طليعة المجموعات الإسرائيليّة المحتجّة على القمع الإسرائيلي

(١) للمزيد من المعلومات حول هذه الاجتماعات، انظر 316 - 326 Giladi, *Discord*.
أود أيضًا أن أشكر إيلا شوحط، إحدى أعضاء الوفد السفاردي في طليطلة، للإطلاعي على ملاحظاتها.

في غضون الانتفاضة الأولى^(١). ومن ضمن المنظّمات الأخرى المنظّمة العالمية لليهود من الدول الإسلاميّة (World Organization of Jews from Islamic Countries)، ومقرّها نيويورك، وهي منظّمة غير حكوميّة تابعة للأمم المتّحدة ومعنيّة بالقضيّة الفلسطينيّة.

بالإضافة إلى ذلك نشطت مجموعات أخرى معنيّة بقضايا مختلفة كالتمييز التعليمي ضدّ السفارديم (اليهود الشرقيين) والفلسطينيين، ومن هذه الجماعات، HILA (هيلاه)، أو اللّجنة الإسرائيليّة من أجل التعليم في الأحياء الشريّة، وبلدات التطوير، وقد تأسّست عام ١٩٨٧، وهي تناضل من أجل حقوق اليهود الشرقيين التعليميّة^(٢)، كما تقوم بذلك جماعة (كيدما) التي نجحت في إقامة مدرستين بديلتين لأطفال اليهود الشرقيين هربًا من العنصريّة الأشكنازيّة في المدارس (إلا أنّ إحدى المدرستين اضطرت إلى الإقفال بسبب الميزانيّة ومضايقات الحكومة)^(٣). وتقع المدرستان في تلّ أبيب والقدس، ويرأسهما المرّتان النشطان سامي شطريت (مغربي)، وكلارا يونا (يمنيّة). ومن ضمن المنظّمات الأحدث ملتقى النساء اليهوديّات الشريقيّات (فوروم هانا شيم هامزراحيوت)، الذي تأسّس عام ١٩٩٤، وعقد أوّل مؤتمر له في ناتانيا في أيّار/مايو من عام ١٩٩٦^(٤).

ومن أهمّ الشخصيّات اليهوديّة الشريّة التي برزت ضمن توجّه التيّار السائد في المؤسّسة الإسرائيليّة في التسعينيّات، المغربي المولد ديفيد ليفي، وهو

(١) انظر مقابلتهم في فلسطين الثورة في ١١ أكتوبر/تشرين الأوّل ١٩٨٦.

(٢) انظر *The Israel Equality Monitor*، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. للمزيد من المعلومات. أودّ أن أشكر سامي شطريت للمعلومات التي قدّمها لي حول هيلاه وكدما.

(٣) تواصل شخصي مع سامي شطريت.

(٤) حول الحركة النسائيّة المزراحيّة وتنظيمها، انظر إيلا شوحط، «النسويّة المزراحيّة: سياسة النوع الاجتماعي، العرق والتعدديّة الثقافيّة»، سيُنشر قريبًا في *News From Within* (أخبار من الداخل)، أيّار/مايو ١٩٩٦ *News From Within* من منشورات مركز المعلومات «بدليل» في القدس وبيت لحم.

شخصية مرنة أيدولوجياً، وكان قد انفصل عن الليكود في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ مانحاً الأمل لبعض المثقفين والنشطاء من اليهود الشرقيين بتأسيس حزب مزרחي (يهودي شرقي)^(١)، وقد ساعده بعضهم، مثل سامي شطريت، في كتابة برنامج السياسي، بينما لم يثق آخرون بتاريخه السياسي وارتباطاته المستمرة بالمؤسسة الأشكنازية. إلا أن هذه الآمال تحطمت عندما جرى استقطاب ليفي ثانية إلى حظيرة الليكود من قبل عدوه السابق بنيامين نتانياهو من خلال وعود بمركز مهم في وزارته المستقبلية^(٢).

ولا تزال مقاومة اليهود الشرقيين متواصلة بكامل قوتها بعد مرور خمسة عقود ونصف على التقائق الأولى بالعنصرية الأشكنازية وجهاً لوجه في سياق إسرائيل. وبالرغم من نجاح المؤسسة الأشكنازية بإدماج غالبية اليهود الشرقيين في الهوية والقومية الإسرائيليتين؛ إلا أنها عمقت حسهم بالخضوع للتمييز الأشكنازي أيضاً، وقد اتخذت مقاومة اليهود الشرقيين عدة أشكال على مرّ السنين، تراوحت بين الثورة المعلنة، والكفاح المسلح وصولاً إلى المظاهرات والمسيرات السلمية والتنظيمات السياسية. وفي حقبة «سلام» (م ت ف) - إسرائيل (اقرأ اليهودي أشكنازي)، يبقى مكان اليهود الشرقيين غير واضح، إلا أنه من المؤكد حتى وقت وصول مليون يهودي روسي في التسعينيات، (وقد ظهر أن أكثر من نصفهم على الأقل كانوا من المسيحيين)، تبقى إسرائيل دولة يحكمها اليهود الأوروبيون الذين يشكّلون خمس السكان، والذين يسيطرون على مفاصل الدولة وينتهجون التمييز ضدّ سكان يهود ومسلمين ومسيحيين من آسيا وإفريقيا، يشكّلون أربعة أخماس سكان البلاد. وبالرغم من أن وصول اليهود الروس ضاعف من عدد السكان الأوروبيين إلى أربعين بالمائة، إلا أن الروس من بينهم يواجهون تمييزاً اقتصادياً وثقافياً مختلفاً على يد المؤسسة الأشكنازية. هذا هو التوزيع الديموغرافي داخل

(١) انظر *Middle East International*, June 9, 1995.

(٢) المصدر السابق، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٦.

إسرائيل اليوم، إذا استثنينا أربعة ملايين فلسطيني في الأراضي المحتلة تواصل المؤسسة الأشكنازية السيطرة عليهم وحرمانهم من كافة الحقوق السياسية. في هذا السياق التحليلي بالذات، يجوز تطبيق التناظر الذي قام به الكثيرون بين نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، وإسرائيل على نحو أكثر دقة^(١).

(١) تجادل إيلا شوحط أنّ التناظر الأميركي ينطبق أيضًا على إسرائيل بحيث يتشابه الفلسطينيون مع الأميركيين الأصليين، بينما يتشابه المزارحي مع الأميركيين السود (حيث إنّ السابقين هم من السكّان الأصليين بينما اللاحقون مستوردون). انظر Shohat «Staging the Quincentenary: the Middle East and the Americas,» in *Third Text*, 21 (Winter 1992 - 1993) 102.

الجزء الثاني

أصول «عملية السلام»: تحويل الحقل السياسي
اللسطيني

الفصل الرابع

الفلسطينيون وحدود الخطاب المعرقن (*)

تغيّرت الوضعية الخطابية للفلسطينيين في الغرب في السنوات الأخيرة؛ وذلك بتسرّب دينامية جديدة إلى المفاهيم المتحجرة التي كانت عادة تميّز الفلسطينيين في الخطاب الغربي، بحيث بات المعلقون وصنّاع القرار عبر الطيف السياسي الغربي يُعبّرون عن آراء حول الفلسطينيين لم يكن يُعبّر عنها من قبل، الأمر الذي يفيد بأنّ تفهّم الفلسطينيين بدأ يخضع لتحوّل متواضع تبقى حصيلته غير مؤكّدة. إنّ هذا الفصل هو محاولة لوصف الإطار أو المشهد العام لهذا التبدّل في الخطاب المعرقن المهيمن الذي يفترض ذواته المفوضين ذاتياً باعتبارهم «بيضاً»، بناء على أصولهم الجينية والدينية والجغرافية، والتي تُحدّد خطابياً بدورها، وكذلك تعيين موقع الفلسطينيين المُتبدّل داخله، حيث سأقوم من أجل ذلك بدراسة وثيقتين صحافيتين، تبدوان هامشتيتين للوهلة الأولى، إلّا أنّهما تحتويان بداخلهما، كما سأبيّن، على جملة من البديهيّات المركزيّة لهذا الخطاب. ولما كان هذا الفصل كُتب عام ١٩٩٢، ونُشر عام ١٩٩٣، فإنّه يحلّل التطوّرات حتى عام ١٩٩١، بينما

(*) نُشرت هذه الدراسة لأوّل مرّة عام ١٩٩٣.

أقوم بتحريّ التطوّرات التي طرأت بعد عام ١٩٩١ في فصول لاحقة.

إذا كنّا سنستخدم المعجاز لوصف الخطاب الغربي المهيمن إزاء الفلسطينيين، فإننا سنراه كفضاء خطابي يُوضع الفلسطينيون على تخومه، في مواجهة نقاط تفتيش مهمّتها أن تبقىنا خارجًا مع إتاحة هامش من العبور، الأمر الذي دفع بدوره إلى إحباط وتشجيع الكثير من المثقفين الفلسطينيين ممّن يشعرون أنّهم بنفادهم إلى الخطاب المسيطر ومحاولتهم جعله يتراكم بشكل ما مع خطاب النضال الفلسطيني، سوف يساعدون على تعزيز الموقف الفلسطيني في الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، إلّا أنّ هذا، كما سألّين وأُحاجج، افتراض مغلوّط من حيث إنّ البديهيّات المستبطنة التي تحكم موقع الفلسطينيين في هذا الخطاب، ليست نابعة ممّا يفعله الفلسطينيون وممّا لا يفعلونه، بل من علاقتنا الخطائيّة باليهود الأوروبيين، كما أنّني سوف أقترح كذلك بأنّ التغيّرات في توصيف الفلسطينيين في هذا الخطاب، والتي لم تنتج عن استراتيجيات خطائيّة وإنّما عن أحداث خارج الخطاب - أهمّها العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة منذ الستينيّات، والاحتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وأحدثها الانتفاضة التي بدأت عام ١٩٨٧، تدفع ببديهيّات الخطاب المسيطر إلى حافة شفير أزمة يمكن عكسها وقد لا يمكن، وقد نجم عن هذه التغيّرات معضلة خطائيّة ما زالت تنتظر الحلّ، وغايتي هنا هي تعرية ومناقشة البديهيّات التي تحكمها وتشرّها.

ويتفاوت المعلقون السياسيّون الأميركيّون في آرائهم، عند التعاطي مع الفلسطينيين، بين الناقد «العدائي» إلى الناقد «الودي»، إذ يبدو أنّ المستويات المختلفة من العدائيّة والودودة المُعبّر عنها من طرف المعلقين تعكس (ظاهريًا) اختلافات جوهرية لمواقع خطائيّة، فعلى سبيل المثال، يُعارض النقاد العدائيّون، أمثال المعلق السياسي جورج ويل، الدولة الفلسطينيّة وحقّ تقرير المصير للفلسطينيين، ويدافعون بشراسة عمّا يعتبرونه مصالح إسرائيليّة، إلّا أنّ ويل تمكّن مع ذلك من حشد بعض كلمات التعاطف نحو الفلسطينيين

عقب مذابح صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، مؤكِّدًا بأنَّه «بات للفلسطينيين الآن بابي يار خاصَّتهم وكذلك ليديشي»^(*)، فقد بدَّلت مذبحة بيروت الجبر الأخلاقي للشرق الأوسط مننتجة تماثلاً جديداً للمعاناة^(١)، أمَّا أنتوني لويس، كاتب العمود في صحيفة «النيويورك تايمز»، فيحتلُّ الطرف الآخر من الطيف، مانحاً دعماً مشروطاً للحقوق الفلسطينية. فهل تعكس هذه الآراء المتباينة ظاهرياً أطراً خطابيَّة متشابهة أم مختلفة؟

لقد انتقيت في سياق محاولة الإجابة على هذا التساؤل، قراءة تعليقيْن لأنتوني لويس^(٢). وتنبُّع أهمِّية التعليق الأوَّل من حقيقة كونه كُتِب عقب تعليق «حوار» الولايات المتَّحدة - م ت ف عام ١٩٩٠، الأمر الذي زاد من تهميش م ت ف، فقد أفضى تعليق «الحوار»، بالإضافة إلى الأحداث اللاحقة، وليس أقلُّها عقاب الولايات المتَّحدة للمنظمة - بعد تشويه موقفها من الاجتياح العراقي للكويت - إلى مؤتمر «السلام» العربي - الإسرائيلي في مدريد عام ١٩٩١. أمَّا التعليق الثاني فتنبُّع أهمِّيته من هجومه على المدافعين عن إسرائيل ودعمه للحقوق الفلسطينية. وبالرَّغم من أنَّ هاتين العيَّتين للرأي هما نموذجان هامشيَّان، إلَّا أنَّهما يعكسان البديهيَّات المركزيَّة التي تتحكَّم بالآراء السائدة حول الفلسطينيين.

يطالب أنتوني لويس في تعليق ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٠، الرئيس عرفات بإدانة العمليَّة الفدائيَّة الأخيرة آنذاك، والتي قامت بها جبهة تحرير فلسطين على شواطئ إسرائيل بالقرب من تل أبيب، إلَّا أنَّ رَفُض عرفات الانصياع

(*) منطقة في أوكرانيا تعرَّض فيها اليهود للذبح على أيدي القوَّات الألمانية.

(١) الواشنطن بوست في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ كما أوردها: *Sabra and Chatila: Aningriry ints a Massacre* (Belmont, MA: Association of Arab American University Graduates, 1984, 9).

(٢) نُشر التعليق الأوَّل في النيويورك تايمز في ١٩٩٠/٦/٥ ونشر التعليق الثاني في ١٩٩٠/٧/٣١.

لمثل هذه المطالبات أفضى إلى تعليق الولايات المتحدة «للحوار» مع م ت ف. إنَّ المرء يُواجه لدى قراءة مقال لويس، بنسقٍ خطابي يجعل من الضحايا عرضة للمحاسبة أكثر من المضطهدين، فعلى سبيل المثال، يوصي لويس الرئيس عرفات بإدانة الهجوم على إسرائيل، في الوقت الذي يُحجّم فيه عن طرح مثل هذه التوصيات لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شامير، أو الرئيس بوش الأب في أعقاب مذبحه ريشون لتسيون، والتي كانت قد اقرّرت قبل عدّة أيّام من قبَل مسلّح إسرائيلي، وما تلاها من تقتيل على يد الجيش الإسرائيلي. ففي أعقاب المذبحة التي تمّت في ريشون لتسيون، أعلنت الحكومة الأميركيّة أنّها كانت «قلقة من العدد المرتفع للقتلى والجرحى الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيليّة نتيجة العنف الناجم عن مقتل سبعة من العرب على يد المسلّح الإسرائيلي»^(١). وقد أضافت وزارة الخارجية أنّ الحكومة الأميركيّة كانت «منزعجة» من عدد الإصابات، إلّا أنّ الحكومة الأميركيّة مع ذلك لم تقم بإدانة مجزرة الجندي الإسرائيلي السابقة بحقّ سبعة من العمّال الفلسطينيين؛ بل كانت «منزعجة» فقط من القتل الذي أعقبها على يد الجيش. يظهر ردّ الفعل هذا على ضوء ردّ الفعل الأميركي المختلف تمامًا إزاء العمليّة الفدائيّة الفلسطينيّة الفاشلة على إسرائيل، والتي لم تشهد أيّة إصابات في صفوف الإسرائيليين، حيث أكّدت الحكومة الأميركيّة على أنّها قد «دُعرت من هذا الهجوم الإرهابي»، وعَلّقت بالتالي علاقاتها شبه المعدومة أصلاً مع م ت ف^(٢)، إلّا أنّ لويس لا يشير إلى عدم الانسجام هذا في الموقف الأميركي فحسب، بل إنّه لم يُدنه أصلاً.

يتابع لويس مشيراً إلى أنّ المضربين الفلسطينيين عن الطعام ردّاً على مذبحه ريشون لتسيون «أضربوا عن الطعام في القدس بعد أن قتل مختلّ إسرائيلي [كذا] سبعة فلسطينيين... ثم أعقبت ذلك الغارة، فأنهى القادة

(١) المصدر السابق، ٢٢ أيّار/مايو ١٩٩٠.

(٢) المصدر السابق، ٣١ أيّار/مايو ١٩٩٠.

إضرابهم عن الطعام». وَيَدُلُّ هذا الإيحاء على أن الإضراب كُسر بفعل الغارة، إلا أن هذا أبعد ما يكون عن واقع ما حصل، إذ إنَّ المضربين عن الطعام قد أنهوا احتجاجهم الذي دام ثلاثة عشر يوماً في ١ حزيران/يونيو، معلنين وقفهم للاتصالات الرسميّة مع كافّة المبعوثين الأميركيين والقنصل العام الأميركي في القدس، والذي جاء ردّاً على ما اعتبروه مسؤوليّة إدارة بوش عن «إجهاض الإجماع الدولي» حول ضرورة توفير الحماية للفلسطينيين العزّل الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد أصدرُوا بيانهم عقب استخدام الولايات المتّحدة حقّ النقض (الفيتو) ضدّ قرار مجلس الأمن، الذي يدعو لإرسال فريق دائم من الأمم المتّحدة إلى الأراضي المحتلّة.

يقبل لويس بادعاء الحكومة الإسرائيليّة بأنّ الرجل المسلّح الذي ذبح الفلسطينيين كان «مختلاً»، إذ يستقيم هذا مع التوجّه الحديث في إسرائيل آنذاك، بنعت اليهود الإسرائيليين الذين يرتكبون أعمالاً محرّجةً للدولة الإسرائيليّة «بالمُختلّين». ففي البداية يتمّ إعلامنا في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠، بأنّ اليهودي الإسرائيلي الذي قام بتشويه مقبرة يهوديّة في حيفا «مختلّ»، بناء على تصريح للشرطة، بالرغم من إفادته بأنّ دافعه (السياسي) كان «توحيد اليهود في كُرهم للعرب». وسرعان ما يُعتبر اليهودي الذي اعترف بتدنيس مقبرة إسرائيليّة في اللد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠، بأنّه «مختلّ» كذلك. وفي هذا السياق يذبح أمي بوبر سبعة فلسطينيين ويُعَدُّ «مختلاً» على الفور. من هنا يأتي إسهام لويس في هذا الإطار الخطابي بقبوله وتكريسه «تبرير» الحكومة الإسرائيليّة. إلاّ أنّه سوف يكون مثيراً للاهتمام معرفة حجم الفحوصات الطبيّة العقلية والنفسية التي أُجريت على الفدائيين الفلسطينيين الأحياء، من الذين أسرتهم إسرائيل، وما إذا كانوا يُعتبرون أهلاً لمصطلح «مختلّ» أم لا.

إذ إنَّ «الاختلال» يُعتبر حكماً نسبياً، إذ يقوم المرء عند إصداره، بمقابلة ضمنيّة لمثل سلوك كهذا مع المعايير المجتمعيّة المقبولة. وكما حاجج ألكسندر كوبيرون، فإنّه في حالة إسرائيل، لا يُعَدُّ مسلك أمي بوبر، أكثر

اختلافاً من مُجمل سياسة الحكومة الإسرائيليّة المعادية للفلسطينيين^(١)، ذلك أنّ هذه السياسات بالذات هي التي ترعى مناخاً يفضي إلى أفعال كالتي قام بها بوبر. وفي الحقيقة عندما أُحضر آمي بوبر للمحاكمة بتهمة القتل غير المتعمّد (وليس للقتل العمد)، طلبت المحكمة فعلياً من خمسة أطباء نفسيين تقييم حالته، وقد أجمعوا بأنّه أهلٌ للخضوع للمحاكمة، وحين عَجَز محامي الدفاع في العثور على طبيبٍ نفسي يُقدّم رأياً مغايراً، طلب الإذن بإسقاط حجة «اختلال» بوبر^(٢).

وبالرجوع إلى لويس، نجد أنّه لا يسائل الرواية الإسرائيليّة حول العمليّة الفدائيّة بحدّ ذاتها، حيث نقلت صحيفة «الواشنطن بوست» في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ أنّ أحد قوارب الفدائيين كان على مرمى مائتي ياردة من شاطئ نادر شعبي مكتظّ بمناسبة الأعياد، وقد «قال السباحون إنّهم كان بإمكان المقاتلين الفلسطينيين إطلاق النار على الإسرائيليين المزدحمين على الشاطئ غير أنّهم لم يفعلوا»، إلّا أنّ لويس لا يأخذ بالاعتبار مثل هذه الأدلّة المناقضة لرواية الحكومة الإسرائيليّة.

إنّ التحريفات المذكورة أعلاه ليست استثنائية؛ بل على النقيض من ذلك، فهي تُفصح عن سمات مميزة لتعليقات لويس حول المسألة الفلسطينية، ومع ذلك يُشتهر لويس من قبل الكثيرين على أنّه صوت متعاطف مع الفلسطينيين، لكنّ هذا لا يعني، بالطبع، عدم وجود فوارق بين المدافعين عن إسرائيل وبين لويس فيما يخصّ المسألة الفلسطينية، بل على العكس يمكن إقامة الدليل على مثل هذه الفروقات، وكذلك لا يُلمّح هذا السجال بأنّ دعم أنتوني لويس للفلسطينيين غير صادق وحقيقي، إلّا أنّه يشير مع ذلك إلى أنّ ما يتشاطره لويس والمدافعون عن إسرائيل من تماثلات هي مُحصّلة لخطابٍ

A 15, 1990, May 24, *Wall Street Journal*. (١)

Ha'aretz July 10 1990, translated in *Israel Mirror*, No. 800 (July 28) (٢)

(١٩٩٠). أودّ أن أشكر نعيم تشومسكي لفت انتباهي لهذا المصدر.

كُلِّي الانتشار تمّ إنتاجهم ضمنه، والذي فشل لويس في مساءلته^(١).

إنَّ الفرق المميّز والوحيد بين آراء لويس وبين الداعمين لإسرائيل هو حول القضية المحتومة التي لا سبيل لاجتنابها، والتي تتمثّل بالتضحية الجسديّة الفعلية بالفلسطينيين - من القتل والإصابات والترحيل والتوقيف والتعذيب، إذ يدعم لويس الفلسطينيين هنا بقدر ما هم ضحايا جسدّيون، أي من يقوم عليهم فعل العنف الإسرائيلي، إلّا أنّ دعمه لا يتخطى هذه الحدود بكثير، فعندما يتّخذ الفلسطينيون دور الذوات (وفي هذه الحالة رفضنا قبول الإملاءات الأميركيّة)، يستتبع ذلك الإدانة، وكأنّه تعبير عن حنق من أنّ الموضوعات قد تجرّأوا على تسلّم دور الذوات. وحينما يبادر الفلسطينيون للقيام بدور فعّال، يجري اعتبارهم آنذاك «لاعقلانيين» دونما التزام بقواعد النقد النزيه ومن ثم وبناء على ذلك ينبذوننا.

ربط اليهود الأوروبيين بالعرب الفلسطينيين

إنَّ الوضع الخطابي لليهود الأوروبيين هو الذي يحكم كفيّة رؤيتهم في الغرب بالعلاقة مع فلسطين، وكفيّة رؤيتهم في العالم العربي، من قبل الفلسطينيين على وجه الخصوص. فبينما يُعتبر اليهود الأوروبيون في الغرب لاجئين فارين من النازية، ومن الترويع اللاحق في أوروبا ما بعد المحرقة، وناجين من حرب إبادة وضحايا للالتزامات البريطانيّة نحو العرب^(٢)، ينظر

(١) إنّ الاختلافات والتشابهات بين لويس والمدافعين عن إسرائيل لا تتباين كثيرًا عن الاختلافات والتشابهات التي يصفها Abdul R. JanMohamed على أنّها موجودة بين «الإنسانيين الجدد» و«الإنسانيين الليبراليين» في دراسته «Humanism & minority literature: toward a definition of counter-hegemonic discourse» *Boundary 2* 12, No. 3; 13 No. 1 (Fall 1984), 288.

(٢) في الواقع قرّر عدد من اليهود العودة إلى منازلهم في أوروبا الشرقية بعد الحرب وذلك بدلًا من الهجرة إلى فلسطين. ولكنهم قبلوا بلاساميّة صارخة وحتى في بعض الحالات، كما حصل في بلدة كيلسي، في بولندا، استقبلوا بمذابح لم يوقفها سوى =

الفلسطينيون إلى اليهود الأوروبيين من خلال تجربتهم الخاصة والمباشرة. فبالنسبة للفلسطينيين، لم يصل اليهود الأوروبيون كلاجئين وإنما كغزاة، هدفهم الوحيد الاستيلاء على فلسطين بكل الوسائل المتاحة من أجل تحقيق المطامح الصهيونية، والتي تجلّت قبل صعود هتلر إلى السلطة، تبعاً لذلك لا ينظر الفلسطينيون إلى اليهود الأوروبيين كلاجئين لا حول لهم ولا قوة، بل كمستعمرين مسلّحين يقترفون المذابح^(١).

إنّ هذا «التحوّل» الذي لَحِقَ بوضعيّة اليهود الأوروبيين في منتصف الطريق (من شواطئ أوروبا إلى شواطئ فلسطين) مُعَيَّبٌ عن التاريخ المستقى من خطابٍ معرقن «أبيض». ولا بدّ في البداية من أن يؤكّد المرء على أنّ التجربة الاستعماريّة لليهود الأوروبيين ليست متفرّدة بحدّ ذاتها، وإن كانت تجربة اليهود كلاجئين ناجين من المحرقة هي كذلك بالتأكيد، إنّما كان لأوروبيين آخرين وضع استعماري مماثل عندما باسروا بالاستعمار الاستيطاني «للعالم الجديد». فبرغم الاختلافات التاريخيّة الرئيّسة، يُعتَبَرُ البور أيضاً لاجئين/ مستعمرين في جنوب إفريقيا، لكنّ هذا ليس حال المستوطنين الإنجليز في روديسيا وجنوب إفريقيا وكينيا وأستراليا ونيوزيلندا، ولا كانت هذه تجربة الأقدام السوداء (pieds noirs) الفرنسيّين في شمال إفريقيا، أو الغزاة (conquistadores) الإسبان والبرتغاليّين في الأمريكيتين، كما لم يكن غالبية الأوروبيين الذين استوطنوا أميركا الشماليّة لاحقاً «لاجئين» بدورهم بالتأكيد، مستثنين من ذلك المهاجرين الأوائل الفارّين من شتّى صنوف الاضطهاد الديني.

تدخّل الجيش الأحمر. أمّا فيما يتعلّق بالتزامات بريطانيا التي لم تستوف، فذلك بالإشارة إلى المعسكرات التي احتجز البريطانيون فيها اليهود الأوروبيين في قبرص وهم في طريقهم إلى فلسطين.

See Edward Said, The Question of Palestine (New York: Random House, (١) 1979), especially his second chapter, «Zionism from the Standpoint of its Victims, 56 - 117».

بالإضافة إلى هذا الفارق الحاسم في تجربة المحرقة، فإنَّ أحد الفروقات البيّنة الأخرى بين اللاجئيين/المستعمرين اليهود الأوروبيين ونظرائهم من المسيحيين تتجلى في ديمومة وضعيّة اللاجئيين المسيغة على اليهود، مع أنّ هذا الوضع لم يعد ينطبق على كلِّ من البور أو المستوطنين الأوروبيين في أميركا الشماليّة، ذلك أنّ هجرة اليهود المتواصلة من أوطانهم المعنيّة، هي، بدون ريب، تذكيرٌ مستمرٌّ بوضعيّة «اللاجئيين» التي أسبغها عليهم الخطاب المسيطر، بالرّغم من أنّ مثل هذه الوضعيّة لم تُغدق على «المهاجرين» المسيحيين اللاحقين إلى أميركا الشماليّة، باستثناء أولئك المهاجرين من الدول الاشتراكيّة، الذين وإن كان الخطاب المعرقن يُسبغ عليهم وضعيّة «لاجئيين» (في الوقت الذي تُنكرُ هذه الوضعيّة على اللاجئيين «السمر» من أميركا الوسطى)، إلّا أنّ وضعيّتهم لا تُستغلُّ كمسوّغٍ أساسيٍّ للإخضاع المستمرِّ لسكّان أميركا الأصليين^(١).

ومن هنا، فإنَّ القول بإمكانية التوصل إلى حلٍّ «للصراع» الفلسطيني/الإسرائيلي إذا ما اتفق الفلسطينيون والغرب (باعتبار إسرائيل جزءًا من الغرب)^(٢) على وضعيّة المهاجرين اليهود الأوروبيين، إنّما هو اختزال مُبتدّلٌ للأمر، ذلك أنّ الاختلاف بين هذه الآراء هو ما يُعلّلُ كافّة الأفعال المتعاقبة على التوالي، التي يقوم بها كلٌّ من العرب الفلسطينيين واليهود الأوروبيين، إلّا أنّه لا مفرّ للخطاب المعرقن من «تعليل» هذه الأفعال كونها تُرتكبُ من قبل أناس من غير البيض، ومن غير المسيحيين خطايا،

(١) هنالك «مبررات» أخرى أيضًا، لا مجال لمناقشتها في هذا البحث لأسباب تتعلق بالمساحة.

(٢) إنّ الهوية اليهوديّة الأوروبيّة (الغربيّة) لإسرائيل هي الهوية الوحيدة المعترف بها لإسرائيل في هذا الخطاب المعرقن، مستبعدين العرب الفلسطينيين الإسرائيليين. أمّا غالبية اليهود الإسرائيليين من السفاردي/المزراحي (اليهود الشرقيين) فمعترف بهم إلى الحدّ الذي تندمج فيه هويّتهم في الثقافة الغربيّة لإسرائيل، وإلى الحدّ الذي تشاهد فيه ثقافتهم الشرقيّة «السابقة» من خلال عدسات الثقافة الأنثروبولوجيّة الأشكنازيّة.

فبينما «يُعَلَّلُ» الكثير من عنف إسرائيل بناءً على وضعيّة اليهود الأوروبيين السابقة على إسرائيل، كذلك يُنظر إلى العنف الفلسطيني تأويلًا عبر الوضعيّة نفسها لنفس أولئك اليهود، بحيث احتُسِبَتْ وضعيّة الفلسطينين كنتاج لتاريخنا المنفصل لاعلائقيّة، ذلك أنّ «التاريخ الوحيد بالرّغم من كلّ شيء، هو تاريخ البيض»^(١). أمّا أفعال إسرائيل فيعتقد بأنها نابعة من وضعيّة أولئك اليهود الذين وصلوا إلى شواطئ فلسطين فرارًا من النظام النازي والمحركة، فقط لكي يُجابهوا بحملة عنف لاساميّة أخرى، إنّما هذه المرّة على يد العرب الفلسطينيين، والعرب من الدول المجاورة المُصمّمين على طردهم من ملاذهم الأوحدهم والأخير^(٢). وهكذا، فإنّ عنف إسرائيل، بقدر ما يُؤسّف له في هذا الخطاب، إنّما يُعتبَر في جوهره ضربًا من الدفاع عن النفس، وفي ذات السياق، «يُعَلَّلُ» العنف الفلسطيني، الذي كان/وما زال دفاعًا عن النفس ضدّ الغزاة الأجنبي، خارج سياقه أيضًا كجزء من هذه الحملة اللاساميّة ضدّ اللاجئين اليهود، ذلك أنّ الخطاب المشتمل على الفلسطينيين وإسرائيل كان وما يزال يَتَمَوَّضُ بكامله داخل تخوم هذه البديهيّات التأويليّة - التي يُعتبَر اليهود بموجبها، من بين صفات أخرى، لاجئين فارّين دومًا من المحركة ولا يُعاينون أبدًا في سياق تاريخين وخطابين منفصلين. وقد استقصت الكثير من الدراسات الأكاديميّة المناهج المنظّمة والعوامل الثقافيّة التي مأسست لهذا الرأي في الغرب^(٣)، ولكن ما أودّ أن أُشير إليه هو أنّ مثل هذا

Aimé Cesaire, *Discourse on Colonialism* (New York: Monthly Review (١) press, Cesaire is quoting Gobineau, 1972, 54).

(٢) تعني «معاداة الساميّة» في هذا الخطاب، حصرًا «معاداة اليهوديّة» مع استبعاد الشعوب الساميّة الأخرى، أي العرب في هذا المقام.

(٣) حول العوامل الثقافيّة انظر على سبيل المثال، Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983).

وحول تأثير اللوبي الإسرائيلي، انظر: Paul Findely, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Wesport, CT: Lawrence

الرأي، في الواقع عبارة عن ترجمة لوضع اليهود الأوروبيين والفلسطينيين.

تحويل الفلسطينيين واليهود

يُحَبِّدُ العديد من المثقفين الفلسطينيين الرأي القائل بضرورة تعلّم الفلسطينيين «اللغة الصحيحة» كي يتمكنوا من القيام بعملٍ سياسي مُجدد داخل النظام الأميركي^(١)، وذلك من أجل كسب تأييد الرأي العام الأميركي إلى جانب الفلسطينيين. وقد أجرى الباحثون الفلسطينيون إيليا زريق وآخرون، في دراسة تَمَّت مؤخرًا حول الفلسطينيين و«عملية السلام» (بُنِيَتْ على مسح أُدير من جانب ثلاثة علماء اجتماع فلسطينيين التقوا مع أربعين من «القياديين» الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة)^(٢)، مقارنة بين الرعيل الجديد من القادة والمثقفين الفلسطينيين، والجيل الأقدم بأكثر من عشرين عامًا تقريبًا^(٣)، حيث استخلصوا ما مفاده أنّ هنالك «اختلافًا جيليًا ملحوظًا يجعل

Hill, 1985); and Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and = American Foreign Policy* (New York: Touchstone Books 1988).

(١) أعرب عدد من المثقفين الفلسطينيين عن مثل هذه الآراء في مؤتمر حول الحرية الأكاديمية الفلسطينية في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي الذي انعقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيو ١٩٩٠. بالرغم من أنّ بعض الحاضرين قد أيدوا صيغة مشابهة كنتكتيك، إلا أنّهم لم يعتبروها تريباقًا عامًا للمشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في الغرب.

(٢) تجدر الملاحظة إلى أنّ عددًا من أولئك المثقفين، بمن فيهم حنان ميخائيل عشراوي، وزكريا الأغا، وغسان الخطيب، وزهيرة كمال، وسري نسيبة، وحيدر عبد الشافي، سيصبحون لاحقًا جزءًا من الوفد الفلسطيني الرسمي ولجانه الاستشارية والإدارية الموافق عليها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر «السلام» المنعقد في مدريد ولاحقًا في واشنطن.

(٣) Elia Zureik, Fouad Moughrabi, Manuel Hassassian, and Aziz Haidar, (٣) «Palestinians and the peace process, *Journal of Palestine Studies* 21 (1) (Autumn 1991), A list of the interviewees appears on page 53.

من الفلسطينيين الجدد ما دعاه كارل مانهايم (جيلاً بحد ذاته) قادراً على التعلّم من التاريخ وطبع أسلوبه الخاصّ على الحاضر»، [التشديد من عندي]^(١). فيما يجري إعلامنا في الجملة التالية، بأنّ «الصف الجديد من الناشطين هم على مستوى عالٍ من التحصيل العلمي (في الغرب غالباً) وقادرون على توصيل الأفكار المفهومة أكثر لدى الغرب والأكثر تساوقاً مع القيم الحديثة» [التشديد من عندي]. بالإضافة إلى مساواة الغرب بالحدثة، كيف أمكن لأولئك العلماء الإشارة إلى «الأسلوب الخاصّ» للقيادات الفلسطينية الجديدة، وهم مدركون تماماً أنّه أسلوبٌ غربيّ ذلك الذي يتبنّاه أولئك القادة كي يصبحوا «مفهومين أكثر لدى الغرب؟»، إذ إنّ المرء ليس مضطراً بلا ريب، لأن يتبنّى أسلوباً غريباً كي يصبح «مفهوماً» لدى الغرب، ذلك أنّ رفض الولايات المتحدة الفعلي للفلسطينيين الذين يأبون قبول التعريف الأميركي للهوية الفلسطينية، والإملاءات الأميركية في إعداد الأجندة السياسيّة الفلسطينيّة، ليس ناجماً عن عجزٍ من طرف أولئك الفلسطينيين في توصيل الأفكار المفهومة أكثر لدى الغرب»، بل عن معارضة الولايات المتحدة السماح للفلسطينيين (مجرّد موضوعات) بتعريف أنفسنا ووضع أجندتنا الخاصّة. ثم يتابع زريق وآخرون ليقروا بأنّ القادة الجدد:

«يميلون لأن يكونوا أقلّ أدلجة من الجيل الأسبق من الناشطين، وأكثر برغماتيّة، ويبدون استعداداً أكبر للتكيّف مع الوقائع الجديدة، فيما تخلو لغتهم من الخطابة والكليشيهات، كذلك لم يُلحظ في أيّ من المقابلات أيّ استخدامٍ للخطابة القديمة المرتبطة عموماً بأدبيّات المقاومة^(٢)».

لا يُوضّح زريق وآخرون ما المقصود بالأدلجة، باستثناء التلميح إلى أنّ الفكر الأيديولوجي هو فكر المقاومة. فعلى سبيل المثال، لا نعرف كقراء

(١) المصدر السابق، ٤٣.

(٢) المصدر السابق، التأكيد مضاف.

أبدًا ما إذا كان القادة الجدد مُعتَبَرين أقلّ أدلجة وأكثر برغماتية من قبل الشعب الفلسطيني أم من قبل «الغرب»، وكذلك لم يُوضَّح إطلاقًا ما إذا كانت «الخطابة والإكليسيهات» بحسب اعتقاد المؤلِّفين معتبرة كذلك أيضًا من قبل الشعب الفلسطيني أم من قبل الغرب. وأمّا استخدام المفردات الأميركية والإسرائيلية في وصف الجيل «الأسبق» من القادة الفلسطينيين فيتمّ طرحه من قبل المؤلِّفين وكأنّه الحقيقة «الموضوعية» التي يتبنّاها الجميع. هذا الالتزام بالخطاب الغربي الذي يشي بتلك الأحكام من جانب أولئك العلماء لا يتكشَّف على المستوى النصّي أبدًا، ذلك أنّ مثل هذا الإفشاء والكشف سيقوّضان حتمًا حججهم وموقفهم التألّيفي كأكاديميين فلسطينيين متعلّمين في الغرب أمام الشعب الفلسطيني. وأخيرًا، يطرح المؤلِّفون المنحى المتمثّل في تكيّف المثقّفين الفلسطينيين من القياديين الجدد مع الوقائع «المستجدة»، على أنّه تطوّرٌ تقدّمِيّ لصالح الشعب الفلسطيني.

يجدر التشديد، في الحقيقة، على أنّ الافتقار للعمل الفعّال من جانب الفلسطينيين، كبارًا كانوا أم شبابًا، في الولايات المتّحدة وخارجها، لا ينبع بالضرورة من عدم تعلّم اللغة (الغريبة) الصحيحة، وإنّما من بديهياتٍ خطابية تُعيّن موقع الفلسطينيين داخل (وفي العلاقة مع) الخطاب المعرّف المسيطر. ولذلك فإنّ النفاذ والولوج إلى الخطاب السياسي والثقافي الأميركي لا يتحقّق ولا يُبلُغ بمجرد معرفة اللغة الصحيحة. فكما كتب فرانز فانون منذ أربعة عقود في كتابه «بشرة سوداء، أفنعة بيضاء»، بأنّ كون الإفريقي يتحدّث فرنسيّة باريسيّة (français parisien) «صحيحة» أو فرنسيّة «زنجيّة» («nigger») ليس له أيّ تأثير في كونه هي/هو مسموعًا أم لا، إذ لا بدّ للخطاب «الأبيض»، وفقًا لبديهياته الخاصّة بعينها، من ذوات بيضاء لكي يبقى على ما هو عليه، أي خطابًا معرّفًا، حيث بمقدوره المراوغة والإفلات بسهولة من محاولات التقويض من جانبنا كفلسطينيين أو أفارقة، وذلك من خلال إقصائنا كغير بيض خطابيًا، وبالتالي غير ذوات. وهكذا فبالرغم من إمكانية تقويض

الخطاب إلى حدّ ما عبر «تعلّم اللّغة الصحيحة»، إلا أنّ هذا لن يُسهّل الأمور على الفلسطينيين - فلو كان الحال كذلك، لما واجه العديد من الفلسطينيين الذين تعلّموا «اللغة الصحيحة» (وأنا من ضمنهم) المصاعب التي نواجهها على الدوام.

انطلاقاً من هذا، نجد أنّ من بين العديد من التنازلات والتسويات التي قامت بها القيادة الفلسطينيّة، من أجل الدخول في مؤتمر «السلام» الحديث الممولّ أميركيّاً، يبرز أحدها بوضوح على أنّه مُحصّلة للالتزام «باللغة الصحيحة»، ألا وهو: قبول الصيغة الأميركيّة القائمة على «الأرض مقابل السلام». فمثل هذه الصيغة تُنسّف العمليّة برمّتها بافتراضها المسبق أنّ لإسرائيل «أرضاً» توافق على منحها «للعرب»، وأنّ «العرب» - من منظور أنّهم مسؤولون عن حالة الحرب مع إسرائيل - بإمكانهم منح إسرائيل السلام الذي تتوق إليه منذ عقود، ذلك أنّ إلقاء مسؤوليّة الحروب العربيّة/الإسرائيليّة على عاتق «العرب» هو اعتقادٌ نموذجيٌّ لا يسأل أبداً في الغرب. وقد كُفّل تعلّم اللّغة الصحيحة أخيراً (والذي يعني فعليّاً، ارتداء نظاراتٍ غربيّة لمشاهدة أنفسنا) بأنّ الفلسطينيين والعرب الآخرين لن يسألوه كذلك الأمر. وبالرغم من أنّها تلوح كتسوية سياسيّة، إلا أنّ هذه الصيغة تعكس في الواقع الآراء العنصريّة في توصيف (اليهود الأوروبيّين) الإسرائيليّين، والفلسطينيّين العرب الآخرين. فبينما يُطلب من الإسرائيليّين (ويُطرحون على أنّهم راغبون) في التفاوض حول الممتلكات، الحقّ البرجوازي (الغربي) بامتياز، يُطالب الفلسطينيون والعرب الآخرون بالتخلّي عن الإرهاب - أو بدقّة أكثر وسائل «هم» الإرهابيّة - الحقّ اللامشروع المعزوّ فقط للبرابرة واللامتحضّرين. لكن حقيقة كون فلسطينيّين قد تخلّوا عن مطالبتنا المشروعة بـ ٧٧ بالمائة من فلسطين، ويفاضون حول السيادة المستقبلية على ٢٣ بالمائة من وطننا، لا يؤهّل حتى لصيغة «الأرض مقابل الأرض» لتبني عليها «عمليّة السلام»، ذلك أنّ الصيغة الصحيحة من منظور فلسطيني يُحتّم أن تكون في الواقع صيغة «أرض مقابل السلام»، من حيث إنّنا نحن الفلسطينيون

من يتخلّى عن حقنا في أرضنا التاريخية مقابل إنهاء القمع الإسرائيلي والعنف ضدّ شعبنا. غير أنّ مثل هذه الصيغة، لا يمكن تبنيها أو حتى مجرد التفكير بها من قبل خطاب معرقن مُشيدّ على مقدّمة التفوّق العرقي الأبيض، وبناء على هذا، أُجبر المفاوضون الفلسطينيون الحاليون لاحقًا، على القبول بالصيغة الغربية «الأرض مقابل السلام» بكافة مضامينها السياسيّة والعنصريّة كأساس للمفاوضات.

كي يتسنى لنا تحديد موقع الفلسطينيين في الخطاب المسيطر في علاقتهم مع الذوات الخطابية («البيض»)، لا بدّ لنا من تحديد موقع اليهود الأوروبيين في ذات الخطاب بالنسبة لكلّ من الفلسطينيين و«البيض». فعندما نأخذ وضعيّة اليهود الأوروبيين على أنّها بديهية ما قبل نصيّة تحكّم الخطاب حول مسألة فلسطين/إسرائيل، يجدر بنا الالتفات إلى أنّ اليهود والفلسطينيين معًا يُعتَبَرُونَ بمثابة مواضع بالنسبة للذوات المسيحية الأوروبيّة «البيضاء». فقد مثّل اليهود الأوروبيون، (كما بيّن إدوارد سعيد) للأوروبيين البيض، الشرق داخل أوروبا، ليصبح العربي فيما بعد «شبههم المخيف»^(١). إلّا أنّ هذه الوضعيّة الموضوعيّة غير الذاتية التي يتقاسمها اليهود والفلسطينيون تُخفي علاقات خطافية أخرى. فعلى الرّغم من معاينة اليهود الأوروبيين كناجين من المحرقة وكلاجئين عاجزين (موضوعات لتعاطف ودعم البيض)، إلّا أنّ هذا الخطاب المعرقن يُسبغ عليهم وضعيّة بيضاء فخرية إزاء الفلسطينيين غير البيض (حتى الآن)، وإنّ هذه الوضعيّة بالذات كبيض فخريين هي التي تمنح اليهود الأوروبيين الامتيازات على العرب الفلسطينيين. فعلى المستوى النصّي، لا يُعامل اليهود الأوروبيون، بالطريقة المُشينة والمُ موضعة ذاتها كما الفلسطينيون، ذلك أنّ إسرائيل واليهود الأوروبيين يعاملون كموضوعات فحسب في مقابل البيض المسيحيين «الأصليين». ولهذا السبب لا يستطيع لويس أن يحمل نفسه على معاينة الفلسطينيين ورؤيتهم بأبعد من كونهم مجرد

Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 286, 1979). (١)

موضوعات أضحوية إزاء اليهود الأوروبيين، إذ إنه لو فُكر بأبعد من ذلك، سيتوجَّب عليه حينها ليس مساءلة الوضعية البيضاء الفخرية الممنوحة لليهود الأوروبيين فحسب، ولكن وضعيته السلطوية (كيهودي أمريكي) أيضًا - كونه ذاتًا بيضاء فخرية ومفوضة ذاتيًا - كمعلق على قضايانا.

ومن المهم جدًا، في هذه النقطة المفصلية، الإشارة إلى طبيعة إسرائيل الرمزية بالنسبة ليهود الشتات، أيضًا داخل الخطاب العنصري المعرقن، حيث يسود الاعتقاد في هذا الخطاب، بأنَّ إسرائيل تُمثِّل ميزتين هامتين: فهي ملاذ لليهود من اضطهاد المسيحيين، وضمانة لصون الثقافة اليهودية في وجه الهجوم الضاري لكلِّ من اللاسامية والاندماج^(١). لذلك بقدر ما تُمثِّل إسرائيل تحقيقًا لهذين الهدفين الهامين، ستستمرُّ الصهيونية، وهي الحركة التي قادت إلى إنشاء إسرائيل، في استحقاق دعم الأغلبية من يهود الشتات. أمَّا في الخطاب الفلسطيني، فإنَّ إسرائيل تُمثِّل مستوطنة استعمارية مُقامة من قِبَل غرباء على الأرض العربية الفلسطينية. ولما كانت إسرائيل بنفسها هي «لا فلسطين» فإنها ترمز إلى محو الهوية الوطنية الفلسطينية، وبذلك تُعتبر إسرائيل حصيلة لكلِّ من السيطرة الإمبريالية المسيحية واليهودية الصهيونية على فلسطين، ممَّا يجعل السِمة اليهودية لإسرائيل حاضرة دائمًا وأبدًا في الخطاب الفلسطيني. ومع ذلك، وعلى الرَّغم من كون اليهود جزءًا متلازمًا في تعريف إسرائيل في الخطاب الفلسطيني، وفي الخطاب المعرقن، إلا أنَّ الفلسطينيين لم يشكّلوا يومًا جزءًا من تعريف إسرائيل في الخطاب «الأبيض» والخطاب الأبيض الفخري. فبقدر ما يملك الفلسطينيون من تاريخ على

(١) انظر: Roberta Strauss Feuerlicht *The Fate of the Jews: A People Torn Between Israeli Power and Jewish Ethics* (New York: Times Books, 219 - 288, 1983). تعلن فيورليشت بأنَّ «بعض الأميركيين [اليهود] يعادلون تبرعاتهم لإسرائيل بدفعات لبوليصة التأمين. فمن خلال دفع مبلغ محدد كل سنة، يضمنون لأنفسهم وطنًا فيما لو أُجبروا يومًا على الفرار من أميركا». المصدر السابق، ٢٤١.

الإطلاق في مثل هذه الروايات، «فهو جزء من التاريخ الممنوح [لنا] (أو المُستلب [متًا]: والفرق طفيف) من جانب التقليد الاستشراقي، والتقليد الصهيوني من بعده»^(١).

يُقَدِّم الفلسطينيون، في التقليد اليهودي الأوروبي الصهيوني، على أنهم الآخر الشرقي (ويُنَبِّذون كمتوحشين بناء عليه)، وقد عُمِّت وجهة النظر هذه من قِبَل «مخترع» الصهيونية الحديثة، ثيودور هرتزل نفسه^(٢). ففي روايته *الرومانسية*، *التنويلاند* (الأرض القديمة - الحديثة) يتحدث هرتزل، على سبيل المثال، عن «العرب القذرين»^(٣)، وعن «القرى العربية المُسوَّدة [في فلسطين] التي يحاكي سكَّانها قطاع الطرق»^(٤). لذلك، كي «تُعاد» فلسطين إلى مجدها القديم، لا بدَّ من وجود اليهود الأوروبيين^(٥). فيما تُعبَّر الشخصية العربية الفلسطينية في رواية هرتزل، عن امتنانها للجهود التمديدية ليهود أوروبا، التي أفادت الفلسطينيين العرب بشكل هائل على حدَّ زعمه^(٦). وكما رأينا في فصل سابق، فإنَّ اعتبار اليهود الأوروبيين مُبحرين في مهمَّة حضارية (mission civilisatrice) في محيط عربي معادٍ قد عُمِّم أيضًا على يد حاييم وايزمان، أوَّل رئيس لإسرائيل، الذي كان قد وصَمَّ الفلسطينيين إبان ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ بأنَّهم «قوى الدمار، قوى الصحراء»، التي تُحارب اليهود، والذين اعتبرهم بدورهم «قوى الحضارة والبناء»^(٧)، وتزخر الأمثلة بالدلالة على هذا الأمر.

(١) Said, *Orientalism* 286

(٢) Theodor Herzl, *Altneuland*, 3 rd edition, (Haifa: Haifa Publishing Company Ltd. 1964).

(٣) المصدر السابق، ٣١.

(٤) المصدر السابق، ٣٢.

(٥) المصدر السابق، ٣٣.

(٦) المصدر السابق، ٩٤ - ٩٥، ١٠٠ - ١٠١.

(٧) Colonial Office (CO) 733/297/75156/II/Appendix A, extract from

لدى دراسة المعتقدين اللذين يُعتبران إسرائيل ملجأً يهودياً آمناً من اللاسامية، وكافلاً للثقافة اليهودية ضد الاندماج، واللذين يشكّان حجر الزاوية لدعم يهود الشتات لإسرائيل (لا يشتمل أيّ من المعتقدين على الفلسطينيين)، يُصدم المرء من ميوعتهما؛ فإسرائيل على سبيل المثال، أبعد ما تكون عن المكان الآمن لليهود، لا بل هي في الواقع أحد أخطر الأماكن لإقامة اليهود في العالم. وحتى إن أُخذت نسبة السكّان اليهود في إسرائيل بالحسبان، تبقى إسرائيل أخطر بكثير على اليهود من الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتي السابق (والمكانان كلاهما فيهما عدد مماثل من اليهود) إبان حقبة ما قبل غورباتشوف وما بعده، وكما تساجل روبرتا شتراوس فويرليشت بهذا الصدد، أنّ إسرائيل «قد قامت ببناء غيتو في الشرق الأوسط معرضة فيه ثلاثة ملايين يهودي إلى المحرقة الآتية، حيث لا ينام [اليهود] الإسرائيليون ليلاً بأفضل [من يهود الشتات]: بل إنّ بعضهم ينام ببندقية إلى جانبه»^(١).

بالإضافة إلى ذلك، وبدلاً من مساعدة اليهود على مواجهة الهجمات اللاسامية، قامت إسرائيل بالتحالف مع الحكومات المعادية للسامية كالأرجنتين عام ١٩٨٢ في ظلّ حكم الجنرالات، حيث استغلّت الشخصيات الإسرائيلية البارزة التي كانت تزور الأرجنتين بانتظام بدواعي العمل، مكاتب اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة لإبراز صورة أكثر مواتاة للجنرالات الأرجنتينيين لدى الكونغرس الأميركي، وذلك لحثّه على إعادة المساعدات إلى ذلك البلد، في الوقت الذي قام فيه أولئك الجنرالات بقتل ألف يهودي أرجنتيني فيما كانوا يعذبون المزيد في السجون الأرجنتينية^(٢). بيد أنّ

Weizmann's speech, April 23, 1936 Great Britain, Peel Commission Report, 96 - 97, cited in Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement* (New York: Columbia University Press 73, 1988).

Feuerlicht, *The Fate of the Jews*, 283. (١)

Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: Israel The United States, and* : انظر (٢)

إسرائيل لم توظف مساعيها الحميدة مع الجنرالات لوضع حدٍّ لمثل هذه اللاسامية، بما أن ذلك لم يتقاطع مع مصالح الدولة الإسرائيلية، بل على النقيض من ذلك، حيث يصرّح جاكوبو تيمرمان «رأيت بأمّ عيني كيف كان السجّانون الأرجنتينيّون يعدّبون اليهود في السجن في الوقت الذي كانت الحكومة الإسرائيليّة تناشد المجتمع اليهودي هناك بالتزام الصمت»^(١).

مما لا شكّ فيه أنّ للحركة الصهيونيّة سجلاً حافلاً بتعريض مصالح اليهود للخطر، في سبيل تحقيق المآرب الصهيونيّة. فقد احتجّ الزعماء الصهاينة بشدّة إبان الحقبة النازيّة، على سبيل المثال، على منح اليهود الأوروبيّين ملجأ في أيّة دولة غير فلسطين، حيث استجاب ديفيد بن غوريون للعرض البريطاني، وذلك بجلب آلاف الأطفال اليهود إلى بريطانيا مباشرة، وذلك في أعقاب مذبحه ليلة الزجاج (Kristallnacht)^(*) قائلاً: «لو أنّه تبادر إلى علمي بأنّه من الممكن إنقاذ كافّة الأطفال في ألمانيا بجلبهم إلى بريطانيا، ونصفهم فقط بنقلهم إلى (إريتز إسرائيل) أرض إسرائيل، لكنت آثرت البديل الثاني، إذ ليس علينا أن نزن حياة أولئك الأطفال فقط وإنّما تاريخ شعب إسرائيل أيضًا»^(٢). إنّ مثل هذه الأفعال، كانت تجسيداً للقاعدة، وليست استثناءً بالتأكيد، وربّما كان أسوأها على الإطلاق خيانة الصهيونيّة لليهود الهنغارّيين

the Palestinians (Boston, MA: south End Press, 110, 1983).

Jacobo Timerman in an interview with the Israeli newspaper *Ha'Olam* (١) *HaZe*, December 22, 1982, cited in Chomsky: *The Fateful Triangle*, 110.

(*) ليلة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ التي نظّم فيها النازيون هجومًا على اليهود في كافّة أنحاء ألمانيا.

Yoav Gelber, «Zionist policy and the fate of European Jewry, 42 - 1939», (٢) *Yad Vashem Studies* (West Jerusalem) 12 (1974), 199, cited in Lenni Brenner, *Jews in America Today* (Secaucus, NJ: Lyle Stuart Inc. 1986). 167;

انظر أيضًا: *Brenner Zionism in the Age of the dictators: A Reappraisal* (Wesport, CT: Lawrence Hill and Company, 1983), 228 - 251

حيث يناقش برنر الردّ الصهيوني العام على إنقاذ اليهود.

(يُعدّون ٤٥٠,٠٠٠). فقد علم ريزكو كاستنر، رئيس لجنة الإنقاذ التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية في بودابست، بأن أدولف آيخمان كان يخطط لشحن يهود هنغاريا إلى أشفنتز، إلا أنه لم يحذّرهم، وذلك مقابل إعفاء خاصّ تمثّل بحمولة قطار من اليهود أُتيح له اختيارهم للهرب إلى سويسرا، ومن ثم إلى فلسطين. وعندما جيء بكاستنر للمحاكمة في إسرائيل عام ١٩٥٣، برّأته المحكمة العليا الإسرائيلية من تهمة التعاون مع النازيين^(١).

لم تكن إسرائيل غافلة عن مصالح اليهود عند تعارضها مع مصالح الصهيونية فقط، لا بل إنها تسبّبت عمداً بالشقاء والأذى لعشرات الآلاف من اليهود في سبيل تحقيق أهداف الصهيونية. فقد قام العملاء الإسرائيليون، على سبيل المثال، بإلقاء القنابل على المتاجر وأماكن التجمّع اليهودية، بما فيها الكنس في بغداد في مطلع الخمسينيات بهدف واضح تجسّد في ترويع اليهود العراقيين وحملهم على الاعتقاد بأنهم مستهدفون بحملات عراقية معادية لليهود. وقد تسبّبت هذه الهجمات بالقنابل، وبالتزامن مع اتفاقية سرية موقعة مع حكومة نوري السعيد الملكية العراقية الفاسدة والمعادية لليهود، والتي جُرّد بموجبها يهود العراق المهاجرون من جنسيّتهم العراقية، وصدورت ممتلكاتهم وتسبّبت في ترحيل يهود العراق إلى إسرائيل، فيما نجحت اتفاقيات مماثلة جرى التوصل إليها بين إسرائيل وإمام اليمن الرجعي في التعجيل بترحيل اليهود اليمنيين أيضاً^(٢).

فهل حقاً شكّلت إسرائيل بوليصة تأمين لصون الثقافة اليهودية ضدّ هجمات

(١) المصدر السابق، ٢٥٢ - ٢٦٤.

(٢) حول التعاون الإسرائيلي مع الحكومات العراقية واليمينية، انظر Gideon Giladi, *Discord in Zion: Conflict Between Ashkenazi and Sephardi Jews in Israel* (London: Scorpion Publishing, 69 - 102; 1990), Abbas Shiblak, *The Lure of Zion: The Case of the Iraqi Jews* (London: Al Saqi books, 1986); Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (London: Faber & Faber, 155 - 163); and David Hirst *The Gun and the Olive Branch* (London: Faber & Faber, 155 - 164, 1984).

معادة السامية والاندماج؟ يثبت هذا الاعتقاد ميوعته ومرونته كالاعتقاد الأول. ما هو معروف، وقد بات حقيقة معلومة، هو استهزاء الأيديولوجيا الإسرائيلية بيهود الشتات وثقافتهم. فوفقاً لهذا، كانت الإيديشية وما زالت تُقَمع عملياً في المجتمع الإسرائيلي لصالح العبرية، نظراً للوسم الملصق بالإيديشية باعتبارها نتاج ثقافة يهودية شتاتية. وكما ذكر في فصل سابق، فإنّ رفض الإيديشية امتدّ إلى ما بعد استخدامها في اليشوف ليشمل الهجوم على أيّ نتاج ثقافي بالإيديشية، بما في ذلك المسرح والسينما^(١).

وكذلك لم تُقَم إسرائيل يوماً بحماية ثقافة أو لغات الشتات اليهودية، بما فيها اللادينو والعربية. وكما ناقشنا في الفصل السابق، كان اليهود الأشكناز هم من قرّر استبدال إيديشية الشتات بالعبرية «الموثوق من يهوديتها»، أو نسختها الأشكنازية على الأقل^(٢)، بالإضافة إلى أنّ اليهود الأشكناز هم الذين احتقروا عريّة اليهود العرب، وفرضوا استبدالها بالعبرية^(٣). أي أنّ إسرائيل قد خلّقت، باختصار، ثقافة إسرائيلية جديدة مُغرّبة عن يهود الشتات، وذلك بخلقها ثقافة قائمة على القومية، والعسكرة، والعرقية التي لم تُعرّف يوماً في الثقافة اليهودية ما قبل إسرائيل. وبالرغم من حقيقة أنّ أيّاً من المعتقدين اللذين يرتكز على أساسهما دعم يهود الشتات لإسرائيل ليسا مُسوَّغين بالسجلّ التاريخي أو مُبرّرين بالواقع الحاضر، إلّا أنّ الخطاب

(١) هذا وغيره من المراجع حول رفض السينما والمسرح الإيديشيين مأخوذان من Ella Shohat, *Israeli Cinema: East West and the Politics of Representation* (Austin, TX: University of Texas Press, 53 - 56, 1989).

(٢) حول رفض النطق السفاردي العربي للعبرية (مع استثناءات ثانوية) ورفض عبرية مؤوربة كنموذج لثقافة الصبرا الإسرائيلي، انظر Shohat, *Israeli Cinema*, 54 - 56, and Giladi, *Discord in Zion* 200 - 201.

(٣) حول العنصرية الأشكنازية والتمييز ضدّ اليهود العرب واليهود المزراحي/السفاردي عمومًا، انظر Ella Shohat, «Sephardim in Israel: Zionism from the standpoint of its Jewish victims», *Social Text* 19/20 (Fall 1988), 1 - 35, and Giladi, *Discord in Zion*.

المعرقن المُهَيِّمِينَ يُصِرُّ عَلَى اتِّخَاذِ كُلِّ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِهِ حَقِيقَةً. وَلَكِنْ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْتَقَدَاتِ قَدْ لَا تَكُونُ مُسْتَحْضَرَةً دَائِمًا بِجَلَاءِ فِي هَذَا الْخَطَابِ الْمَسِيطِرِ حَوْلَ إِسْرَائِيلَ، إِلَّا أَنَّهَا تَشكِّلُ النَّصَّ الضَّمْنِيَّ لِمِثْلِ هَذَا الْخَطَابِ.

العرقنة والموضوعة

يُحَاجِجُ آنتُونِي لُويسُ فِي مَقَالِهِ الْمُوَرَّخِ فِي ٣١ تَمَّوِز/يُولْيُو ١٩٩٠، ضِدَّ الْمُؤَيِّدِينَ الْأَمِيرَكِيِّينَ لِإِسْرَائِيلَ الَّذِينَ يَنْفُونَ انْتِهَاكَاتِ إِسْرَائِيلَ لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ، إِذْ يَبْدَأُ لُويسُ افْتِتَاحِيَّتَهُ بِإِعْلَانِ مَنَاسِبٍ يُوَكِّدُ فِيهِ قَنَاعَتَهُ بِحَقِّ الْمَوْلَدِ «الشَّرْعِيَّ» لِدَوْلَةِ إِسْرَائِيلَ، إِذْ يَفِيدُ بِأَنَّ «إِسْرَائِيلَ قَدْ خُلِقَتْ كَرَدًّا عَلَى اللَّائِنْسَانِيَّةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَبِأَنَّهَا تَسْبِقُ أَغْلَبَ الْبُلْدَانِ الْآخَرَى بِإِقْرَارِهَا وَمَجَاهِرَتِهَا بِالْمِثْلِ الْإِنْسَانِيَّةِ»، فِي حِينِ يَتَجَاهَلُ لُويسُ حَقِيقَةَ أَنَّ مِثْلَ إِسْرَائِيلَ «الْإِنْسَانِيَّةِ» لَيْسَتْ عَالَمِيَّةً مِنْ حَيْثُ الْقَصْدُ وَإِنَّمَا خَاصَّةٌ مِنْ حَيْثُ التَّطْبِيقُ، أَي مَقْتَصِرَةٌ عَلَى الْيَهُودِ الْأَوْرُوبِيِّينَ^(١). فَبَدءًا مِنْ التَّعْرِيفِ الذَّاتِيِّ لِإِسْرَائِيلَ كدَوْلَةٍ لِلْيَهُودِ (وَإِنْكَارِ أَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى أَرْضِ عَرَبِيَّةِ فِلَسْطِينِيَّةِ)، إِلَى «قَانُونِ الْعُودَةِ»، مَرُورًا بِقَوَانِينِ الْعَمَلِ وَالْمَلَكِيَّةِ. . . إلخ، لَمْ تَسعَ إِسْرَائِيلُ يَوْمًا لِإِخْفَاءِ حَقِيقَةِ كَوْنِ الدَّوْلَةِ الْيَهُودِيَّةِ دَوْلَةً لِلْيَهُودِ فَقَط. فَكُنْتَ كَانَتْ الصَّهْيُونِيَّةَ دَوْمًا، مِنْ تَنَوُّعَاتِهَا الْإِشْتِرَاكِيَّةِ إِلَى الْفَاشِيَّةِ، حَرَكَةَ اسْتِعْمَارِ اسْتِيطَانِي تَحَقُّقُ أَهْدَافِهَا عَلَى حِسَابِ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ. فَلَوْ أَنَّ إِسْرَائِيلَ قَدْ شَمَلَتْ الْفِلَسْطِينِيِّينَ كَجِزءٍ مِنَ الشَّعْبِ الَّذِي تُطَبَّقُ عَلَيْهِ مِثْلُهَا الْإِنْسَانِيَّةِ، لَكَانَتْ اعْتِرَاضَاتُ لُويسِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى اللَّائِنْسَاجِمِ وَالتَّنَاقُضِ بَيْنَ مَبَادِي إِسْرَائِيلَ وَمَمَارِسَاتِهَا سَتَكُونُ مُبَرَّرَةً حِينَهَا. إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

(١) حَوْلَ الْمَوْقِعِ الَّذِي يَحْتَلُّهُ الْيَهُودُ الشَّرْقِيُّونَ (الْمَزْرَاحِي) فِي الْإِيدِيُولُوجِيَا الصَّهْيُونِيَّةِ، انظُرْ Sami Chetrit, «New state, old land, the East and the Easterners in the Jewish State of Theodor Herzl, 1992» unpublished paper.

فكون إسرائيل «تجاهر بالمُثل الإنسانية» بديهيةً كثيرًا ما تُردّد وتُطرح من دون أدلةٍ تسندها. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للويس أن يجزم بذلك في حين يُقرُّ ويشيد بكتب تفضّح لا إنسانيةً مثل إسرائيل إضافةً إلى سياساتها؟ وحين تُفشي هذه الكتب (مثل كتاب إدوارد سعيد مسألة فلسطين الذي أشاد به لويس) بأن لليهود حُرّيّة التصرف الكامل بما يزيد عن ٩٠ بالمائة من أراضي إسرائيل مع إقصاء وحرمان مواطني إسرائيل من (العرب) الفلسطينيين من ذلك حيث إنَّ هذا الوضع القائم ناجم بالرغم من (أو بدقّة أكثر حصيلةً ل) مُصادرة الحكومة الإسرائيليّة لكافة تلك الأراضي من العرب الفلسطينيين باستثناء ما يقلّ عن ٧ بالمائة فقط^(١). كذلك لا تعكس الميزانيات المتواضعة جدًا التي تتلقاها القرى الفلسطينيّة داخل إسرائيل بالمقارنة مع نظيراتها اليهوديّة الإسرائيليّة مُثلاً إنسانيّة عالميّة، زدّ على ذلك، تجاهل لويس، لسياسة الحكومة الإسرائيليّة بترك خانة فارغة بجانب بند المواطنة في شهادات ميلاد الفلسطينيين الإسرائيليّين^(٢).

مما لا ريب فيه أنّ هذه القضايا والممارسات جميعها لا تعكس «مُثلاً إنسانيّة» عالميّة، إذ لم يكن إخضاع السكّان الفلسطينيين في إسرائيل إلى قوانين الطوارئ^(٣) حتى عام ١٩٦٦ إنسانيًا، ولا كان تدمير أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينيّة كذلك. فيما تتجلّى طبيعة إسرائيل العنصريّة شاهدة في كلّ مكان، بدءًا من قوانين الدولة ووصولاً إلى الهستدروت، فمثلاً لم يجرّ قبول

Abraham Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, 28 1956).

كان جرانوت رئيس الصندوق القومي اليهودي.

Uri Davis, *Israel: an Apartheid State* (London: Zed Press 28 - 30, 1987) (٢).

(٣) وقد علّق يعقوب شمشون شابير، الذي أصبح وزيراً للعدل في إسرائيل، عام ١٩٤٦ بعد فرض البريطانيين لقوانين الطوارئ ذاتها لمكافحة الإرهاب الصهيوني، بأنه «حتى في ألمانيا النازية لم يكن هناك مثل هذه القوانين». *Hapraklit*, February 1946, 58. - 64, cited in Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 12, 1976).

العمّال الفلسطينيين الإسرائيليّين في الهستدروت، اتّحاد نقابات العمّال الإسرائيلي، حتى عام ١٩٦٠، وذلك بعد المؤتمر التاسع للهستدروت. وفي عام ١٩٦٦، وفي أعقاب مؤتمره العاشر، غيّر الهستدروت، أو الاتّحاد العام للعمّال العبريّين في أرض إسرائيل (إريتز إسرائيل)، اسمه ليصبح الاتّحاد العام للعمّال في أرض إسرائيل، وباستثناء ذلك التغيير، بقي دستور الهستدروت بدون تعديل، بما فيه التزامه «بنقل قيم الحركة العمّاليّة، وتمسّكه بتطبيق اللغة العبريّة»^(١).

إنّ جملة لويس الافتتاحيّة، بعد الجزم «بحقّ المولد» الشرعي لإسرائيل، لا تلبث أن تقرّ بأنّه «ربّما يمكن التفهّم من ثم، بأنّ أيّ نقد لإسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان يمسّ ويجرح مشاعر حسّاسة». إنّ هذا الاستنتاج سيبدو ملائمًا إذا ما أقرّ المرء وسلّم بالجملة الافتتاحيّة، ولكن إذا لم يُقرّ، فإنّ هذا الاستنتاج سينهار حتمًا، ذلك أنّ ما يمكن تفهّمه حينها، ليس مساس «المشاعر الحسّاسة» للبيض خطابيًا واليهود البيض فخريًا، لأنّ إسرائيل «تجاهر بالمثل الإنسانيّة»، وإنّما لكونها تجاهر بمثل هذه المثل كحقّ حصري لليهود، بينما تُدان في الوقت ذاته على الأفعال التي تمارسها ضدّ الفلسطينيين غير البيض خطابيًا. وهنا يجدر التوقّف عند تعليق لإدوارد سعيد:

«فيّنما كان المستشرقون المسيحيّون الأوروبيّون يُزوّدون الثقافة الأوروبيّة في الماضي بالذرائع لاستعمار واضطهاد الإسلام، إضافة إلى ازدراء اليهود، غدت الحركة القوميّة اليهوديّة الآن من يُنتج كادرًا من الموظّفين الكولونياليّين ممّن تُوظّف فرضياتهم الأيديولوجيّة حول العقل الإسلامي أو العربي للتحكّم بالعرب الفلسطينيّين، هذه الأقلّيّة المقموعة داخل الديموقراطيّة الأوروبيّة البيضاء ألا وهي إسرائيل»^(٢).

Constitution of the Histadrut, 13, cited by Uri Davis, 51, emphasis added. (١)

Edward Said, «Orientalism reconsidered», *Cultural Critique*, No. 1 (Fall (٢) 1985), 99.

على ضوء ذلك، يبدو ردّ لويس، ليس إلا محاولةً مُقنعةً لتميرير الفلسطينيين وتقديمهم على أنهم مجموعة أخرى من الموضوعات البيضاء الفخرية المُستحقة لتعاطف كلّ من البيض واليهود البيض الفخريين (باعتبار المجموعتين كلتيهما ذواتاً في مواجهة الفلسطينيين)، آملاً بذلك مراوغة الشرطة الخطابية التي تحرس الحواجز ونقاط العبور المؤدية إلى داخل الخطاب المعرقن، متيحاً بذلك عبوراً غير مُعترضٍ للفلسطينيين - غير مُعترضٍ، سوى من وضعيتنا الغامضة الجديدة كمجرد موضوعات من البيض الفخريين. يجري الجزم بكلّ هذا، بينما يدافع لويس عن الفلسطينيين ضدّ انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، في الوقت الذي يحافظ فيه ويبقي على مكانتنا كموضوعات لترحيل وتقتيل إسرائيل.

أما الهوية المُدوّنة لليهود بإزاء الفلسطينيين فتغدو واضحة من خلال جزم لويس بحقّ الميلاد «الشرعي» لإسرائيل. فعندما تغدو القضية وضعية اليهود الأوروبيين كعامل أسمى مُشرعٍ لإقامة الدولة اليهودية، لا يعود من داع لوجود الفلسطينيين في أيّ مكانٍ من الصورة، بحيث لا تعود من أهميّة لحقوقنا القومية، وتغدو لاعلاقية بالنسبة للويس، والخطاب المسيطر في تلك النقطة؛ بل لا يعود لهذه الحقوق من وجود أصلاً، لما كان أيّ اعتراف بمثل هذه الحقوق سوف يستدعي استتباعه بمساءلة الوضعية اللجؤية لليهود أوروبا، مع التضمين الواضح الجلي بأنّ وضعيتهم الجديدة قد تكون كُولُونيالية. وفي حال التسليم بذلك، فإنّ الخطاب المعرقن سيواجه حينها بأزمة يتعدّر عكسها، ولهذا فإنّ تحصينات الشرطة الخطابية يستحيل تخطّيها عند حاجز التفتيش ونقطة العبور هذه.

يشير لويس نقطة أخرى، وهي مسألة ترحيل عشرات الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، حيث يؤكّد المدافعون عن إسرائيل الذين ينتقدهم لويس، بأنّ الدول العربية تُرحّل هي الأخرى الفلسطينيين بأعداد كبيرة: «هذا صحيح ويبعث على الأسى»، يقول لويس، مضيفاً بأنّ «هنالك فرقاً شاسعاً، إذ عندما

يأخذ الجنود الإسرائيليون فلسطينياً من الضفة الغربية وغزة ويلقون به [كذا] في لبنان، فإنهم يُرحّلونه عن وطنه هو» [التشديد من عندي]، إلى جانب كون أعداد كبيرة من المُرحّلين هم من النساء والأطفال، فإنّ ما تجدر ملاحظته هنا هو أنّ التوثيق الذي يعتمده لويس لإقامة الدليل على هذه الخلاصة (التي أتفق معه فيها) مستقاة بكاملها من مصادر أميركيّة، ولا يؤتى على ذكر المصادر الفلسطينية التي تُوثّق فظاعات إسرائيل ولو لمرة واحدة، من حيث إنه لا يجوز اعتبار المصادر التي تنتجها موضوعات الخطاب المعرقن مصدراً على الإطلاق، إنّما يُسلّم فقط بتلك المصادر المُنتجة من قبل الذوات «البيضاء» في الخطاب المعرقن^(١). ذلك أنّ البديهيات الخطابية التي تشي بخيارات لويس وخيارات سواه ممن يحملون أفكاراً مماثلة تُعتبر المصادر الفلسطينية منحازة بدواعي المصلحة الذاتية، مع الإيحاء بأنّ المصادر الخطابية البيضاء غير منحازة وليست لها مصلحة ذاتية، وإنّما تُشُدّ الحقيقة «الموضوعية».

يتوسّع لويس حول المعايير المزدوجة التي يتّهم المدافعين عن إسرائيل بتطبيقها، مُصرّحاً بأنّهم «سيستشيطنون غضباً بالتأكيد إذا ما التُقِط مواطن أميركي في نيويورك أو شيكاغو وطُرد من الولايات المتّحدة»، ويضيف بجزع: «كيف يمكنهم ألاّ يتفهّموا عندما يكون الفلسطينيون هم الضحايا؟ لا بدّ أنّ ذلك عائدٌ لاعتقادهم وظنّهم بأنّ الفلسطينيين ليسوا مؤهّلين بقدر كافٍ لحقوق الإنسان - أو أنّهم ليسوا مؤهّلين كفاية لتصوّر واعتبار المكان الذي عاشوا فيه مئات السنين على أنّه وطن لهم». يبدو أنّ لويس يلتقط ويُدرك وضعيّة الفلسطينيين في مواضع انتقائية من مساجلته، ممّا ينمّ عن تجلّ صارخٍ للمعضلة التي يواجهها في ما يتعلّق بالموقع الخطابى المُتبدّل للفلسطينيين. ولكن إذا لم يكن الفلسطينيون «بيضاً» بحسب القواعد الخطابية السائدة،

(١) كان إدوارد سعيد قد اشتكى من تحاشي المصادر الشرق أوسطية من قبل المعلّقين الأميركيين المتعاطفين مع الفلسطينيين في مقابلة مع MERIP: Middle East Report, No. 150 (January - February 1988), 35.

وغير مُستحِقِّين بالتالي لوضعية متساوية مع البيض الخطابيين، فكيف إذا يتوقَّع من المدافعين عن إسرائيل مقارنتنا بالأميركيين البيض؟ إذ إنَّ المقارنة الأجدر ملاءمةً فيما يخصُّ وضعيّة الفلسطينيين بالتأكيد، وذلك بعد أخذ الفروقات بعين الاعتبار، هي مع آلاف اللاجئيين من المكسيك ومن أميركا الوسطى المُرحّلين باستمرار من الولايات المتّحدة، لا سيّما أنّ المدافعين عن إسرائيل لا تُغضبهم وتُثيرهم هذه الترحيلات على الإطلاق، فبالرغم من كلّ شيء، إنّ كافّة المكسيكيين، والأميركيين الأوسطيين، والفلسطينيين ليسوا بالبيض خطابياً.

ثم يُفيد لويس، وهو بصدد المزيد من التعليل لحكمه على إسرائيل أمام المدافعين عنها، بأنَّ «مغزى كلّ هذا ليس الإيحاء بأن ترتقي إسرائيل وتسلّك وفقاً لمستوى ملائكي مستحيل لحقوق الإنسان، وإنّما بأن ترتقي إسرائيل وتسلّك وفقاً لمقاييسها هي»، في حين يتجاهل لويس عمداً بأنَّ إسرائيل تسلّك فعلياً مسلّكاً وفقاً لمقاييسها من خلال معاملتها اللامتكافئة للفلسطينيين بالمقارنة مع اليهود، وأمّا التظاهر بأنَّ لإسرائيل مقاييس أخرى فليس إلّا تشويهاً وتحريفًا.

هل أصبح الفلسطينيون بيضاً؟

يعيدنا هذا إلى اليهود الأوروبيين كلاجئين و«ليس «أو» كولونياليين. بما أنّ الولايات المتّحدة (والخطاب المعرقن من ثم) ملتزمة بإسرائيل، ولكن ليس بالضرورة بإسرائيل الكبرى، تتمُّ الإشارة إلى المستعمرين اليهود في الضفّة الغربيّة وغزّة على أنّهم «مستوطنون» وليسوا «مستوطنين استعماريين»، بحيث يتسنى تأويل هذا المصطلح الملتبس اعتماداً على مصالح الولايات المتّحدة. ففي عالم ما بعد كولونيالي، يُشير تضمين كلمة «استعماري» دلالات سلبية غير ملتبسة، بينما يجوز استحضار كلمة مستوطنين للإيحاء بالتشابه مع المستوطنين البيض في «العالم الجديد». كما يمكن أن تُسبق كذلك بكلمة

«اللاشرعيّين» عندما تملي سياسة الولايات المتّحدة ذلك، محدثة التأثير السلبي المرغوب بالتالي. كذلك، يجدر الانتباه لمسألة الكيفيّة التي يُسمّى بها المستوطنون الاستعماريّون اليهود في الأراضي المحتلّة في الخطاب السياسي الإسرائيليّ أيضًا. فبينما دُعيّ المستوطنون الصهاينة الأوائل في فلسطين باسم ميثاشفيم، أو مستوطنين، يُدعى المستوطنون الإسرائيليّون في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ متناحليم، أي «ورثة مستوطنين»، واللفظة مأخوذة من كلمة ناحلات أبوت أو «أرض الآباء» حيث استقرّ إبراهيم، وفي الحقيقة، تُشتقُّ كلمة متناحليم من نحاله، التي تعني الإرث^(١).

لقد خلقت انتفاضة ١٩٨٧ ما يُدعى، بحسب توماس كون، «ما قبل الأزمة» في الخطاب المسيطر، حيث تمكّنت بعض ذوات هذا الخطاب المعرقن من اختبار تحوّلٍ غشتلتيّ تمّت مشاهدة اليهود الأوروبيّين على إثره من خلال منظار فلسطيني كمستعميرين، وربّما كلاجئيين ومن ثم مستعميرين على التوالي - ولكن ليس كلاجئيين ومستعميرين في آن معًا. ومما لا ريب فيه أنّ هذا الخطاب المعرقن لا يفترض بأنّ ذواته هم المستوطنون المسلّحون في أميركا الشماليّة، بل إنّ بديهياته الخطابية في الواقع تدعم فكرة حقّ تقرير المصير لأغلب القوميّات في العالم، باستثناء الأميركيّين الأصليّين. وقد دُهِش الكثير من الفلسطينيّين (بمن فيهم أنا) من واقع كون اليسار الأميركيّ الأبيض مستعدًا لدعم كافّة النضالات الرئيّسة في «العالم الثالث» باستثناء نضال الفلسطينيّين. وقد تأرّجت التفسيرات وتفاوتت بين ما يُدعى بقوة اللوبي الصهيونيّ متمثلاً بأبياك (لجنة الشؤون العامّة الأميركيّة الإسرائيليّة) التي لا تُقهر وعنصريّة الأميركيّين (اقرأ «البيض»)^(٢) نحو الفلسطينيّين.

(١) أوّد أنّ أشكر سامي شطريت لتفسيره الفروقات بين هذه المصطلحات والكلمات والمفاهيم التي اشتقّت منها.

(٢) تبعًا لاستخدامها في الخطاب الأميركيّ العنصري، فإنّ مصطلح «أميركي» يتضمّن الأميركيّين البيض ما لم يحدّد المصطلح بغير ذلك.

وبالرغم من أنّ تلك هي عوامل حقاً، إلا أنّ العامل الحاسم على ما يبدو هو الإرث الخطابي الذي يُكوّن ويشي بتجارب المستوطنين الأوروبيين البيض في أميركا الشماليّة، ذلك الذي يتشاطرونه ويتقاسمونه مع نظرائهم اليهود الأوروبيين الإسرائيليين، بينما يُستلهمُ موقف اليسار الأبيض في ما يتعلّق بجنوب إفريقيا، من ناحية أخرى، من الميثولوجيا الخطابيّة للحرب الأهليّة الأميركيّة، فيما لم ينل الأميركيّون الأصليّون (المرادفون للفلسطينيين في الأميركيّتين) إنصافاً مشابهاً أبداً. لَمّا كان تاريخ الولايات المتّحدة، كمثّل ذلك الإسرائيلي، يبدأ مع حلول الاستيطان الأوروبي، فلا يجري استرخال الأميركيّين الأصليّين والفلسطينيين في حساب هذه التواريخ إلاّ ضمن حدود التقائنا بالمستوطنين الأوروبيين فقط. وفي حالة إسرائيل، ينتهي التاريخ «الإسرائيلي» القديم بطرد اليهود الفلسطينيين في القرنين الأوّل والثاني بعد الميلاد ويُعاوَدُ بالاستيطان اليهودي الأوروبي في القرن التاسع عشر، وأمّا التاريخ الوحيد الكائن في القرون المتخلّلة فهو تاريخ اليهود الأوروبيين في أوروبا.

تواصل الانتفاضة عمليّة بدأت منذ اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، والتي تمثّل الفلسطينيين حينها وللمرّة الأولى، وُصّروا كضحايا مُستحقّين لعطف البيض. وتعزى لهذه العمليّة مسؤوليّة صعود عدد من المتحدّثين الفلسطينيين ممّن يلبسون ويتكلّمون ويتصرّفون مثل «البيض». وقد تزايدت دعوة أولئك الفلسطينيين (الطبقة الوسطى والمُثقفين المُتعرّبين)، سواء في الشتات أو في الوطن، من قبل العالم الأبيض المُشكّل خطابياً لطرح قضية الشعب الفلسطيني أمام العالم الأبيض. إلاّ أنّه لا يمكن للفلسطينيين إلاّ من خلال نقطة التفتيش والحاجز الخطابي هذا (الذي يغدو الفلسطينيون عبره موضوعات بيضاء فخرية) من النفاذ والعبور إلى هذا الخطاب المعرقن، مُكبّلين مقيدّين بما أُجبرنا على التخلّي والتنازل عنه عند نقطة التفتيش: أي استقلال هويّتنا الوطنيّة الفلسطينيّة (التي هي بحدّ ذاتها ردُّ فعل على خطاب

كولونيالي معرقن)^(١) عن بديهيات الخطاب المسيطر، بحيث يغدو الفلسطينيون عبر هذا الحاجز متأرجحين، وبحسب مصطلحات هومي بابا «ليسوا تمامًا/ ليسوا بيضًا) إنّما على تخوم الرغبات المتروبوليتانية [البيضاء]»^(٢)، أو ربّما بشكل أصحّ، يغدو وضعنا الخطابي الجديد بيضًا إنّما ليس تمامًا.

عندما يطرح القادة الفلسطينيون القضية الفلسطينية «للجمهور الأميركي»، فإنّهم يبسطونها كقضية «بيض» - أي شعب يتشبّث بالقيم والمثُل الغربية من ضمن أشياء أخرى ويطمح لبناء مجتمع (غربي) حديث - يضطهدون من قبل «بيض» آخرين، وبذلك هم مُستحقّون لعطف البيض، ذلك أنّ الحدّ الذي يعاين فيه الفلسطينيون على أنّهم «بيض فخريون» من جانب لويس ومن جانب البيض «الحقيقيين» هو الحدّ الذي نعبر فيه إلى الخطاب المسيطر على الإطلاق، وإن يكن، كموضوعات فحسب. إنّها هذه النقطة بالذات التي يسعى الكثيرون لتجاهلها، غير أنّ التحقق من «بياض» العرب ليس في الواقع بالنصّ الضمني، إلى الحدّ الذي قد يتبادر لذهن المرء، حيث إنّ «بياض» شعب ما، في الخطاب التشريعي الأميركي، قد حاز دائمًا على تشعبات قانونية رئيسة.

فقد أكّدت محكمة محلّية في ولاية ميتشغان، لدى تقييمها لالتماس أحمد حسن، وهو عربي من اليمن، كان قد تقدّم بطلب لنيل الجنسية عام ١٩٤٢، بأنّ «العرب ليسوا (أشخاصًا من البيض) بحسب فحوى التشريع المُعدّد لأنواع الأشخاص المؤهلين لنيل الجنسية الأميركية»^(٣). أمّا الحجج التي وردت في حيثيات رفض عريضة السيّد حسن واستنفاه فقد جاء بعضها كالتالي:

See Partha Chatterjee, *Nationalist Thought and the Colonial World: A (1) Derivative Discourse* (London: Zed Books, 1986).

Homi Bhabha, «Of mimicry and man: the ambivalence of colonial (2) discourse», *October* 28 (spring 1984), 133.

In Re Ahmed Hassan 48, Federal Supplement (No. 162148), District (3) court, October 28 (Spring 1984), 133.

«بمعزلي عن البشرة الداكنة للعرب، فمن المعروف أنهم جزء من العالم المحمّدي، وأنّ هنالك هوة واسعة تفصل ثقافتهم عن تلك السائدة بين شعوب أوروبا المسيحية، لذلك لا يُتَوَقَّع أنّهم كنوع سوف يتزوجون بسهولة مع سكّاننا ويستوعبون داخل حضارتنا»^(١).

في الحين الذي تمّ التأكيد فيه على أنّ الأرمن، قد عُذّوا «بيضا» لأنّهم كانوا مسيحيين وعاشوا على مقربة من الحدود مع أوروبا، بالإضافة إلى أنّهم قد تزوجوا مع الأوروبيين، كما يُدلّل على ذلك سجلّ الأرمن المهاجرين إلى الولايات المتّحدة، وقد حكمت المحكمة بناء على ذلك، بأنّ «الملتمس عربي، وبأنّ العرب ليسوا أشخاصا من البيض بحسب فحوى القانون»^(٢).

وبعد أقلّ من سنتين، قدّم محمد محرز، وهو «عربي مولود في سانهي، بادان، في المملكة العربية السعودية»، التماسا لنيل الجنسية الأميركية، ومن أجل البتّ فيما إذا كان السيّد محرز شخصًا «أبيض» أم لا، جرى تقديم حجج جديدة لم تؤخذ بعين الاعتبار لدى تقييم حالة السيّد حسن، بحيث حاجج القاضي من بين أشياء أخرى، أنّه:

«بحسب إدراك الشخص العادي، ينتمي الشعب العربي إلى ذلك الفرع من العرق الأبيض الناطق باللغات السامية... ويمكن لكلّ من المتعلّم والجاهل مقارنة العرب باليهود الذين أيدّ تجنيسهم بشكل صريح كلّ كونجرس أميركي منذ البدايات»^(٣).

بالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أنّ:

«العرب قد أقاموا في أوقات متفاوتة في أجزاء من أوروبا، وعاشوا عبر

(١) المصدر نفسه، ٨٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨٤٦.

Ex. Parte Mohriez, 54, Federal Supplement, no. 1500, district court, D. (٣) Massachusetts, April 13, 1944, 942, emphasis added.

المتوسط، وجاوروا الأمم الأوروبية، واستوعبوا ثقافيًا، ومن نواحٍ أخرى، من قبلهم... منذ القرون الأولى وحتى القرن العشرين، حيث برزت الشعوب العربيّة كإحدى القنوات الرئيسة التي حملت تقاليد أوروبا البيضاء، وخاصةً تقاليد اليونان القديمة، إلى الحاضر... وبموجب ذلك... يفي العربي بالمطلوب كشخص أبيض^(١).

وقد تمّت الموافقة على الالتماس، لكن يجدر الإضافة هنا، أنّ القاضي الأميركي المشهور كاردوسو اعتبر في سياق حالة أخرى، أنّ «الأشخاص البيض»، بحسب فحوى القانون، هم أعضاء العرق القوقازي، كما يُعرّف القوقازي بناءً على إدراك وفهم جمهرة الناس، يعني بذلك، الناس «البيض»^(٢).

«كم هم بيض أولئك الفلسطينيين؟»، هو السؤال المُضمرّ والمستبطنّ حاليًا لهذه المعضلة الخطائيّة، إلى حدّ أنّ إثبات بياض الفلسطينيين كان يُشكّل، في الحقيقة، المُقدّمة الضمنيّة (واللاشعوريّة أحيانًا) لمقاربة م. ت. ف. منذ بدايات جهودها المُفتّحة نحو الغرب. فيما تركّز جزء من أجندة حماس وغيرها من الأصوليين على مقاومة هذه المحاولات الجارية لتقديمنا على أننا «بيض» - أو «غربيّون» كما في لغة الإسلاميين - برؤية ومنظور ميثولوجي للتقاليد الإسلاميّة^(٣)، بحيث تحاكي هذه المُقدّمة الافتراضيّة ل م. ت. ف. إلى حدّ بعيد، الكيفيّة التي تحاول من خلالها العديد من المجموعات الأخرى، بمن فيهم الأفارقة الأميركيّون، طرح أنفسهم بإزاء العالم الأبيض المُعيّن والمُشكّل خطابيًا. فكما يفسّر عبدول ر. جان

(١) أود أنّ أشكر بيث كايموفتز لمديّ بمعلومات حول هذه القضايا القانونيّة.

(٢) Morison et al. v. People of State of California, 54, Supreme Court, No. 487, argued December 12, 1933, decided January 283, 1934.

(٣) وحول الأثرية مقابل التراث، انظر: Abdullah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?* (Berkeley, CA: University of California Press, 33 - 34, 1976).

محمّد، إنّ شعوب العالم الثالث والأقليات المتروبوليتانيّة قد علّقت بين موقفين :

«هنالك رغبة من جهة، لتحديد الفريدة الإثنيّة والثقافيّة للفرد في مواجهة ضغوطات ثقافة الأكثرية، وفي الجهة المقابلة دافع بالقوّة ذاتها، إن لم يكن أقوى، للتخلّي عن هذه الفريدة في سبيل التكيّف مع الضغوطات المهمّنة للثقافة الإنسانويّة الليبراليّة [البيضاء]»^(١).

مضيفاً أنّ:

«هذا التوق للاشمال والاحتواء كان، تاريخياً، أقوى بكثير من الحاجة إلى التشديد والتأكيد على التمايز والتباين، حيث إنّ النرجسيّة التقليديّة للثقافة البيضاء المسيطرة – أي قدرة الثقافة على تمييز الإنسان الذي على شاكلتها فقط، ورفضها التسليم بالشرعيّة الجوهريّة لأية أخرى – تُشكّل ضغطاً هائلاً على السود وغيرهم من الأقليات، لإعادة تشكيل أنفسهم وثقافتهم كنسخ مطابقة ومقاربة للتقليد الإنسانوي الغربي، وكصور يمكن أن تعرّف عليها «الإنسانيّة» [البيضاء] وتفهمها»^(٢).

إنّنا أبعد ما نكون عن استبدال بديهيّات هذا الخطاب المعرقن؛ فبالرغم من نجاح الانتفاضة في خلق ما قبل الأزمة الخطابية، إلّا أنّ هذا النجاح يمكن عكسه بسهولة، كما بيّن بوضوح ردّ الفعل على العمليّة الفدائيّة لجهة تحرير فلسطين، كما ويقود العداء المتنامي للسامية في الاتّحاد السوفييتي السابق، مقترناً بالعدد المتزايد من المهاجرين اليهود الروس، إلى إعادة انتشار البديهيّات الذرائعيّة العائدة إلى أواخر الأربعينيّات، تلك التي أكّدت على أنّ وضعيّة اليهود الأوروبيين اللجويّة شكّلت العامل الأوحد المأخوذ

(١) JanMohamed, «Humanism and minority literature», *Boundary 2*, 12 - 13 (١) (1984), 289.

(٢) المصدر نفسه، ٢٩٠.

في الحسبان عند خلق الدولة اليهودية، بحيث يجرب التأكيد على هذه البديهيّات ثانية من أجل عكس مكاسب الانتفاضة، وذلك بعد أن قادت مُحصّلة الحملات على م. ت. ف. لموقفها الذي أُسيء فهمه من التدخل الأميركي في العراق، وفي الكويت عام ١٩٩١، إلى إسداء الضربة القاضية لما قبل الأزمة الخطائية هذه.

من خلال دراسة الأحداث الثلاثة التي غيّرت الوضعيّة الخطابية للفلسطينيين، لا بدّ من الانتباه لكيفية استيلاء واستحواد الخطاب المسيطر عليها، وإفراد مواقع لها، حيث إنّ انطلاق الحركة الفدائية الفلسطينية واندلاع الانتفاضة كانا حدثين اتخذ الفلسطينيون فيهما دور ذوات فاعلة في تبدّلنا التاريخي، بينما المذابح التي كابدها الفلسطينيون واللبنانيون في غضون الاجتياح الإسرائيلي للبنان كانت أحداثاً اعتُبر الفلسطينيون واللبنانيون بالطبع موضوعات فيها. ولما كانت الأحداث الثلاثة مندمجة داخل هذا الخطاب، أصبح الفلسطينيون موضوعات خطابية لكراهية «البيض» (كردّ فعل على الحركات الفدائية)، وموضوعات للتعاطف (المذابح في لبنان)، وموضوعات لكلّ من التعاطف والتأرجح المتضارب - بعدائية غير واضحة المعالم - على التعاقب أو بتقطع غير منتظم (الانتفاضة). هكذا فإنّ الوضع المانوي للفلسطينيين كموضوعات بقي ثابتاً دائماً، إلّا أنّ محو التاريخ الفلسطيني، باستثناء ما يتعلّق منه بلقائنا مع الصهيونية والإمبريالية، ليس بالقطع استثناءً يخصّ الفلسطينيين وحدهم، إذ إنّ الليبراليين الغربيين والماركسيين على حدّ سواء قاموا بمحو تواريخ معظم الشعوب غير البيضاء خطابياً، بتقديمهم رؤية للتاريخ ترى أنّ التاريخ يبدأ وينتهي بالصراع الطبقي، وقد أفاد أميلكار كابرال بأنّ مثل هذه الفرضية ستجبرنا على:

«أن نعتبر - وهذا ما نرفض قبوله - أنّ المجموعات البشرية المختلفة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية كانت تحيا بدون تواريخ أو خارج التاريخ في اللحظة التي تمّ إخضاعها فيها لنير الإمبريالية، ذلك يعني أن نعتبر أنّ سكّان

بلداننا . . . ما زالوا يعيشون إلى اليوم - ذلك إذا ما أسقطنا التأثير الطفيف بحد ذاته للكولونيالية التي أخضعوا لها - خارج التاريخ، أو أنه ليس لهم تاريخ على الإطلاق^(١)».

إلا أنه يجدر التشديد، بالرغم من ذلك، على أن علاقة الفلسطينيين بذلك الخطاب المعرقن هي علاقة دينامية، بحيث يستمرُّ الموقعُ المعينُ للفلسطينيين داخل هذا الخطاب المعرقن بالتبدُّل، كحصيلة لأحداثٍ خارج الخطاب، وذلك إمَّا بالإقصاء الكاملٍ عن هذا الخطاب بأيِّ صفةٍ أو شكلٍ، أو الاستدخالِ فيه كموضوعاتٍ للكراهية و/أو العطف. وأننا في تعييننا نقاط العبور، نتمكَّنُ من تعرية المآزقِ والمعضلةِ التي تواجه هذا الخطاب في هذه المرحلة من هيمنته، إلا أن هذا لا يعني الإيحاء بمنحَى غائي يعيِّن موقعَ الفلسطينيين في هذا الخطاب - الذي، بعد أن يسمح للفلسطينيين بالدخول، سيحوِّلنا في النهاية إلى ذواتٍ فخريَّة من البيض. ومن هنا، يمكن لموقع الفلسطينيين، نتيجة لعوامل خطابيةٍ أخرى وعوامل خارج الخطاب حُدِّثَ أعلاه، أن يصبحَ ساكنًا أو أن يبقى ديناميًّا (في كافة الاتجاهات). وكما قال تزفيتان تودوروف ذات مرَّة، «لا يُحدِّدُ الخطاب من قِبَل الموضوع الذي يصفه، ولا بالتكثيفِ والامتثالِ لتقليدٍ ما، وإنَّما يتشكَّلُ كلفةً فحسب كدالة للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه»^(٢).

إنَّ انبثاقَ خطاباتٍ - مضادةٍ ما بعد كُولونياليةٍ تساعد في خلق فضاءٍ خطابي جديد للفلسطينيين، وللأقوام الأخرى في موقعٍ مشابه، تمكَّننا من مقاومة هيمنة الخطاب المسيطر، بحيث تهدفُ هذه المقاومة إلى تشكيلنا

Amilcar Cabral, «The weapon of theory: presuppositions and objectives of (١) national liberation in relation to social structure», in *Unity and Struggle: Speeches and Writings, Texts Selected by the PAIGC*, trans. By Michael Wolfers (New York: Monthly Review Press 124, 1979).

Tzvetan Todorov, *The Conquest of America: The Question of the Other* (٢) (New York: Harper Touchbooks, 124, 1984).

كذوات لخطاباتنا وتواريخنا المختلفة - بغض النظر عن طبيعة هذا الموقع الإشكالية^(١)، ذلك أن قوّة هذه الخطابات المضادّة للهيمنة هي التي «تدفع بالتأريخ المهيمن نحو الأزمة»^(٢). وقد لا يتمكّن التابع من النطق داخل هذا الخطاب^(٣)، إنّما الخطابات المضادّة للهيمنة تُفْلِحُ على الأقلّ في فتح ثغرة خطابيّة تتيح للذات التابعة بأن تُصبح مرثيّة^(٤). وسوف تستمرّ الانتفاضة، كعاملٍ أساسيٍّ في تعجيل ما قبل الأزمة الخطابية، في تفويض بديهيات الخطاب المسيطر ما لم يتمّ استيعابها هي الأخرى - بشكلٍ من الأشكال، ذلك أن تأويل الانتفاضة بحسب «اللغة الصحيحة» من قبل بعض القياديين الفلسطينيين (كالفريق الفلسطيني المفاوض حاليًا) والذي يتبنّى هذه الصيغة كاستراتيجية (لا) عملٍ، يجعل من مثل هذا الاستيعاب أكثر احتمالية. فإذا كان حلّ الدولتين بالنسبة للمسألة الفلسطينية هو الحلّ الأكثر قابليّة للتطبيق، فإنّ اللّغة التي تدارُّ بها المفاوضات هي ما سوف يحدّد المحصّلة السياسيّة

(١) حول الطبيعة الإشكالية في إحالة التابعين كذوات لتواريخهم الخاصة، انظر Robert Young *White Mythologies: Writing History and the West* (New York: Routledge, 157 - 175, 1990).

(٢) Gayatri Chakravorty Spivak, «Subaltern studies: deconstructing historiography», in Gayatri Chakravorty Spivak (ed.), *In Other Worlds: Essays in Cultural Politics* (New York: Methuen, 198, 1987), see also Bell Hooks, *Yearnings: Race, Gender, and Cultural Politics* (Boston, MA: South End Press, 1990), especially the essay entitled «Choosing the margin as a space of radical openness», 153 - 154.

(٣) Gayatri Chakravorty Spivak, «Can the subaltern speak?», in Lawrence Grossberg and Cary Nelson (ed.), *Marxism and the Interpretation of Culture* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 271 - 313, 1988).

(٤) Bill Ashcroft, Gareth : انظر أيضًا Robert Young *White Mythologies*. انظر Griffiths, and Helen Tiffin, *The Empire Writes Back: Theory and Practice in Post-Colonial Literatures* (New York: Routledge, 1989). انظر أيضًا Henry Louis Gates Jr. (ed.), «Race», *Writing, and Difference* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1985).

النهائية. فالخطاب، كما يصوغه فوكو «يمكن أن يكون أداةً وفحوى للقوة في آنٍ معاً، لكنّه يمكن أيضاً أن يكون مُعوّفاً، حجرَ عثرةٍ، موقعاً للمقاومة، وموقعاً لانطلاقٍ استراتيجيّةٍ مناوئَةٍ»^(١). وما لم تُقوّض وتُهدم اللّغة أو الصيغ الخطابية للمفاوضات، فسوف لن يَنجُم عنها إلاّ توريطُ الفلسطينيين في متاهةٍ من التنازلات التي ستفضي أخيراً إلى التصفية النهائية للنضال الفلسطيني من أجل التحرّر الوطني والاستقلال.



Michel Foucault, *The History of Sexuality, Vol. I: An Introduction*, trans. (١) By Robert Hurley (New York: Vintage Books, 101, 1980), emphasis added.

الفصل الخامس

الإرهابيون التائبون أو عودة ثانية للاستعمار الاستيطاني(*)

(اتفاقية م ت ف — إسرائيل في أبعادها)

تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال مفاوضاتها غير الرسميين، منذ بدايات ما أُطلق عليها عملية السلام التي دُشنت في مدريد عام ١٩٩١، عن الحقوق الفلسطينية الواحدة تلو الأخرى، في سياق عملية تدريجية بلغت ذروتها مع توقيع م ت ف الرسمي لإعلان المبادئ في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، والمعروف بين العديد من الفلسطينيين باعتباره التنازل النهائي الكامل عن القضية الفلسطينية.

إنّ معادلة: «الأرض مقابل السلام» التي تَبَنَّتْها محادثات «السلام» كنقطة انطلاق كانت في الواقع، التنازل الرئيس الأول من م ت ف، إذ إنّ هذه الصيغة بحدّ ذاتها، كما ذكرت في الفصل السابق، تنزاح بالعملية برُمَّتْها بافتراضها ضمناً أنّ لإسرائيل «أراضي» ستكون مستعدّة لمنحها «للعرب»،

(*) نُشر هذا المقال عام ١٩٩٤.

وأنّ «العرب» باعتبارهم مسؤولين عن حالة الحرب مع إسرائيل، بمقدورهم منحه إسرائيل السلام الذي تتوق إليه منذ عقود، ذلك أنّ إلقاء مسؤولية الحروب العربيّة/الإسرائيلية على عاتق «العرب» هي رؤية نموذجية لا تخضع للمساءلة على الإطلاق في الغرب، إلاّ أنّ تنازل م ت ف، ضمن أخيراً أنّ الفلسطينيين والعرب الآخرين لن يقوموا بمساءلتها أيضاً. فبالرغم من مظهرها السطحي كتسوية سياسية، تمثّل هذه المعادلة في الواقع انعكاساً للآراء العنصرية التي تسمّ (اليهود الأوروبيين) الإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم من العرب. ففي حين يُسأل الإسرائيليون ويُطرحون ظاهرياً كراغبين في التفاوض حول الممتلكات، الحقّ البرجوازي (الغربي) المُسلمّ به بامتياز، يُطلب من الفلسطينيين والعرب الآخرين نبذ الإرهاب - أو بدقّة أكثر وسائل «هم» الإرهابية - الحقّ اللاشعري وغير المعترف به، والمنسوب للبرابرة، وغير المتحضّرين. إلاّ أنّ واقع كون فلسطينيين قد تنازلوا عن مطلبنا العادل المشروع ب ٧٧ بالمائة من فلسطين، ويفاضون حول سيادتنا المستقبلية على مُجرّد ٢٣ بالمائة من وطننا، لا يصلح لمعادلة «الأرض مقابل الأرض» كي تُبنى عليها «عملية السلام»، ذلك أنّ الصيغة الصحيحة من منظور فلسطيني، تحتمّ في الحقيقة أن تكون المعادلة «الأرض مقابل سلام»، إذ إنّ الفلسطينيين هم من يتخلّى بموجبها عن حقوقنا في وطننا التاريخي (الأرض) مقابل إنهاء الاضطهاد الإسرائيلي، والعنف ضدّ شعبنا (السلام).

رَحَّبَت م ت ف وإسرائيل والإعلام الغربي باتفاقية ١٣ أيلول/سبتمبر بين ياسر عرفات وإسحق رابين ك «اعتراف متبادل»، إلاّ أنّ هذا يتحدّى الكلمات الفعلية التي نطق بها كلا الطرفين، والأفعال المترتبة بناء على تلك الكلمات، فبينما اعترفت م ت ف (التي كتبت الرسالة الأولى) «بحقّ دولة إسرائيل في الوجود بأمن وسلام»^(١)، استجابت الحكومة الإسرائيلية «كردّ» على رسالة

(١) للاطلاع على نصوص رسائل الاعتراف المتبادلة بين إسرائيل وم ت ف، انظر New York Times, September 10, 1993. A12.

عرفت بأنها، «قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م ت ف ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط»، لكن هذا بالكاد يرتقي إلى الاعتراف المتبادل. فلكي يصبح هذا اعترافاً متبادلاً، يتحتم إما على الإسرائيليين الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالوجود في دولة له بسلام وأمان، أو على م ت ف الاعتراف بحكومة رابين كممثل للشعب الإسرائيلي فقط، دون الاضطرار لمنح الدولة الإسرائيلية أي «حق» في الوجود بسلام وأمان، أو بأي شكل آخر. إذا، لم ترق الاتفاقية الفعلية إلى اعتراف متبادل، وإنما أفضت إلى عملية الشرعنة النهائية للدولة اليهودية بالاعتراف بأنها تملك «الحق» بأن تكون دولة أبارتيد عنصرية، وذلك من جانب الشعب ذاته الذي مارست وتمارس بحقه سياساتها العنصرية، وذلك دون إلزام الإسرائيليين بجديد جوهري. إذ إن منح م ت ف الاعتراف بأنها تمثل الفلسطينيين، الأمر الذي اعترف به غالبية العالم (باستثناء الولايات المتحدة) منذ منتصف السبعينيات، لا يلزم إسرائيل بأي تنازلات للشعب الفلسطيني، سوى أنه يلزمها فقط بسيناريو يوجب الحكومة الإسرائيلية إن قررت أن تتحدث مع «ممثلين» عن الفلسطينيين، بالتحدث مع م ت ف، كونها باتت تعترف الآن بها طرفاً ممثلاً لهم، بينما لم يكن مثل هذا الاعتراف قائماً في السابق.

حتى نضع الأمور في نصابها أكثر، يجوز للمرء مقارنة اعتراف م ت ف بتنازلات وتعاطي المؤتمر الوطني الإفريقي مؤخراً، مع دولة الأبارتيد في جنوب إفريقيا. فبينما كان المؤتمر الوطني الإفريقي يتفاوض مع دولة الأبارتيد بهدف واضح وهو إلغاء الأبارتيد الرسمي، فإن م ت ف قد اعترفت في الواقع، بحق إسرائيل بأن تكون دولة أبارتيد، «حق» لا يجوز لأية دولة أن تمتلكه، ولا يجوز على الأخص، بأن يُغدق على مثل دولة كهذه من قبل ضحاياها. ولكن وكما علق إدوارد سعيد، بأن الكلمات التي نطق بها عرفات عند توقيع «إعلان المبادئ» في واشنطن كانت تُشتَم منها «رائحة اتفاقية

انتفاع، فقد صُوِّر الفلسطينيون أمام العالم كأبعد ما يكونون عن ضحايا للصهيونية، وإنما كمهاجمين تائبين كما يُصوِّرون إلى الآن [التشديد من عندي]»^(١). لذلك فإنَّ التناظر مع جنوب إفريقيا يبدو، في الواقع، أكثر تنويرًا في هذا الاتجاه. فما وافق الإسرائيليين على مباشرته هو اتفاقية بانتوستان، يُمكن الفلسطينيون بموجبها، من ممارسة سلطة بلدية، تُدعى في الخطاب الصهيوني «الحكم الذاتي»، إلى جانب وظيفة مركزية إضافية أخرى تتمثل بقوة للشرطة الفلسطينية تقوم بالأعمال القذرة التي كانت منوطة بالجنود الإسرائيليين اليهود حتى ذلك الحين. ويتوازي هذا الأمر مع استخدام دولة الأبارتيد في جنوب إفريقيا للشرطة من السود في إخماد المقاومة السوداء، للتقليل من الأخطار المُحدقة بحياة الشرطة من البيض. إنَّ هذا التطور في الحقيقة، تبدُّلٌ مُرحَّبٌ به من قِبَل المجتمع اليهودي الإسرائيلي، بحيث تواصل إسرائيل بحسب هذا السيناريو، السيطرة على الأرض، والمياه، والحدود، والاقتصاد، والمستوطنات اليهودية، أي باختصار كلَّ ما سَعَت للسيطرة عليه، بدون مقاومة فلسطينية وقمعها المحتوم، الذي قد يُفضي إلى احتمال مقتل الفتية اليهود في خِصْمِهِ. وقد تعهَّدت م ت ف بعدم السماح بمثل هذه المقاومة، وبهذا سيقتل الفتية الفلسطينيون الآن (وتدور الشائعات حول تجنيد فتيات أيضًا)^(٢) الفتية والفتيات الفلسطينيات، ممَّن كان يتعيَّن تصدِّي الفتية اليهود الإسرائيليين لقتلهم، معرِّضين أنفسهم في ذلك للخطر. فيما يُذكَّر الإسرائيليون العالم، في غضون ذلك، بأنَّ حملات القتل السابقة التي شنَّوها ضدَّ الفلسطينيين، لا بدَّ من أنَّها كانت مُبرَّرة، من حيث إنَّ الفلسطينيين أنفسهم هم من بات يدرك الآن حتمية السيطرة على سَكَّان همجٍ متمردين. وقد كان رئيس الوزراء رابين واضحًا في رأيه بهذه القضية: «أُحِبُّ أن يتصدَّى الفلسطينيون لصعوبات فرض النظام في غزَّة، حيث سيتمكَّن

Edward Said, «The morning after,» *London Review of Books*, October 21, (١) 1993, 3.

New York Times, September 22, 1993, A 16. (٢)

الفلسطينيون من فرضه بأنجع ممّا فعلنا من هذه الناحية، إذ إنهم لن يسمحوا بأيّ استئناف للمحكمة العليا وسيحولون دون هيئة الحقوق المدنية [الإسرائيلية] وانتقاد الأوضاع هناك، وذلك بمنعها من دخول المنطقة، وكذلك سيحكمون هناك بأساليبهم الخاصّة، معفين الجيش الإسرائيلي، وهذا أهمّ ما في الأمر، من الاضطرار للقيام بما سيقومون هم به [التشديد من عندي]»^(١)، أمّا أولئك الذين ساورهم شعور بالضيق تجاه الفظاعات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين بدافع من سذاجتهم الليبرالية، فيمكنهم أن يتحرّروا من هذا القلق الآن، إذ أكّد المدافعون الدائمون عن إسرائيل، بأنّ سمعة إسرائيل الأخلاقية لم تتعرّض للشبهة أبداً من جرّاء هذه الاتفاقية. وبهذا تأكل إسرائيل الكعكة وتحتفظ بها في آن معاً، فيما يُسوّق هذا كلّه كتنازل إسرائيلي رئيس لاستهلاك الإعلام الغربي ولطبقة من المثقفين الفلسطينيين المُعَرَّبِينَ، المُتَّسِمِينَ بالسذاجة البيّنة، وللبرجوازية الكمبرادورية الفلسطينية - وهؤلاء هم الزبائن الرئيسيّون لصفقة عرفات الأخيرة التي بموجبها تنازلوا عن القضية.

وفي الحقيقة، بدأت الوظيفة القمعية المُتصوِّرة للشرطة الفلسطينية تُبرهن على أرض الواقع، حيث أمر ثلاثة من شرطة السير المعيّنين ذاتياً، من صقور فتح المسلّحة التي تنتمي إلى جناح عرفات من م ت ف، أمروا كما ذكرت التقارير سائق سيارة في غزّة بأن يُحرّك سيّارته، ولدى رفضه، قاموا بإطلاق النار على ساقيه كليهما. فيما يُعرب كلايد هابرمان، مراسل «النيويورك تايمز» في إسرائيل، في هذه الأثناء عن قلقه من أنّ الشرطة الفلسطينية ستمارس عقوبات خفيفة كهذه فحسب، عندما تُمسك بزمام الأمور في غزّة،

Quoted by Israel Shahak, «The Oslo Accords, interpreting Israel's (١) intentions,» *Middle East International*, October 22, 1993, 17.

تتضمّن مقالة شاحاك وصفاً شاملاً للوظائف المستقبلية للشرطة الفلسطينية كما تمّ توصيفها من جانب المحلّلين السياسيين الإسرائيليين المقربين من الحكومة.

مؤكدًا بأنه «عندما تتشكّل قوّة الشرطة هذه في كانون الأوّل/ديسمبر [١٩٩٣]، عليها أن تُثبت جدارتها، وذلك بأن تبرهن، بالطبع، أنّ بمقدورها القيام بأداء أفضل ممّا قدّمه [ال] ثلاثة من شرطة السير المعيّنين ذاتيًا»^(١).

هنا وَجِبَ التوضيح بأنّ الاعتراف الإسرائيلي بـ م ت ف كُمُثِّل للشعب الفلسطيني، جاء في اللحظة الحرجة التي كَفَّت فيها م ت ف عن تمثيل الإرادة الوطنية لغالبية الفلسطينيين، ونظرًا لهذا بالتحديد أغدقت إسرائيل على المنظّمة اعترافها الثمين. فكما جزم وزير الخارجية بيريز بدقّة، «نحن لم نغيّر - إنّها [م ت ف] من قد تغيّر»^(٢). إلّا أنّ هذه الصورة البالغة الدقّة، تتمنّى م ت ف لو أنّها تستطيع محوها باعتبارها معنيّة بإقناع الشعب الفلسطيني بأنّها كانت قادرة على انتزاع تنازلات حقيقيّة من الحكومة الإسرائيلية. وأبرز مثال على هذه التنازلات، الاعتراف الإسرائيلي بـ م ت ف، ولكن لو أنّ م ت ف ناضلت من أجل الطموحات الوطنيّة الفلسطينيّة (التي تشتمل على المطلب الذي لا تتهاون فيه ويصرّ على الحقّ الوطني في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينيّة، وإعادة اللاجئين إلى الوطن و/أو التعويض المادّي لفلسطينيّ الشتات، وإنهاء الأبارتيد الإسرائيلي الذي يزرع الفلسطينيون الإسرائيليون تحت نيره)، مع اعتراف الحكومة الإسرائيليّة بهذا، لشكّل مثل هذا الاعتراف بدون ريب تنازلًا حقيقيًا من قِبَل الإسرائيليين المُتصلّبين، غير أنّ هذا أبعد ما يكون عمّا حدث بالفعل، فلا مكان لفلسطينيّ الشتات في اتّفاقيّة م ت ف (باستثناء ما ذكره رايبين عن بضعة آلاف من الناس)^(٣)، أو فلسطينيّ إسرائيل. وكما أشرنا آنفًا، لا تشتمل الاتّفاقيّة على بنود تشترط حق الفلسطينيين الوطني في تقرير المصير، أو إقامة دولة

(١) Clyde Haberman, *New York Times*, October 31, 1993, E6.

(٢) Quoted in the *New York Times*, September 10, 1993, A 12.

(٣) *New York Times*, October 27, 1993, A3، حيث أكّد رايبين أنّه «إذا كانت م ت ف

تتوقّع عشرات الآلاف من العائدين فإنّها تعيش في حلم، في وهم».

فلسطينية. فإلى ماذا إذن ما زالت م ت ف ترمز مما يُمكن تأويله بأي شكل كتمثيل محتمل لأمني الشعب الفلسطيني وإرادته؟ من حيث إنّ كافة الطموحات الوطنية الأساسية التي جسّدتها م ت ف قد تنازلت عنها قيادة عرفات، لهذا لم يكن الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة تنازلاً على الإطلاق؛ بل الأجدر أنه كان نصراً للأجندة الإسرائيلية التي طالما سعت للتفاوض مع أشخاص وحكومات (عربية) لم تُمثل الشعب الفلسطيني فعلياً. لذلك لم يبارح الاعتراف الإسرائيلي بم ت ف، الاستراتيجية الإسرائيلية، التي سارت عليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باجتهداد، متمثلة بتصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

لقد نجّم عن إنشاء المستعمرة الاستيطانية الإسرائيلية احتلال كامل أراضي فلسطين التاريخية، وكذلك التشطير الفعلي للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، إلى ثلاثة قطاعات رئيسة فيما يتعلّق بارتباطهم بفلسطين - الفلسطينيون في إسرائيل بالتسمية الأصحّ (والمتعارف عليهم «بالعرب الإسرائيليين»)، والفلسطينيون في المناطق المحتلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيون في الشتات، وقد جاءت اتفاقية م ت ف - إسرائيل مُهندسة بحسب تعريفها كي لا تُنصف المظالم بذاتها التي استهدفت الشعب الفلسطيني، بل إلى تحويل الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من المناطق المحتلة إلى شيء يمكن أن تتعاش منه كل من قيادات م ت ف والإسرائيليين، بشكل أعمّ، ممّا يعني أنّ قطاع الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة قد يُشطر إضافة إلى أجزاء منفصلة أخرى. حيث نجد أنه، منذ الاحتلال الإسرائيلي والضّمّ اللاحق لمدينة القدس الشرقية الفلسطينية، أُضفي على الفلسطينيين القاطنين في المدينة وضع قانوني وسياسي مختلف من قبل الإسرائيليين، بينما تعزل الاتفاقية الأخيرة الفلسطينيين المقيمين في غزة ومدينة أريحا (كيفما حُدّدت جغرافياً) عن الفلسطينيين المقيمين في ما تبقى من الضفة الغربية. وإذا نحينا هذا التشطير الإضافي الآخر للشعب الفلسطيني

جانباً، فحتى أولئك الفلسطينيين، الذين يعدّون مليوناً من البشر أو أكثر (سدس عدد الشعب الفلسطيني بالكامل)، المشمولين بهذه الاتفاقية، فلا يحققون الحد الأدنى من طموحاتهم الوطنية، إذ إنّ الاتفاقية تحول صراحة دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية في تلك المناطق التي سيُجدول الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره داخلها وحولها. وقد أطلقت الحكومة الإسرائيلية وراعيها الأميركي تصريحات بأنهما لن يسمحا بمثل تطوّر كهذا على الإطلاق.

وباختصار، إنّ ما تقدّمه هذه الاتفاقية المُسمّاة بالتاريخية (وهي تاريخية بحق) حلّ «وطن» بانتوسانات جنوب إفريقي يقتصر على مليون فلسطيني مع احتمال أن يشمل مليوناً آخر (أولئك المقيمون في باقي أنحاء الضفة الغربية باستثناء القدس)، إذا ما أثبتوا حسن السلوك، مستقبلاً. وبذلك، وبعد قرابة قرن من المقاومة الفلسطينية المعادية للاستعمار ضدّ المشروع الصهيوني، سلّمت م ت ف بحلّ على غرار ما كانت تطبّقه حكومة جنوب إفريقيا كجزء من التوظيف الفعّال لحكم الأبارتيد. وبناء على أقوال عوزي بنزيمان، المراسل السياسي الرئيس لصحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية المعتبرة، «تهدف إسرائيل لأن يكون للكيان الفلسطيني سلطة وكرامة أدنى بكثير ممّا للبانّتوستان»^(١)، وفي الحقيقة، يُباح للشرطة السوداء أن تعتقل في البانتوستان، رجالاً جنوب إفريقيين بيضاً، في مقابل الشرطة الفلسطينية، التي لن تمتلك سلطة، أيّاً كانت، على المستوطنين اليهود. وبذلك نجد أنّ حلّ وطن بانتوسانات أدانه العالم بأكمله، وفي مقدّمته السود في جنوب إفريقيا، كأداة لسلطة أبارتيد قمعية، قد اعتُبر في الحالة الفلسطينية «تحريراً» لثلاث الشعب الفلسطيني، وهم الفلسطينيون الوحيدون على آية حال، الذين توافق إسرائيل على استدخالهم كجزء في أيّ اتفاقية حالية أو مستقبلية، في الوقت الذي لم يتلقّ الفلسطينيون في الشتات أيّ تعويض، وبحسب بنود إعلان

Ha'Aretz, September 5, 1993, cited by Shahak, 18. (١)

المبادئ، لا يُدين لهم المشروع الكولونياليّ الصهيوني النهم، ونتاجه المتعطر، الدولة الإسرائيليّة، بشيء. أمّا بالنسبة للقطاع الثالث من الشعب الفلسطيني، أي أولئك المواطنون الإسرائيليّون من الدرجة الثالثة، فقد مُنح حقّ شرعنة وضعهم للدولة اليهوديّة وذلك بالاعتراف «بحقّها بالوجود» كدولة أبارتيد تُحكّم من قبل اليهود - (الأشكناز بالطبع).

لقد حرّرت الاتّفاقيّة الأخيرة بعض اليسار الليبرالي الأميركي من الحرج الذي عانى منه، لتعاطفه المؤيّد للصهيونيّة منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إذ لم يستطع مُحرّرو المجلّة الأميركيّة «ذي نيشين»، الانتظار ليُجفّ حبر الاتّفاقيّة حتى سارعوا لإبداء تعهّدهم نحو الصهيونيّة، التي ما فتئوا يحاولون إخفاءها (بدون نجاح، حسب تقديري) خلال العقد الماضي. حيث أعلن محرّرو «ذي نيشين»، في عدد ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنّ اتّفاقيّة م ت ف - إسرائيل قد تعاطت «لأوّل مرّة» منذ إنشاء الدولة الإسرائيليّة عام ١٩٤٨ مع (جوهر) الصراع [التشديد من عندي]»^(١)، وليس من الواضح إلى أيّ جوهر يشير المحرّرون، لا سيّما أنّ جوهر القضية الفلسطينيّة كان إقامة المستوطنة الاستعماريّة اليهوديّة على أرض فلسطينيّة، بمُحصّلة أسفرت عن طرد مئات الآلاف من الفلسطينيّين وإخضاع ملايين آخرين للتفرقة العنصريّة الإسرائيليّة و/أو الاحتلال العسكري الإسرائيلي، إذ إنّ هذا الجوهر ما زال ينتظر التعامل معه. أمّا على الصعيد الآخر، فقد كان جوهر المشروع الصهيوني يصبو دائماً لشرعنة مستعمرته الاستيطانيّة من جانب الشعب عينه الذي تحوّل إلى ضحية لهذه المستعمرة الاستيطانيّة التي ما زالت تواصل اضطهاده والتضحية به، متيحاً للمستعمرة الاستيطانيّة بذلك متابعة وظيفتها الهامة التي دعمتها تاريخياً مُختلف إمبراطوريّات الشمال (بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة بالتسلسل التاريخي)، المتمثّلة أساساً، في الهيمنة الاقتصاديّة على المنطقة برُمّتها وحراسة مواردها للاستغلال الإمبراطوري. إنّ

(١) *The Nation*, September 27, 1993, 303

هذا الجوهر قد تعاطت معه الاتفاقية بالتأكيد، وباعتراف م ت ف بأنّ للمستعمرة الاستيطانية «حقاً بأن تحيا بسلام وأمان»، وهذا الجوهر، بالطبع، هو الذي يهّم محرري «ذي نيشين»، حيث يضيفون مباشرة بعد الجملة أعلاه، مُعربين عن تفاؤلهم بأنّ اتفاقية م ت ف - إسرائيل «تفتّح عملية دبلوماسية يمكن أن تُسفر سريعاً عن اتفاقيات إضافية ما بين إسرائيل وسوريا، ولبنان والأردن، إلى جانب إطار ل تعاون اقتصادي إقليمي [التشديد من عندي]» - إنّ هذه الكلمات الثلاث الأخيرة هي الكلمات المفتاح للهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة، وهذا بالطبع قد اتخذ مجراه منذ توقيع الاتفاقية، بعقد إسرائيل لصفقات مختلفة مع الدول العربية^(١)، حيث يقال إنّ مثل هذه الاتفاقيات قد فُرج من توقيعها مع قطر^(٢)، والمغرب^(٣)، والأردن^(٤)، بينما لا تتورّع حكومة الولايات المتحدة في الأثناء، عن فرض المزيد من الضغط على العالم العربي لإنهاء مقاطعته الاقتصادية لإسرائيل^(٥).

لكن لا زال «محررو ذي نيشين» يحتفظون برصانة كافية بعد حفل التوقيع لتحذير قرائهم بأنّه «من السابق لأوانه الاحتفال» (ص ٣٠٤)، حيث إنهم يُحذرون من معارضين «متطرفين» للاتفاقية في كلا الجانبين، ويوصون بأن تُعالج إسرائيل المسائل الإضافية المتعلقة بموضوع «اللاجئين الفلسطينيين، والتفكيك والحسم النهائي لمسألة المستوطنات الإسرائيلية، والانتقال بالفلسطينيين من الحكم الذاتي إلى السيادة والتدويل الجزئي للقدس». لاحظ بأنّ سِمَة إسرائيل كدولة أبارتيد تتمسك بالتفوق اليهودي (الأشكنازي)

See «Courting the Israelis, with barriers down, Arab lands compete to (1) conclude deals with an ancient enemy,» *New York Times*, November 10, 1993, A 1.

(٢) المصدر السابق، ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٣، أ ١٠.

(٣) المصدر السابق، ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٣، أ ٧.

(٤) المصدر السابق، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أ ٣.

(٥) المصدر السابق، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، د ٢.

وتنتهجه كدليل موجه لتبرير وجودها لم يُساءل أبدًا من قبل المحرّرين. لذلك فإنّ جوهر المسألة بالنسبة للفلسطينيين، ألا وهو استمرار وجود مستعمرة استيطانية يهودية تفوقية وعنصرية، لا يعالج من جانب المحرّرين الصهاينة، الذين لم يُعرّضوا صهيونيتهم للشبهة بدعّمهم لحلّ الدولتين، طالما أنّ تماسك إسرائيل كدولة يهودية تفوقية يبقى دون مساس. ثم يتابع المحرّرون بتحذير الإسرائيليين بأنّهم إن لم يُعالجوا القضايا المُحدّدة أعلاه، «فمن المُرجّح أن ينتاب الفلسطينيين شعور بالخديعة والإذلال ويعاودوا النضال المُسلّح، ربّما في ظلّ قيادة أكثر تصلّبًا من ياسر عرفات». فمَنْ عساها تكون هذه «القيادة الأكثر تصلّبًا» يا ترى؟ لا يبقينا محرّرو «ذي نيشين» في حالة ترقّبٍ طويلًا، ذلك أنّهم يفيدوننا في الفقرة التالية بأنّه:

«يجدر بنا أن نستذكر كيف مهّدت تسوية فرساي القاسية المفروضة على ألمانيا بعد الحرب العالميّة الأولى الطريق إلى صعود المغالاة القوميّة النازيّة، والضلال العنصري والروح العسكريّة، إذ يجب أن تُشجّع المفارقة المُرة لمثل هذه المقارنة إسرائيل وأصدقاءها، الولايات المتّحدة بخاصّة، على تلبية طموحات الفلسطينيين بالاستقلال الحقيقي والحقوق السياديّة».

إنّ أيّ شكّ قد يتبادر لذهن القارئ حول موضوعة تعاطف محرّري «ذي نيشين» لا بُدّ أنّه قد تبدّد الآن. إنّها الأثيرة إسرائيل التي ربّما تسقط ضحيّة للنازيين الجُدّد الذين سوف يقضون عليها وعلى مواطنيها من اليهود. إنّ حقيقة أن تغدو دولة أبارتيد عنصريّة نهمة مثل المستعمرة الاستيطانية اليهودية مَحَطّ قلق بالنسبة لمحرّري «ذي نيشين»، من هجومٍ محتملٍ عليها من قِبَل ضحاياها العُرْل، الذين ربّما ينبعثون كالعنقاء، من رماد هزيمتهم وذلّهم، ليصبحوا نازيين ويخضعوها، ليس إلّا توضيحًا فعليًا لمدى عمق صهيونية محرّري «ذي نيشين»، فبحسب سردية فرساي، يُصوّر الشعب الفلسطيني الذي كان ضحيّة للمجازر الصهيونيّة، والطرْد ومصادرة الأرض والسجن والتعذيب إلخ... وكأنّه شعبٌ قد شكّل طرفًا متكافئًا في حرب هُزم فيها وعوقب

باتفاقية مُدلة كما ينبغي. إن وجهة النظر هذه تنسجم تمامًا مع أداء رابين في البيت الأبيض حين قدّم الفلسطينيين على أنهم قتلة اليهود الأبرياء، حيث يجري إخبارنا بأنه، نظرًا للرغبة اليهودية الإسرائيلية الصادقة بالسلام، لن يكفي اليهود الإسرائيليون بالصفح عن القتل والإرهابيين الفلسطينيين فقط، ولكن كما يؤكّد رابين أيضًا، «ليس لدينا رغبة في الانتقام»^(١). إن إيماءة الشهامة هذه، التي يؤكّد من خلالها قائد مستعمرة استيطانية مُجرمة بأنّ مواطني بلده المستعمرين الاستيطانيين وذريّتهم لا ينشدون الانتقام من الفلسطينيين، كونهم قد قاوموا غزوهم واستيلاءهم على أراضيهم وحياتهم وقاوموا مُهمّتهم التمدينية (mission civilisatrice) النبيلة، لجديرة حقًا برواية أروويل ١٩٨٤. وللأسف استخدم إدوارد سعيد مؤخرًا، ربّما بغفلة منه، تناظر فرساي لتصوير اتفاقية م ت ف - إسرائيل الأخيرة، والتي اعتبرها، كما اعتبرها أنا، «أداة لاستسلام الفلسطينيين»^(٢)، بالرغم من أنّ دافع سعيد بالتأكيد في إجراءات هذا التناظر (لا سيّما أنّه أحد أشجع الفلسطينيين الذين جاهروا برفضهم للتنازل عن وطنهم)، هو لتصوير مدى الإحساس بالمهانة والهزيمة اللذين انتابا معظم الفلسطينيين.

إلاّ أنّه كان بالإمكان عقد تناظر أفضل مع الغزو الفرنسي لتونس قبل قرنٍ من الزمن مثلاً. فكما كانت م ت ف تواجه الإفلاس منذ قطع مساعدات المتبرّعين من دول الخليج قبل سنتين، كذلك أعلن باي تونس الفاسد، بتساعد مديونيّته العالمية، إفلاسه عام ١٨٦٩، وقد جاء الغزو الفرنسي عام ١٨٨١ «مُجبرًا» الباي على توقيع معاهدة توّظّد الاحتلال العسكري الفرنسي. وكما تعهّد الفرنسيون «بمنح الدعم المتواصل لسموّه - باي تونس - ضدّ أيّ

(١) خطاب رابين لدى توقيع اتفاق المبادئ، *New York Times*, September 14, 1993, A 12.

(٢) Edward Said, «The Morning After,» *London Review of Books*, October 21, 1993, 3.

خطر يتهدّد شخصه أو سلاله سموّه أو تتعرّض لأمن مملكته»^(١)، كذلك تعهّدت المخابرات السريّة الإسرائيليّة، الموساد، بحماية حياة عرفات، التي باتت سارية المفعول منذ توقيع الاتّفاقيّة. كذلك أصدر الباي تعليماته إلى القادة المحليّين، تماثلاً مع عرفات في نبذه «الإرهاب وغيره من أعمال العنف»، موصياً إياهم «بوجوب إحباط المقاومة: لقد جاء الفرنسيّون كأصدقاء»^(٢). طبعاً مرّ قرنٌ على غزو تونس، جرى في غضونه تعديل على أدوات السيطرة (النيو) كُولُونياليّة منذ ذلك الحين. فبخلاف باي تونس الذي أُجبر على توقيع اتّفاقيّة تُقرُّ بالاحتلال الفرنسي، اختار عرفات بإرادته توقيع اتّفاقيّته. علاوة على ذلك، وبخلاف الحالة التونسيّة، تُصادقُ الاتّفاقيّة على استمرار الاحتلال العسكري والاستيطان الاستعماري لتلك المناطق المعتبرة حاسمة لأمن إسرائيل ومصالح المستوطنين في الضفّة الغربيّة وغزّة. كذلك لم يضطرّ عرفات للتعهد بأن لا تُستخدم البرجوازيّة الوطنيّة إجراءات وقائيّة ضدّ غزو رأس المال العالمي، بما فيه الإسرائيلي، بل على النقيض من ذلك، إذ ما فتى عرفات يناشد في سياق النظام العالمي الجديد، ومن خلفه البرجوازيّة الكمبرادوريّة الفلسطينيّة (المعروفة بقطاع الاستيراد والتصدير)، متوسّلاً «الاستثمارات» العالميّة في بلديّته المنتظرة.

سَتَحْظِي منظمّة التحرير الفلسطينيّة بمكانة في التاريخ كحركة التحرّر الوحيدة في العالم الثالث التي سعت للتحرّر من خلال بيع الموارد التي تتوقّع أن «تحرّرها» لرأس المال العالمي، وذلك من قبل أن «تحرّرها» فقد تهافتت الدول الغربيّة وأدوات سيطرتها الاقتصادية العالميّة، متمثلة في البنك

(١) Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830 - 1980* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986) 116.

(٢) المصدر السابق، ١١٧.

الدولي^(١)، وصندوق النقد الدولي، على ابتكار شتى ضروب المخططات للاستثمار في بلدية غزّة وأريحا بمُجرّد استلام رئيس بلديتها الموعود، ياسر عرفات، لمنصبه. وقد استحوذ هيجان الاستثمارات العالمية على قطاع واسع من المثقّفين الفلسطينيين المُتغريين، من حيث بات العديد منهم يتوافد على واشنطن خلال الأشهر القليلة الماضية في مهمّات تدريبية مُموّلة من وكالة التنمية الأميركية. أمّا سري نسيبة، أحد مثقفي الضفّة الغربية المعروف غريبًا، وفيما هو ينادي «بترويج الاتفاقيّة وخطط التنمية [للشعب الفلسطيني]»، أكّد لصحيفة «النيويورك تايمز» قائلاً «نحن نسعى لأن نقوم بقفزة قياسية، وليس مُجرّد النموّ إلى دولة عالم ثالث (أخرى) [التشديد من عندي]»^(٢)، والغريب في الأمر أنّ مثل هذه الغطرسة والاحتقار للعالم الثالث يذكّرنا أكثر بالصهاينة وليس بالفلسطينيين^(٣). زد على ذلك أنّ بعض الفلسطينيين يشتطّون إلى حدّ الرغبة بمحاكاة أمثلة سنغافورة وتايوان، كنماذج «للتطوّر» الفلسطيني^(٤).

إلاّ أنّه من غير الواضح، كيف سيتمكّن الفلسطينيون من إعادة بناء اقتصادات الضفّة الغربية وغزّة في ظلّ الظروف الراهنة، ذلك أنّ الزراعة كانت دائماً وأبداً أهمّ عناصر الاقتصاد الفلسطيني، لكن هذا الحقل قد قُيد

(١) حول مخططات البنك الدولي للضفّة الغربية وغزّة، انظر *New York Times*, September 12, 1993, 11.

(٢) المصدر السابق، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أ ١٣.

(٣) حول علاقات إسرائيل مع العالم الثالث وتوصيفها له، انظر Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection, Who Israel Arms and Why* (New York: Pantheon, 1987).

(٤) لقد تمّ اقتراح هذا في وقت مبكر من سنوات الانتفاضة الأولى ممّا حتّ بعض الفلسطينيين على الكتابة حول ثمن «النجاح» في تايوان وسنغافورة، انظر تايوان وسنغافورة... ثمن النجاح! ملاحظات نقدية حول نموذجي تايوان وسنغافورة وإمكانية تطبيقه محليًا، مجدي المالكي، لجنة الدراسات التنموية، مركز بيسان للأبحاث والتطوير، رام الله، الضفّة الغربية، تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٠.

بسرقه الحكومة الإسرائيلية للأراضي والمياه الفلسطينية، إلى حدّ باتت الزراعة الفلسطينية معه شبه معدومة في جُلّها. حيث فرغ الجيش الإسرائيلي من مُصادرة ٦٠ بالمائة من الأراضي وكافة مصادر المياه في المناطق المحتلة بدواعي «الأسباب الأمنية» ومن أجل المستوطنات الاستعمارية، ولما كانت الاتفاقية تُنصُّ على أنّ الجيش الإسرائيلي سينسحب من مراكز التجمّعات السكّانية فقط، بينما يحافظ على انتشاره في المناطق «الأمنية»، وتشرط بقاء المستوطنات الكولونياليّة، فمن غير الواضح أيّ نوع من المستقبل ستمتلكه الزراعة الفلسطينية بدون ما يزيد عن نصف الأرض. والحال أنّ الاتفاقية لا تذكر أيضًا أيّ نقل للسيطرة على مياه الضفة الغربيّة وغزّة إلى سلطة م ت ف، بل على النقيض، إنّها تنبئ بسيطرة إسرائيلية مستمرّة، ناهيك عن أنّ الاتفاقية تتعهدُ في الواقع، بإعادة ٢ بالمائة فقط من فلسطين التاريخيّة للحكم البلدي الفلسطيني. فإذا أخذنا بالحسبان وقائع الاقتصاد الفلسطيني، وخضوعه المستمرّ للاقتصاد الإسرائيلي^(١)، مقرونًا بالخطط المتصوّرة للاستثمار العالمي، فلن تحمِل الاتفاقية سوى القليل من التغيير (مستثنين بعض التغييرات التجميلية الآنية في غزّة) إلى حياة أولئك الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، وأقلّ منها بكثير لأولئك المقيمين في إسرائيل أو في الشتات. فعلى المدى البعيد، لن يجري أيّ تغيير في الوقائع الاقتصادية والسياسيّة للفلسطينيين. وكلّ ما قامت به هذه الاتفاقية هو ببساطة ترسيم ما هو قائم، حيث إنّ وضعيّة الشعب الفلسطيني كقوة عمل رخيصة لدى إسرائيل الأشكنازيّة، قد أُقرّ من خلال الاتفاقية، وفق ما أرادت البرجوازيّة الكمبرادورية الفلسطينية، بحيث تكون هي المستفيد النهائي من هذا الترتيب. علاوة على ذلك، وحيث إنّ القرار المتعلّق بالمصير المستقبلي لسنة ملايين من البشر قد اتُّخذ على يد ياسر عرفات وحفنة من رفاقه في اللّجنة التنفيذيّة

(١) حول مخططات البرجوازيّة الإسرائيليّة للاقتصاد الفلسطيني، انظر Asher Davidi, «Israel's economic strategy for Palestinian independence,» *Middle East Report*, September - October 1993, 24 - 26.

لمنظمة التحرير الفلسطينية^(١)، فإنّ بلدية تُحكّم ديموقراطيًا في المستقبل قد غدت أمرًا بعيد المنال. كذلك بوجود سابقة كهذه، وبنعت عرفات ورفاقه لكافة معارضي الاتفاقية بالمتطرفين (اقرأ أصوليين)^(٢) - الذين وعد سفير م ت ف في تونس ومستشار عرفات المُقرب، حكم بلعاوي «بسحقهم» على التلفزة الإسرائيليّة^(٣) - وبقوّة شرطته المنتظرة (يُقال إنّ معظمها سيجري تجنيده من الشتات) وقد شارفت على الانتشار قريبًا من أجل حفظ «النظام» إلى حين إجراء الانتخابات الفلسطينية - فإنّ احتماليّة انتخابات حرّة قد باتت أمرًا عسيرًا^(٤). وبالتالي، لن تحمل الاتفاقية أية تغييرات ملموسة في حياة الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، سواء سياسيًا أو اقتصاديًا. وفي الحقيقة، فإنّ اتفاقية م ت ف - إسرائيل، تنطلق بالشعب الفلسطيني بسرعة الصاروخ من النقطة «أ» حيث يقف الآن، إلى النقطة «ب» بحيث كلّ شيء على ما هو عليه^(٥).

يجري الاضطلاع على عجل بإعادة كتابة تاريخ النضال الفلسطيني المعادي للاستعمار كحصيلة مستتبعة لهذه الاتفاقية. فكما اعترف عرفات للإسرائيليين بأنّ أعمال المقاومة الفلسطينية للغزو الصهيوني الاستعماري هي في الحقيقة كانت/ وما زالت «إرهابًا وأعمال عنفٍ أخرى»^(٦)، وتعهّد «بنبذها»، فإنّ اتفاقية م ت ف - إسرائيل قد هلّلت وأقرّت أخيرًا بانتصار

(١) Edward Said, *The Nation*, September 20, 1993, 269.

(٢) See Mouin Rabbani, «'Gaza-Jericho first': The Palestinian Debate,» in *Middle East International*, September 24, 1993, 16 - 17.

(٣) *Middle East International*, October 22, 1993, 6.

(٤) حول الاعتراضات الأخيرة على نهج عرفات غير الديموقراطي من قبل جماعته نفسها، أي فتح، انظر. *New York Times*, December 5, 1993, 19.

(٥) لقد استعرت هذه المقولة من كتاب Max Horkheimer and Theodor Adorno's *Dialectic of Enlightenment* (New York: Continuum, 1991), 149.

(٦) انظر رسالة عرفات التي اعترف فيها بإسرائيل، *New York Times*, September 10, 1993, A 12.

الاستيطان الكولونيالي كمشروع عادل تمديني حضاري . وبهذا الصدد، فقد
باشر الإسرائيليون وراعيهم الأميركي بإلغاء قرارات الأمم المتحدة، التي
أدانت غزوات إسرائيل الاستعماريّة على مدار الأربعين عامًا الماضية.
وحالما يتبلورُ هذا نهائيًا، سيحظى المشروع الصهيوني الاستعماري
الاستيطاني حينئذٍ بخلاصه أخيرًا.

الفصل السادس

ساسة واقعيّون أم مثقّفون كمبرادوريّون (*)^(١)

المثقّفون الفلسطينيّون والنضال الوطني

«تقتضي الحقبة الحاليّة التعاطي معها بروح المسؤوليّة السياسيّة والواقعيّة الوطنيّة»^(٢)، بهذه الكلمات، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني تأييده لعملية التسوية التي قادتها الولايات المتّحدة، والتي بدأت في مدريد أواخر العام ١٩٩١، وفي أعقاب توقيع إعلان المبادئ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي

(*) نُشرت هذه المقالة لأوّل مرّة عام ١٩٩٤.

(١) لقد قدّمت هذه الورقة بنسخة أقصر في مؤتمر «ما بعد الاستشراق: مؤتمر حول أعمال إدوارد سعيد» في جامعة كولومبيا في نيويورك في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٦. وقد نشرت الورقة في نصّها العربي تحت عنوان: «ساسة واقعيّون أم مثقّفون كمبرادوريّون: المثقّفون الفلسطينيّون والنضال الوطني» في كنعان رقم ٨٥، نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(٢) البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني العشرين، الجزائر، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، منشور في *Journal Of Palestine Studies*, Vol. XXI, no. 2 Winter ١٩٩١، p. 151.

عرف باتفاق أوسلو، فقد جرى التأكيد على قضية الواقعية من قِبَل المجلس الوطني الفلسطيني إلى درجة رفعها إلى مصاف الأيديولوجيا^(١). فقد اعتبر أولئك الذين يدعمون أوسلو «واقعيين» أو «براغماتيين»، أمّا الذين لم يؤيدوها، فقد وُصفوا بأنهم مهمشون، ولا وزن لهم، وبأنّ موقعهم في مزبلة التاريخ^(٢). فما هو معنى الواقعية والبراغماتية في هذا السياق؟ وما هي نقائص هذه المفاهيم، وما هو تفسير تصاعد هذا الخطاب البراغماتي الجديد؟ يحاول هذا الفصل تحديد مكان موقع مفهوم الواقعية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الفلسطينية، ويوضح كذلك الخلفية التي برز منها هذا الخطاب البراغماتي في تاريخ الإنتاج الثقافي العربي، في التاريخ والسياسة العربية والفلسطينية الحديثة، والتطورات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. بالإضافة إلى ذلك، يُبين هذا الفصل أنّ هذه التطورات الأخيرة أدت إلى تحوّل العديد من المثقفين الفلسطينيين، ممّن كانوا حتى وقت قريب من منتقدي الحلول الأميركية، والإسرائيلية، والعربية (بما فيها الفلسطينية)، المسماة بـ «الواقعية»، إلى مثقفي كمبرادور متحالفين مع البرجوازية الكمبرادورية الفلسطينية. ولم يعد الميدان الذي ينشط فيه أولئك المثقفون هو ذلك المدافع عن الشعب الفلسطيني ضدّ هجمات أعدائه المتواصلة، وإنّما

(١) حول معاهدة أوسلو: انظر جوزيف مسعد «Repentant Terrorists, or Settler-Colonialism Revisited: the PLO - Israeli Agreement in Perspective» *Found Object*, no. 3, Spring 1994, pp. 81 - 90.

أود الإشارة هنا إلى أنّ الكثير من التقارير الصحفية تؤكد أنّ ياسر عرفات كان قد وقّع على اتفاق إعلان المبادئ دون أن يقرأه. استندت كوني براك، مراسلة «نيويورك» في مقالاتها الفاضحة لهذه الحقائق، إلى ادعاء أحد المفاوضين الإسرائيليين الذي أكد لها التالي: لم يقرأ عرفات الاتفاق... لقد قرأ رؤوس الأقلام - في حين زوّده مفاوضوه بصورة أكثر وردية. *The Wounds of Peace*, Connie Bruck, *New Yorker*, October 14, 1996, p. 74.

(٢) حول مواقف الفئات الفلسطينية المختلفة تجاه اتفاقية إعلان المبادئ، انظر: معين ريبانسي «Gaza Jericho First»: *The Palestinian Debate. Middle East International*. September 24, 1993, pp. 16 - 17.

كما سأوضح لاحقاً، قطاع الاستيراد والتصدير، حيث يجني المثقفون الكثير من العوائد كمشاركين في الاقتصاد الدولي للنظام العالمي الجديد.

أودّ في البداية موضوعة الخطاب الواقعي الجديد ضمن نطاق الإنتاج الثقافي العربي الأوسع، منذ القرن الماضي، إذ كان التياران الأساسيان في الفكر العربي الحديث والمعاصر هما السلفية والنهضوية، وكان في موقع المركز بالنسبة للتيارين كلٌّ من الأصالة والمعاصرة. وكما بيّن محمّد عابد الجابري^(١)، فإنّ كلا التيارين جزء من الخطاب ذاته، والذي يحتذي نموذجه لمستقبل المجتمع العربي؛ إمّا بنموذج الماضي العربي الإسلامي السابق، أو بالواقع الأوروبي الذي يلي عصر التنوير، أو بمزيج بين الاثنين. وعلى الرغم من أنّ نهضوتي القرن التاسع عشر أفسحوا المجال لظهور كلتا فئتي مفكّري الثورة من (القوميين والماركسيين)، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّ إشكاليّة الأصالة والمعاصرة لا تزال المحور الذي يدور حوله الفكر العربي دونما حلّ مرئيّ لهما بعد. لعلّ التساؤلات المطروحة، والتي تفرض نفسها بالحاح؛ أي ما الذي يجب الاحتفاظ به من الماضي العربي الإسلامي، وما الذي يمكن اختياره من الحاضر الأوروبي، تطرح دون إدراك محدّد لما تمّ حقيقة الاحتفاظ به من الماضي العربي، وما تمّ تبنيه على أرض الواقع من الحاضر الأوروبي.

كانت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ عبارة عن إعلان تراجع عن حقبة التفكير العلماني الثوري. أمّا اتفاق كامب ديفيد فكان بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت عليه، والتي فتحت الطريق لفريق جديد من المفكّرين: الإسلاميين والبراغماتيين الليبراليين. وفي حين واصل الإسلاميون البحث عن دمج قراءتهم للماضي الإسلامي مع الحداثة التكنولوجية الأوروبية، فإنّ

(١) محمّد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.

البراغماتيين الليبراليين نادوا في الثمانينيات والتسعينيات بطرح حلم صعود الحضارة العربية ثانية جانبًا، ودعوا إلى تبني كامل لنموذج التحديث الغربي كسبيل للاندماج في العالم «الحداثي» كتابعين لأوروبا. إنهم يؤكدون أن هذا ما فعلته أمم عظيمة كاليابان، ولاحقًا كوريا والصين. وإن أية محاولة للثورة ضد الغرب، أو حتى لمجرد مقاومتها، محكوم عليها بالفشل والهزيمة. وإن دعاة حلول كهذه ليسوا أكثر من مسكونين بمثالية ثورية من الماضي لا يمكن تحقيقها، إذا لم تكن قد عفا عليها الزمن. لقد أحبطتنا اليوتوبيا، ولكي يكون المرء حداثيًا، يجب أن يكون براغماتيًا وواقعيًا.

لقد أدت الحالة التاريخية الحديثة بعد ١٩٩٠، إلى تحوّل كامل لهذا المعسكر من المثقفين الفلسطينيين إلى هذا النظام القيمي الجديد، والذي حلّت شعاراته محلّ الشعارات التي كانت سائدة قبل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. يؤكّد النظام القيمي الجديد على «بناء الدولة»، كبديل للتحرير الوطني، وعلى «الديموقراطية الليبرالية» كبديل للثورة المناهضة للاستعمار، والتماهي في مقابل المقاومة، و«البراغماتية» في مواجهة اليوتوبيا، و«الواقعية» في مواجهة الحنين إلى الماضي. وقد برزت الخلفية التاريخية التي فتحت السبيل لبروز المعسكر الواقعي الليبرالي في النطاق الفلسطيني، في كلّ من الشتات والضفة الغربية وغزة، في أوائل السبعينيات. وما إن انتهت الناصرية حتى حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بدعم من قبل الأنظمة العربية المحافظة، والمنخرطة في تحالف مع البرجوازية الفلسطينية، حيث تدفقت عروضها وإغراءاتها. كما أنه في أعقاب حرب ١٩٧٣، وجد الكثيرون في منظمة التحرير الفلسطينية التقاء على الهدف مع أنور السادات الذي استنتج أنّ الولايات المتحدة تمسك بكافة أوراق اللعبة، وأنّ العرب غير قادرين على هزيمتها. وهذا ما قاد السادات وهؤلاء الفلسطينيين إلى تبني استراتيجية كسب أميركا إلى الجانب العربي.

وفي الوقت نفسه، قاد تآكل النخبة المؤيدة للأردن في الضفة الغربية وغزة

إلى بروز نخبة فلسطينية جديدة مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى ضوء الحرب الأهلية في لبنان، وابتعاد المنظمة عن سورية كآخر من يدعمها من خارج المعسكر العربي المحافظ، أصبح للجناح الواقعي - البراغماتي في المنظمة اليد العليا، حيث شرع في تعزيز تحالفه مع الأنظمة العربية المحافظة، وبدأ بفتح خطوط نحو الراعي الإمبريالي، أي الولايات المتحدة. وقد تفاقمت هذه الأزمة مع اقتلاع المنظمة من لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي لها في عام ١٩٨٢، مما أغلق الطريق، وإلى الأبد، في وجه منظمة التحرير الفلسطينية بأن تكون قوة مستقلة بدون دعم الأنظمة العربية المحافظة، وهذا ما أرغم منظمة التحرير الفلسطينية على تحسين علاقاتها مع ملك الأردن حسين، الذي تقدّمت إليه بمبادرة سلمية قائمة على فدرالية مستقبلية بين الأردن والضفة وغزة. وقاد تقارب المنظمة مع الأردن على تقوية النخبة المحافظة والمؤيدة للأردن في الضفة الغربية وغزة، والتي انضمت بدورها إلى المعسكر الوطني المؤيد للمنظمة تعبيراً عن دعمها لتلك المبادرة. ولكن هذه الوضعية لم تعمّر طويلاً، فمع تدهور العلاقات مع الأردن عام ١٩٨٦، عادت المنظمة ومؤيديها البراغماتيون في المناطق المحتلة إلى حلّ الدولتين.

وفي الفترة نفسها، أصبح تكتل الليكود الإسرائيلي حقيقة واقعة في السياسة الإسرائيلية، فقد أثبتت انتخابات عام ١٩٧٧ شعبيته بشكل دائم، ومع استمرار إرهاب الاحتلال على الشعب الفلسطيني، ورفض إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير، فإنّ كلاً من المنظمة ومؤيديها المحليين أخذوا في التراخي عن المطالب الفلسطينية. لقد وصل مستوى الإحباط حدّاً دفع بسري نسيبة، وهو براغماتي من الضفة الغربية، إلى دعوة إسرائيل لضمّ المناطق المحتلة وإعطاء الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية. وكان اقتراح نسيبة قائماً على قدرة الإنجاب العالية لدى النساء الفلسطينيات واحتوائها وطنياً، بمعنى أنّه خلال عشرين سنة قادمة، سيفوق عدد الفلسطينيين عدد اليهود، وبالتالي

سيتم تحويل إسرائيل إلى دولة ديموقراطية علمانية عبر العملية الانتخابية^(١). وفي ذات الفترة، استمر البراغماتيون الفلسطينيون بالتحدّث مع معسكر السلام الإسرائيلي، والالتقاء بالرسميين الأميركيين على أمل تحقيق الحدود الدنيا من مطالب الفلسطينيين.

قاد اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في نهاية عام ١٩٨٧، إلى جعل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة أمراً ممكناً، وكان إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، هو الخطوة الأولى على طريق التحرّر. إلا أنّ حرب الخليج عام ١٩٩١، والتي كانت عبارة عن فشل دبلوماسي ذريع لمنظمة التحرير، قد انتهت إلى انطباق القول المعروف (خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الخلف) على الفلسطينيين، حيث انتقل الفلسطينيون في هذا السياق، إلى تبني استراتيجية السادات التي أعلنها عقب حرب ١٩٧٣، والتي عملت على تحويل الهزيمة بشكل ديماغوجي إلى انتصار، والتهاك إلى قوّة، والاستسلام إلى شجاعة^(٢).

حوّلت التطوّرات على الصعيد العالمي في النصف الثاني من الثمانينيات هذا الخطاب السياسي الجديد إلى بداية غصّة ومنتامية مكّنت المعسكر الليبرالي البراغماتي الفلسطيني من احتكار السياسة الفلسطينية. ومع فشل البريسترويكا والجلاسنوست التي قادها غورباتشوف، وانهيار الاتّحاد السوفييتي، تمكّن علماء السياسة التقليديّون الغربيّون من إعلان الانتصار

(١) عرض نسبية مذکور لدى إميل ساحلية، *In Search of Leadership, West Bank Politics Since 1967*, The Brookings Institution, (Washington D.C., 1988), p. 173.

عن مفهوم النوع في الفكر الوطني الفلسطيني، انظر: جوزيف مسعد «Conceiving The Masculine: Gender and Palestinian Nationalism,» *Middle East Journal*, Vol. 49, no. 3, Summer 1995, pp. 467 - 484.

(٢) عن التطوّرات التي أدّت إلى اتّفاق أوسلو، انظر: نصير عاروري: *The Obstruction of Peace: The US, Israel and the Palestinians*, (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).

النهائي لنظرية التحديث التي تحدّثها بعضهم في العقدين الماضيين. فقد استنتج منظّرو الحداثة هؤلاء، ومنتقدوهم الناعمون أمثال صاموئيل هانتنجتون، بأنّه بعد فترة من سيطرة الدكتاتورية التي يتمّ خلالها إنجاز البناء التصنيعي الصعب، إلى جانب الاستقرار السياسي، فإنّه لا بدّ للديموقراطية أن تُظهر وجهها الذي طال انتظاره، وبالتالي أن تلحق بالنموذج التاريخي الأوروبي في فوز الليبرالية الديمقراطية^(١).

على هذا الأساس النظري، تشكّل الفترة السوفيتية التي قاست روسيا منها لثلاثة أرباع القرن، مرحلة انتقالية على طريق إنجاز الهدف السياسي للتحديث: أي الديمقراطية الليبرالية الغربية، وكان قد طبّق هذا النموذج في حالات كوريا الجنوبية وتايوان، باعتبارهما نماذج جديدة يُقتدى بها في تطوير العالم الثالث. لقد ذهبت هذه المواقع الدكتاتورية السلطوية المصنّعة لما هو أبعد حتى ممّا تنصّ عليه نظرية «الإقلاع» التي صاغتها نظرية التحديث، حيث تمكّنت هذه البلدان من تحويل نفسها على شاكلة نموذج الديمقراطية الغربية. لقد أثرت هذه التطوّرات على الكثيرين في المعسكر الفلسطيني لدرجة أنّ بعضهم جادل بالقول: لو كنّا منعتين من الاحتلال الإسرائيلي، فإننا سنكون قادرين على تحويل فلسطين إلى سنغافورة الشرق الأوسط. وتكمن أهميّة هذا الخطاب التحديثي في حقبة ما بعد السوفيت، وما بعد أوصلو، في كيفية تمفصل مرتكزاته، وفي كيفية إنتاجه للغة سياسية وثقافية فلسطينية، تشكّل بدورها حجر الزاوية في تفكير الليبراليين - البراغماتيين.

(١) إنّ الحالات الاستثنائية الوحيدة بالنسبة لأمثال صاموئيل هانتنجتون هي البلاد «الإسلامية»، حيث إنّها، حسب قوله، غير قادرة على الوصول إلى الهدف الديمقراطي المنشود، نتيجة لثقافتها وتراثها. كان هانتنجتون يجادل حول هذه النقطة قبل نظريته الشهيرة «صدام الحضارات» بوقت طويل. انظر على سبيل المثال «Will more countries become democratic?» *Political Science Quarterly* 99, No 2 (Summer 1984), 193 - 218.

قام بعض الأكاديميين الفلسطينيين على ضوء هذه التحوّلات بدراسة تُقارن الجيل الجديد من المثقّفين والقياديين الفلسطينيين بقيادات ومثقّفي جيل السبعينيّات^(١)، وقد بُنيت الدراسة التي بُحثت في فصل سابق، على مقابلات قام بها علماء اجتماع فلسطينيون مع أربعين مثقّفًا قياديًا/ناشطًا فلسطينيًا في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة^(٢)، وشارك الكثير من هؤلاء المثقّفين في الوفد الفلسطيني الرسمي لمؤتمر مدريد، ولجانه الاستشاريّة والموجّهة، ولاحقًا في تنفيذ اتّفاق إعلان المبادئ - أوسلو ١. دعونا نراجع مرّةً أخرى خلاصة هذه الدراسة بأنّ هناك «اختلافًا جيليًا جوهريًا هو الذي جعل الفلسطينيين الجدد «جيلًا في حدّ ذاته»، طبقًا لقول كارل مانهايم، قادرًا على التعلّم من التاريخ، وعلى وضع بصماته ونموذجه الخاصّ على اللحظة الراهنة [التأكيد من عندي]»^(٣). وتؤكد الدراسة على أنّ هذه «المجموعة من النشطاء مثقّفة جدًا (غالبًا في الغرب)، وأقدر على مفصلة الأفكار الأكثر تقبّلًا لدى الغرب وأكثر توافقًا مع القيم الحديثة [التشديد من عندي]»^(٤). ويمضي مؤلّفو البحث إلى القول بأنّ الجيل الجديد «أقلّ أدلجة مقارنة بالجيل السابق من الناشطين، وأكثر براغماتيّة، وأكثر استعدادًا للانسجام مع الحقائق الجديدة، كما أنّ لغتهم تخلو من الخطابيّة والكليشيّهات، وقد خلت المقابلات التي

(١) إيليا زريق، فؤاد مغربي، مانويل حساسيان، وعزيز حيدر، «Palestinians and the Peace Process,» *Journal of Palestine Studies*, 81, Vol., XXI, no. 1, (Autumn 1991), 36 - 53.

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدد كبيرًا من هؤلاء المثقّفين، بمن فيهم حنان ميخائيل عشراوي، زكريّا الأعّا، غسان الخطيب، زهير كمال، سري نسيبة، وحيدر عبد الشافي، أصبحوا فيما بعد أعضاء في الوفد الفلسطيني الرسمي ولجانه الاستشاريّة، حيث وافقت إسرائيل والولايات المتّحدة على عضويّتهم والسماح لهم بالمشاركة في مؤتمر مدريد «للسلام» وفي مفاوضات واشنطن التي تلتها.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤) المصدر السابق.

أُجريت معهم من أيّ استخدام للخطابيّة القديمة التي ارتبطت عمومًا بأدبيّات المقاومة»^(١).

ليس من الواضح بالتأكيد ما الذي يقصده المؤلّفون بـ «الأدلجة»، باستثناء التلميح إلى أنّ التفكير المؤدلج مرتبط فقط بالمقاومة، أمّا من يعتبر القادة الجدد أقلّ أدلجة وأكثر براغماتيّة فيبقى سؤالاً لا يلقى الجواب، هل هو الشعب الفلسطيني، أم المحلّلون الغربيّون؟ ويصل المؤلّفون إلى التأكيد على أنّ ما يريده المثقّفون والقادة الجدد هو:

«نبذ الخطابيّة القديمة، وتحديد أهداف واقعيّة، وانتقاء آليات واضحة تساعد على تحقيقها. فبينما اعتمد الخطاب القديم على منطق الفظاظة والمواجهة، يعتمد الخطاب الجديد، لولا بعض الاستثناءات (مثل المجموعات الإسلاميّة واليساريّة المتطرّفة)، أكثر على منطق التكيّف والحذر»^(٢).

لعلّ الاستنتاج الذي توصلت إليه هذه الدراسة دقيق جدًّا، لا سيّما أنّ هذه الاستراتيجية المتكيّفة والبراغماتيّة، كانت قد مورست من قبل هؤلاء المثقّفين عندما دعموا قيادة منظرّة التحرير الفلسطينيّة في الصفقة التي عقدها مع الولايات المتّحدة الأميركيّة، لتكون راعية للسلام تحت مظلة «الأرض مقابل السلام»، حيث إنّ هذه الصيغة التي ناقشتها في الفصل السابق، والتي اعتمدها محادثات «السلام» كنقطة بدء، كانت في الحقيقة أوّل تنازل رئيس تقدّمه المنظرّة»^(٣).

من أهمّ سمات التفكير الواقعي - البراغماتي، الدفاع المتذبذب عن آخر «مقدّسات» التحديث: أي الديموقراطيّة الليبراليّة. تجادل هذه المدرسة بأنّ

(١) المصدر السابق، مع إضافة التأكيد.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣) انظر مقالتي المذكورة سابقًا «Repentant Terrorists».

البراغماتيين الفلسطينيين الجدد، وسياساتهم التكييفية تجاه الإسرائيليين، وتبنيهم لرعاية الولايات المتحدة لمعادلة التنمية، هي تجليات لما يجب أن تكون عليه الثقافة السياسية للديموقراطية الليبرالية، وتضاعف التأكيد، بأن الفلسطينيين قد أنجزوا شروطًا أخرى إضافية تؤهلهم للتحديث^(١). في هذا السياق، يدعي خليل الشقاعي، وهو فلسطيني مصدر لاستطلاعات الرأي العام بأنه «على الرغم من إمكانية تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية بدون (ال) شرط (ال) مسبق (الذي وضعته نظرية التحديث)»، إلا أن الحالة الفلسطينية تلبّي هذه الشروط المسبقة: «إنّ المستوى الفلسطيني من التطور الاقتصادي الاجتماعي، والتمدّن، والإنتاج الوطني الإجمالي، ونسبة التعليم، خاصّة في الضقة الغربية، ليست بعيدة بشكل كبير (وربما حتى تتجاوز) بعض البلدان في جنوب أوروبا أو أميركا اللاتينية التي حققت هذا الانتقال مؤخرًا»^(٢).

ومن جهة أخرى، لا يعتقد مثقفون براغماتيون فلسطينيون آخرون بأنّ هذا الشرط المسبق متحقّق فعلاً، ويبرزون مفهوم هانتغتون عن الثقافة الإسلامية أو الشرق أوسطية بأنّها في نزاع مع الديمقراطية، أي أنّها تعتبر الديمقراطية أمراً «مقحماً من الخارج». وعليه، فإنّ محاسبة السلطة الفلسطينية على ممارساتها غير الديمقراطية غير مقبول لدى الواقعي - البراغماتي أحمد سامح الخالدي؛ فقد حاجج بوضوح قائلاً: «أن نتوقّع ديموقراطية تامة النضج، فهذا ليس أكثر من تفكير غير تاريخي وهو عبارة عن تفكير رغائبي

(١) عن التطورات التي تلت إعلان المبادئ، انظر: Graham Usher, *Palestine in Crisis, the Struggle for Peace and Political Independence After Oslo*, (London: Pluto Press, 1995). انظر أيضاً: سعيد الحسن، حول اتفاق غزة - أريحا أولاً: وثائق ودراسات، دار الشروق، عمان، ١٩٩٤.

(٢) Khalil Shikaki, «The Peace Process, National Reconstruction, and the Transition to Democracy in Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, no. 2, (Winter 1996), 11.

وتفكير يترأس علينا ويميّز ضدنا في آن واحد»^(١). وبالنسبة للخالدي، «فإنّ الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست إلّا رصف كلمات متناقضة»^(٢)، ويضيف «إنّه لا بدّ من إعطاء الفلسطينيين الفرصة، وإن ديموقراطيّتهم المزعومة يجب أن تُعطى فرصة ١٠ - ١٥ سنة للاختبار»^(٣).

في أعقاب إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، قرّرت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة كجزء من استراتيجيتها البراغماتية الساداتية، ذلك أنّ الانتفاضة (برغم كونها ثورة تلقائية قام بها المضطهدون ضدّ الاحتلال الإسرائيلي) قد استُخدمت لتلعب الدور نفسه الذي لعبته حرب تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ لصالح استراتيجية السادات البراغماتية. وهنا بالطبع، اعتبرت الانتفاضة المحتواة كحالة انتصار وموقع قوّة يبرّر هجمة «السلام»، التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية، «سلام الشجعان» كما وصفها ياسر عرفات. وفي حين أنّ الانتفاضة استمرّت في هزّ أركان الاحتلال الإسرائيلي، إلّا أنّها، أي الانتفاضة، كأداة مساومة من قبّل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن قبّل المعتذرين والمتعذّرين من المثقّفين الفلسطينيين، قد ضيّعت في أوسلو. والحقيقة، فإنّ طريق عودة الاحتلال قد بدأت في أوسلو وتثبيتت في الاتّفاقات اللاحقة بما فيها مؤتمر واشنطن الأخير في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٦.

وقد اتّبع حسن عصفور، وهو أحد المشاركين في المفاوضات السريّة في أوسلو، بكلّ وضوح، استراتيجية السادات، إذ تصف نظريته الفانتازيّة الوضع كالاتي:

«لم تكن المفاوضات بين طرف مهزوم وطرف منتصر يفرض شروطه على

(١) Ahmad Khalidi, «'The Palestinian' The First Excursion into Democracy,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXV, no. 4, (Summer 1996), 21.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١.

المهزوم، علمًا بأنّه في المقابل لم تكن نحن الطرف الأقوى، ولكننا لم تكن الطرف الأضعف أيضًا. هذا هو المنطق أو الفلسفة التي حكمت معادلة التفاوض بين م.ت.ف، والحكومة الإسرائيليّة^(١).

لقد تمّ إخراج التنازلات الجديدة باعتبارها المدخل إلى التحرير، بالرغم من أنّ هذه النظرة الجديدة إلى التحرير، والتي سوف تفضي إلى أبرتهايد منهجي تعمل فيه الشرطة الفلسطينيّة نيابة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، لم تكن جزءًا من المفهوم الفلسطيني للتحرير في فترة ما قبل مدريد. إنّ الأهداف الوهميّة الجديدة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة، والطريقة التي طبّقت بها على الأرض، تذكّر بالردّ الصهيوني على اللاساميّة في القرن التاسع عشر. ففي حين أنّ اليهود الأوروبيين أرادوا إنهاء اللاساميّة والتمييز ليصبحوا مواطنين متساوين في دول علمانيّة، فإنّ الصهيونيّة وفّرت لهم حلاًّ بمثابة قيامهم بالاشتراك في الجريمة مع اللاساميّة، حلاًّ مبنياً على الطرد الطوعي لأنفسهم من أوروبا وتدمير ثقافة يهود الشتات وإظهار المشروع برمته «كتحرير» لليهود. ويتوازي استحواذ الصهيونيّة لتاريخ اللاساميّة وضحاياها لشرعنة مشروعها، مع استملاك عرفات للانتفاضة وضحاياها وأبطالها، بالإضافة إلى تاريخ الإرهاب الذي مارسه إسرائيل ضدّ الفلسطينيين، وذلك من أجل شرعنة نظامه التابع الجديد. ولكن بالطبع هنالك فروقات؛ ففي حين أنّ مشروع الحلّ الصهيوني قد أنتج اليهود كمستوطنين استعماريين متحالفين مع أعدائهم السابقين، فإنّ حلّ منظمة التحرير الفلسطينيّة ينتج الفلسطينيين كخاضعين للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي العنصري وللاحتلال العسكري، إلى الأبد، حيث تحالفت قيادتهم مع عدوّها وراعي هذا العدو في حكم البانتوستانات المقتطعة من المناطق المحتلّة.

(١) حسن عصفور، «رؤية لاتّفاق إعلان المبادئ»، «مجلة الدراسات الفلسطينيّة»، بيروت، العدد ١٦، خريف ١٩٩٢، ص ٢١.

أما على الجبهة الاقتصادية، فقد سيطرت، في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو (١) الوعود باستثمارات دولية في مناطق البانتوستان المحتلة إسرائيليًا والمدارة فلسطينيًا، على قطاع عريض من المثقفين الواقعيين - البراغماتيين الفلسطينيين، الذين زار كثيرون منهم واشنطن منذ عام ١٩٩٣ ضمن بعثات تدريب على يد مؤسسة USAID. ولعلّ سري نسيبة هو واحد من أكثر الأمثلة وضوحًا على هذا النمط من المثقفين البراغماتيين؛ فخلال قيامه بالدعوة «لتسويق الاتفاقية وخطة التطوير [للشعب الفلسطيني]»، كان أكد لجريدة النيويورك تايمز، قائلاً «نريد أن نحقق قفزة ملموسة، وليس فقط أن نتطور إلى بلد عالمي آخر [التشديد من عندي]»^(١)، إن وجهة نظر نسيبه على أية حال، هي جزء من المشاريع الخيالية التي يحلم بها الكثير من المثقفين الفلسطينيين، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أي أنّ فلسطين (المقسمة إلى بانتوستانات) سوف تقلد وتتبع تجربتي سنغافورة وهونغ كونغ باعتبارهما أمثلة يحذني بها التطور الفلسطيني^(٢).

هناك دور آخر لهؤلاء المثقفين الفلسطينيين، وهو الدفاع عن الذات ضدّ

(١) A13. *New York Times*, September 7, 1993, p. عن علاقات إسرائيل مع «العالم الثالث» وكيفية نظرتها، انظر: Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection. Who Israel Arms and Why*, (New York: Pantheon, 1987).

(٢) كان اقتراح ذلك منذ سني الانتفاضة الأولى، لدرجة أنّ هذه الخطط دفعت بعض الفلسطينيين للكتابة عن ثمن «نجاح» تايوان وسنغافورة. في هذا الصدد، انظر كتاب مجدي المالكي، تايوان، سنغافورة... ثمن النجاح! ملاحظات نقدية حول نموذجي تايوان وسنغافورة وإمكانيات تطبيقها محليًا، مركز بيسان للبحوث والتنمية، رام الله، الضفة الغربية، ١٩٩٠. وكما فعل آخرون، وصف إدوارد سعيد هذا الكلام عن «سنغافورة جديدة» أو أنّ (البانتوستانات الفلسطينية) ستصبح مركزًا بنكيًا أو مركزًا سياحيًا في المنطقة، كأوهام بلا أساس تخدم مصالح من يروج لها. انظر: مقابلة عبد الله السناوي مع إدوارد سعيد في جريدة «العربي»، القاهرة، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

Translated by Joseph Massad and reproduced in *Peace and its Discontents, Essays on Palestine in the Middle East Peace Process* (New York: Vintage Books, 1996), 177.

النقد الموجّه إليهم من مثقفين فلسطينيين آخرين من وجهات نظر مختلفة تمثل مجمل الطيف السياسي داخل فلسطين وخارجها^(١). فهم يدفعون بكمّ خاصّ من الحقد ضدّ النقد الموجّه من فلسطينيّ الشتات بحجّة أنّهم لا يعيشون في فلسطين (وكأنّ الإقامة في فلسطين كانت خياراً مفتوحاً ومتوقّراً)، وهو موقف يهود إسرائيل تجاه النقد من قبل يهود الشتات على الأرضيّة نفسها. وعلى سبيل المثال، ينتقد صائب عريقات إدوارد سعيد بسبب هذا البعد الجغرافي، فيقول «من السهل أن تنتقد من مسافة تبعد ٦ - ٧ آلاف ميل»^(٢). وبدوره يردّد عرفات صدى عريقات في تجاهل كتاب سعيد المنتقد لاتفاقيات أوسلو مبرّراً ذلك بقوله:

«إنّ من العبث الردّ على هذا الكتاب، فمَن الذي قام بالانتفاضة في غزة؟»

(١) عن وجهات النظر الفلسطينية المؤيّدة والمعارضة للاتفاق، انظر: «حوارات فلسطينية في الخارج والداخل: موقف المعارضة وصيغة مدريد»، مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠٨ - ١٦٤. الأشخاص الواردة آراؤهم هم خالد الفاهوم، نايف حواتمة، أبو علي مصطفى، فضل شرورو، وماهر الشريف. ومثّل وجهات النظر المؤيّدة لأوسلو عزمي العشيبى، نبيل قسيس، وسليم تمّاري، والثلاثة أعضاء في وفد عرفات المفاوضات مع إسرائيل. كما عرض ماجد كيّالي وجهات نظر المثقفين الفلسطينيين في سوربة في مقالته «المثقفون الفلسطينيون في سوريا يناقشون الأزمة الراهنة: أسبابها، إشكالاتها، التساؤلات التي تطرحها»، مجلّة «الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص ١٢٣ - ١٥٤. عن نقد المعارضة الإسلاميّة لعملية السلام، انظر كتاب حسن خليل حسن، «حوار مع حماس حول المؤتمر الدولي»، الدستور للنشر، عمان، ١٩٩٢، وأيضاً كتاب منير شفيق، «اتفاق أوسلو وتداعياته»، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٤.

Saeb Erakat, Facing the Critics on the Long Road to Self-Rule: An Interview with Saeb Erakat, «Journal of Palestine Studies, Vol. XXIV, no. 2, Winter 1995, p. 74.

في سياق ردّه على نقد المعارضة لتعيين حلفائه في مراكز السلطة الفلسطينية، يعلّق عريقات بسداجة قائلاً: «إنّي أتساءل عن السبب الذي يدعو هؤلاء الناس لقول مثل هذه الأشياء»، ص ٧٥.

هو في أميركا لم يصنع الانتفاضة! بل صنعتها م ت ف بشعبها وأطفالها . . .
بينما هو . . . في أميركا لا يشعر بمعاناة شعبه . . .! (١)

ولكن يجب التأكيد هنا على أنّ ظروف الشتات التي يعيشها سعيد، كما
يؤكد سعيد نفسه، هي قاسم مشترك بين أكثرية الشعب الفلسطيني.

وهناك براغماتي آخر، هو سليم تماري، الذي يتصرّف بسلاح أكثر
ديماغوجية في ترسانته «الماركسية»، يركز عليه في تجريد نقاد اتفاق إعلان
المبادئ من شرعيتهم: «يخشى الناس الذين يرفضون الاتفاق من الاضطلاع
بالواجب الذي يترتب على دور المعارضة في مجتمع مدني ستحكمه برجوازية
شعبهم نفسه، دولتهم نفسها، سلطتهم القمعية نفسها . . . يريدون العودة إلى
حين كفاح التحرير» (٢).

وهكذا، فإنّ تماري يصل إلى درجة الادّعاء بأنّ الدولة الفلسطينية قائمة
حقاً، لا تهكماً، وبالتالي يجيز لنفسه نعت أولئك الذين ينكرون عليه ادّعاءه
الخيالي هذا، والذي يرفعه إلى درجة الواقع الحقيقي، بأنّهم جناء (٣). ويُشير
تماري وهو أقلّ ثمالة، إلى العقبتين اللتين تواجهان سلطة الحكم الذاتي

(١) نُشرت مقابلة عرفات في مجلة «المصوّر» القاهرية، مذكورة لدى Said, *Peace and Its Discontents*, 165.

(٢) An Interview with Salim Tamari, Middle East Report, January - February 1994, p 18. في محاضرة ألقاها في معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة كولومبيا في نيويورك في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٥، استمرّ تماري في تقديم الأعداء الواهية دفاعاً عن سلطة الحكم الذاتي، إلى جانب نقده الناعم لبيروقراطيتها المتضخّمة الحجم، دون أن يذكر أجهزتها الأمنية الأكثر تضخّماً! واستمرّ تماري أيضاً في التهجّم على معارضي السلطة، وبالأخصّ إدوارد سعيد وكاتب هذه السطور.

(٣) يدعي يزيد صايغ، وهو أحد البراغماتيين الذين تفاوضوا مع إسرائيل على اتفاق أوسلو، أنّه بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ، «أصبحت إمكانية تأسيس دولة فلسطينية محتملة، إن لم تكن حتمية تقريباً»، انظر: Yezid Sayigh, «Redefining the Basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State», *Journal of Palestine Studies*, vol. XXI, no. 4 (Summer 1995), p. 5.

بأنهما «الشرعية والسيطرة»^(١)، وأن فشلها في كليهما لا يعود لدورها كأداة لفرض سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن بالأحرى إلى الادعاء الفانتازي بأنه «في حالة فلسطين، فإن الانتقال من الوضع الثوري (١٩٨٨ - ١٩٩٢) إلى نظام روتيني من حكم الذات قد حصل بسرعة شديدة جداً، وبدون عملية إنهاء جوهرية ومناسبة للاستعمار كما حصل في جنوب إفريقيا»^(٢). وعلى الرغم من أن لهجته متزايدة الارتفاع في نقد عرفات، فإن تماري يواصل التمسك بوجه أن تلك المحمية التي تديرها سلطة الحكم الذاتي هي «حكم ذاتي» حقيقي.

ويؤيد أحمد سامح الخالدي بدوره نظام عرفات، ولكن ليس لأنه حكم ديموقراطي شعبي، فهو متنبه إلى قصوراته، كما هي الحال مع تماري وعريقات، فبالنسبة له «إن الحقيقة التي لا جدال فيها... هي أنه لا يبدو أن هناك بديلاً موثقاً لهذه القيادة، لا من داخل الحركة الإسلامية، ولا من بين الفصائل العلمانية التي فقدت شرعيتها... ولا من أوساط المثقفين والمستقلين الذين قادت العملية إلى تهميشهم وفقدانهم الرؤية»^(٣).

ويصف الخالدي هؤلاء الذين يعارضون عرفات بأنهم أسرى الماضي الكئيب، لا يريدون الانعتاق من جروح الماضي وآلامه، بينما هم بالأحرى نقاد لسياسات إسرائيل الحالية، ونقاد للصفقة التي عقدتها المنظمة مع إسرائيل والتي تقود إلى استمرار إن لم نقل تشديد هذه السياسات.

ويستنتج أنه «في النهاية، لا يمكن تعويض هذه الخسارة، ولكن لا فائدة أيضاً من العودة إلى الماضي، فليس المطلوب من إسرائيل إصرارها أنها

(١) Salim Tamari, «Fading flags, the crisis of Palestinian legitimacy,» *Middle East Report*, May-June/July-August 1995, Nos. 194 - 195.

(٢) المصدر السابق ١٢، التشديد مضاف.

(٣) Ahmad S. Khalidi, «the Palestinians Current Dilemmas, Future Challenges,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXI, no. 2, Winter 1995, p. 9.

دائمًا على حق في حالة السلام، ولكن تقدير حقيقي لمسألة أن الفلسطينيين - رغم كل شيء - مستعدون للنظر إلى الأمام وليس إلى الوراء»^(١).

وعليه فليس الأمر الهامّ بالنسبة إلى الخالدي هو الهزيمة والإجحاف اللذان لحقا بالشعب الفلسطيني، ولكن فقط عجز إسرائيل عن تقدير ذلك الحدّ الكبير من التكيف والقبول الذي قام به الواقعيون - البراغماتيون الفلسطينيون لتكريس هزيمة شعبهم.

تنتقد حنان عشاوي، بشكل ضمني، أولئك الذين يجرؤون على معارضة أو سلو، ولكن أيضًا ليس لأنها لا تأخذ قصوراتها بالاعتبار، ولكن بالأحرى باسم وهمها «الواقعي» بأن ما تمّ تحقيقه «يضع فلسطين على الخريطة»^(٢). وهي تؤكد أنّ فترة توقيع إعلان المبادئ ليست الوقت المناسب للتجريم والهلع، أو البحث عن محاسبة الذات^(٣). ولا يسع المرء الاعتقاد أنّ هذا الوقت بالنسبة لعشاوي وعصبتها لن يأتي أبدًا. أمّا الأمر فيختلف بالنسبة لناقد غير براغماتي، كإدوارد سعيد مثلاً، حيث يؤكد، «ما من شيء أكثر إحباطًا لحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني أكثر من هؤلاء المثقفين الذين أدت مساوماتهم غير الناضجة على أمور مبدئية إلى جعل كلمة «سلام» مرادفة للاستسلام قبل الحصول على أيّ شيء»^(٤).

منذ عشر سنوات تجهد قيادة المنظمة، وكذلك المثقفون الليبراليون لينالوا خطوة القبول لدى الغرب، وتقديم الفلسطينيين، أو على الأقلّ مثقفهم الليبراليين، على أنهم شعب غربي أبيض. لقد واصلت الانتفاضة مسيرة

(١) المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) Hanan Ashrawi, *This Side of Peace, A Personal Account*, (New York: Simon and Schuster, 1995), 262.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Edward Said, *Peace and its Discontents, Essays on Palestine in the Middle East Peace Process*, Vintage, New York, 1996, p 39.

بدأت منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. ومنذ تلك اللحظة بدأ الفلسطينيون يُنظر لهم كضحية تستحق التعاطف من قبل الأميركي والأوروبي الأبيض^(١). وفي سياق هذه العملية نفسها - كما بيّنا في فصل سابق - ظهر عدد من الفلسطينيين، كناطقين يتحدثون ويتصرفون على طريقة «الأبيض» الغربي، وعليه، فإنّ إثبات التماهي مع الأبيض كان هو الأساس الذي يحكم مدخل المنظمة منذ أن بدأ تدهورها باتجاه الغرب. إنّ جزءاً من أجندة حماس ومنظمات إسلامية أخرى هو مواجهة هذه المحاولات التي تقدّم الفلسطينيين للعالم كـ «بيض» أو «غربيين» بلغة الإسلاميين. كتب إدوارد سعيد مدرّكاً هذا التوجّه: «إنّ كلّ ما كانوا يريدونه هو أن يتمّ قبولهم، لم يكونوا معنيين بالقتال، أو بالمساواة، كلّ ما أرادوه أن يُبدي الرجل الأبيض رضاه عنهم. هذا كلّ ما يبتغون... ينطبق على هذه القيادة قول فرانز فانون «بشرة سوداء وأقنعة بيضاء»، إنهم متهاكون على أن يكونوا بيضاً»^(٢)، ويضيف موضعاً هذا التوجّه بقوله: «انهمك معظم المثقفين الفلسطينيين في تقوية وضعهم، وسيراً على نهج رموز السلطة الفلسطينية في التخلّي عن مبادئهم وتاريخهم مقابل مجرد اعتراف الغرب بهم، ولكي يُدعوا إلى معهد بروكسز، وليظهروا على شاشات التلفاز الأميركي»^(٣).

(١) عن وضع الفلسطينيين العرقيّ في الغرب انظر مقالتي: «Palestinians and the Limits of Radicalized Discourse», *Social Text*, no. 34, Spring 1993, pp. 94 - 114.

(٢) Symbols Versus Substance: A Year After the Declaration of Principles, An Interview with Edward Said», *Journal of Palestine Studies*, Vol. xxiv, no. 2, Winter 1995, p. 64.

(٣) Said, *Peace and its Discontents*, 160. عن متاجرة بعض المحسنين الغربيين بالقضية الفلسطينية، انظر: Salim Tamari, «Tourists with Agendas» *Middle East Report*, September - October 1995, no. 196, p. 24.

يذكر تماري الخطر الذي يشكّله بعض الباحثين الغربيين على دراسة «فلسطين» وعلى الباحثين الفلسطينيين ذوي الرواتب المحدودة في الضفّة الغربية وغزة. ويضيف معبراً عن تخوفه من منافسة هؤلاء ومن إمكانية احتوائهم من المواهب الفلسطينية عن طريق

ليس هذا التحوّل لدى المثقّفين الفلسطينيين (الذين كانوا يعارضون الاحتلال سابقاً، وكذلك تنازلات منظمّة التحرير الفلسطينية، وزيادة الهيمنة الأميركيّة، وقد باتوا الآن يدعمونها عن جهل أو دراية)، فريداً من نوعه، فالمثقفون الفلسطينيون لا يختلفون عن نظرائهم السوفييت الذين هرعوا لمقايسة شيوعيّتهم بالواقعيّة - البراغماتيّة في لحظة تفكّك الدولة السوفييتيّة، أو نظرائهم الأميركيّين اللاتينيّين، من أمثال فرناندو أنريكي كاردوسو، الذين قايسوا مقاربتهم النظرية للتبعيّة بمناصب سلطويّة (منصب رئيس البرازيل في حالة كاردوسو). هؤلاء المثقفون الفلسطينيون مفجوعون للإمساك بالسلطة السياسيّة، وبالمنافع التي توفّرها لهم، حيث قايسوا أهداف التحرير الوطني ببراغماتيّة موالية للغرب. كثيرون منهم مثل صائب عريقات، وحنان عشراوي، اللذين هدداً قبل أوصلو بالتخلّي عن دورهما في جولات المفاوضات، رفضاً لتنازلات منظمّة التحرير الفلسطينية، يشغلون الآن مناصب وزارية في السلطة الوطنيّة الفلسطينية^(١). فقد استمرّت حنان عشراوي شأن الكثيرين من معسكر المثقّفين البراغماتيّين الفلسطينيين، وحتى وقت قريب، في توجيه نقد ناعم إلى عرفات واتّفاقاته مع الإسرائيليين، لا بل

= قبول التمويل: «الباحثون الفلسطينيون مثلهم مثل نظرائهم العرب والغربيّين، مستعدّون لبيع أنفسهم وأبحاثهم مقابل السعر المناسب».

(١) يعتبر حيدر عبد الشافي من الأقلّاء الذين شاركوا في مؤتمر مدريد للسلام واستمروا في الحفاظ على مبادئهم، رافضين بذلك المشاركة في أوصلو. عن وجهات نظره، انظر: «Moving Beyond Oslo, An Interview with Haydar 'Abd Al-Shafi,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. xxv, no. 1, Autumn 1995, pp. 76 - 85, and «Reflection on the Peace process, An Interview with Haydar 'Abd Al-Shafi.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. xxii, no. 1 Autumn 1992, pp. 57 - 59. «The Oslo Agreement, An Interview with Haydar 'Abd Al-Shafi,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. xxiii, no. 1 Autumn 1993, pp. 14 - 19.

من المهمّ الإشارة إلى إصرار عبد الشافي في هذه المقابلة، على معارضته لأوصلو على الرّغم من الحجج «البراغماتيّة» التي قدّمها له شريف موسى، أحد المندوبين اللذين أجريا المقابلة معه.

إنّها أعلنت على الملأ، بأنّه على الرّغم من دعوات عرفات المتواصلة، «فإنّني لن أكون جزءاً من أيّة بنية سياسيّة، ولن أقبل بأيّ منصب رسمي»^(١). لقد أصرت على ما أسمته «بالخروج اللبق»^(٢)، وهو الموقف الذي، للأسف الشديد، لم تمارسه قطّ. وعندما تركت منصبها السياسي بشكل مؤقت بينما بقيت ضمن دائرة عرفات قالت: «كنت مقتنعة بأنّ مكاني يقع خارج النطاق السياسي، لقد كان خياراً صعباً، وأخشى أنّه في مختلف الاحتمالات فإنّه سيكون أمراً متفرّداً ومؤلماً، ولكن لا بدّ من اتّخاذه، وإنّني مصرّة على الإمعان فيه»^(٣). ونقتطف لعشراوي نفسها في حديث إلى عرفات تبين فيه عزوفها عن موقع السلطة: «أنا نفسي لا أرغب في منصب، ولم أدخل هذا الطريق من أجل المنافع أو السلطة، أوّكيد بأنّني لا أريد أيّ منصب سياسي»^(٤)، وأصرت بأنّ رفضها هذا «مسألة ضميريّة ومبدئيّة كما أنّه مبني على عهد لبناء وطن المستقبل»^(٥). أمّا قبولها اللاحق بمنصب وزير فيبيّن اتّجاهات التحوّل المتواصلة في «ضميرها ومبادئها».

وتفسّر عشراوي فقدان مننّمة التحرير الفلسطينيّة الهالة المحيطة بها كحركة تحرّر بأنّه تطوّر حاسم: «بالقبول العالمي الرسمي، فقدت مننّمة التحرير الفلسطينيّة، التي هي قيادتنا الثوريّة في المنفى، حصانتها ضدّ النقد والتقييم الداخليين، لقد بدأ الانتقال من حلم حركة تحرّر وطني إلى متطلبات واقع إقامة وإدارة الدولة»^(٦)، كما تدّعي في مناسبة أخرى أنّ إحدى مصاعب مننّمة التحرير الفلسطينيّة في هذه الفترة الانتقاليّة هي أنّ نمط تفكير «حركة التحرّر الوطني» ما زال عالقاً بها في مواجهة نمط التفكير

(١) عشراوي، *This Side of Peace*، ص ٢٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٢، ٢٧٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

في بناء الدولة»^(١). وكما هو الأمر عند سليم تماري، فإنّ ادّعاءات عشراوي الخياليّة بأنّ الدولة الفلسطينيّة قيد البناء مصمّمة تمامًا لخدمة الفنتازيا التي جرى تعميمها، والترويج لها من قبل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وعليه، فإنّ أيّ تساؤل حول وهم وجود دولة فلسطينيّة يلقي على من يطرحه ببساطة تهمة التطرّف، والافتقار إلى البراغماتيّة ورفض الواقع. أمّا حقيقة الأمر على الأرض، فهو أنّه قبل الانتفاضة الثانية كان عدد أكبر من الفلسطينيين قد قُتلوا وجُرحوا على يد الشرطة الفلسطينيّة والإسرائيليّة، منذ أن استلمت السلطة الفلسطينيّة مقاليد السلطة، ولم تتوقّف مصادرة الأراضي، وتدهور الاقتصاد، وارتفعت البطالة إلى نسبة خياليّة، وأصبحت حرّيّة الحركة داخل الضفّة وقطاع غزّة أكثر تقييدًا. إلا أنّ هذه الأمور تموّه على اعتبار أنّها فقط تدمّرات المثقّفين غير البراغماتيين، الراضين للموقف البراغماتي الداعي لانتظار ذلك الأمل باستقلال دائم التّأجيل، والذي يدّعي البراغماتيون أنّه هدفهم الاستراتيجي.

إنّ شغل عشراوي لمنصب وزاري لم يمنعها من كيل انتقادات ناعمة ضدّ السلطة الفلسطينيّة، مستخدمة ذلك كوسيلة لإثبات أنّها ما زالت مثقّفة نقدية. وعلى أيّة حال، فإنّ عشراوي ليست وحدها في هذا الأمر، فعرفات نفسه ينتقد بعض هفوات السلطة الفلسطينيّة. أمّا أحدث اعتذاراتها نيابة عن سلطة الحكم الذاتي فتتعلّق بمنع كتب إدوارد سعيد في البانتوستانات الفلسطينيّة، حيث قالت لنشرة التعليم العالي الأميركيّة إنّها «تحرّرت شخصيًا عن مصادرة الكتب واستنتجت أنّ أيّ طرف رسمي فلسطيني لم يحرّر أمرًا بمنع الكتب»^(٢). أمّا حقيقة أنّ الكتب لا تزال ممنوعة فلا يمكن أن يردع «واقعيّة»

(١) An Interview with Hanan Ashrawi, *Middle East Report*, no. 186, January-February 1994, p. 21.

(٢) Haim Watzman, "The Israeli-Palestinian Peace Process Fails to Aid Universities in the West Bank," *The Chronicle of Higher Education*, September 20, 1996, p. A50
عن منع كتب إدوارد سعيد، انظر: Serge

مثل حنان عشراوي! وأما ردّ إدوارد سعيد على «تحرّيات» عشراوي فكانت عبر الأسي على دورها السابق كمثقفة نقدية: «إنها مأساة تثير الحسرة أنّ شخصًا موهوبًا مثل د. عشراوي، هي اليوم عضو في حكومة عرفات العاجزة والمفتقرة للرصيد، وقد غدت هي نفسها مصدرًا لفبركة المعلومات الزائفة التي كانت تنتقدها بالأمس»^(١).

مثقفو التبرير الفلسطينيون هؤلاء ليسوا واقعيين على الإطلاق، بل إنّ برنامجهم الخيالي يثبت بأنّ «الواقعية» ليست إلّا فحوى الخطاب الليبرالي الغربي الذي فشلوا في نقده. وكما قال إدوارد سعيد: «ببساطة، لا يكفي أن نقول بأننا نعيش في النظام العالمي الجديد، الذي يتطلّب «برغماتية» و«واقعية»، وأنّ علينا طرح أفكار القومية والتحرير جانبًا، إنّ هذا بلا معنى إطلاقًا، ولا يمكن لقوة أجنبية كإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية أن تصوغ بمفردها فرمانًا يحدّد ما هي الواقعية...»^(٢). لقد انتهى هؤلاء الواقعيون الليبراليون إلى لعب دور البرجوازية الكمبرادورية الفلسطينية التي

Schemann, "Palestinian Security Agents Ban Books by A Critic of Arafat," *New York Times*, August 25, 1996. حول استنكار منع الكتب، انظر فيصل درّاج، «إدوارد سعيد وأشباه محاكم التفتيش»، وإبراهيم نصر الله، «النموذج الأصفى للمثقف في نهاية القرن العشرين»، في الحياة، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦، ص ١١. انظر: عادل سمارة، «كتب سعيد تلحق بلوحات ناجي العلي». كنعان، العدد ٨١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

Letter to the Editor by Edward Said, «COLUMBIA Professor's book (١) banned by the PLO.» *The Chronicle of Higher Education*, October 7, 1996, p. B 9.

(٢) Said, *Peace and its Discontents*, xxxiv. يقترح إدوارد سعيد أنّ «الجهل والكسل حتّمًا يكونان جزءًا من الجواب. بما أنّ القادة الفلسطينيين مهتمون فقط بأنفسهم، وبما أنّ عددًا كبيرًا من المثقفين العرب والفلسطينيين خاصّة أولئك الذين يتكلمون بحماس عن البراغماتية، والنظام الجيد، و«عملية السلام» قد استسلموا أخلاقيًا وفكريًا، نجد أنفسنا في وسط مفاوضات سلام رافضة لأن تطرح الأسئلة الأكثر جوهرية ووضوحًا». Said, *Peace and its Discontent*, 130.

يخدمونها، فأصبح المثقفون الفلسطينيون الجدد مثقفي كمبرادور عملهم محصور في قطاع الاستيراد والتصدير، حيث يقومون بتصدير استطلاعات الرأي، والمعلومات السوسولوجية، والاعتذارات الرسمية، والمذكرات الشخصية، إضافة إلى أصواتهم وصورهم التي تُبث في «النيويورك تايمز» وقناة الـ C.N.N، وفي جولات المحاضرات في أنحاء الولايات المتحدة. وهم يستوردون أفكار صندوق النقد الدولي، وخطط البنك الدولي، والدعوات الدولية، ورعاية وتدريب صندوق المساعدات الأميركي، والتمويل الغربي لمؤسساتهم المحلية، وأوسمة الرأي العام والإعلام الغربي. فهم يعارضون أيّ إنتاج فكري نقدي، سواء في الوطن أو الشتات، وهم، شأنهم شأن الطبقة التي يتحالفون معها، مرتبطون بالمصالح والسياسات الإمبريالية، لأنهم المتكسبون الأساسيون منها، إنّ هؤلاء هم حقًا مثقفون عضويون بالمعنى الجرامشي، ذوو مصالح طبقية واضحة جدًا، ولكنهم مثقفون متدينون كذلك، وكما قال إدوارد سعيد: إنّ «إلههم الجديد... هو الغرب»^(١)، إنهم نوع من المثقفين الذين اختاروا بشكل سلبي «أن يسمحوا... لسيد أو سلطة بأن يحركهم»، بدل أن «يعرضوا الحقيقة حسب مقدرتهم»^(٢). وبعكس المثقفين العلمانيين الذين سقطت في نظرهم مختلف هذه الآلهة، فإنّ إله هؤلاء المثقفين المتدينين قادر على كلّ شيء. أمّا بالنسبة لأولئك الذين لا يؤمنون بهذا الإله، فهم ليسوا إلّا هراطقة يجب منع كتبهم وكنم أنفاسهم.

Edward Said, *Representations of the Intellectual*, Vintage, New York, (١) 1996, p. 119.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢١.

الفصل السابع

عودة أم منقّى دائم؟(*)

اللاجئون الفلسطينيون وأهداف عمليّة أوسلو

قبل انطلاق «عملية السلام» التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والتي استمرت مع تدشين عملية أوسلو سنة ١٩٩٣، اتفق جميع الممثلين الفلسطينيين داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها على أنّ مصالح الشعب الفلسطيني المختلفة متوافقة بطبيعتها، إلا أنّ «عملية السلام» بدلت هذا الأمر جذرياً، فعقب الاتفاقات المختلفة التي وقّعتها منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، تباعدت مصالح مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بصورة فعلية، وأضحت غير متوافقة إن لم تكن متناقضة تماماً. ففلسطينيو إسرائيل يتحدّون إسرائيل، من خلال قيادتهم المنتخبة، كي تخلع صفتها اليهودية وتحوّل إلى دولة لـ جميع مواطنيها، بينما يلوح أنّ فلسطينيي الضفة الغربية وغزّة يُعدّون، من خلال قيادتهم المنتخبة، للفكرة الخيالية، فكرة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. ولتحقيق هذه الفكرة

(*) نُشرت هذه الدراسة لأوّل مرّة عام ١٩٩٧.

الخيالية، تولي قيادة فلسطيني الضفة الغربية وغزة اهتماماً كبيراً لنصيحة «براغماتية» و«واقعية» بشأن ضرورة التنازل عن حقوق اللاجئين، وفلسطيني الشتات في العودة و/أو التعويض. أما فلسطينيو اللجوء والشتات، فما زالوا، منذ أن بدأت عملية أوسلو، محرومين من قيادة وبلا أهداف يمكن تحديدها. ومثل هذا التطور يتطلب مراجعة موجزة للمسار الذي أفضى إلى هذه النتيجة، وبتقييم المواقف والمقترحات الأخيرة التي تقدّم بها فلسطينيون وإسرائيليون رسمييون وغير رسمييين بشأن كيفية حلّ مسألة اللاجئين.

الطريق إلى أوسلو

كان الأمر المطلوب، كشرط مسبق لهذا الوضع، إعلان الاستقلال الذي نادى به المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع الجزائر سنة ١٩٨٨. وحتى ذلك الحين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد سعت، رسمياً على الأقلّ، لإنشاء دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية على جميع أراضي فلسطين ما قبل ١٩٤٨؛ دولة يُعاد إليها جميع اللاجئين الفلسطينيين، وينتهي بقيامها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ويوضع حدّ لحالة التمييز العنصري الإسرائيلي، الذي يعيش فلسطينيو إسرائيل تحت نيره. ولكن بصورة غير رسمية، لقد حدث التغيير في وقت أبكر كثيراً. فعلى حين أنّ منظمة التحرير الفلسطينية كانت بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤ قد مالت أكثر إلى الشتات في برنامجها للتحرير، أخذت ضغوط النخبة الفلسطينية الناشئة والمالية للمنظمة في الضفة الغربية وغزة بقبول حلّ دولتين في منتصف السبعينيات تؤتي ثمارها (لقد تجاهلت منظمة التحرير دائماً الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل). وفهم رسمياً أنّ حلّ الدولتين الذي أصبح مقبولاً أكثر منذ عام ١٩٧٤ سيكون تمهيداً لتوحيد فلسطين بشكل نهائي، وأنّ تأسيس دويلة في الضفة الغربية وغزة لن يكون على حساب فلسطيني الشتات واللاجئين. ومع أنّ معظم الفصائل داخل منظمة التحرير، بما فيها الفصائل اليسارية، سلّمت على نحو غير رسمي بأنّ العودة إلى الوطن ستكون مستحيلة في سياق حلّ الدولتين،

فقد تشبّثت جميعها رسمياً بالموقف القائل إنّ تحقيق إحداهما لا يحول دون تحقيق الأخرى.

وفي تلك الأعوام، كانت القيادة من مسؤوليّة الشتات، الذي بناها وغذاها وحافظ على استمرارها. وهزيمة قيادة الشتات في بيروت عام ١٩٨٢ ونفيها إلى تونس لم يُضعفا منظّمة التحرير فحسب، بل أضعفا كذلك فلسطينيي الشتات الذين غدّوا الأمل بأن تتمكّن المنظّمة من تحقيق أحلامها. وأحدثت انتفاضة الضفّة الغربيّة وغزّة التي اندلعت في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٧، هزّة في نفوس الشعب الفلسطيني في كلّ مكان. وفزعاً من قيادة فلسطينيّة مستقلّة في الأراضي المحتلّة، سعت منظّمة التحرير المتزايدة فساداً لتقويض تلك القيادة باختطاف الانتفاضة ماليّاً وتنظيميّاً. لكنّ الانتفاضة عزّزت اندفاع فلسطينيي الضفّة الغربيّة وغزّة باتجاه قبول رسمي وقطعي لحلّ الدولتين. وفي ذلك السياق، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في سنة ١٩٨٨ دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة كتعبير عن ثورة الشعب الفلسطيني على مضطهديه الإسرائيليّين. وأخيراً شكّل الإعلان نفسه موافقة المنظّمة الرسميّة على حلّ الدولتين، من دون أيّ ذكر لحقوق فلسطينيي الشتات أو فلسطينيي إسرائيل، باستثناء ما ورد في البيان من أنّ الدولة المستقلّة ستكون «دولة الفلسطينيّين أينما كانوا»^(١).

حتى تلك اللحظة، لم تُشر منظّمة التحرير إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم ١٩٤، الذي أكّد على أنّ اللاجئيين الفلسطينيّين «الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يُسمح لهم بذلك في أقرب وقت عملي ممكن، كما ينبغي دفع تعويضات الممتلكات للذين يؤثرون عدم العودة، وعن الخسارة أو الضرر الذي لحق بالممتلكات، والذي ينبغي

(١) انظر إعلان الاستقلال الفلسطيني، الجزائر، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، في: *Journal of Palestine Studies*, no. 70 (Winter 1989), p. 215.

أن تدفعه الحكومات أو السلطات المسؤولة طبقاً لمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف»^(١). وكان إعلان ١٩٨٨ المرّة الأولى التي يؤكّد فيها المجلس الوطني الفلسطيني حقّ الشعب الفلسطيني في العودة بناء على قرارات الأمم المتّحدة؛ حيث إنّه فيما سبق، كان يؤكّد ذلك الحقّ دائماً من دون إشارة إلى مثل هذه القرارات^(٢). وكما يشرح رشيد الخالدي:

«إنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة، بقبولها الصريح لعبارة القرار (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، قد قبلت قيوداً حاسمة معيّنة على حقّ عودة مطلق مفترض، أولّها هو أنّ الفلسطينيين الذين أكرهوا على اللجوء في سنة ١٩٤٨ مطروح عليهم خيار مؤدّاه أنّ الذين «يختارون عدم العودة» يصبحون مؤهلين لنيل تعويضات عن أملاكهم... وقبول نشأة إسرائيل كأمر واقع في سنة ١٩٤٨ على حساب الفلسطينيين أصبح الآن في الواقع مشروعاً من قبل منظّمة التحرير الفلسطينيّة... والطلب المستحيل سياسياً والقائل بأن يُسمح بعودة جميع الفلسطينيين الذين أكرهوا على اللجوء في سنة ١٩٤٨، قد أسقط، من دون إسقاط مبدأ أنّ لمثل هؤلاء حقوقاً محدّدة في سياق تسوية متفاوض بشأنها، ومن التخلّي عن قراءة التاريخ التي هي أساس هذا المبدأ، كما أنّ هذا يجعل طلب تنفيذ حقّ العودة أكثر واقعيّة بمقدار قليل، من دون أن تبدو منظّمة التحرير مقدّمة لتنازل^(٣)».

وعلاوة على ذلك، رغم أنّه لا منظّمة التحرير ولا السلطة الفلسطينيّة حدّدتا رسمياً مقاصد من يعود من اللاجئين، فإنّ أفراداً مرتبطين بكليتهما

(١) انظر قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٤٨، المادّة ١١ في: George J. Tomeh, ed., *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab Israeli Conflict, 1947/1974*, Basic Documents Series; 12 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1975), p. 16.

(٢) انظر: Rashid I. Khalidi, «Observations on the Right of Return,» *Journal of Palestine Studies*, Vol. 21, no. 2 (Winter 1992), p. 35.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

فعلوا ذلك. ففي سنة ١٩٨٩، صرّح نبيل شعث وفيصل الحسيني بما معناه أنّ مثل هذه المقاصد ستكون محصورة بشكل أساسي بالدولة الفلسطينية العتيدة^(١). وكانت رحلات ياسر عرفات التالية من الكرّ والفرّ، لإرضاء شروط الولايات المتّحدة كي تحاور منظمّة التحرير الفلسطينية، ممثّلة بنبذه البائس للمقاومة المسلّحة، المُشار إليها بـ «الإرهاب» في المفردات الصهيونيّة، وإعلانه أنّ ميثاق منظمّة التحرير، الذي أصبح يعتبر شائنًا في الغرب، كان «caduc» (ساقطًا)^(٢). ولكن حتى هذه التنازلات المهينة لم تحقّق سوى حوار قصير سرعان ما أوقفه الأميركيّون.

عقب حرب الخليج، والمشروع الأميركي لعقد مؤتمر دولي في مدريد، لم يُسمَح للفلسطينيين حتى المشاركة بوفد مستقلّ. فبسبب الإصرار الإسرائيلي، سُمح لفلسطينيي الضفّة الغربيّة (من دون القدس الشرقيّة) وغزّة فقط بالمشاركة كجزء من الوفد الأردني، أمّا بالنسبة إلى منظمّة التحرير، وخوفًا من قيادة منافسة، فقد سعت لإضعاف الفلسطينيين الذين كانوا يفاوضون ضمن عمليّة مدريد بإجراء محادثات سرّيّة مع الإسرائيليين. وكان توقيعها اللاحق على «إعلان المبادئ» قد قدّم على أساس تحويلها من قيادة للشّتات إلى قيادة للضفّة الغربيّة وغزّة تكون مستعدّة للتخلّي عن حقوق الشّتات واللاجئين معًا. وضمن حدود «إعلان المبادئ» بالذات، تحوّلت قيادة منظمّة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، وتمّت تنحية مرتبة اللاجئين الفلسطينيين إلى واحدة من القضايا العديدة التي سيُبحث فيها خلال «محادثات الوضع النهائي» عندما يحين وقتها.

(١) انظر: المقابلة مع فيصل الحسيني في: *Journal of Palestine Studies*, no. 72 (Summer 1989), pp. 11 - 12، وآراء نبيل شعث وفيصل الحسيني المذكورة في: Khalidi, *Ibid.*, p. 36.

(٢) تصريح أدلى به عرفات في مؤتمر صحفي في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٨ في جنيف، انظر: *Journal of Palestine Studies*, no. 71 (Spring 1989), p. 181.

وبالفصل بين مصالح الداخل (فلسطينيي الضفة الغربية وغزة) ومصالح الخارج (فلسطينيي الشتات واللاجئين) وإرغام منظمة التحرير على قبول ذلك الفصل رسمياً، وضعت إسرائيل بالفعل الأساس لعملية أوسلو. وفي مدريد بالذات فصلت قضية اللاجئين عن المسارات الثنائية، وأحيلت إلى ما سُمي «المسار المتعدد الأطراف» الذي أنشأ «مجموعة عمل خاصة باللاجئين»، (RWG) برئاسة كندا. وليس غرض هذه المجموعة التفاوض بشأن وضع اللاجئين، وإنما تحسين ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الأخص أولئك الذين هم خارج الضفة الغربية وغزة. والقضية السياسية الوحيدة التي نوقشت في المجموعة، إلى جانب التمثيل الفلسطيني، كانت مسألة لمّ شمل أسر، حيث وافق الإسرائيليون على زيادة الحصّة السنوية السابقة من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠، علماً بأن إسرائيل لم تسمح عملياً في أيّ حال لا بالحصّة السابقة ولا بالحصّة اللاحقة^(١).

وبالنسبة إلى «إعلان المبادئ»، كان هدفه المعلن التوصل إلى «تسوية دائمة مرتكزة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨»^(٢). وكما هو معروف، يدعو القرار ٢٤٢، ككلام جانبي، إلى «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»^(٣). ويجزم «إعلان المبادئ» بأنّ بقية القضايا، بما فيها قضية «اللاجئين»، ستعالج فقط في مفاوضات الوضع النهائي بين ممثلي الشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، دعا «إعلان المبادئ» حكومتي الأردن

(١) انظر: Salim Tamari, *Palestinian Refugee Negotiations: From Madrid to Oslo II, Final Status Issues Paper* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1996), pp. 7 and 9 - 13.

(٢) انظر: «Israeli - PLO Declaration of Principles, December 13, 1993. (Article I),» *Journal of Palestine Studies*, no. 89 (Autumn 1993), p. 115.

(٣) انظر: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢، ١٩٦٧، المادة ٢ ب في: Tomeh, ed., *United Nation Resolutions on Palestine and the Arab Israeli Conflict*, 1947 - 1974, p. 143.

(٤) انظر: إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٣ كانون

ومصر إلى المشاركة في وضع «ترتيبات تعاون» تتضمن «إنشاء لجنة دائمة ستقرّر بالاتفاق الأشكال التي سيُسمح بموجبها للأشخاص المرّحلين من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في عام ١٩٦٧ بالدخول» (المادة ١٢). وحتى الآن، لم تقدّم أيّة لجنة أيّ شيء له علاقة ولو من بعيد بحلّ وضع اللاجئين الفلسطينيين. فضلاً عن ذلك، تبقى المسألة المسماة عمليّة السلام مجمّدة حتى بالنسبة للقضايا الأخرى التي لا تتعلّق باللاجئين. وتلك القضايا نفسها أصبحت معرّضة للمساومة.

حماية المصالح الإسرائيليّة كسياسة براغماتيّة

استباقاً لمفاوضات الوضع النهائي، ظهرت كتابات جمّة بشأن مسألة اللاجئين، والمقترحات التي تعبّر عن مواقف شبه رسميّة ستُستخدم على الأرجح كمرجع للمفاوضات - إذا جرت في يوم من الأيام - ولذلك تستحقّ تفحصها بعناية، وقبل الشروع في مراجعة هذه المقترحات المختلفة، يحسُن بنا تقديم البعد الإنساني لهذه المسألة، وبالتحديد أعداد لاجئي ١٩٤٨ ولاجئي ١٩٦٧. في عام ١٩٩٥، وفقاً لأرقام وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بلغ عدد لاجئي ١٩٤٨ (والمنحدرين منهم) المقيمين في الضفّة الغربيّة والأردن ولبنان وسورية ٣,٠٩٣,١٧٤ نسمة. وفي ما يتعلّق بلاجئي عام ١٩٤٨ الذين بقوا في إسرائيل (وتشير الحكومة الإسرائيليّة إليهم بـ «الغائبين الحاضرين»)، فإنّ عددهم يتراوح بين ١٢٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ شخص^(١). وفي سنة ١٩٩٤ بلغ عدد لاجئي عام ١٩٦٧ (يُنعنون بالنازحين) ١,١٣٢,٣٢٦ شخصاً، نصفهم من

الأول/ديسمبر، المادّة ٥ - ٣ في: *Journal of Palestine Studies*, no. 89 (Autumn 1993), p. 117.

(١) إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعمليّة السلميّة، ترجمة محمود شريح، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني - الإسرائيلي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ١٩٩٧)، ص ١٨ - ١٩.

لاجئي عام ١٩٤٨، أي أولئك الذين هُجِّروا للمرة الثانية^(١). وهذه الأرقام لا تشمل اللاجئين الفلسطينيين في مصر والعراق وشمال إفريقيا ودول الخليج العربي، كما لا تشمل البدو الفلسطينيين الذين لم يُسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم داخل إسرائيل، ولا لاجئي الطبقة الوسطى الذين لم يسجلوا أسماءهم لدى الأونروا، ولا أولاد النساء الفلسطينيات اللواتي تزوجن من فلسطينيين من غير اللاجئين أو تزوجن من غير الفلسطينيين، إذ لا تعتبر الأونروا أولئك لاجئين، وهؤلاء المنتسبون إلى هذه الفئات الأربع عددهم نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص^(٢).

إنّ اللافت للنظر في معظم المقترحات التي تطرح حلولاً لمسألة اللاجئين هو خطاب «البراغماتية» و«الواقعية» الذي نشره. وتعريف البراغماتية في هذا الخطاب هو أنّ كل شيء ترفضه إسرائيل ليس «براغماتياً»، بينما كل شيء تقبله «براغماتي». ومعنى هذا هو أنّ الفلسطينيين هم الطرف الوحيد الذي يطلب منه أن يكون «براغماتياً»، فيما تعمل المواقف الإسرائيلية كمدلولات قاعدية وتقدّم على أنها براغماتية مسبقاً^(٣). ونجد أمثلة على نشر هذا الخطاب في اثنين من أحدث المشاريع التي قُدمت لحلّ مشكلة اللاجئين: كتاب من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الطرح العربي - الإسرائيلي *Refugees into Citizens Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict* لـ دونا آرست^(٤)، والعرض الذي قدّمه برنامج جامعة هارفارد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) بشأن خطاب: «البراغماتية» «الواقعية»، انظر: Joseph Massad, «Political Realists or Comprador Intelligentsia: Palestinian Intellectuals and the National Struggle,» *Critique* (Autumn 1997), pp. 21 - 35.

(٤) انظر: Donna E. Arzt, *Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1997).

لتحليل وحلّ النزاعات الدوليّة، والذي ناقشته مجموعة من الفلسطينيين والإسرائيليين، وكتبه خليل الشقاقي وجوزيف ألفر (وقد تضمّنت المجموعة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى الشقاقي، براغماتيين فلسطينيين آخرين هم غسان الخطيب وإبراهيم دقاق ويزيد صايغ ونديم روحانا ونبيل قسيس)^(١). والمشروعان كلاهما مهمّ إذ يروّج لهما كمنقّطتين للسيناريو الأرجح للمفاوضات بخصوص اللاجئين.

يتوقّع مقترح آرست الذي تعتبره تيارات رئيسيّة عربيّة وإسرائيليّة، وبعض الأوساط المدعومة من السلطة الفلسطينيّة، مقترحًا «موضوعيًا»، توطين اللاجئين الفلسطينيين على الأغلب في دول عربيّة مجاورة وفي الضفّة الغربيّة مع الإمكانية المتعدّدة الشروط لعودة مجرد ٧٥,٠٠٠ لاجئ إلى إسرائيل. ومقاربة الكتاب تقوم على أنّه لا يستطيع أحد أن يحدّد بصورة قاطعة من كان المسؤول عن الهجرة الفلسطينيّة في عام ١٩٤٨، ولذلك يجب أن يشارك كلّ طرف في مسؤوليّة حلّ محنة اللاجئين - لا من حيث إعادة التوطين فحسب، بل أيضًا من حيث التعويض. وتتضمّن بعض التفسيرات الممكنة لتهجير الفلسطينيين، كما تعدّدها آرست، الطرد الإسرائيلي بالإضافة إلى الزعم الدعائي الإسرائيلي المشكوك فيه، والقائل بأنّ القادة العرب طالبوا الفلسطينيين بالمغادرة ليفسحوا الطريق أمام الجيوش العربيّة المهاجمة. وحتى إذا سلّمنا بادّعاء آرست أنّ من المستحيل إثبات من كان مسؤولاً عن تهجير كلّ فلسطيني في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، فإنّ باستطاعتنا أن نبرهن بسهولة، ومع دلائل إسرائيليّة متوفّرة، على أنّ الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون في اللدّ والرملة قد طردتهم وحدات من الجيش الإسرائيلي بقيادة إسحاق رابين، وليس سواه، وأنّ

(١) انظر: Joseph Alpher and Khalil Shikaki, «The Palestinian Refugee Problem and the Right of Return,» (Cambridge, MA, Harvard University, Weatherhead Center for International Affairs, 1998), p. x.

آلافًا آخرين طُردوا من منطقة الجليل، وأنَّ ١٢,٥٠٠ فلسطيني أبعدهم الحكومة الإسرائيليَّة فردًا فردًا بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٤^(١). ورغم أنَّ آرست مهتمَّة بتحديد المسؤوليَّة، فإنَّها لم تتحرَّ قَطَّ من داخل إطارها الفكري عمَّا إذا كان ينبغي السماح لأولئك الذين تؤكِّد السجلاَّت الإسرائيليَّة طردهم بالعودة إلى إسرائيل وتعويضهم من قبل إسرائيل، بينما يكون الباقون من مسؤوليَّة أطراف متعدِّدة، ومنها إسرائيل. وعلاوة على ذلك، حتى لو اتَّفقنا مع دعاية آرست والحكومة الإسرائيليَّة من أنَّه لا ينبغي لإسرائيل تعويض اللاجئيين لأنَّها لم تطردهم، ألا ينبغي إذًا أن يكون التعويض عن الأملاك المنهوبة مسؤوليَّة الذين صادروها؟ إنَّها لحقيقة لا مرء فيها أنَّ اليهود الإسرائيليَّين والحكومة الإسرائيليَّة هم الأطراف الذين استولوا على أملاك الفلسطينيَّين المهجورة في عام ١٩٤٨، ويرفضون إعادتها إلى أصحابها الشرعيَّين. غير أنَّ آرست معنيَّة فقط بأن تكون إسرائيل في حلٍّ من المسؤوليَّة الماليَّة، ناهيك عن «الخطر» الديموغرافي الذي يقال إنَّ الفلسطينيَّين يشكِّلون على وجودها. وتصرَّح بهدوء بأنَّه ينبغي حلَّ مسألة اللاجئيين الفلسطينيَّين بحدِّ أدنى من التسديدات الإسرائيليَّة لتهدئة «الإسرائيليَّين الذين سيحتاجون إلى ما يضمن لهم أنَّ أيَّ فلسطيني لن يظهر يومًا ما على عتبة أبنائهم مطالبًا بحقِّ الملكيَّة و/أو بعدة ملايين من الدولارات كتعويض»^(٢). وتلمَّح آرست إلى أنَّ «مساهمة» إسرائيل «في صندوق التعويضات قد تأتي، بشكل مناسب، من «بدلات الإيجار» التي جمعتها في الأربعينيَّات وبداية الخمسينيَّات من اليهود الشاغلين لأملاك

(١) بشأن عمليَّات الطرد من اللد والرملة وعمليَّات طرد أخرى، انظر: Benny Morris: *The Birth of The Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, MAP New York: Cambridge University Press, 1987), and «Operation Hiram Revisited: A Correction,» *Journal of Palestine Studies*, no. 110 (Winter 1999), pp. 68 - 76.

(٢) Arzt, *Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict*, (18) p 99.

العرب «الغائبين»^(١). وأمّا فيما يتعلّق بإعادة لاجئين، فإنّ في وسع إسرائيل استقبال ٧٥,٠٠٠ لاجئ مع احتفاظها بحقّ التحريّ عنهم للتحقّق من عدم ارتكابهم آثامًا وجرائم. وتحرص آرست على إضافة أنّ مثل هذه المجموعة العائدة ستكون على الأرجح محدّدة بـفلسطينيين عديمي القدرة على التناسل: «طائفة ثانويّة من السكّان يربّح كثيرًا أن تسعى للعودة... تكون... أقدم جيل من الفلسطينيين ما زال على قيد الحياة، هؤلاء الذين يحتفظون بذكريات شخصيّة عن حياتهم قبل سنة ١٩٤٨»^(٢). ويبدو أنّ القلق المضمّر هنا نابع من أنّ سكّانًا يافعين من ٧٥,٠٠٠ لاجئ، قد يتناسلون بطرق تهدّد الإبقاء على التفوّق الديموغرافي اليهودي في إسرائيل.

تطرح دراسة مجموعة هارفارد أربعة حلول: حلّان فلسطينيان، وحلّان إسرائيليّان تقليديّان، وحلّان «وسط»، أحدهما فلسطيني والآخر إسرائيلي. وبينما حلّ آرست مسوّغ بـ«تصدير» كتبه لها أردني فلسطيني، هو رامي خوري، فإنّ ورقة هارفارد تعبّر عن آراء جماعة من الفلسطينيين والإسرائيليين، بأنّ الموقف الوسطي الفلسطيني «ينشد تهيئة حلّ مقبول ومشرف - وإنّ كان غير عادل بالضرورة - لقضيّة اللاجئين، والتكيّف في الوقت نفسه مع الحقائق على الأرض، والاهتمامات الأمنيّة الإسرائيليّة»^(٣).

وبما أنّ الحلّ هذا يدعو إسرائيل إلى «الإقرار كليًا» بـ«الحقّ الأخلاقي الفردي للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأملاكهم في فلسطين»، فإنّ واضعي المقترح يؤكّدون «أنّ ما من تصوّر لعودة لاجئين فلسطينيين بالجملة... [وإنّما] يُرى أنّ عودة عدد محدود فقط قابلة للتنفيذ»^(٤). ويشدّد

(١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣) انظر: Alpher and Shikaki, «The Palestinian Refugee Problem and the Right of Return,» p. 17.

(٤) المصدر نفسه.

أصحاب المقترح على أنّ معظم اللاجئين سيختارون التعويض والتنازل لإسرائيل عن الحقّ «في أن يكون لهم رأي في عدد اللاجئين الذين سيُسمح لهم بالعودة»^(١)، غير أنهم يؤكّدون فعلاً أنّه ينبغي أن يكون للفلسطينيين الذين يريدون العودة الحقّ في العودة إلى دولة فلسطينية عتيّدة، ولا يكون لإسرائيل قول في هذه القضية. والحلّ الوسط، كما بيّنه مؤلّفو الدراسة بإيجاز وبلاغة، هو: «في هذه التسوية النهائية، يقدم الفلسطينيون على مقايضة استراتيجية، يطالبون بعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، لكي يتمّ استيعاب أكبر عدد ممكن من اللاجئين، في مقابل التخلّي عن التنفيذ الكامل لحقّ العودة»^(٢). وينبغي توطئ بقاء اللاجئين في دول مضيّفة، وينبغي أن تكون إسرائيل مسؤولة عن الحصول على الأموال، ودفع تعويضات فردية، فضلاً عن تعويضات جماعية، وهذه الأخيرة تُدفع للدولة الفلسطينية العتيّدة. ويقول لنا مؤلّفو الدراسة بأنّ هذا الحلّ يوفّر عدالة واقعية ومعقولة عن طريق منح حقّ أخلاقي/سياسي مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحقائق على الأرض» [التشديد من عندي]^(٣).

وحيث إنّ الحكومة الإسرائيلية رفضت رسمياً جعل لاجئي عام ١٩٤٨ جزءاً من جدول أعمال المفاوضات، ولا تني تدلي بتصريحات مؤداها أنّ عدداً قليلاً فقط من لاجئي عام ١٩٦٧ سيُسمح له بالعودة، فإنّ بعض الإسرائيليين يطرحون مقترحات تنمّ عن اطلاع واسع على ما يمكن أن توافق الحكومة الإسرائيلية عليه في المستقبل. ومن ناحية أخرى، ألحّ رابين بعد «إعلان المبادئ» على أنّ إسرائيل لن تسمح بعودة أكثر من آلاف قليلة من لاجئي عام ١٩٦٧، مضيفاً إذا كانت منظّمة التحرير الفلسطينية «تتوقّع [عودة] عشرات الآلاف [من اللاجئين]، فإنّها تعيش في حلم، وفي

(١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨ - ١٩.

وهم»^(١). فإنّ الموقف الوسطي الإسرائيلي، من ناحية أخرى، وكما تراه جماعة هارفارد من السياسيين والمتبحرين الإسرائيليين، يصرّ على أنّ في وسع إسرائيل المشاركة في «مسؤولية عملية (لا مسؤولية أخلاقية)، وإلى جانب سائر أطراف العملية التي بلغت ذروتها في حرب عام ١٩٤٨، عن محنة اللاجئين وعذابهم [لا عن هروبهم]»^(٢). وعلاوة على ذلك، فإنّ حقيقة أنّ نصف لاجئي عام ١٩٤٨ الفلسطينيين «غادروا» قبل ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، ليست وثيقة الصلة بالعين التفسيرية لأولئك المؤلفين، فهؤلاء الإسرائيليون يجزمون بأنّ «إسرائيل تقبل أيضًا»، بحسب حلّم الوسطي، «حقّ العودة إلى الدولة الفلسطينية، لكن ليس إلى إسرائيل، وقد تقبل إسرائيل أيضًا إعادة «عشرات الآلاف» من اللاجئين الفلسطينيين كجزء من برنامجها الخاصّ بلمّ الشمل»^(٣). وفي ما يخصّ مسألة التعويض، تعوِّض إسرائيل الفلسطينيين على «أساس جماعي»، وبصورة مترادفة مع «إنشاء دول عربية ذات صلة آليّة مماثلة لتعويض عربي جماعي للاجئين اليهود»^(٤)، - إشارة إلى يهود عرب هاجروا إلى إسرائيل بين أعوام ١٩٤٩ و١٩٥٣. وكذلك، يجب أن تضع الدولة الفلسطينية حدودًا لعدد الفلسطينيين الذين سيعودون إلى أراضيها، وإلا سيُنقص الإسرائيليون التزاماتهم نحو التعويض^(٥). ويعتقد المؤلفون مجتمعين بأنّ الحلّ النهائي سيكون في مكان بين حلّهم الوسطيين، على أن يفهم أنّ هذين الحلّين لا ينطبقان على اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل^(٦). ودفع إسرائيل المحتمل تعويضات للاجئين: «قد يولّد مطالبات موازية من عرب إسرائيليين هجروا أراضيهم

(١) *New York Times*, 27/10/1993, p. A 3

(٢) Alpher and Shikaki, *Ibid.*, p. 20

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

أيضاً أو أزيحوا عنها، رغم أنهم بقوا في إسرائيل، ويمكن أن تكون لهذا معانٍ ضمنية بعيدة المدى بالنسبة إلى العلاقات اليهودية - العربية مع إسرائيل. ومن هنا، يجب على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بشأن اللاجئين، من وجهة النظر الإسرائيلية، أن يحدّد دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للفلسطينيين الذين هم خارج إسرائيل، في حين أنّ الحكومة في إسرائيل مسؤولة عن جميع المواطنين الإسرائيليين، بمن فيهم العرب^(١).

في الحقيقة أنّ الموقف الوسطي المقدم من جماعة الإسرائيليين في هارفرد، لا يختلف كثيراً عن مقترح قدمه في عام ١٩٩٤ شلومو غازيت، الجنرال الإسرائيلي المتقاعد ذو الخلفية الاستخباريّة، والصدّيق الحميم لرابين. وقد أصبح غازيت أيضاً مستشاراً للفرق الإسرائيليّة المفاوضة بشأن القضايا المتعدّدة، مع إشارة خاصّة إلى قضايا اللاجئين^(٢). وشأنه شأن جماعة الإسرائيليين في هارفرد واضح في أنّه «لا ينبغي إطلاقاً منح الفلسطينيين خياراً»^(٣)، وإذا قرّرت إسرائيل فعلاً إعادة بعض اللاجئين على أساس إنساني، وفي مرتبة ثانية بعد همومها الأمنيّة والقوميّة، فلا ينبغي أن يكون للفلسطينيين قول في عدد هؤلاء الذين سيعودون^(٤).

وبالإضافة إلى هذه المقترحات، يجري أيضاً تداول عدد من المقترحات والمواقف الفلسطينيّة شبه الرسميّة^(٥). ومن هذه المواقف ذلك الذي يُبيّنه

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢) زريق، «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية»، ص ٧٣. وللإطلاع على اقتراح غازيت، انظر: Shlomo Gazit, *The Palestinian Refugee Problem, Final Status Issues*, Israel - Palestinians, Study no. 2 (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1995).

(٣) Gazit, *Ibid.*, p. 12.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٥) انظر على سبيل المثال: Zaid Abu Zayyad, «The Palestinian Right of Return».

سليم تماري، أحد أعضاء مجموعة العمل الخاصة باللاجئين والتي أنشأتها عملية مدريد. يبدأ تماري بوضع مسألة اللاجئين في «عملية السلام»، فيقول: «إنّ حلّ مشكلة اللاجئين يغدو بسرعة جزءاً من الانشقاق الجديد داخل السياسة الفلسطينية بين احتمالات بناء دولة من جهة، ومطالبة الشتات بالتمثيل والعودة إلى الوطن من جهة أخرى»^(١).

بادئ ذي بدء، لقد نتجت ولادة مجموعة العمل الخاصة باللاجئين عن الإصرار الفلسطيني على تضمين اللاجئين كعنصر أساس في الوضع النهائي، وقد دُبرت هذه الخطوة لـ «إرسال إشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريّة ولبنان، مؤدّاهما أنّهم ليسوا منسيين في المفاوضات المرحليّة المطوّلة. ومن شأن هذا بدوره أن يضيفي شرعيّة ملحّة على التوقيع الوشيك على اتفاق إسرائيلي - فلسطيني كان من المحتمّ أنّه سيُرى كاتفاق استرضائي للغاية من قبل فلسطيني شتات لعدم تضمّنه موقفاً من مسألة اللاجئين»^(٢). لكن، كما ذكر من قبل، لم تكن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين معدّة لـ حلّ مشكلة اللاجئين بل لـ إذابتها من خلال إعادة توطين وتحسين مستويات المعيشة^(٣). ويختم تماري مشدّداً بقوله: «فيما تتراءى مفاوضات الوضع النهائي في الأفق، سيبدأ ضغط دبلوماسي هائل على الفلسطينيين كي يتخلّوا عن إصرارهم على حقّ العودة، وقد أوضح الإسرائيليون أنّهم لن يؤيدوا أيّ

A Realistic Approach,» *Palestine- Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, no. 2 (Spring 1994), pp. 74 - 78.

. Tamari, *Palestinian Refugee Negotiations: From Madrid to Oslo II*, p. 2 (١)

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣) تماري واضح في قوله إنّ «النقاش بشأن التعويض في مقابل العودة انقسام كاذب يُثار غالباً في المفاوضات». والواضح من تقرير للجنة التوفيق الدوليّة بشأن فلسطين (UNCCP) لسنة ١٩٦٦ أنّ صيغتين للتعويض كانتا قيد الدرس: صيغة للاجئين عائدين وأخرى للاجئين غير عائدين، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤.

«حق عودة» مطلق للفلسطينيين - سواء إلى إسرائيل نفسها أو إلى الضفة الغربية وغزة^(١).

ولمّا كان الفلسطينيون استغرقوا أربعة عقود كي يقبلوا أخيراً التنازلات المودعة في القرار رقم ١٩٤، فإنّ تماري يظنّ بأنّ الفلسطينيين سيضطرون إلى نسيان ذلك القرار كلّه، ويعلن بشكل ثابت أنّ «الإشارة المتكرّرة إلى قرارات الأمم المتّحدة بشأن اللاجئين، وخصوصاً قرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧)، لا طائل تحتها وحتى مع كونها تشكّل فعلاً الإطار القانوني الدولي الملائم الذي ينبغي أن تُعالج هذه القضايا فيه»^(٢). ويؤكّد أنّ «المفاوضين الفلسطينيين... يعملون تحت قيود تُملي تخفيف وطأة قضايا ذات نزوع مبدئي وأيديولوجي بما يمكن تحقيقه والحصول عليه» [التشديد من عندي]^(٣). ويوصي تماري أيضًا بأنّه «وفي مقابل قبول عربي وفلسطيني باستيعاب أكثرية اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المضيفة، ينبغي على إسرائيل استيعاب عدد محدود من اللاجئين، وينبغي دفع تعويض ملائم لجميع اللاجئين الذين يختارون العودة والذين يختارون حمل جنسيّة الدول المضيفة التي يقيمون فيها»^(٤).

لا ينفرد تماري بتوصياته؛ فالمفكّر الفلسطيني سري نسيبه (إلى جانب

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥١. قرار مجلس الأمن ٢٣٧، الذي يشير إليه تماري «يدعو الحكومة الإسرائيلية... إلى تسهيل عودة أولئك السكّان الذين فرّوا من المناطق منذ اندلاع الاعتداءات». انظر المادة ١ من قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ في: Tomeh, ed., *United Nation Resolutions on Palestine and the Arab Israeli Conflict, 1947 - 1974*, p. 142.

(٣) Tamari, Ibid.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

الإسرائيلي مارك هيلر) لا يطلب من إسرائيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وذلك في عرض لمعالجة مسألة اللاجئين في سياق حلّ دولتين، وكلّ ما يطلبه هو أنّه «ينبغي لإسرائيل أن تكون مستعدّة للنظر في الطلبات على أساس كلّ حالة على حدة ومن منطلق إنساني»^(١). وفي الواقع، إنّ براغماتيّة كلّ هذه المقترحات تتمحور حول صيغة لحفظ ماء الوجه بأقلّ قدر من التكاليف بالنسبة إلى إسرائيل، لا بالنسبة إلى الفلسطينيين. ولا يتوقّع من إسرائيل أن تُعيد الفلسطينيين الذين طردتهم، ولكن إذا حدث أن فكّرت في إعادة عدد قليل منهم، فسوف يُعتبر ذلك من قبل كاتبها هذه المقترحات عملاً «إنسانياً» من جانبها.

البراغماتيّة ومصالح اللاجئين

ليس خطاب البراغماتيّة هذا متفشيّاً بين مجموعة مثقفي الكومبرادور الفلسطينيين المقترنين بالسلطة الفلسطينية فحسب، وإنّما يؤثّر أيضاً على كثير من المفكرين الفلسطينيين الملتزمين بكفاح شعبهم في سبيل العدالة، لكنّهم لا يرون مخرجاً للاجئين إزاء عناد إسرائيلي مستمرّ وتأييد أميركي له. ففي عرض تجريبي، يريد رشيد الخالدي تقديم حلّ يسمّيه «عدالة يمكن بلوغها، أو عدالة ضمن نطاق الممكن»^(٢). ويؤكد الخالدي، وهو من الفلسطينيين القلائل الذين توسّطوا في عمليّة مدريد، وآثروا عدم المشاركة بعيد صفقة منّمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، أنّ «قضية اللاجئين لا يمكن معالجتها كما عولجت قضايا عديدة أخرى في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية

(١) انظر: Mark A. Heller and Sari Nusseibeh, *No Trumpets, No Drums, A Two-State Settlement of the Israeli-Palestinian Conflict* (New York: Hill and Wang, 1991), p. 95.

(٢) Rashid I. Khalidi, «Toward a Solution,» paper presented at: Palestinian Refugees: Their Problem and Future: A Special Report (conference) (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, (1994), p. 21.

حتى تاريخه... [حيث] قُذِف بالتاريخ من النافذة... كما لو أنّ ليس هناك ماضٍ كان يتعيّن تعليله والتعامل معه^(١). ويقول:

«بشأن قضية اللاجئين، لا يمكن أن تكون هناك معاملة غير مكترثة للتاريخ... ذلك لأنّ القضية مركزية بالنسبة إلى السردية الوطنية، وإلى نظرة الشعب الفلسطيني إلى نفسه إلى درجة أنّ أيّ مقارنة تحاول إخفاء التاريخ ستفشل تمامًا. وقد يتحمّل الفلسطينيون اتّفاقات مذلّة وغير عادلة وقائمة على تجاهل التاريخ في المجال الاقتصادي، وفي المجال الأمني، وفي مجالات أخرى، لكن يصعب تصوّرهم متحمّلين محاولة للتظاهر بأنّ قضية اللاجئين ليس لها جذور تاريخية محدّدة، ويمكن حلّها بناء على ذلك^(٢)».

إنّ دعوة الخالدي دعوة حقيقية لحلّ يمكن تحقيقه، وفي ضوء العناد الإسرائيلي الحالي والمتصوّر، يؤكّد أنّ «الإصرار على قبول إسرائيلي لمسؤولية غير محدودة... يعني الإصرار ضدّ إمكانية أيّ حلّ حقيقي لهذه القضية^(٣)». وحيث إنّ تشاوّم الخالدي مفهوم، فإنّ الإصرار على مسؤولية إسرائيلية غير محدودة لا يعني أنّ هذا هو الشيء الوحيد الذي سيقبل به الفلسطينيون؛ إنّه يعني ببساطة أنّ هذا ينبغي أن يكون الموقف الافتتاحي الفلسطيني في أية مفاوضات، حيث إنّه مرتكز على حقائق تاريخية وعلى حقوق تاريخية ووطنية، والتخلّي عن هذه الحقوق المعتمّدة من قبل الأمم المتّحدة، قبل أن تبدأ المفاوضات، سيُفضي بالتأكيد إلى تنازلات جمّة. ومما يؤسف له أنّ استنتاج الخالدي القائل بأنّ «من غير المتصوّر أن يسمح لمعظم اللاجئين بممارسة حقّهم في العودة إلى ديارهم في ما هي الآن إسرائيل في المستقبل المنظور، أو ربّما في أيّ وقت من الأوقات» قد التقطه أكاديميون موالون لإسرائيل (مثل جماعة هارفرد وعلى رأسهم ليونارد

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) المصدر نفسه.

هاوسمان) مستشهدين بالخالدي لإضافة شرعية على توصياتهم التي تصل إلى تصفية قضية اللاجئين^(١).

ويؤكد الخالدي على أنّ حقّ الفلسطينيين الشرعي في العودة مبدئيّ، ويشبّه حالتهم بـ «أناس أُجبروا على الفرار من بيوتهم بفعل فيضان غمر مناطقهم السكنية الأصلية بصورة دائمة، ولهم حقّ في العودة ولكن لا يقوون ببساطة على ممارسته بسبب قوّة قاهرة»^(٢). ويسارع إلى إضافة أنّ الفارق الوحيد هو أنّه «بخلاف الفيضان، ليست إسرائيل حالة من حالات الطبيعة - رغم أنّها ربّما بدت أحياناً كواحدة من تلك الحالات بالنسبة إلى الذين شاء حظهم أن يجدوا أنفسهم في طريقها. وبما أنّها ليست من قوى الطبيعة، يمكن ويجب أن تعتبر مسؤولة عن أعمالها»^(٣). ويدعو الخالدي الحكومة الإسرائيلية إلى دفع تعويضات واجبة (Reparations) لا تعويضات ترضية (Compensation)، حيث إنّ الأولى تحدّد مسؤوليتها.

ويتضمّن حلّ الخالدي اعترافاً إسرائيلياً بالأذى الذي أنزلته بالشعب الفلسطيني، وتسليماً بأنّ لجميع اللاجئين الفلسطينيين وذريّتهم حقّاً في العودة إلى ديارهم من حيث المبدأ، رغم أنّ معظمهم لن يستطيعوا ممارسة هذا الحقّ نتيجة رفض إسرائيل و/أو لأنّ بيوتهم وقراهم لم تعد موجودة. ويبشّر بأنّه ينبغي أن يُسمح «لآلاف قليلة أو لعشرات آلاف الأشخاص» الذين ما زالت قراهم قائمة أو لهم أسر في إسرائيل بأن يعودوا^(٤). والعنصر الثالث في حلّ الخالدي هو دفع تعويضات لجميع الذين لا يُسمح لهم بالعودة،

(١) انظر: George Borjas, Leonard Hausman and Dani Rodrik, «The Harvard Project on Palestinian Refugees,» paper presented at: United Nation, International NGO Meeting and European NGO Symposium on the Question of Palestine, Palais des Nations, Geneva, 2 September 1996, p. 7.

(٢) Khalidi, Ibid., p. 23

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.

وتعويضات للذين فقدوا أملاكهم في عام ١٩٤٨. وتراوح المبالغ الماليّة الخاصّة بالخسائر في الأملاك وحدها (ناهيك عن التعويضات) بين ٩٢ مليار دولار و١٤٧ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٤. وبالإضافة إلى هذه التعويضات، يطرح الخالدي رقم تعويض قدره ٢٠,٠٠٠ دولار للشخص الواحد من مجموع مليوني لاجئ (وهذا المجموع مختار عشوائياً)، الأمر الذي يوصل المبلغ إلى (٤٠) مليار دولار، وهو يساوي أكثر بقليل من المساعدات الأميركيّة لإسرائيل في عقد واحد، (تصل حسابات عاطف قبرصي بأسعار عام ١٩٨٤ إلى الرقم ٢٥٣ مليار دولار كتعويضات واجبة وتعويضات جزائيّة)^(١). ومن المهمّ ملاحظة أنّ المستوطنين المستعمرين الإسرائيليّين الذين اضطروا إلى إخلاء المستعمرات الإسرائيليّة في سيناء قبل أن تعاد إلى مصر تلقوا أموالاً بواقع ٢٥٠,٠٠٠ دولار لكل أسرة^(٢). والعنصر الرابع في حلّ الخالدي هو حقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العيش في الدولة الفلسطينيّة العتيّدة، وهو ما ستحدّده طاقتها الاستيعابيّة، وأخيراً حلّ للاجئين الفلسطينيّين في لبنان والأردن^(٣).

هل العودة براغماتيّة؟

إنّ سلمان أبو ستّة هو حتى الآن المفكر الفلسطيني الوحيد الذي لا يفزعه ما هو «واقعي» أو براغماتي أو «معقول» ضمن حدود عمليّة مدريد وعمليّة أوسلو. وخلافاً لمعظم المقترحات المتعاملة مع اللاجئين، والتي تنظر إلى

Atif Kubursi: *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision*, (١) Information Paper; no. 6 (Washington, DC: Center for Policy Analysis on Palestine, [1996], p. 5, and «Economic Assessment of Total Palestinian Losses,» in: Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study* (London: Saqi Books, 1988).

(٢) نقلاً عن، زريق، «اللاجئون الفلسطينيّون والعمليّة السلميّة»، ص ١٢٢.

(٣) Khalidi, «Toward a Solution».

ما هو عملي من وجهة نظر القادة الفلسطينيين التي تهدف إلى حلّ الجزء الإسرائيلي من هذه المشكلة على حساب الفلسطينيين، يقترح أبو ستّة ما يدعوه ببساطة «إمكانية تنفيذ حقّ العودة»، وهو يبدأ بتأكيد أن: «واحدة من الخرافات المستمرة هي «عدم القابلية لتنفيذ» عودة اللاجئين، وذلك بناء على الافتراض بأنّ البلد مملوء مهاجرين، والقرى مدمرة، ويستحيل العثور على حدود الأملاك القديمة. والرأي هذه يطرحه الإسرائيليون، وأشخاص حسّون النية يوافقون على أنّ حقّ العودة شرعي تمامًا لكن لا يمكن تنفيذه على أسس مادّية»^(١).

ويردّ أبو ستّة على هذه المزاعم بتبيان أنّ «عودة اللاجئين ممكنة عمليًا، وحتى مستحسنة من أجل سيادة سلام دائم»^(٢). وعناصر مقترح أبو ستّة هي أنّ أغلبية اللاجئين، سواء داخل فلسطين أو خارجها، مقيمون ضمن دائرة يبلغ نصف قطرها ١٠٠ ميل حول ديارهم السابقة. ومع أنّ معظم بيوتهم مدمرة، فـ «العودة ستكون إلى الأرض نفسها، وإلى الموقع نفسه في أغلب الأوقات، مع إعادة إعمار القرى وترميم المدن الفلسطينية المهملة منذ أمد بعيد، وباستثناء المنطقة الوسطى، فإنّ مواقع قرى قليلة نسبيًا مشغولة بأبنية حديثة، ومعظم الكيبوتزات والوحدات السكنية المصنّفة مسبقًا مشيدة بعيدًا عن مخلفات القرى القديمة»^(٣).

وأيضًا، «يُزعم أنّ الحدود اختفت ويستحيل تحديدها، إنّ الخرائط الفلسطينية والإسرائيلية المتوقّرة، المعززة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي تستخدمها إسرائيل لتأجير أراضي اللاجئين، كافية لتحديد حدود قديمة

Salman H. Abu Sitta, «The feasibility of the right of return,» ICJ and (١) CIMEL paper (June 1997), 1. The paper is available on the internet at www.arts.mcgill.ca/mepp/prn/papers

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢.

وجديدة، ويمكن إثبات أنّ جميع الحدود والملكيّات مسجّلة بشكل جيّد. وليست القرى محفوظة في ذاكرة اللاجئين وأبنائهم فحسب، بل إنّ صورها محفوظة أيضًا للأجيال القادمة من خلال المسح الجوّي البريطاني في فترة ١٩٤٥ - ١٩٤٦»^(١).

ومما سيثير هلعًا عند الإسرائيليّين بالتأكيد، تجرّؤ أبو ستّة على تقسيم إسرائيل إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، وتشتمل المنطقة أ على ٨ بالمئة من الأراضي في إسرائيل، وهي أهلة ب ٦٨ بالمئة من السكّان اليهود الإسرائيليّين، وتضمّ المنطقة ب ٧ بالمئة من الأراضي و ١٠ بالمئة من السكّان اليهود. وهكذا، فإنّ ٧٨ بالمئة من اليهود في إسرائيل يقطنون على ١٥ بالمئة من الأراضي. والمنطقة ج التي تضمّ ٨٥ بالمئة من مساحة الأراضي في إسرائيل مماثلة بشكل ملحوظ للأراضي الفلسطينية التي طرد منها الفلسطينيّون، لكنّها ليست مطابقة لها تمامًا. ويضمّ المقيمون في المنطقة ج ٨٠٠,٠٠٠ يهودي يعيشون في مراكز حضرية، و ١٥٤,٠٠٠ يهودي في الريف و ٤٦٥,٠٠٠ فلسطيني إسرائيلي: «وهكذا يزرع ١٥٤,٠٠٠ يهودي أراضي ٤,٤٧٦,٠٠٠ لاجئ يُمنعون من العودة إليها»^(٢). وبما أنّ معظم اليهود الريفيين يستأجرون الأرض، وحتى مع عودة اللاجئين، تكون كثافة السكّان الإجماليّة في إسرائيل ٤٨٢ شخصًا في الكيلومتر المربع، بدلاً من ٢٦١ شخصًا، و«شأن ما بين الكثافة الإجماليّة الجديدة بواقع ٤٨٢ شخصًا في الكيلومتر المربع والأحوال البائسة المكتظة التي تضطرّ اللاجئين إلى مكابذتها فيما أرضهم ملعب للكمبيوتر المتمتع بامتيازات خاصّة».

وإذا نُفّذت خطّته، يقول أبو ستّة، فإنّ المنطقة أ ستبقى يهودية إلى حدّ

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

كبير (٧٦ بالمئة يهود)، وستكون المنطقة ب مختلطة وستكون المنطقة ج فلسطينية إلى حدّ كبير (٨١ بالمئة فلسطينيون). وبما أنّ المنطقة أ ستكون مكتظة، يستطيع فلسطينيون من تلك المنطقة (٩٠٠,٠٠٠) الانتقال إلى المنطقتين ب، وج، بينما يستطيع يهود المنطقة ج الريفيون والبالغون ١٥٤,٠٠٠ الانتقال إلى المنطقة أ في حال رفضوا العيش مع الفلسطينيين^(١). ويختم أبو ستّة بالتشديد على أنّ «خطته المقترحة تمثّل أكثر (أسوأ) الحالات اكتظاظًا، أي في حالة عودة جميع اللاجئين وبقاء جميع اليهود»^(٢). وبما أنّ لاجئين كثيرين قد لا يقبلون هذا الخيار، فإنّ الواقع سيكون أقلّ اكتظاظًا من المقترح المغالي.

ويضيف أبو ستّة أنّه «حتى في الحالة الأكثر اكتظاظًا، قد يختار ١٥٤,٠٠٠ يهودي فقط الانتقال إلى مكان آخر في إسرائيل إفساحًا في المجال لعودة ٤,٤٧٦,٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم وإنهاء نصف قرن من العوز والمعاناة. وهذا ثمن زهيد ينبغي لإسرائيل أن تدفعه لقاء ما ألحقته بالفلسطينيين، وهو أيضًا ثمن أرخص يُدفع من أجل مستقبل آمن لكلا الشعبين»^(٣).

ويعلن أبو ستّة أنّ «الفلسطينيين في حلّ من أيّ التزام، خُلقي أو قانوني، لمسايرة الإسرائيليين على حساب مصلحتهم، وبأيّ مقياس من المقاييس، فإنّ على الإسرائيليين مثل هذا الالتزام - لرفع ظلم هائل ارتكبه. ومع ذلك لا شأن لعودة اللاجئين بسيادة إسرائيل، ولا شأن لها بما إذا كانت اتفاقات أو سلو ستنجح أو ستفشل، ولا شأن لها بالمستعمرات أو الحدود أو حتى القدس، لنُدع جميع هذه القضايا تسلك مجراها الطبيعي»^(٤).

(١) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

إنّ ما يقدّمه مقترح أبو ستّة هو تحدّ لخطاب البراغماتيّة والواقعيّة المتفشي، وبعرضه حلاً قابلاً للتنفيذ، يتحدّى الموقف الاستسلامي للسلطة الفلسطينيّة ومفكّريها الاعتداليين. وفي الواقع، يذهب هؤلاء المثقفون الكومبرادور في حماستهم المفرطة للبراغماتيّة إلى أبعد حتى ممّا تعتقده السلطة الفلسطينيّة ومنظمة التحرير الفلسطينيّة مقبولاً. فقد توسّل أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمعين من المنظمة مسؤولاً عن حقبة اللاجئين، إلى هؤلاء المفكّرين أن «تفقدونا من اهتمامكم المؤذي»، وأضاف أنّ تورّط مفكّرين فلسطينيين في مناقشات مع الإسرائيليين بشأن كيفية حلّ قضية اللاجئين كان يمكن أن يكون جيّداً لو أنّهم جعلوا «المصلحة الوطنيّة» أولويّة و«سعوا وراء تحقيق» المصلحة الوطنيّة. وقد جزم عبد الرحمن بأنّ أيّ سيناريو أو مقترح ينحرف عن الشرعيّة الدوليّة في ما يخصّ حقّ اللاجئين في العودة يشكّل «تنازلاً مجّانياً» حتى لو قدّم بصفة غير رسميّة. وختم بتأكيد حقّ اللاجئين في العودة وبالتشديد على أنّه ليس من مهمّة المفكّرين العرب، ولا سيّما الفلسطينيين منهم، التخلّي عن حقّ إنساني أساسي، حقّ أن يعيش المرء في وطنه. وينبغي ألاّ يكون هدفهم إيجاد حلول لمشكلات إسرائيل بزيادة وطأة المشكلات على الفلسطينيين، ولا تقديم تنازلات مجّانيّة حتى قبل بلوغ مرحلة المفاوضات بشأن اللاجئين»^(١).

ويقدّم إيليا زريق، عضو مجموعة العمل الخاصّة باللاجئين، خلاصة دقيقة للموقف الفلسطيني الرسمي في سياق عمليّة مدريد: «بالرّضوخ لإملاءات مؤتمر مدريد، صاغ الفلسطينيون المناقشة، ضمناً إن لم يكن صراحة، بشأن قضية حقّ العودة لا كمناقشة لما إذا كان ينبغي أن يعود اللاجئين إلى ديارهم التي كانت لهم في سنة ١٩٤٨، وإنّما كمناقشة لـ (١) ما إذا كان ينبغي أن

(١) نقلاً عن: «تحذير فلسطيني من المبادرات الفردية للبحث في قضية اللاجئين مع الإسرائيليين»، «الحياة»، ٣/٣/١٩٩٩، ص ٥.

يكون هناك حقّ عودة غير معرقل لجميع اللاجئيين والنازحين الفلسطينيين إلى دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزّة؛ (٢) كيف يعوّض على اللاجئيين وتطبّع الحقوق المدنيّة والإنسانيّة لغير العائدين في الدول المجاورة؛ (٣) ما إذا كانت جوازات سفر فلسطينيّة ستُمنح لجميع اللاجئيين الباقين في أماكن لجوئهم؛ (٤) كيف تُدفع إسرائيل إلى السماح بعودة رمزيّة لبعض لاجئي حرب ١٩٤٨ إلى إسرائيل والاعتراف بأنّ ظلماً تاريخياً أنزل بالشعب الفلسطيني»^(١).

وبالفعل، ثمة شائعات تنتشر منذ سنة ١٩٩٦ وتذكرها الصحيفة الإسرائيليّة «هاآرتس»، تزعم أنّ محادثات سرّيّة بين السلطة الفلسطينيّة وشمعون بيريس أسفرت عن اتّفاق، حيث تساعد الحكومة الإسرائيليّة في إعادة توطين اللاجئيين خارج حدودها، في بلدان مجاورة^(٢).

تفكيك المصالح السياسيّة الفلسطينيّة

إنّ فلسطينيي الضفة الغربية وغزّة يحصدون منافع دولة عتيّدة وهميّة عن طريق التخلّي عن حقوق اللاجئيين، تماماً مثل الصهيونيين الذين لم يتضمّنوا قط إنقاذ اليهود الأوروبيين كأولويّة في برنامجهم السياسي، ولكنهم تلقّوا المنافع الماليّة والسياسة لقاء قتل ألمانيا النازيّة لهؤلاء اليهود^(٣). والمقاربة القائلة إنّ فلسطينيي الشتات واللاجئيين الفلسطينيين هم جزء من التسوية النهائيّة لـ «عملية السلام» تفترض أنّهم متوافقون مع فلسطينيي الضفة الغربية وغزّة. ومع ذلك، فإنّ جميع الحلول المطروحة من جانب عناصر السلطة

(١) زريق، «اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية»، ص ١٦٦.

(٢) Zeev Schiff, in Ha'aretz, 22/2/1996.

(٣) بشأن السياسات الصهيونيّة تجاه إنقاذ اليهود الأوروبيين من النازيين، انظر: Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (London: Croom Helm; Westport: L. Hill, 1983).

الفلسطينية، وبطانتها من المفكرين الكومبرادور، تضحي بمعظم حقوقهم لمصلحة فصلهم عن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة الذين هم المستفيدون الأساسيون من أيّ سخاء إسرائيلي تستطيع السلطة الفلسطينية والمقربون منها انتزاعه. وكان اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية وغزة (يصل عددهم إلى ١,٢ مليون نسمة) قد أفقروا على نحو غير متناسب بأداء السلطة الفلسطينية الاقتصادي الفاشل^(١)، وهم أيضاً عرضة لسخرية متزايدة من أهل الضفة الغربية وغزة على أساس وضعهم الاجتماعي والطبقي، حيث إنّ دور اللاجئين كذخيرة للمدافع [أي كبشر يُعتبرون مجرد مادة يمكن الاستغناء عنها في الحروب] خلال الانتفاضة لم يعد هناك حاجة إليه وجعلته عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل «موضة» عتيقة بطل استعمالها (démodé). ورغم وضعهم المتفاقم منذ وصول السلطة الفلسطينية إلى الحكم، عبأ لاجئو الضفة الغربية وغزة أنفسهم من خلال عقد عدد من المؤتمرات الشعبية التي نظّمها مركز اتحاد الشبيبة في مخيمات اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في الفارعة (موقع سجن إسرائيلي سابق)، وأتبع ذلك بمؤتمرات في مخيم الدهيشة للاجئين من أجل لاجئي منطقة بيت لحم في سنة ١٩٩٦، فضلاً عن مؤتمرات شعبية أخرى في غزة^(٢). وأصدرت توصيات، ولا سيّما في مؤتمر ١٩٩٦ في الدهيشة^(٣)؛ لكن، بسبب اختلاف الآراء بين اللاجئين في ما يتعلّق بالعلاقات مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم يجر تنفيذ برنامج المؤتمر وتوصياته؛ ونتيجة لذلك، لم يستطع اللاجئون

Sara Roy, «Development Revisited: Palestinian Society and Economy (١) Since Oslo,» *Journal of Palestine Studies*, no. 111 (Spring 1999).

(٢) للحصول على معلومات عن مؤتمرات اللاجئين، انظر: «The Voice of Palestinian Refugees in Palestine,» Article 74 no. 15 (April 1996), and «First Refugee Conference in Bethlehem,» Article 74, no. 17 (September 1996).

(٣) «Recommendations and Decisions Issued by the First Popular Refugee Conference in Deheishe Refugee Camp/Bethlehem,» Article 74, no. 17 (September 1996).

انتخاب قيادة لهم. ويقول صلاح عبد ربّه: إنّ العقبات التي تواجه لاجئي الضفة الغربية وغزة تتضمن: موقف السلطة الفلسطينية وبعض فصائل منظمة التحرير المناهض لأيّ قيادة مستقلة للاجئين، وذلك من منطلق أنها قيادة بديلة تهدد السلطة وتلك الفصائل؛ ترى السلطة الفلسطينية وبعض الفصائل أنّ حق العودة قد جعل «لاغيًا»؛ اعتقاد المعارضة الفلسطينية أنّ في إمكان السلطة الفلسطينية اختيار قيادة للاجئين بسهولة؛ حقيقة أنّ اللاجئين في الشتات (في الأردن ولبنان وسورية) لم يشاركوا في مؤتمرات اللاجئين، ولم يعقدوا مؤتمرات خاصّة بهم^(١). ورغم انعدام التقدّم، فقد نشأ في الضفة الغربية وغزة عدد من المنظمات (مثل «بديل») للدفاع عن حقوق اللاجئين، وهذا وضع ليس له مثيل بين لاجئي الشتات.

لكن إذا لم يكن الشتات الفلسطيني، المؤلّف من أغليّة اللاجئين، هو المستفيد من «عملية السلام» هذه، فلماذا يجب أن يوافق عليها بالتنازل عن جميع حقوقه؟ ودعوة الشتات واللاجئين إلى التضحية بحقوقهم وآمالهم وأحلامهم كي يتسنى تجمّع بعض المنافع السياسيّة الهزيلة لفلسطينيّ الضفة الغربية وغزة هي دعوة الشتات واللاجئين بصورة أعمّ إلى انتحار وطني. وبما أنّ هؤلاء الذين يتنازلون الآن عن حقوق فلسطينيّ الشتات واللاجئين لم يسبق أن انتخبوا لمناصبهم، ولا فوضهم فلسطينيّو الشتات واللاجئون بالتنازل عن حقوقهم، فإنهم بالضرورة لا يملكون أيّ سلطة للتفاوض بالنيابة عن الشتات واللاجئين. وإزاء وضع مماثل تجاهلت السلطة الفلسطينية فيه مصالح فلسطينيّ إسرائيل الذين لهم قيادتهم المنتخبة، يسعى هؤلاء الفلسطينيون وراء أهدافهم ومصالحهم بمعزل عن عملية السلام، وهدفهم الرئيسي تحويل إسرائيل من دولة تميّز عنصري ليهود العالم إلى دولة لمواطنيها، يهودًا وعربًا. وعلاوة على ذلك، ينشد لاجئو الداخل

(١) انظر: Salah Abed Rabbo, «A Unified Strategy Against All Odds: The Popular Refugee Movement,» Article 74, no. 22 (December 1997).

الفلسطينيون في إسرائيل الذين يراوح عددهم بين ١٢٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ نسمة ويشكّلون خمس فلسطينيي إسرائيل، الحصول على تعويضات بأنفسهم من الحكومة الإسرائيليّة. ففي آذار/مارس ١٩٩٥، عقدت لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئيين في إسرائيل مؤتمراً لتسجيل شكاوى اللاجئيين، وحضر المؤتمر ٣٠٠ وفد من ٤٠ قرية مجتّهة داخل إسرائيل^(١). وقد أسّست اللجنة في سنة ١٩٩٢، بعد مؤتمر مدريد. ف «عقد مؤتمر مدريد» وفق قول أحد مؤسسي اللجنة، «أفنعنا بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة والدول العربيّة تخلّت عن عرب ٤٨ ولذلك قرّرنا تولّي الأمور بأيدينا»^(٢).

ومذ وافقت إسرائيل على التفاوض مع فلسطينيي الضفّة الغربيّة وغزّة فقط في مدريد، ومع منظّمة التحرير الفلسطينيّة فقط، بمقدار ما حوّلت الأخيرة نفسها إلى السلطة الفلسطينيّة وتوقّفت عن تمثيل الشتات، ما من هيئة رسميّة ممثّلة لفلسطينيي الشتات كانت طرفاً في عمليّة مدريد أو عمليّة أوسلو. هذا الوضع يُلزم، كما أوصى فلسطينيون عديدون في الأعوام الأخيرة، إجراء انتخابات حرّة في الشتات لانتخاب قيادة تمثليّة جديدة تستطيع التفاوض مع إسرائيل والمجتمع الدولي بالنيابة عن فلسطينيي الشتات. وعلى الشتات واللاجئيين تحرير أنفسهم كليّاً من قيادة الضفّة الغربيّة وغزّة، منفصلين في الواقع عنها وعن «عمليّة سلام» لا تخاطب غير فلسطينيي الضفّة الغربيّة وغزّة، حيث لا يملكون شيئاً يكسبونه من هذه العمليّة بل يمكن أن تخسّرهم كلّ ما يملكون^(٣).

(١) انظر: Ahmad Askar, «Internal Refugees: Their Inalienable Right to Return,» *News From Within*, vol. 6, no. 8 (August 1995), pp. 14 - 17.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧. وبخصوص لاجئي الداخل في إسرائيل، انظر: Ahmad Askar, «1948 Palestinian Refugees: «We'll Return to the Village Alive or Dead»,» *News from Within*, vol. 6, no. 9 (September 1995), pp. 21 - 24.

(٣) يقدّم حامد شقّورة وجهة نظر مهمّة مؤدّاه أنّ لاجئي الضفّة الغربيّة وغزّة مرتبطون =

لقد أفلحت إسرائيل في تدمير وحدة الشعب الفلسطيني السياسيّة، وهو هدف أُضيفت عليه الصفة الرسميّة أخيراً في مدريد ورسخته عمليّة أوسلو منذ ذلك الحين. ينبغي ألا يُكَنّ فلسطينيّو الشتات واللاجئون أي أوهام بشأن نيّات السلطة الفلسطينيّة التي فصلت في الواقع مصالح اللاجئيين والشتات عن مصالح أهل الضفّة الغربيّة وغزّة (هذا إضافة إلى الفصل الفعلي والحقيقي بين أهل الضفّة الغربيّة وغزّة أنفسهم بما يلحق الأذى بالغزيّين). ويجب أن يسعى فلسطينيّو الشتات واللاجئون لفصل مصالحهم شرعاً عن فلسطينيّ الضفّة الغربيّة وغزّة، وسحب البساط من تحت أقدام السلطة الفلسطينيّة. فصرع اللاجئيين والشتات مع إسرائيل مختلف عن صراع السلطة الفلسطينيّة ومؤيديها. ورغم أنّ الشعب الفلسطيني يبقى واحداً روحياً، فإنّ مصالحه المادّيّة متباينة، و«عمليّة السلام»، من مدريد إلى الوقت الحاضر، لم تعمق الفوارق بين هذه المصالح المادّيّة فحسب، بل جعلتها متناقضة أيضاً في مباراة ذات محصّلة صفرية أملتّها إسرائيل وقبلتها السلطة الفلسطينيّة، حيث إنّ ما يُسمّى مكاسب لفلسطينيّ الضفّة الغربيّة وغزّة يجب أن تحقّق على حساب خسائر حقيقيّة من جانب اللاجئيين والشتات.

بالسلطة الفلسطينيّة لا كـ «مواطنين» بل كلاجئيين من بلد آخر. ولذلك لا تستطيع السلطة الفلسطينيّة النطق باسمهم أو معاملتهم ببساطة كمواطنين، انظر: Hamid Shaqura, «Refugees and the Palestinian Authority,» *News from Within*, vol. 6, no. 8 (August 1995), pp. 18 - 20.

الفصل الثامن

الفلسطينيون والمحركة اليهودية(*)

منذ لحظة بدء الصهيونية لمشروعها الاستيطاني/الاستعماري في فلسطين، أصبح التاريخ اليهودي والتاريخ الصهيوني تاريخًا واحدًا؛ فلم يُنظر إلى الصهيونية على أنها تمثل قطعة مع التاريخ اليهودي بل على أنها التكملة المشروعة له. فقد كان الشرط الشتاتي قد حَرَفَ التاريخ اليهودي عن مساره الصحيح؛ أما الصهيونية فقد أخذت على عاتقها تصحيح هذا المسار باتجاه غايته المنشودة، ألا وهي هدف الدولة. لقد قامت محاولات شتى لفصل التاريخ اليهودي عن التاريخ الصهيوني حتى منتصف القرن الماضي، ولكنها فشلت جميعها أمام النجاح السياسي الذي حققته الصهيونية. منذ تلك اللحظة، أعادت الصهيونية كتابة التاريخ اليهودي، حيث تحوّل إلى تاريخ انتصارات العبرانيين القدماء، الذي قاطع مساره التاريخ البائس ليهود أوروبا المليء بالمذابح والاضطهاد اللذين تُوجّا بالمحرقة اليهودية، ومن ثم استُهلّ هذا المسار بتاريخ الانتصارات الصهيونية.

ثمة محصلة ثانية لانتصار المشروع الصهيوني، وهو ارتباط التاريخ

(*) نُشرت هذه الدراسة لأول مرة عام ١٩٩٨.

اليهودي والتاريخ الفلسطيني ارتباطًا محكمًا؛ إذ أصبحت بذلك فصول من التاريخ اليهودي التي تبنتها الصهيونية كجزء من تاريخها متصلة بالتاريخ الفلسطيني. ومن أهم هذه الفصول التاريخية تاريخ المحرقة اليهودية أثناء الحرب العالمية الثانية، والذي استخدمه الصهاينة من أجل أهداف دعائية ليؤكدوا «حقهم» في فلسطين التي ادّعوا حقهم الكولونياليّ المزعوم فيها قبل ذلك بنصف قرن، حين استمكنت الصهيونية المحرقة وضحاياها. وأصرّت الصهيونية وإسرائيل على أنّ أيّ إقرار بالمحرقة وضحاياها هو إقرار «بحق» إسرائيل في «الوجود»، وبالعكس. فأية محاولة لإنكار حقّ إسرائيل المزعوم في الوجود هي بالتالي إنكار للمحرقة. فقد جعلت الصهيونية الربط بين المحرقة وإقامة دولة إسرائيل مفهوماً مقدّساً حين أصرّت في «الإعلان عن إقامة الدولة» على الآتي:

«بدون شكّ، أثبتت المحرقة التي ارتكبت بحقّ شعب إسرائيل مؤخرًا، والتي ذُبح في أثنائها ملايين اليهود في أوروبا، ضرورة العثور على حلّ لمشكلة الشعب اليهودي الذي يفتقر إلى الوطن والاستقلال، هذا الحلّ هو تجديد إقامة الدولة اليهودية في إسرائيل، التي ستفتح بوابات الوطن على وسعها لكلّ يهودي، والتي ستمنح لكلّ يهودي [الامتياز بأن تكون هويته في] منزلة شعبٍ ذي حقوق متساوية بين الأمم».

في السياق نفسه، قال موشي شاريت، الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء إسرائيل، إنّ «الصهاينة لا يقصدون استغلال مأساة يهود أوروبا المروعة... ولكن ليس بإمكانهم أن يتوقفوا عن الإصرار على حقيقة أنّ هذه الأحداث قد أثبتت صحّة الموقف الصهيوني من حلّ المشكلة اليهودية، فقد كانت الصهيونية قد تبّأت بحدوث المحرقة قبل عقود من الزمن»^(١).

Quoted in Tom Segev, *The Seventh Million, the Israelis and the Holocaust*, (١) translated by Haim Watzman, (New York: Hill & Wang, 1993), p 98.

إذًا لا يمكن فهم المحرقة اليهودية إلا عبر الوساطة الصهيونية ووساطة إسرائيل، فقد أصرت إسرائيل على تجميد اللحظة التي أصبح فيها اليهود ناجين من المحرقة. أما أن الفلسطينيين قد قابلوهم لأول مرة لا كناجين من المحرقة بل كمستوطنين/مستعمرين، فذلك لا يهم الخطاب الصهيوني. أما موضوع المحرقة اليهودية الذي بقي في سبات عميق حتى أخرجه إسرائيل ويهود أميركا في الستينيات والسبعينيات إلى حيز الخطاب الشعبي، فقد استخدم حجة للدفاع الأيديولوجي عن العنف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني والبلاد العربية المجاورة. وقد أصرت إسرائيل على أنه يجب على العرب والفلسطينيين القبول بالمحرقة اليهودية، و«بحق إسرائيل في الوجود» كصفحة واحدة غير قابلة للفصل. فقد أصدر دايفد بن غوريون بعد المحرقة، بدون تردد، أن «الدولة اليهودية هي وريثة الستة ملايين... الوريث الوحيد... إذ إنهم لو عاشوا، كانت أغلبيتهم ستأتي إلى إسرائيل»^(١). وفي أواخر عام ١٩٤٢، بعد أن بدأت أخبار المحرقة الدائرة آنذاك تصل إلى العالم، عبر بن غوريون عن استراتيجية الصهيونية باستملاك التاريخ اليهودي: «المأساة قوة، إن استخدمت في اتجاه منتج، إن جوهر الاستراتيجية الصهيونية هو معرفتها كيف تحوّل نكبتها لا لمصدر بؤس وشلل، كما فعل الشتات، بل كعين ماء تنضح إبداعًا وطاقة»^(٢).

أما ردّ العرب والفلسطينيين على هذا الربط الإسرائيلي فقد كان متنوعًا، فبعض الذين وقعوا في فخّ الإيديولوجية الصهيونية، اعتقدوا أنه إذا كان القبول بالمحرقة يعني القبول بحق إسرائيل في الوجود كدولة استيطانية/استعمارية وعنصرية، فيجب إنكار المحرقة، أو على الأقلّ التساؤل حول

(١) Quoted in Ibid., 330 - 331

(٢) Central Zionist Archives, S25/293, October 15, 1942, cited by Dina Porat, «Ben-Gurion and the Holocaust», in Ronald W. Zweig (ed.), *David Ben-Gurion: Politics and Leadership in Israel* (London: Frank Cass, 1991), 151.

حدوثها. وفي المقابل حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، والكثير من المثقفين والصحفيين العرب، جاهدين بالكلمة وبالفعل، فكّ الربط بين هذين الحداثين، والنظر إلى المحرقة اليهودية خارج الوساطة الصهيونية، بيد أنّ الصهيونية وحلفاءها أدانوا محاولات فكّ الربط هذه، كما أدانوا الإصرار الفلسطيني على أنّ الناجين من المحرقة تركوا سواحل أوروبا لاجئين ووصلوا إلى سواحل فلسطين مستوطنين/ مستعمرين مسلّحين.

ربح الناجين وخسارة الفلسطينيين

رغم إصرار الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية على وجوب قبول الفلسطينيين بربط المحرقة مع حقّ إسرائيل في الوجود، يصرّ الاثنان على رفض الإقرار بالارتباط العضوي بين تاريخ الصهيونية المنتصر، والتاريخ النكبوي الذي ابتلي به الفلسطينيون نتيجة لذلك. عدا عن رفض إسرائيل رؤية معظم التاريخ الفلسطيني الحديث وتبلوراته نتيجة مباشرة لمزاعمها الاستعمارية في فلسطين، تُصرّ إسرائيل والصهيونية على أنّ التاريخ الفلسطيني، أو على الأقلّ الجزء منه الذي فرض نفسه على إسرائيل، هو استمرار اللاسامية الأوروبية، إن لم يكن استمرارًا للهتلرية بذاتها. لقد كان بن غوريون واضحًا في تقييمه هذا؛ إذ أصرّ في جلسة كان يخاطب فيها الناجين من المحرقة: «إننا لا نريد أن نصل إلى الوضع الذي كتم فيه، فنحن لا نريد للنازيين العرب أن يأتوا ويذبحونا»^(١).

أمّا الفلسطينيون، من جانبهم فحجّتهم هي أنّ المحرقة جريمة أوروبية أُجبر الفلسطينيون على دفع ثمنها^(٢). ففي حين يقف الفلسطينيون وحدهم

(١) Segev, *The Seventh Million*, 369.

(٢) انظر على سبيل المثال: Walid Khalidi, *Before Their Diaspora, A Photographic History of the Palestinians 1876 - 1948* (Washington DC Institute for Palestine Studies, 1984), 305 - 306.

مطالبين إسرائيل بالاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها وما زالت ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ينضم كورس عالمي لإسرائيل مطالباً الفلسطينيين بقبول التوظيف الأيديولوجي الصهيوني للمحرقة لتبرير جرائمها ضد الفلسطينيين.

وإن كانت الصهيونية قد وجدت دوراً للفلسطينيين في مشروعها، فقد كان ذلك عبر استدخالهم Internalization إلى رؤيتها التاريخية وتقديرهم لمهمتها الحضارية، أو كما يقول الفرنسيون La Mission Civilisatrice. إن مطالبة الفلسطينيين برؤية تاريخهم والتاريخ الصهيوني من منظار صهيوني، قديم قدم الصهيونية ذاتها. في روايته الشهيرة، «الأرض القديمة - الجديدة» Altneuland، ابتدع ثيودور هرتزل شخصية فلسطينية أسماها رشيد بيه، الذي كان يتغنى بالإنجازات الصهيونية. ويصرّ «رشيد بيه» على أنّ الصهيونية «كانت بركة عظيمة لنا جميعاً»^(١). وحين يسأله أوروبي مسيحي عن عدم كره الفلسطينيين العرب للمستوطنين المستعمرين اليهود كـ «معتدين»، يجيبه رشيد بيه بغضب: «أدعو رجلاً لَصّاً إن لم يأخذ منك شيئاً، لكنّه يعطيك شيئاً آخر؟، إنّ اليهود قد أغنونا فلماذا نغضب منهم؟»^(٢). يوضح رشيد بيه موقفه قائلاً: «لم يكن يوجد شيء أكثر فقراً وتعاسة من القرى العربية في أواخر القرن التاسع عشر، أكواخ الفلاحين الطينية لم تكن تصلح زرائب [للحيوانات]، ولقد كان الأطفال عراة في الشوارع مهملين يكبرون كالحيوانات الصماء؛ أما اليوم، فكل شيء اختلف، فقد استفاد هؤلاء من الإجراءات التقدّمية للمجتمع الجديد»^(٣). بما أنّ معظم الفلسطينيين قد خيّبوا توقّعات هرتزل فيهم، اضطرت الصهيونية لتصويرهم في لبوس جديد، فقد صورتهم على أنّهم لاساميون، مشكلتهم الوحيدة مع إسرائيل هي يهوديتها،

Theodore Herzl, *Old New Land*, translated by Lotta Levensohn (١) (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 1997), 122.

.Ibid., 124 (٢)

.Ibid., 123 (٣)

وأنهم المستعمرون الحقيقيون لهذه الأرض اليهودية القديمة.

ولكن كيف قابل الفلسطينيون الناجون من المحرقة؟ حقيقة أنّ ٢٢,٠٠٠ جندي، أو ثلث جيش الهاغاناه، عام ١٩٤٨، كانوا من الناجين من المحرقة من الأهمية بمكان في هذا السياق^(١)؛ إذ إنهم اشتركوا في طرد الفلسطينيين، وفي ارتكاب الكثير من مذابح حرب ١٩٤٨، وفي تعليق نادر على دورهم في أحداث من هذا النوع في الصحافة الإسرائيلية، علّقت صحيفة «هعولام هزي» على صورة نشرتها لجنود إسرائيليين يقومون بطرد فلسطينيين عام ١٩٥٠ قائلة: «لاحظوا الرقم الموشوم على ذراع الجندي القائم على الحراسة، الكثير من المهاجرين الذين خاضوا جهنم معسكرات الاعتقال الأوروبية يفتقرون إلى المسلك المناسب مع أسرى الدولة العرب»^(٢).

وقد تدمر الناجون من المحرقة من استخدامهم كذخيرة من قبل القيادة الصهيونية؛ إذ إنهم كانوا يُرسلون إلى الجبهة، ولم يُعطوا وظائف إدارية نتيجة جهلهم اللّغة العبرية^(٣). حسب تقرير للهاغاناه: «كان المجنّدون يُرسلون فور وصولهم من البواخر التي وصلوا على متنها إلى مراكز تدريب المكلفين، ومنها إلى كتابتهم ووظائفهم»^(٤). بما أنّ الكثير منهم ماتوا في المعارك، أوصى تقرير الهاغاناه بوجوب «إعطاء تعليمات لجميع الوحدات أنّ على هؤلاء المكلفين أن يخوضوا زمام المعركة فور انتهاء (ولكن ليس قبل) تدريبهم الكافي»^(٥). بعد

(١) Tom Segev, *The Seventh Million*, 177

(٢) HaOlam Hazeh, June 22, 1950, cited by Tom Segev, 1949: *The First Israelis* (New York: Free Press, 1986), 63.

(٣) Hannah Torok-Yablonka, «The recruitment of Holocaust survivors during the war of independence,» *Studies in Zionism*, Vol. 13 (1), 1992, 53. I.

أودّ أن أشكر وليد الخالدي لتزويدي بهذه المقالة.

(٤) Memo from Recruiting Officer Tuvia Kuznitsky to Zadok, May 12, 1948 Israel Defense Forces Archives, 1042/49/21, cited in *ibid* 50.

(٥) *Ibid*

المذبحة التي راح ضحيتها ٢٠٠ فلسطيني في قرية الطنظورة^(١)، والتي قامت بها كتيبة الكسندروني التابعة للهاغاناه، أقام ناجون من المحرقة كيبوتس نشوليم على أنقاضها^(٢). أما كيبوتس لوحامي هغيتأوت، الذي يحتوي على متحف مقاومي الغيتو، فقد بناه ناجون من غيتو وارسو على أنقاض القرية الفلسطينية المهذمة، السميرية، التي طرد أهلها في حرب ١٩٤٨^(٣). وفي كتابه المهم، المليون السابع: الإسرائيليون والمحرقة، يقول الكاتب الإسرائيلي توم سيغف نسبة إلى كيبوتس لوحامي هغيتأوت: «لا يوجد مستوطنة في إسرائيل تشير بوضوح أكثر إلى الصلة بين المحرقة والمأساة الفلسطينية»^(٤).

لقد اشترك الكثير من الناجين من المحرقة في عمليات النهب والسرقة للممتلكات الفلسطينية المهجورة، وحسب ما يقول سيغف: «هرب مئات الآلاف من العرب أو طردوا من منازلهم، أُخليت مدن كاملة ومئات القرى وأُعيد إسكانها في وقت قصير بالمهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ في نيسان/أبريل ١٩٤٩؛ أغلبيتهم من الناجين من المحرقة، كانت هذه لحظة درامية في النضال من أجل إسرائيل، وأيضًا لحظة مخيفة في ابتدالها؛ مركزة كما كانت في الصراع على المنازل والأثاث. شعب حرّ - أي العرب - استوطنوا المنفى وأصبحوا لاجئين معدمين، في حين استولى لاجئون معدمون - أي اليهود - على مكان المنفيين كخطوة أولى في حياتهم الجديدة كشعب حرّ. وبذلك خسرت مجموعة كلّ ما تملكه، فيما عثرت

Reuters report, January 13, 2000. The Tantura Massacre was recently (١) uncovered by an Israeli researcher at Haifa University, Teddy Katz, based on information he found in Israeli army archives.

.Segev, *The Seventh Million*, 156 (٢)

On al Sumayriyya, see Walid Khalidi, *All that Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), 30 - 31.

.Segev, *The Seventh Million*, 451 (٤)

الثانية على كل ما يلزمها - موائد، وكراسٍ، وخزائن، وأوانٍ، ومقالٍ، وصحون، وملابس أحياناً، وألبومات صور عائلية، وكتب، وراديوهات، وحتى الحيوانات المنزلية الأليفة... فسقطت البلاد لعدة أشهر في سبات محموم للاستيلاء على كل ما يمكن الاستيلاء عليه، والذي يصل أولاً يأخذ أكثر... وقد استولى المهاجرون أيضاً على دكاكين ومتاجر العرب، وسرعان ما بدت بعض الأحياء العربية مثل القرى اليهودية في أوروبا ما قبل الحرب^(١).

في دفاعه عن الصهيونية، يصرّ أيزك دويتشر، وهو صهيوني متناقض النزعة - ناقشنا فكره في فصل سابق - على أنّه لا يمكننا لوم اليهود إن كنّا «عادلين» على ما أصاب الشعب الفلسطيني نتيجة الاستعمار الصهيوني: «إنّ شعباً مطاردًا من قبل غول، وشعباً هاربًا لإنقاذ حياته لا يستطيع أن يتجنّب جرح من هم في طريقه ودوس ممتلكاتهم»^(٢). يبدو وكأنّ دويتشر لم يتوقّف للحظة للتفكير فيما إذا كان بمقدور يهود أوروبا الهرب كلاجئين دون أن يصبحوا مستعمرين؛ إذ إنّه لم يتحرّر كيف تحوّل يهود أوروبا من لاجئين إلى جنود استعمار^(٣).

استعارة النازية

كان الحاج أمين الحسيني الشخصية التي زوّدت الإسرائيليين بأفضل مادة

(١) Ibid, 161 - 162

(٢) Isaac Deutscher, «Israel's spiritual climate,» in Tamara Deutscher (ed.), The Non-Jewish Jew and Other Essays (New York: Hill and Wang, 1986), 116.

(٣) Joseph Massad «The Post Colonial Colony: time, space and bodies in Palestine/Israel,» in Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri Crooks (ed.), *The Preoccupation of Post-Colonial Studies* (Durham, NC: Duke University Press, 2000).

دعائية تربط الفلسطينيين بالنازية واللاسامية الأوروبية. فقد اتجه المفتي إلى ألمانيا أثناء الحرب، هرباً من بطش البريطانيين، وحاول أثناء وجوده هناك الحصول على عهد ألمانية بأن الألمان لن يساندوا إقامة وطن يهودي في فلسطين. الوثائق التي أبرزتها الوكالة اليهودية عام ١٩٤٦، بحجة أنها تُثبت أن المفتي كان قد قام بدور في إبادة اليهود، لم تُثبت شيئاً من هذا القبيل. كل ما أثبتته هذه الرسائل غير الموقعة والتي تُنسب إلى المفتي أنه عارض سماح ألمانيا النازية ورومانيا لليهود بالهجرة إلى فلسطين^(١). ورغم عدم وجود أدلة أخرى، تصرّ الدعاية الإسرائيلية على تصوير المفتي على أنه شارك في إبادة يهود أوروبا. ففي موسوعة المحرقة المكوّنة من أربعة مجلّدات، والتي نشرها يد فشم (وهو مؤسسة صرح المحرقة في إسرائيل)، كان حجم الجزء المخصّص للمفتي، كما بيّن بيتر نوفيك، ضعف الأجزاء المخصّصة لشخصيات مثل غوبلز وغورينغ، وأطول من الأجزاء المخصّصة لهايدرخ وهملر مجتمعة. من بين الأجزاء المخصّصة للسّير في الموسوعة، كما بيّن نوفك، كان فقط الجزء المخصّص لهتلر يفوقها، وبسطور قليلة فقط^(٢). تزعم كاتبة سيرة المفتي في الموسوعة، إيريت أبرامسكي - بلاي، ودون إيراد أية إثباتات، أن المفتي «حاول إقناع دول المحور توسيع مشروع الإبادة ليشمل يهود فلسطين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا»^(٣). ويوجد جدار كامل في متحف يد فشم مخصّص للصلات المزعومة بين المفتي ومسؤولين نازيين، ويعلّق سيغف على ذلك قائلاً: «الزائر يُعطى الانطباع أن ثمة الكثير من التشابه بين الخطة النازية للقضاء على اليهود وعداء العرب

See Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem, Al-Hajj Amin Al-Husayni and (١) the Palestinian National Movement* (New York: Columbia University Press, 1988), 105 - 107.

Peter Novick, *The Holocaust in American Life* (New York: Houghton (٢) Mifflin, 1999) 158.

Israel Gutman (ed.), *Encyclopedia of the Holocaust* (New York: (٣) Macmillan Publishing 1990), Vol. 2, 706.

لإسرائيل»^(١). ولكن لا تجري الإشارة أبدًا إلى أن اتصالات المفتي بالنازيين على سبيل المثال، قد جاءت ردًا على الاتّصالات المكثّفة ما بين الحركة الصهيونيّة (بفرعها العمّالي والتصحيحي) وبين النازيين.

وقد قامت إسرائيل ومحبّوها في الولايات المتّحدة بحملات التشهير بجمال عبد الناصر، ومن بعده ياسر عرفات، لأنّهم كالحاج أمين، عارضوا الاستعمار الصهيوني. فقد سمّت «النيويورك تايمز» عبد الناصر «هتلر على النيل»^(٢)، وبن غوريون نفسه أطلق على عبد الناصر لقب «الدكتاتور الفاشي»، أمّا مناحيم بيغن فأصرّ على أنّ عبد الناصر مُحاط بمبعوثين نازيين. ومنذ عام ١٩٤٨ اتّهمت إسرائيل المصريّين بشكل عام باضطهاد يهود مصر على الطريقة النازيّة^(٣). وقد برّرت الصحيفة الإسرائيليّة «معاريف» غزو إسرائيل لمصر عام ١٩٥٦ بأنّه منَع تحوّل عبد الناصر إلى هتلر الشرق. أمّا إيلي فيزل، الذي حاز على جائزة نوبل فيما بعد، فقد زعم وقتها في مقال، لم يبرز فيه أيّ إثبات البتّة، أنّ خروج معظم اليهود المصريّين من مصر بعد غزو ١٩٥٦ حَظّط له رجل من الـ SS^(٤). وفي خطاب له في الكنيست، رَوّج بن غوريون نفسه لكذبة كُبرى زعمت بأنّ الصليب النازي المعقوف (أو السواستيكا) مرسوم على كلّ الدبّابات المصريّة^(٥). وفي مراسلاتهم مع زعماء أجنبيّين، أصرّ الإسرائيليّون على أنّ غزو عام ١٩٥٦ كان دفاعًا عن النفس، وذكّروا بزمان المحرقة الذي لم يدافع فيه أحد عن اليهود^(٦).

(١) Segev, *The Seventh Million*, 425

(٢) Cited by Joel Beinin, *The Dispersion of Egyptian Jewry, Culture, Politics and the Formation of a Modern Diaspora* (Berkley, CA: University of California Press, 1998), 107.

(٣) Ibid, 91

(٤) See Tom Segev, *The Seventh Million*, 297

(٥) *New York Times*, November 29, 1967, cited by Beinin, 107

(٦) Segev, *The Seventh Million*, 297

تدرّجياً أصبحت المحرقة مرتبطة بالسياسة الإسرائيليّة، لا ليهود إسرائيل فحسب بل أيضاً ليهود الولايات المتّحدة. فعقب انتصار إسرائيل عام ١٩٦٧، أكّد الحاخام ارفنغ غرينبرغ (الذي شغل فيما بعد منصب مدير مكتب رئيس الولايات المتّحدة للمحرقة) قائلاً: «في أوروبا أخفق الله في أداء مهمّته، ولو أنّه أخفق مرّة أخرى في حزيران/يونيو لكان ذلك بمثابة تدمير كامل للعهد»^(١). وقُبيل بدء حرب ١٩٦٧، نشرت جريدة «هاآرتس» قائمة لمقولات هتلر وعبد الناصر تزعم أنّها متشابهة، منها على سبيل المثال مقولة عبد الناصر عام ١٩٦٧: «إن كانت إسرائيل تريد الحرب فسيتمّ القضاء عليها»، ومقولة هتلر عام ١٩٣٩: «إن كان اليهود سيجرّون العالم إلى حرب، سيُفضى على يهود العالم»^(٢). إضافة إلى هذه الحملات، كان إصرار إسرائيل على تصوير ضعفها يعكس استراتيجيّة مقصودة؛ فقد كشف متياهو بيلد، المهندس المعماري لغزو عام ١٩٦٧، بعد بضع سنوات من الحرب أنّه «لا يوجد أيّ سبب لإخفاء الحقيقة، وأنّه منذ عام ١٩٤٩، لم يتجرّأ أحد، أو بالأحرى لم يستطع أحد، أن يهدّد وجود إسرائيل، ورغم ذلك فقد استمررنا بالترويج لفكرة أنّنا الجانب الأضعف، وأننا شعب ضعيف وهامشي يخوض غمار نضال مُضنٍ لوجوده، وأنّه يمكن إبادتنا في أيّة لحظة»^(٣).

وقد كتب فيزل، في أثناء حرب ١٩٧٣، أنّه ولأوّل مرّة في حياته البالغة

(١) American Histadrut Cultural Exchange Institute, *The Impact of Israel on American Jewry: 20 Years Later* (New York, 1969), 12, cited by Novick, *The Holocaust in American Life*, 150.

(٢) «Between Hitler and Nasir,» *Ha'aretz*, June 5, 1967, cited by Segev, *The Seventh Million*, 391.

(٣) *Ma'ariv*, March 24, 1972, cited by David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber, 1984), 210 - 211.

«خائف من عودة الكابوس مرّة أخرى»، وأكمل فيزل قائلاً: «إنّ العالم بالنسبة لليهود «لم يتغيّر أبداً، وما زال غير مكترث لقدرنا»^(١). وأثناء غزوه لبنان عام ١٩٨٢، برّر بيغن تدمير بيروت الشامل بالتذكير بعام ١٩٤٥، إذ أعطاه تدمير مبنى مركز قيادة عرفات هناك الشعور بأنّه قد بعث بالجيش الإسرائيلي إلى برلين لتدمير هتلر في مبنى قيادته^(٢). وكان بيغن قد وصف منظّمة التحرير الفلسطينيّة مسبقاً بـ «منظّمة نازيّة جديدة»^(٣).

لم يُستخدم وسمُ النازيّة فقط ضدّ العرب والفلسطينيين، بل استخدم أيضاً ضدّ إسرائيل من قبل إسرائيليين وفلسطينيين، حين اتّهمت إسرائيل بارتكاب جرائم نازيّة. ففي سياق المذابح التي ارتكبتها الإسرائيليون ضدّ الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وصف بعض الوزراء الإسرائيليين أعمال الجنود الإسرائيليين بـ «أعمال نازيّة»، وحثّت هذه التسمية بني مارشك، المسؤول التربوي في البالماخ، ليطلب منهم التوقّف عن استخدام هذا التعبير. وبعد مذبحه الدوايمة، أصرّ أهارون زسلنغ، وزير الزراعة آنذاك، في اجتماع وزاري أنّه «لم يستطع النوم طوال الليل... فقد ارتكب اليهود أفعالاً نازيّة»^(٤). وقد استُخدمت لغة وتعبير مشابهة لوصف عمليّات القتل التي قام بها الجيش الإسرائيلي حين أطلق النار وقتل (٤٧) فلسطينياً (بينهم الكثير من النساء والأطفال) من مواطني إسرائيل في قرية كفر قاسم عام ١٩٥٦. في حين قلّلت الصحف الإسرائيليّة آنئذ من شأن المذبحة، كتب أحد الحاخامات الإسرائيليين: «يجب علينا أن نطالب الشعب كلّه بأن يشعر بالعار والذلّ...»

(١) Elie Wiesel, «Ominous signs and unspeakable thoughts,» *New York Times*, December 28, 1974.

(٢) .Segev, *The Seventh Million*, 400

(٣) William E. Farrell, «Israel affirms conditions on West Bank talks,» *New York Times*, August 20, 1981, A 15. Cited by Novick, 161.

(٤) Cited in Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949* (New York: Cambridge University Press, 1987), 232 - 233.

إذ سنصبح قريباً مثل النازيين مرتكبي مذابح»^(١).

أما الفلسطينيون، فقد قاموا من جانبهم باستخدام نعوت مشابهة للجرائم الإسرائيلية، وقد ازدادت هذه الاتهامات في فترة الانتفاضة الأولى، حين طرح أحد بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تعريفاً للانتفاضة على أنها «أطفال وشباب الحجارة والمولوتوف وآلاف النساء اللواتي أجهضن نتيجة الغازات السامة أو قنابل الغاز وأولئك النساء اللواتي رُمي بأزواجهن وأبنائهن في السجون النازية»^(٢). وكانت دائماً تثار تائرة الإسرائيليين على هذه الاتهامات حتى حين كانت أوجه التشابه قريبة. فعلى سبيل المثال، حين طُلب من مجلس إدارة يد فشم إدانة ما فعله جندي إسرائيلي، كان قد أعطى تعليمات لجنوده بحفر أرقام على أذرع الفلسطينيين، رفض مدير الإدارة جدعون هاوزنر المبادرة، مقررًا «بأن لا علاقة لها بالمحرقة»^(٣).

الفلسطينيون والمحرقة اليهودية

منذ ظهورها على الساحة الدولية، ميّزت منظمة التحرير الفلسطينية دائماً بين الصهاينة واليهود، وهي تختلف في ذلك بشدة عن إسرائيل والمنظمات اليهودية والصهيونية في العالم، الذين يعرفون إسرائيل والصهيونية باليهودية، وقيمون مطالبتهم بفلسطين على الأسس اليهودية نفسها. لقد رفضت منظمة التحرير هذا الربط بين اليهود والصهيونية مسمية إسرائيل لا بـ «الدولة اليهودية» بل بـ «الكيان الصهيوني»، ولكن، خلافاً لمنظمة التحرير والمثقفين الفلسطينيين، يسمي أغلبية الفلسطينيين مضطهديهم بـ «اليهود»، وهي تسمية

Rabbi Benyamin, «Kfar Kasim at the Gates of the Knesset,» *Ner*, (١) November-December 1956, 19, cited by Segev, 300.

(٢) البيان رقم ١٢: القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة من خلال البيانات القيادة الوطنية الموحدة (تونس: مجلة «الحرية»، ٣٨، ١٩٨٩).

(٣) Segev, *The Seventh Million*, 401

اختارها مضطهدوهم لأنفسهم، وعلى أساسها يبرّرون اضطهادهم للفلسطينيين. ويثير ذلك ثائرة إسرائيل والصهيونية لدرجة حكمهم على تسميتهم باليهود كدليل على «السامية» الفلسطينيين، حسب هذا التصور. إذا، على الفلسطينيين أن يُضطهدوا من قبل أناس يسمّون أنفسهم باليهود ويبرّرون اضطهادهم على أساس يهوديتهم، ولكنهم سيّدانون (أي الفلسطينيين) إذا تجرّؤوا وسمّوا أعداءهم بالاسم الذي اختاره هذا العدو لنفسه، ويطلب منهم أن يكونوا يقظين وأن يفرّقوا بين اليهود والصهاينة، وهو شيء يفشل أعداؤهم بعمله في معظم الأحيان.

لكن منظّمة التحرير قبلت بحمل حمل اليقظة هذا، فقد أصرت دائمًا على إظهار تعاطفها مع ضحايا المحرقة اليهود، وعلى إدانة النظام النازي، وحين خطب عرفات أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٤، أدان بشدّة «مذابح اليهود تحت الحكم النازي»^(١)، وأضاف بأنّ الفلسطينيين كانوا سيرحبون بالناجين من المحرقة، كما رحبوا من قبل باللاجئين الشركس والأرمن، لو كان هدف الهجرة اليهوديّة «العيش جنبًا إلى جنب معنا، متمتعين بالحقوق نفسها وعليهم المسؤوليات نفسها، ولكن، بما أنّ هدفهم كان اغتصاب أرضنا، وتشريد شعبنا، وتحويلنا إلى مواطنين من الدرجة الثانية، فهذا شيء لا يستطيع أحد أن يطالبنا بالخنوع والخضوع له». شدّد عرفات في خطابه على أنّ نضال منظّمة التحرير لا يستهدف اليهود بل «الصهيونية العنصريّة» التي تميّز، لا ضدّ الفلسطينيين فحسب، بل أيضًا ضدّ اليهود الشرقيين. حسب هذا المفهوم خلص عرفات إلى أنّ «ثورتنا هي ثورة من أجل اليهودي كإنسان... فنحن نناضل كي يتمكّن اليهود والمسيحيون

(١) Yasser Arafat, speech to the United Nations General Assembly in New York on November 13, 1974, reproduced in Jorgen S. Nelsen (ed.), *International Documents on Palestine 1974* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1977), 134 - 144, 140.

والمسلمون من العيش بمساواة، دون تمييز عنصري أو ديني»^(١).

في سجاله ضدّ الوصف الصهيوني للثورة الفلسطينية بأنها «إرهاب»، شبّه عرفات المقاومة الفلسطينية بالثورة الأميركيّة والمقاومة الأوروبيّة ضدّ النازيّة، وبالنضالات المناوئة للاستعمار في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينيّة^(٢). وبعد مراجعته للفظائع التي قام بها البريطانيّون والصهاينة ضدّ الشعب الفلسطيني، شدّد عرفات على أنّ «كلّ هذا لم يحوّل شعبنا إلى شعب يريد الثأر أو الانتقام، ولم يجعلنا نستخدم عنصريّة أعدائنا... إذ إنّنا ندين كلّ الجرائم التي ارتكبت ضدّ اليهود، كما نستنكر كلّ التمييز الحقيقي الذي تعرّضوا له نتيجة يهوديتهم»^(٣). أنهى عرفات خطابه بمطالبة اليهود بمعارضة العنصريّة، وبالكفّ عن دعم دولة إسرائيل العنصريّة، منادياً بهم للعيش كمساوين للفلسطينيين، في دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة^(٤).

وتبع الفعل موقف منظّمة التحرير هذا من المحرقة؛ ففي العقد التالي وفي الذكرى الأربعين لانتفاضة غيتو وارسو، أعلنت المنظّمة عن نيّتها وضع إكليل تذكاري على صرح غيتو وارسو لتكريم «اليهود الأبطال». وقال ممثّل المنظّمة في بولندا، فؤاد ياسين، إنّ هؤلاء اليهود الذين ماتوا وهم يحاربون جيش الاحتلال الألماني هم «رفقاؤنا وإخوتنا... ونحن نعدّهم اليهود الأبطال»^(٥). أثار إعلان المنظّمة عن نيّتها هذه معارضة فوريّة من رؤساء مركز سيمون فيرنثال، وهم مجموعة أميركيّة مشاركة في جهود إحياء ذكرى

. Ibid (١)

. Ibid, 140 (٢)

. Ibid, 143 (٣)

. Ibid, 144 (٤)

«PLO plans to honor Jews who fought Nazis in Warsaw,» UPI dispatch, (٥) *New York Times*, April 13, 1983.

انتفاضة الغيتو^(١). وأعرب الحاخام ألكزاندر شندلر، وهو رئيس الوفد الأميركي، عن غضبه قائلاً: «إنّ مشاركة من يقتل النساء والأطفال اليهود، ويحتفل بذبح الأبرياء بمثابة مهزلة بشعة بحقّ كلّ شيء يمثله إحياء الذكرى هذا»^(٢). وقد فوجئ ياسين برّد الفعل هذه؛ فالفلسطينيون، بالنسبة له، يريدون تكريم أبطال الغيتو؛ لأننا ما زلنا نواجه الفاشية ذاتها ضدّ شعبنا»^(٣). وفي احتفال إحياء الذكرى، وضع ياسين، الذي رافقه الوفد الفلسطيني، إكليلاً على النصب، وأكد أنّه وضع «الإكليل لأنّ الشعب اليهودي كان ضحيّة النازية والشعب الفلسطيني ضحيّة النازيين الجدد... الصهاينة وإسرائيل»^(٤).

طلبت إسرائيل من وفدها العودة للتعبير عن احتجاجها، في حين أعربت وفودٌ يهوديةٌ أخرى، تشمل الوفد الأميركي، عن غضبها واستيائها^(٥). وقبل إحياء الذكرى ببضعة أيام، كانت منظمّة التحرير قد عيّنت إيلان هليفي، وهو إسرائيلي يهودي شرقي، في منصب ممثّل المنظمّة في الاشتراكية الدوليّة كي يحلّ محلّ عصام سرطاوي بعد اغتيال الأخير^(٦).

وكمكافأة على أوصلو، أعلن عام ١٩٩٣، أنّ ياسر عرفات، ومعه إسحاق رابين وشمعون بيريز قد رُشّحو لنيل جائزة نوبل للسلام. فور سماعه هذا

Ibid, see also «Plan of PLO to honor Jews in Warsaw ghetto stirring (١) protests,» UPI dispatch, *New York Times*, April 15, 1983.

Quoted in John Kifner, «Few Flowers at the Ghetto,» *New York Times*, (٢) April 17, 1983.

. Ibid (٣)

. «Walesa detained for a third time,» *New York Times*, April 20, 1983 (٤)

. Ibid (٥)

See E.J. Dionne Jr. «PLO picks Israeli Jew to replace slain aide,» *New York Times*, April 13, 1983. (٦)

الخبر، أعلن إيلي فيزيل، وهو من محترفي المحرقة، عن غضبه قائلاً: «يجب عليه على الأقلّ أن يعتذر... فلا يمكن محو الماضي، على الأقلّ، دعه يتقدّم ويعلن: إنّي أعتذر عن إعطائي الأمر بذبح الأطفال اليهود في مَعْلُوت، والمدنّين اليهود في الشارع، وجميع الآخرين الأبرياء. الأمر الذي أشاط فيزيل غيظًا هو أنه: «فجأة أصبحتُ في المجموعة نفسها معه، تصوّروا، نحن الاثنين لنا عضويّة، هو وأنا... هذا شيء صعب على البلع... فهذا الرجل، ولمدّة ٢٥ عامًا على الأقلّ، قاد منظمّة إرهابيّة أُوجدت من أجل قتل اليهود، فالرجل قد ألحق الكثير من الأذى، وأراق الكثير من الدماء... ولكنه فجأة أصبح رجلاً صالحًا»^(١). كما هو متوقّع، لم يُبال فيزيل بدماء آلاف الفلسطينيين التي أراقها راين وبيريز.

بالتأكيد لم تغيّر أوصلو محاولات الإسرائيليين وأصدقائهم لتصوير الفلسطينيين باعتبارهم على شاكلة النازيين. حين قرّر الرئيس البولندي لخ فاليسا دعوة الفائزين بجائزة نوبل، ومن بينهم عرفات، إلى إحياء الذكرى الخمسين لتحرير معتقل أوشويتز في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قامت قيامة الناجين من المحرقة، ومنهم مسؤولون في يد فشم ومجموعات يهوديّة حول العالم. فقد علّق مناشي لورنسي، وهو رئيس منظمّة توائم منغلي، قائلاً: «لا يحتاج عرفات للذهاب إلى أوشويتز... فهو بمثابة استمرار لما حدث هناك»^(٢)؛ ولكنّ فيرا كريغل، وهي إحدى عضوات منظمّة منغلي، اعتقدت

Quoted in Jeff Jacobs, «The en-Nobeling of Arafat,» Op-ed, *The Boston Globe*, City Edition, October 20, 1994, p 19.

أودّ أن أشير هنا إلى أنّ الهجوم على معالوت قام به فدائيون من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي يرأسها نايف حواتمة والذي لم يكن عرفات مسؤولاً عن كلّ أعماله.

Quoted in Batsheva Tsur, «Walesa plans to invite Arafat to Auschwitz,» (٢) *Jerusalem Post*, November 3, 1994.

أنه من واجب عرفات الذهاب كي يتعلّم دروس المحرقة، وأضافت إلى إذاعة إسرائيل «سأخذه من يده وأريه الفظائع التي ارتكبت في كلّ مكان هناك». «لو فعلت ذلك»، أجابها دوف شيلانسكي، نائب رئيس الكنيست «فلن تمسكي بيدي أبداً». أمّا حاخام بولندا الأكبر، بنحاس مناحم يوسكوتس، فقد وافق على زيارة عرفات؛ لأنّ ذلك قد «يمنع القتل والحرب... ويوفّر الأمن للشعب اليهودي... إن كان الساسة يعتقدون أنّه بزيارة عرفات هذه سيُنجز كلّ هذا، فأنا أرحّب بها... أحياناً يفعل المرء أشياء غير مستساغة»^(١).

أمّا المجلس الأوروبي اليهودي فقد طالب بمقاطعة نشاطات إحياء الذكرى، لأنّ عرفات «يمثل الكثير من المعاناة للشعب اليهودي»^(٢). ونتيجة لزيادة الضغوطات على الحكومة البولندية، حسم فاليسا الأمر بقراره عدم دعوة الفائزين بجائزة نوبل^(٣). وقد استنكر وزير خارجية إسرائيل آنئذ، يوسي ساريد القرار، فرفض البلاد العربية عرض فيلم «قائمة شندلر» هو، في نظره، بمثابة إنكار للمحرقة، وحضور عرفات كان سيكون بمثابة إقرار بالمحرقة و«الاعتراف بحقيقة المحرقة هو بمثابة اعتراف غير مباشر بحق إسرائيل في الوجود»^(٤). أمّا دوف شيلانسكي، وهو من الناجين من المحرقة، وكان قد قاد فصيّلاً في حرب ١٩٤٨، واعتُقل لاحقاً لمدة ٢١ شهراً في سجون إسرائيل لقيامه بأعمال إرهابية^(٥)، فقد كان له رأي آخر: «سيذهب عرفات إلى أوشويتز كي يتعلّم من أستاذه هتلر كيف يدمّرنا»^(٦).

(١) Ibid.

(٢) Reported in Julian Borger, «Arafat 'sure to be asked' to Auschwitz,» *Guardian*, London, November 5, 1994.

(٣) *Jerusalem Post*, November 6, 1994.

(٤) «Beilin: Arafat should be invited to Auschwitz,» *Jerusalem Post*, 17 November, 1994.

(٥) See Segev, *The Seventh Million*, 237 - 238.

(٦) Ibid.

رغم هذه المواقف غير المرحبة به، وفي سياق استسلاماته المستمرة للإسرائيليين وللولايات المتحدة، أقنعت إدارة كلينتون ياسر عرفات عام ١٩٩٨ بالقيام بزيارة للمتحف التذكاري للمحرقة في واشنطن العاصمة. وقد طرح فكرة الزيارة هذه دينس روس المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط، ونائبه آرون ميلر (كلاهما من اليهود الأميركيين) «كلفتة صلح» من الفلسطينيين للإسرائيليين. ولكن المتحف رفض لفتة عرفات هذه، فقد أخطرت مصادر من المتحف صحيفة «الواشنطن بوست» أنّ أفراداً من المجتمع اليهودي الأميركي حذروا مدير المتحف والتبر راينخ «أنّ (عرفات) هذا هو هتلر بذاته». ألغى عرفات زيارته حين أعلمه مسؤولو المتحف أنّ بإمكانه زيارة المتحف كفرد فقط، دون الإجراءات الأمنية والبروتوكولية التي يحظى بها رؤساء العالم عند قيامهم بالزيارة نفسها. نتيجة للإحراج الذي سببته هذه المسألة، علّق نبيل أبو ردينة، المستشار الإعلامي لعرفات، معرباً عن أسفه لأنّ السلطة الفلسطينية قد مدّت أيديها «منذ عهد راين، ولكنّ أيادينا ضربت لأنّه يوجد أشخاص ما زالوا يعيشون في الماضي»^(١).

وبينما صقّق مسؤولون إسرائيليون لإحراج عرفات هذا، كان ثمة شجب قوي لموقف المتحف في واشنطن، فقد ثار مجلس إدارة المتحف على ما حصل، ممّا قاد مايلز ليرمان، السكرتير العام لمجلس إحياء ذكرى المحرقة، إلى تغيير موقفه وسحب الدعم الذي كان قد أعطاه في بادئ الأمر لمدير المتحف راينخ، وبالتالي، إرسال دعوة رسمية لعرفات بزيارة المتحف. ردّ عرفات على الدعوة معرباً عن تصميمه زيارة المتحف. علّق ليني بن دافيد، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، أنّه «إذا كان عرفات سيتعلّم من [ما حصل في] المحرقة ولن ينكرها، فهذا أفضل

(١) Washington Post January 17, 1998

(لنا)^(١)، وأضاف أفنر شاليف السكرتير العام لمديرية يد فشم، أنه نتيجة لزيارة عرفات المرتقبة «سيتردد عرفات (مستقبلاً) قبل أن ينكر (المحرقة)»^(٢). ولم تأبه هذه الأكاذيب والدعايات بحقيقة أن عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية لم ينكروا المحرقة أبداً، بل كانوا دائماً متضامنين مع ضحاياها. قرّر عرفات أخيراً عدم الذهاب^(٣)، وكلفت المسألة مدير المتحف راينغ وظيفته^(٤).

ما هي العوامل التي شرخت فجأة الإجماع الصهيوني والإسرائيلي على عرفات والمحرقة؟ بما أن الإدانة الإسرائيلية لكل محاولات عرفات والمنظمة للتعبير عن التضامن مع ضحايا المحرقة استمرت حتى عام ١٩٩٤، ما هي أسباب هذا التذبذب الفجائي؟ الجواب بسيط: لم تكن زيارة عرفات المرتقبة لمتحف المحرقة تصبو إلى تعبير عرفات عن تضامن شعب هو الآن ضحية الاضطهاد مع شعب آخر كان ضحية لاضطهاد أكبر؛ بل كانت تأكيداً للإسرائيليين والصهاينة على تفهّمه وتعاطفه مع إسرائيل، عدوّه الأسبق، الذي سامحه عن كلّ جرائمه، وما زال يسامحه عن جرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، منذ توقيع معاهدة أوسلو. فقد كانت زيارته للمتحف مصادقةً على الخضوع الفلسطيني التام للوساطة الإسرائيلية في رؤيته للمحرقة اليهودية. اعتراف عرفات بالصلوات التي تصرّ إسرائيل على أنها تربط بين المحرقة وحقّ إسرائيل في الوجود هي بمثابة انصياعه التام لصهينة التاريخين، الفلسطيني واليهودي معاً. واحتفالاً بهذا الحدث، نشرت صحيفة «جروسلم بوست» مقالاً تحت عنوان «تعلم رؤية الأعداء كضحايا»^(٥). وفي حقيقة

(١) *Washington Post*, January 20, 1998

(٢) Quoted in Ellie Wohlgeernter, *Jerusalem Post*, January 23, 1998

(٣) *Washington Post*, January 23, 1998

(٤) *Washington Post*, February 19, 1998

(٥) Ellie Wohlgeernter, *Jerusalem Post*, January 23, 1998

الأمر، كان انصياع المنظّمة لإعادة كتابة تاريخ القضية الفلسطينية من منظور إسرائيلي قد بدأ قبل عملية أوسلو، فقد كان إلغاء قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ (XXX) لعام ١٩٧٥، الذي وصف الصهيونية أنها «مظهر من مظاهر العنصرية والتمييز العنصري»، والذي تمّ إلغاؤه عام ١٩٩١، جزءاً من الثمن الذي دفعته المنظّمة لانعقاد مؤتمر مدريد^(١). عندما اتُخذ القرار عام ١٩٧٥، قال حاييم هرتسوغ، سفير إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك، لأعضاء الهيئة العامة للأمم المتحدة: «إنّ هتلر كان سيُشعر أنّه في بيته لو كان بينهم^(٢)».

تذكّرنا زيارة عرفات للمتحف بزيارة أنور السادات ليد فشم عام ١٩٧٧ بمصاحبة مناحم بيغن. فقد كانت زيارة السادات آنذاك، كذلك، تعبيراً عن انصياعه الرمزي لصهينة المحرقة واستملاكها من مروّجي الدعايات الإسرائيليّين لأهداف صهيونية. فأتثناء زيارة السادات، أعلن بيغن أنّه «لم يأت أحد لإنقاذنا، لا من الشرق ولا من الغرب، لذلك أقسمنا، نحن جيل الإبادة والبعث، على أنّنا لن نضع أمتنا أبداً في طريق الخطر مرّة أخرى وأننا لن نضع نساءنا وأطفالنا وكلّ من أوكلنا بالدفاع عنهم... تحت خط نيران العدو القتالة»^(٣). خلافاً لعبد الناصر وعرفات، كان أنور السادات من المعجبين بهتلر. فحين انطلقت إشاعة عام ١٩٥٣، تؤكّد أنّ هتلر حيّ في البرازيل ولم يمت، طلبت مجلة «المصوّر» المصرية من سبع شخصيات

The Text of the resolution is reproduced in Regina Sharif (ed.), *The (١) United Nations Resolutions and the Arab Israeli Conflict*, Volume Two, 1975 - 1981 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1988), 7. The text of the 1991 resolution is reproduced in Jody Boudreault (ed.), *The United Nations Resolutions and the Arab-Israeli Conflict*, Volume Four, 1987 - 1991 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1993), 194.

. Cited by Segev, *The Seventh Million*, 398 (٢)

. Ibid (٣)

سياسية الإعلان عمّا ستقوله لهتلر، إن كان فعلاً حيّاً: خمس شخصيات أدانت، في حين رحّبت به اثنتان - أبرزهما كان أنور السادات الذي كان ما زال مندفعاً بكرهيته للاستعمار البريطاني. ونصّت رسالته لهتلر على ما يأتي: «إنني أهنئك من كلّ قلبي، لأنك، رغم ظهورك بأنك هُزمت، إلا أنك كنت المنتصر الحقيقي؛ إذ استطعت أن تضع فتيل الفرقة بين تشرشل «الرجل العجوز» وحلفائه من جهة، وحليفهم الشيطان من جهة أخرى. لن يكون هنالك سلام حتى تعود ألمانيا إلى ما كانت عليه... بما أنك خلّدت في ألمانيا، فهذا سبب كاف للاعتزاز، ولن نفاجاً لو رأيناك مرة أخرى في ألمانيا أو هتلر جديداً في مكانك»^(١). حين نقيم حماسة السادات لهتلر، علينا أن نذكر أنه، خلافاً لقيادات صهيونية عدّة (من المعسكرين العمالي واليميني) من الذين تعاونوا مع النازيين، البعض حتى عام ١٩٤١ والبعض الآخر حتى عام ١٩٤٤، فقد كان دعم السادات لهتلر من بعيد^(٢).

مؤخراً، وفي مقال هام لإدوارد سعيد في صحيفة «الحياة»، كان قد خلّف سجلاً طويلاً شارك فيه عدّة مثقفين عرب، طرح سعيد رفضه «لمحاولات الفلسطينيين والإسرائيليين [استخدام] الرؤية الاسترجاعية في توظيف المحرقة»^(٣). أصرّ سعيد في مقاله على وجود «صلة بين ما حصل لليهود أثناء

(١) *Al-Musawwar*, September 18, 1953, cited in David Hirst and Irene Beeson, (١) *Sadat* (London: Faber and Faber, 1981), 88.

(٢) عن التعاون الصهيوني مع النازيين، انظر: كتاب Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators, A Reappraisal* (West Port, CT: Lawrence Hill and Co, 1983) وكتاب Tom Segev's *The Seventh Million*. وعن تعاون الحركة الصهيونية التصحيحية مع النازيين والعرض الذي قدّمته عصبة شترن لإقامة دولة يهودية متحالفة مع الرايخ الثالث، انظر: Lenni Brenner, *The Iron Wall, Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Press, 1984), 194 - 197..

(٣) إدوارد سعيد «أسس التعايش» جريدة «الحياة» ١٩٩٧، ١١، ٥؛ لنقد وجهة نظر سعيد، انظر مقال محمّد جابر الأنصاري «مراجعة أم تراجع» جريدة «الحياة» ١٩٩٧، ١١، ١١؛

الحرب العالميّة الثانية ونكبة الشعب الفلسطيني؛ ولكن لا يمكن لهذه الصلة أن تُطرح كلامياً، أو كحجّة لتحطيم أو تقليل المضمون الحقيقي للمحرقة، أو لما حصل عام ١٩٤٨، فالواحد ليس مساوياً للآخر، وبالتالي، لا يبرّر الأوّل أو الثاني العنف الحالي، وأخيراً، لا يمكن التقليل من شأن الأوّل أو الثاني». ما أراد سعيد إبرازه في مقاله هو المفهوم الذي يقول إنّ المحرقة اليهوديّة أدّت إلى تبلور دعم عالمي لإقامة دولة يهوديّة، وأنّ معاناة اليهود على أيدي النازيين أدّت إلى معاناة الفلسطينيين على أيدي الصهاينة. وضح سعيد أنّه «إن لم نُقم الصلة التي ترى أنّ المأساة أدّت مباشرة للنكبة الفلسطينيّة، عن طريق ما يمكن تسميته «بالضرورة»، (أو بالإرادة الخالصة)، فلن نستطيع التعايش كمجتمعين منفصلي المعاناة ودون أيّ اتصال». ولكن حقيقة الأمر هي أنّ المأساة اليهوديّة لم تخلق النكبة الفلسطينيّة، فقد سعت الصهيونيّة لطردهم الفلسطينيين وإقامة دولتها قبل المحرقة اليهوديّة بأمد بعيد، كما أنّ فقط ثلث إلى نصف الناجين من المحرقة جاؤوا إلى فلسطين، لأنّ معظمهم لم يستطع الذهاب إلى الولايات المتّحدة. إضافة إلى ذلك، فالادّعاء الذي يقّده بعض الصهاينة والفلسطينيين على أنّ الدعم الدولي لإقامة دولة إسرائيل كان نتيجة شعور المجتمع العالمي بالذنب لعدم إنقاذ اليهود من براثن النازيين غير موثّق، فقد برهن بيتر نوفك على أنّ الحقيقة غير ذلك تماماً:

«من الدول التي دعمت إقامة دولة إسرائيل - ونعني بذلك الدول التي صوتت في الأمم المتّحدة لقرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ - لا يوجد دليل على أنّ الشعور بالذنب تجاه المحرقة قد حرّك أيّاً منها. وهذا لا ينطبق على الاتّحاد السوفييتي وحلفائه الذين أرادوا إضعاف السلطة البريطانيّة والحصول على موطنٍ قدم في الشرق الأوسط، ولا على دول أميركا اللاتينيّة التي ساهمت بأكثر الأصوات، ولا على الدول الأخرى التي ساهمت في

= ولنقد حجّة الأنصاري، انظر جوزيف مسعد «تشويه مقصود أم سوء فهم لأفكار سعيد: ردّ على محمّد الأنصاري» جريدة «الحياة» ١١، ٢٢، ١٩٩٧.

إعطاء ثلثي الأصوات للقرار. فمِثلاً، بريطانيا، التي كانت من الحلفاء، وكانت أكثر الدول التي اتُّهمت بالشراكة بالجريمة نتيجة إغلاقها أبواب الهجرة إلى فلسطين قبل الحرب، لم تصوّت للقرار^(١).

حسب المؤرّخ الإسرائيلي «إفياتار فريزل»، الذي فحص كلّ وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بقرار التقسيم، فقد كانت دولة جنوب إفريقيا الدولة الوحيدة المساندة للصهاينة بكلّ قوتها منذ البداية، أمّا الدول الأخرى فبقيت متذبذبة لحين التصويت^(٢). يخلص فريزل في دراسته إلى القول بأنّه «لا يوجد في الآراء التي أعربت عنها الدول المختلفة ما يشير إلى أنّ موضوع المحرقة قد أثر على مواقفهم»^(٣). في الواقع، حتى «المسؤولون الصهاينة بالكاد نوهوا بالموضوع عندما وقفوا أمام اللجنة [الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة UNSCOP]»^(٤). أمّا بالنسبة للولايات المتحدة، فيوضح نوفيك بأنّه «لا توجد أدلة على أنّ الشعور بالذنب على عدم القيام بأيّ مبادرة أثناء المحرقة كان له أيّ دور في الدعم (المتذبذب والمتردّد) الذي قدّمته الولايات المتحدة لإقامة دولة إسرائيل»^(٥).

نتيجة لما سبق، سيكون من الصعب الربط بين المحرقة اليهودية والنكبة الفلسطينية إلاّ كلامياً؛ إذ إنّ مروّجي الدعايات الإسرائيليّين والصهاينة هم

(١) Novick, 71. عن الضغوطات التي مورست على دول مثل هايتي والفلبين واليونان وأثيوبيا ولايبيريا، انظر: General Carlos P. Romulo, «The Philippines changes its vote,», Kermit Roosevelt, «The partition of Palestine: a lesson in pressure politics,» in Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest, Readings in and the Palestine Problem Until 1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1971), 723 - 726 و٧٢٧ - ٧٢٩ على الترتيب.

(٢) Evyatar Friessel, «The Holocaust and the Birth of Israel,» *Wiener Library Bulletin*, Volume XXXII, Nos 49/50 (1979), 55.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) Novick, 72.

الذين يربطونهما كلامياً، والكثير من الفلسطينيين والعرب يقبلون هذا الربط دون مساءلة، ويلومون المجتمع العالمي على إجبار الفلسطينيين على دفع ثمن الجرائم الأوروبية التي ارتكبت ضدّ اليهود. من الواضح ممّا أسلفنا أنّ شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، فالقوى الأوروبية، مثلها مثل الصهاينة، عاملت الفلسطينيين ببساطة كما تعامل كلّ الشعوب غير البيضاء. الأمنيات والاحتياجات الفلسطينية لم تدخل في حسابات الغرب، كما أنّ هذه الأمنيات والاحتياجات لم تعدّ حقوقاً للفلسطينيين، أمّا الدعم الغربي والسوفييتي لإسرائيل فقد كان نتيجة اعتبارات للاستراتيجية الاستعمارية الجديدة، أو لتحالفات الحرب الباردة التي لا تقيم اعتباراً لسكّان فلسطين الأصليين. في حين لم يكن دعم توطین اللاجئين اليهود في فلسطين خضع لهذه الحسابات المحرقة، فإنّ دعم توطین اللاجئين اليهود في فلسطين خضع لهذه الحسابات في معظم الأحيان. فالتقرير الذي أصدرته إحدى اللجنتين الصغيرتين الاثنتين التي شكّلتها الهيئة العامّة للأمم المتّحدة لدراسة اقتراحات UNSCOP في ١١/١١/١٩٤٧ (أي قبل ١٨ يوماً من قرار التقسيم) نصّ على ما يلي:

«لا تتعلّق مسألة إغاثة اللاجئين والمهجرین اليهود في مشكلة فلسطين تحديداً، ولكنّ اللجنة رأت أنّه من الأفضل ذكرها في هذا السياق نتيجة الكثير من المغالطات المتواردة عند بعض الناس عن هذا الموضوع، وأيضاً نتيجة أنّها - أي مسألة إغاثة اللاجئين - عقدت موضوع فلسطين بلا ضرورة، وصعّبت إيجاد حلّ عادل ومقبول له... إنّ توصيات أغلبية أعضاء اللجنة الخاصة ترتئي إدخال ١٥٠,٠٠٠ لاجئ يهودي إلى هذا البلد - أي فلسطين - في سياق المناقشة العامّة للجنة المتخصّصة في هذا الأمر. وقد ارتكزت بعض الوفود بدعمها لتلك التوصيات على الاضطهاد الذي مورس ضدّ اليهود، وعلى وجود عدد كبير من اليهود في مراكز المهجرین الأوروبيين^(١)».

(١) Paragraph 36 of the report. For the text of the report, see Walid Khalidi (ed.), *From Haven*, 645 - 699.

وشدّد التقرير على أنّ «برنامجاً للمبادرة العمليّة الدوليّة لإغاثة المهجّرين اليهود هو شرط حيوي لحلّ الظروف الصعبة في فلسطين»^(١)، وأصرّ التقرير على أنّ «مشكلة اللاجئين والمهجّرين اليهود هي مسؤوليّة دوليّة، ولا يمكن لفلسطين أن تكون حلاً لها»^(٢). وقد عدّد التقرير الأسس الاقتصاديّة والقانونيّة والسياسيّة التي ارتكزت عليها اللجنة بقرارها أنّ «الأساس السياسي الرئيسي هو أنّ الهجرة اليهوديّة لفلسطين يعارضها أغلب السكّان، ولا يوجد أيّ تبرير للتوصية بأيّة هجرة إلى أيّ بلد خلافاً لما يريده معظم السكّان»^(٣). أمّا البلاد العربيّة، فنتيجة قلقها بأنّ وصول الناجين من المحرقة إلى فلسطين سيزيد من أعداد وعتاد الصهاينة، فقد قرّرت أن تقدّم مشروع قرار للأمم المتّحدة يحثّ الدول العربيّة على استيعاب لاجئي المحرقة. وقد صوتت كلّ الدول التي دعمت قرار التقسيم ضدّ مشروع القرار العربي أو امتنعت عن التصويت^(٤).

إن وُجدت حجّة مباشرة وغير كلاميّة تربط المحرقة اليهوديّة بطرد الفلسطينيين، فستكون نقطة ارتكازها الدور الذي لعبه الـ ٢٢,٠٠٠ جندي من الناجين من المحرقة سابقاً - أي ثلث الجيش الصهيوني، وإذا كانوا العامل الأهمّ لانتصار اليشوف عام ١٩٤٨. حسب معلوماتي، لم تطرح أيّة دراسة لوجستيّة للجيش الإسرائيلي، ولدوره العسكري في حرب ١٩٤٨ هذه الحجّة، بل على العكس، يمكننا القول إنّ انعدام التدريب بين هؤلاء الجنود كان إحدى نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي في جهده الحربي آنذاك. نتيجة الضعف العامّ للجيش العربيّة، فمن شبه المؤكّد أنّ الهاغاناه كان سينتصر

. Ibid., Article 40 (١)

. Ibid., Paragraph 41 (٢)

. Ibid., Article 42 (٣)

For the draft of the resolution, see Walid Khalidi (ed.), *From Haven*, 692 - (٤) 693. On the votes on the two resolutions, see Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism, Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983), 126.

في الحرب حتى بدون مشاركة الناجين من المحرقة الذين لعبوا دور الجنود المستعمرين. لكنّ الإسرائيليّين كانوا سيحتلّون جزءاً أقلّ ممّا احتلّوه من الأرض دونهم.

يُنهي إدوارد سعيد مقاله بالتأكيد على أنّه «يجب علينا أن نتقبّل التجربة اليهوديّة بكلّ ما تتضمّنه من خوف وفضاعة، ولكن من المحتمّ علينا أيضًا أن نطالب أن يُعطى لتجربتنا مقدار الاهتمام نفسه، أو ربّما مستوى آخر من الحقيقة التاريخيّة». كان سعيد متيقّظًا لما يعنيه هذا الطرح، إذ يؤكّد أنّه «في زمن ما زالت تؤخذ فيه الأرض الفلسطينيّة، وتُهدم فيه بيوتنا ويخضع وجودنا ذاته للإذلال والأسر المفروض علينا من إسرائيل وكلّ من يدعمها في أوروبا، وخاصّة في الولايات المتّحدة، إني على يقين بأنّ الكلام عن العذابات اليهوديّة السابقة يظهر وكأنّه ضرب من الوقاحة». يحاول سعيد الإبحار في المياه الأيديولوجيّة بين إصرار الصهيونيّة على ربط المحرقة اليهوديّة وإقامة الدولة اليهوديّة وبين الرفض الفلسطيني والعربي الشعبي لهذا الربط، إن لم يكن رفض حقيقة المحرقة برمتها. ولكن ما أودّ التشديد عليه هو أنّ الصفقة الإسرائيليّة التي تربط بين المحرقة والادّعاءات الاستعماريّة الصهيونيّة هي التي تنتج هذا الإنكار. إنّ العرب والفلسطينيين الذين ينكرون أو يسائلون المحرقة اليهوديّة إنّما يقومون بذلك لأنهم وقعوا في فخّ الصفقة الإسرائيليّة هذه، التي تترك لهم خيارًا واحدًا فقط لمعارضة الاستعمار الإسرائيلي، ألا وهو الإنكار. إسرائيل، بالطبع، ترفض هذا الموقف، كما ترفض موقف منظمة التحرير، وموقف الكثير من المثقّفين الفلسطينيين والعرب الذي يصرّ على رفض هذا الربط.

إنّ الموقف الوحيد الذي تقبل به إسرائيل والصهيونيّة هو الموقف العرفاتي حديث العهد، المتمثّل بقبول الربط الصهيوني، وبإعادة كتابة الصهيونيّة للتاريخين اليهودي والفلسطيني. إنّ محاولة إدخال الفلسطينيين في نقاش عن التاريخ اليهودي ومعه تاريخ المحرقة، هو محاولة لإبعاد النقاش الفلسطيني

عن الحاضر اليهودي والإسرائيلي، ومحاولة لتبرير هذا الحاضر المتمثل
باضطهاد الشعب الفلسطيني. لقد حُطِّفَت مأساة المحرقة من قبل
الاستراتيجية الإسرائيلية (ولا ترافقها إلا القلة النادرة من الاحتجاجات
اليهودية) لخدمة بهلوانيات إسرائيل الأيديولوجية. وكما وضَّح التاريخ
الفلسطيني الحديث، إنَّ أيَّ تعامل مع موضوع المحرقة فلسطينياً مرفوضٌ من
إسرائيل ومحبيها. فمطالبة إسرائيل الفلسطينيين الاعتراف بالمحرقة ليس لها
علاقة البتة بالمحرقة، بل تتعلق بالشقِّ الآخر من الصفقة، ألا وهو الاعتراف
والخضوع لـ «حقِّ» إسرائيل في الوجود كدولة استعمارية استيطانية عنصرية.
لقد استسلمت السلطة الفلسطينية لهذه الصفقة؛ أما الشعب الفلسطيني فعليه
الاستمرار بمقاومة هذه الصفقة الصهيونية. فإنَّ مقاومته هذه هي العقبة
الوحيدة الباقية في وجه انتصار صهيوني تامٍّ، يُراد له أن يتوجَّ بإعادة كتابه
الصهيونية للتاريخين الفلسطيني واليهودي.

الفصل التاسع

عن الصهيونية ونزعة التفوق العرقي اليهودي (*)

من أجل عملية سلام حقيقية

إنّ الصهيونية كحركة استعمارية تركز في الإيديولوجيا والتطبيق على أبستمولوجيا دينية - عرقية تُدرك من خلالها نفسها والعالم المحيط بها، بحيث تُفصح هذه الشبكة الدينية - العرقية عن مشروعها الاستعماري الاستيطاني وتتكوّن منه. ويبقى النموذج الاستعماري هو النموذج الأمثل لتحليل الصهيونية. لكنّ المهمّ أيضًا تحليل الأبعاد العرقية للصهيونية في تجلياتها المعاصرة، والتي غالبًا ما يتمّ تجاهلها. فبالرغم من أنّ الصهيونية طرحت نفسها في تاريخها المبكر، بدون استحياء أو موارد، على أنّها حركة استعمارية استيطانية، إلا أنّها عادت وأصرّت لاحقًا، كما بيّنا في فصل سابق، على أنّها لم تكن سوى حركة تحرّر يهودية يجوز حتى اعتبارها «مناهضة للكولونيالية». لكن ما لم تكفّ الصهيونية عن الإعراب عنه بدون استحياء طوال تاريخها، هو التزامها ببناء دولة حصريّة ديموغرافيًا تقتصر على اليهود، وذلك على غرار أوروبا المسيحية. وهي الفكرة التي سيطرت عليها،

(*) نُشرت هذه الدراسة لأول مرة عام ٢٠٠٣.

كما سيّضح، إستمولوجيا دينيّة - عرقيّة تتجلى بنزعة التفوّق العرقي على العرب الفلسطينيين، والتي لا تتباين عن تلك التي مارسها الكولونياليّة الأوروبيّة بأيدولوجيّتها التفوقيّة البيضاء على الشعوب الأصليّة. إلا أنّ السجلات الدائرة حديثًا حول حلّ «للصراع» الفلسطيني الإسرائيلي بالكاد تناقش مسألة التفوقيّة العرقيّة. لذلك، وحيث إنني قد ناقشت أصول الصهيونيّة الكولونياليّة في الفصل الأوّل، سوف أقوم في هذا الفصل بالتركيز على هذه النزعة العرقيّة التفوقيّة، والتي أعتبر تحليلها متطلبًا أساسيًا من أجل انتصار النضال الفلسطيني. لا جدال بعد اليوم، حتى في أوساط كثير من الإسرائيليين، بأنّ وقع الصهيونيّة على الشعب الفلسطيني خلال الأعوام المائة الأخيرة يشمل: طرد غالبيّة الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم، ومن ثم مصادرة ممتلكاتهم لصالح اليهود حصراً، ومنع اللاجئين من العودة، كما يشمل فرض نظام أبارتيد عسكري على الفلسطينيين الباقين داخل حدود ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٦، حين تحوّل بعد هذا التاريخ إلى نظام تمييز مدني يتسم بنزعة التفوّق العرقي اليهودي. وهو يشمل أيضًا إخضاع الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وساكنيهما لاحتلال عسكري، ولنظام أبارتيد طوال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة، ولاستعمار متواصل لهذه الأراضي المحتلّة. فهل يمكن إيجاد حلّ للصراع الذي جاءت به الصهيونيّة من أوروبا وفرضته على شعب غالبيّته من الفلّاحين؟

منذ أن بدأت «العملية السلميّة» في أوّسلو عام ١٩٩٣، ما انفكت معظم السجلات في الخطاب الرسمي الإسرائيلي والأميركي والفلسطيني، الدائرة حول كفيّة «إنهاء» الصراع بين الصهيونيّة والفلسطينيين، تشدّد على مسألة البراغماتيّة في مواجهة المثاليّة. وكما بيّنا سابقًا، جاء منطلق هذا الخطاب على النحو التالي: ليس من البراغماتيّة إعطاء اللاجئين حقّ العودة، ولا إعادة ممتلكاتهم إليهم، ولا تفكيك المستوطنات في الأراضي المحتلّة، ولا إعادة المناطق المحتلّة إلى السيطرة الفلسطينيّة، ولا إنهاء جوانب الاحتلال

الإسرائيلي كافة. علاوة على ذلك تمّ الجهر دومًا بأنّ تحويل إسرائيل إلى دولة غير يهودية (اقرأ: غير عنصرية) ليس هو الآخر أمرًا براغماتيًا، علمًا بأنّ الهوية اليهودية لإسرائيل لم تكن يومًا جزءًا أو موضع تساؤل من المفاوضات الجارية.

وفي المقابل شدّدت حجج هذا الخطاب على الأمور «البراغماتية» التالية: سيكون براغماتيًا أن يتخلّى الفلسطينيون عن حقّ العودة، وأن يقبلوا العيش في دولة تتسم بنزعة التفوّق اليهودي كمواطنين من الدرجة الثالثة، وأن يعيشوا في باتنوستانات (معازل) يحاصرها الإسرائيليون ويتحكّمون بها، بدلاً من أن يختاروا الاستقلال، وأنّه من البراغماتية أن تبقى إسرائيل دولة تسود فيها نزعة التفوّق العرقي اليهودي. وعليه فإنّ تحديد المعايير التي يُحكّم فيها على هذه الحلول بالبراغماتية أو اللابراغماتية، هو السؤال الذي ما فتى يطرح نفسه بالحاح.

براغماتية أم عرقية؟

هل مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين غير عملية لأنّ إسرائيل صغيرة جغرافياً؟ لا يبدو واقع الأمر على هذا النحو، وذلك لأنّ إسرائيل تواصل تسويق نفسها بوصفها مآلاً أخيراً لملايين من يهود الشتات في الأمريكيتين وفي روسيا، والذين كان اهتمامهم بالهجرة إلى فلسطين - برغم الجهود الصهيونية الحثيثة - فاتراً (باستثناء أولئك الذين هاجروا من روسيا بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، والكثيرون منهم لم يكونوا يهودًا على الإطلاق كما اتضح).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وفي الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يواصل فيه قتل المقاومين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وقصفهم واغتيالهم، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون يتعهّد بجلب مليون يهودي إضافي إلى إسرائيل. وقيل بأنّ شارون قد يختار مع قرب نضوب بئر اليهود الروس، تشجيع نصف مليون يهودي أرجنتيني على المجيء

والاستيطان في الدولة اليهودية^(١). بعد أن أثر اليهود الأميركيون بغالبيتهم الساحقة أن لا يحظوا بنعمة «الخلاص» في إسرائيل، اختاروا أن يعوضوا للإسرائيليين اليهود على ذلك بأن يقدموا من «منفاهم» الأميركي دعماً مادياً وسياسياً لدولة الأبارتيد اليهودي.

فمن اليقين، إذن، أن إسرائيل التي تستطيع أن تستوعب في حدودها الضيقة ملايين إضافية من اليهود تستطيع أن تفعل الأمر نفسه باللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم من أرضهم التي تدعو أولئك اليهود الجدد إلى استيطانها.

إلا أن كلّ الحلول التي قدّمها الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون، الرسميون وغير الرسميين، لعلاج «مشكلة» اللاجئين، يبدو أنها تتفق على لبراغماتية عودة اللاجئين إلى أراضيهم. وتشمل الأمثلة الحديثة على مثل هذه الاقتراحات كتاب دونا آرزت «من لاجئين إلى مواطنين»^(٢)، الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي - الإسرائيلي، والاقتراح الذي قدّمه «برنامج جامعة هارفارد، عن تحليل الصراع الدولي وحلّه». وقد ناقشه فريق من الفلسطينيين والإسرائيليين وكتبه كلّ من خليل شقاقي وجوزيف الفرّ، وقد جرت مناقشتهما في فصل سابق^(٣). ممّا يسبّب القلق لواقعي هذه الاقتراحات وكثير غيرهم،

(١) Emma Brockes & Ewen MacAskill «Sharon wants Im new Jews for Israel,» *The Guardian* (London), November 7, 2001.

(٢) Donna E, Arzt, *Refugees into Citizens, Palestinians and the End of the Arab- Israeli Conflict* (New York: Council on Foreign Relations, 1997).

(٣) Joseph Alpher and Khalil Shikaki, «The Palestinian Refugee Problem and the Right of Return.» Working Paper Series, No 98 - 7, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, May 1998.

وحده نبيل قسيس لم يشارك في الصياغة النهائية للتقرير من بين أفراد الفريق الفلسطيني الذي ضمّ (بالإضافة إلى خليل شقاقي) براغماتيين فلسطينيين آخرين وهم: غسان الخطيب وإبراهيم دفاق ويزيد صايغ ونديم روحانا ونبيل قسيس. من بين المشاركين الإسرائيليين واليهود الأميركيين: جوزيف الفرّ وغابرييل بن دور ويوسي كاتز وموشي ماعوز وزئيف شف وشمعون شامير وهربرت كلمان.

إنّما هو حفاظ إسرائيل على تفوّقها العرقي اليهودي (الملقّب بـ «هويّتها اليهوديّة»). بل إنّ ياسر عرفات نفسه، وفي محاولاته المتواصلة للحفاظ على سلطته، على حساب أرواح شعبه وحقوقهم، فوّض في تشرين الثاني/نوفمبر واحدًا من موظفيه هو سري نسيبه، ممثّل السلطة الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة، بالتخلّي عن حقّ اللاجئيين الفلسطينيين في العودة. وقد أكّد نسيبه أيضًا أمام فريق من أعضاء الكنيست الإسرائيليّ يمثلون حزب ميريتز اليساري، ما يلي: «إذا أراد الفلسطينيون حلًّا فإنّ علينا أن نأخذ رفض إسرائيل (السماح للفلسطينيين بالعودة) في الاعتبار»، وهذا تنازل سارع أعضاء الكنيست إلى الترحيب به وعدّوه جديرًا بـ «الدرس»^(١).

ورحبت صحيفة «هاآرتس» الليبراليّة الإسرائيليّة بهذا التنازل فورًا كما فعل أحد صحفّيها الرئيسيّين وهو داني روبنشتاين (الذي يعتبر عادة متعاطفًا مع الفلسطينيين)، ولكنّه أسف لأن لا يكون نسيبه ممثلًا لغالبية الرأي العامّ الفلسطيني^(٢). غير أنّ شيئًا من هذا لم ينعكس على المستوى الرسمي الإسرائيليّ، وقلق عرفات من أن لا تتعامل إسرائيل جدّيًا مع تنازل نسيبه، فعبر بنفسه صراحة عن «تفهّم واحترامه» لحاجة إسرائيل إلى الحفاظ على نزعة تفوّقها العرقيّة اليهوديّة، وذلك في مقالة نشرها في جريدة «نيويورك تايمز»، وفي هذه المقالة يؤكّد عرفات دون خجل:

«إنّنا نتفهّم مخاوف إسرائيل الديموغرافيّة، ونتفهّم أنّ على حقّ عودة اللاجئيين الفلسطينيين الذي كفله القانون الدولي وقرار الأمم المتّحدة رقم ١٩٤، أن يطبّق بطريقة تأخذ هذه المخاوف بعين الاعتبار»^(٣).

(١) أسعد تلحمي «فلسطينيون يتهمون السلطة بإطلاق بالون اختبار بشأن قضية اللاجئيين وإسرائيليون يرحّبون بالواقعيّة» جريدة «الحياة» ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ص ٨.
(٢) المصدر السابق.

(٣) Yasser Arafat, «The Palestinian Vision of Peace.» *New York Times*, 3 (٣) February, 2002.

ومضى عرفات يقول بأنه يتطلع إلى التفاوض مع إسرائيل حول «حلول خلاقة لمأساة اللاجئين، مع احترام مخاوف إسرائيل الديموغرافية» أي بالأحرى، «احترام» مخاوفها التفوقية العرقية اليهودية. غير أنّ ما يجعل عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل، وسرقت وما تزال تسرق أراضيهم، أمراً غير عملي، ليس في الواقع اعتبارات جغرافية أو ديموغرافية» ولا عوائق بيئية أو لوجستية، وإنما كونهم غير يهود.

كما يُماري البعض بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تكون دولة لكل مواطنيها؛ لأنّ هذا يعني أنّها لن تستطيع أن تبقى دولة يهودية بل ستصبح دولة إسرائيلية. والحق أنّ الكلام العنصري عن «الخطر» الديموغرافي الذي يشكّله الفلسطينيون على إسرائيل يهودية عرقية متفوقة لا ينحصر فقط بأرييل شارون وباليمين اليهودي الإسرائيلي (الذي يشكّل على كلّ حال غالبية في إسرائيل اليهودية)، بل يطال اليهود الإسرائيليين الليبراليين واليساريين أيضاً. ففي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٠، عقد «معهد السياسة والاستراتيجية» في مركز هرزليا المتداخل المناهج» في إسرائيل، مؤتمره الأوّل ضمن ما سيكون سلسلة من المؤتمرات السنوية التي تعنى بقوة إسرائيل وأمنها، ولا سيّما في ما يخصّ الحفاظ على هوية إسرائيل المتّسمة بالنزعة التفوقية العرقية اليهودية. وكانت واحدة من «النقاط الأساسية» في التقرير الذي صدر عن هذا المؤتمر، هي القلق من ضخامة أعداد اليهود الواجب وجودهم للمحافظة على تلك النزعة في إسرائيل: «إنّ معدل الولادة العالي (للعرب داخل حدود ١٩٤٨) يطرح السؤال عن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية. وأمام إسرائيل استراتيجيتان بديلتان: التكيف والاستيعاب، والاستراتيجية الأخيرة تتطلّب سياسة ديموغرافية صهيونية حيوية بعيدة المدى تضمن آثارها السياسية والاقتصادية والتربوية الطبيعة اليهودية لإسرائيل»^(١). ويضيف التقرير بنبرة

(١) لمقاطع مختارة من تقرير المؤتمر انظر: «The Herzlia Conference on the Balance of National Strength and Security in Israel» in *Journal of Palestine Studies*, No 121 Autumn 2001, p 50 - 61.

تأكيدية أن «أولئك الذين يدعمون الحفاظ على هوية إسرائيل بوصفها دولة يهودية، للأمة اليهودية، يشكّلون غالبية بين السكّان اليهود في إسرائيل».

لم يكن المؤتمر المذكور جهدًا فرديًا، فرئيس إسرائيل نفسه، موسىه كاتساف، هو من رحّب بالحضور، وشارك في رعاية المؤتمر كلّ من اللجنة الأميركية اليهودية، ومركز إسرائيل للنمو الاجتماعي الاقتصادي، ووزارة الدفاع الإسرائيلية، والوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية، ومعهد الأمن القومي في جامعة حيفا، ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي التابع لمكتب رئيس الوزراء، وقدم المؤتمر خمسين متحدثًا بمن فيهم مسؤولون حكوميون وعسكريون رفيعو المستوى، ورؤساء وزارة سابقون ولاحقون، وشخصيات من عالم المال والإعلام، علاوة على أكاديميين أميركيين يهود، وعناصر مؤثرة في اللوبي الصهيوني الأمريكي.

لم تكن نتائج بحث هذا المؤتمر ولا التزاماته ظاهرة جديدة في الفكر الصهيوني على الإطلاق، ذلك أنّ الحرص على التفوّق الديموغرافي اليهودي قديم قدم الحركة الصهيونية نفسها. فقد كان مؤسس هذه الحركة ثيودور هرتزل هو من فهم أنّ على اليهود الأوروبيين أن يشكّلوا أغلبية إثنية - عرقية عبر تفوّق ديموغرافي، إذ أكدّ بهدوء ووقار أنّ «تسلّل (اليهود) محكوم بنهاية سيئة، فهو سيتواصل حتى بلوغ اللحظة المحتومة حين يشعر السكّان الأصليون أنهم مهدّدون، فيجبرون الحكومة على وقف تدفق يهود جدد، إنّ الهجرة تبعًا لذلك لا جدوى منها إلّا إذا كان لنا الحقّ المطلق في مواصلة مثل هذه الهجرة»^(١). ولتحقيق هذا ينبغي على المستوطنين اليهود أن يصادروا «بلطف» ممتلكات السكّان الأصليين، وأن يحاولوا أن يحملوا السكّان المعدومين على مغادرة الحدود، وذلك بأن يدبّروا لهم وظائف في بلدان الجوار، وأن يحرموهم في الوقت نفسه من أية وظيفة في بلادنا نحن . . .

Theodor Herzl, *The Jewish State* (New York, Dover Publications, 1988), p (١)

وعلى عملية المصادرة وعملية إزاحة الفقراء أن تجريا بتكتم وحذر... فليتوهم أصحاب الممتلكات غير المنقولة أنهم يغشوننا ببيعهم إيانا أراضي أغلى بكثير من قيمتها الفعلية، غير أننا لن نعود ونبيعهم شيئاً منها^(١).

ولكن قبل إخراج السكّان الأصليين من بلادهم، هنالك حاجة لهم للقيام ببعض المهام الضرورية، «إذا انتقلنا إلى منطقة فيها حيوانات متوحشة لم يعتدها اليهود - كالأفاعي الضخمة وما إلى هنالك - فسأستخدم السكّان الأصليين قبل أن أعطيهم وظائف في دول الجوار، من أجل إبادة هذه الحيوانات»، وسيقدّم اليهود «مكافآت ثمينة مقابل جلود الأفاعي وغير ذلك، ومقابل بيضها أيضًا»^(٢). غير أنّ هذه الخطة لم تتم بالتكتم والحذر اللذين أمل بهما هرتزل، بل إنّ جزءاً من «غزوهم لسوق العمل» الذي كان يفترض بموجبه أن يعمل اليهود وحدهم في الأرض «اليهودية»، تبدّى في حادثة شهيرة. فحين اكتشف المستعمرون الصهاينة عام ١٩٠٨، أنّ شجيرات إحدى الغابات التي أنشئت في منطقة بن شيمون قرب اللدّ، إحياء لذكرى ثيودور هرتزل، كان العرب هم من زرعوها، قاموا باستئصالها ثم أعادوا زرعها من جديد^(٣).

وحقيقة الأمر أنّ الحرص على التفوّق العرقي اليهودي في إسرائيل سائد في جميع المناحي، بحيث نشرت الجريدة الإسرائيلية الروسية البارزة «نوفوستي» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مقالة بقلم إحدى صحافياتها البارزات، وهي ماريان بيلنكي، بعنوان «كيف نجبرهم على الرحيل؟»، واقترحت فيها أن تهدّد الحكومة الإسرائيلية بخضاء العرب من أجل دفعهم

Theodor Herzl, *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, edited by (١) Raphael Patai, and translated by Harry Zohn, Volume I (New York, Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960) p 88.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٨.

See David Hirst, *The Gun and the Olive Branch. The Roots of Violence in (٣) the Middle East* (London, Faber and Faber, 1984) p 25.

إلى مغادرة البلاد. وبحسب الجريدة الإسرائيلىة «هاآرتس»، فإنّ المؤلّفة اقترحت أيضًا «أن تطبّق الطريقة الصينيّة لخفض معدّلات الولادة على السكّان العرب في إسرائيل من أجل خفض معدّلات ولادتهم أيضًا، وبحسب هذه الطريقة يحرم الأشخاص الذين لهم أكثر من ولد من فوائد مختلفة، ويخسرون وظائفهم، ويسلّط عليهم خطر النفي، كما سيتمّ تقديم مكافآت نقدية للشبان الذين يوافقون طوعًا على أن يُخصّوا...».

لاحقًا قال محرّر الجريدة، إنّ نشر هذه المقالة كان «خطأ فادحًا» وفصل المحرّر المسؤول عن نشرها لمدة ثلاثة شهور. غير أنّ «هاآرتس» استغرقت ألى تتلقّى الجريدة «أي ردودٍ من القراء أو من الممثّلين العلنيين للجالية الروسية في إسرائيل»^(١). ولكنّ المستغرب هو أن تستغرب «هاآرتس» من هذه الظاهرة على الإطلاق، فوزير السياحة بني ألون (من حزب موليديت)، الذي حلّ مؤخرًا محلّ الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، الذي اغتيل، اقترح - شأن سلفه - في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أن يطرد جميع المواطنين العرب من إسرائيل^(٢).

وبالإضافة إلى الفلسطينيين الذين فهموا الصهيونية على ما هي عليه حقًا وقاوموها منذ نشأتها في نهاية القرن التاسع عشر^(٣)، ثمة عدد كبير من اليهود الذين رفضوا الحركة الصهيونية لرفضهم خططها المعدة لليهود والفلسطينيين أيضًا؛ ففي زمن مبكر يعود إلى عام ١٩١٩، قدّم جولوس كان، وهو عضو يهودي في الكونغرس عن ولاية سان فرانسيسكو، بيانًا إلى الرئيس ويلسون، صدّق عليه ٢٩٩ يهوديًا، حاخامات وعلمانيين. وقد رُفضت الوثيقة التي

(١) Lily Galili, *Ha'Aretz*, January 28, 2002.

(٢) انظر «خليفة زئيفي يدعو لترحيل الفلسطينيين» في جريدة الحياة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ ص ٤.

(٣) عن المقاومة الفلسطينية، انظر: Rashid Khalidi, *Palestinian Identity, The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997).

أدانت الصهاينة لمحاولتهم فصل اليهود عن الأغيار، ولقلب مجرى التاريخ السائر باتجاه التحرر، ولقيام دولة في فلسطين تقتصر على اليهود، لكون هذا نقيضاً لـ «مبادئ الديمقراطية»^(١). والحق أنّ هناك عدداً من اليهود الأميركيين البارزين، لم يتوقفوا عن الإحساس بالرعب حيال المخطط الصهيوني على امتداد أربعينيات القرن العشرين، فـجيمس ن. روزنبرغ من اللجنة الأميركية اليهودية أدان المخططات الصهيونية لإقامة دولة يهودية صرف على اعتبار ذلك عملاً غير ديموقراطي. وفي مقالة مثيرة ظهرت لاحقاً في الصحافة الأميركية وتدحض الحجج الصهيونية، اعترض روزنبرغ على إلغاء حقوق غير اليهود نتيجة لإنشاء دولة تتسم بنزعة التفوق العرقي اليهودي^(٢) وبسبب السياسات الصهيونية في إسكات أيّ نقد يهودي داخل المنظمات اليهودية الأميركية، وفي تهديد أعضائها في «المؤتمر المركزي للحاخامات الأميركيين» في حزيران/يونيو ١٩٤٣، تخوف الحاخام الإصلاحي لويس والزي (المعادي للصهيونية عداءً ضارياً)، من أن يكون الحاخام الصهيوني الأميركي ستيفان وايز «قد كشف بالطغيان الذي مارسه على الحاخامات الذين لم يمثلوا للإجماع، ما قد يفعله الصهاينة بالعرب»^(٣). وقد واصل الأميركيون اليهود المعادون للصهيونية حتى حلول عام ١٩٤٨ عداؤهم للمخططات العرقية التفوقية اليهودية التي وضعتها الصهيونية، وبعد ذلك التاريخ تقلص أكثر الدعم الذي كانوا قد تلقوه في العقود السابقة أمام حقيقة المذابح النازية (المحرقة) وقيام الدولة ذات النزعة العرقية اليهودية في فلسطين.

أما القوانين التي تحمي التفوق العرقي اليهودي في إسرائيل، فهي قانون العودة (١٩٥٠)، وقانون المواطنة (١٩٥٢)، وقانون الوضع الشرعي

«Protest to Wilson Against Zionist State», *New York Times*, 5 March (١) 1919, 7, cited in Thomas Kolsky, *Jews Against Zionism. The American Council For Judaism, 1942 - 1948*.

.Ibid, p 41 (٢)

.Ibid, p 73 (٣)

(١٩٥٢)، وقانون الممتلكات المتغيّبة (١٩٥٠)، وقانون ممتلكات الدولة (١٩٥٨)، وقانون إدارة الأراضي في إسرائيل (١٩٦٠)، وقانون الإنشاء والبناء (١٩٦٥)، وقوانين أخرى لا تُحصى، فضلاً عن الرمزية اليهودية الحصرية التي تستعرضها إسرائيل، والتي تمتد من علمها اليهودي، ونشيدها الوطني (الذي لا يُخاطب إلا اليهود)، إلى أعيادها الوطنية والممارسات التمييزية المأسسة ضد مواطنيها العرب، غير اليهود، في كل جانب من جوانب الحياة. وبالإضافة إلى كل هذا يواصل المجتمع اليهودي في إسرائيل، والقيادات اليهودية اعتبار نزعة التفوق العرقي اليهودي أمراً بالغ التقديس وغير قابل للتفاوض^(١).

فمؤخراً، عبّر شمعون بيريز، وهو من «حمائم» إسرائيل الرسمية، عن قلقه حيال «الخطر» الديموغرافي الفلسطيني، لكون الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية قد بدأ «يختفي... الأمر الذي قد يؤدي إلى ربط مصائر فلسطيني الضفة الغربية بالإسرائيليين العرب»، وأمل أن يؤجل وصول مئة ألف يهودي إلى إسرائيل من هذا «الخطر» الديموغرافي في السنوات العشر القادمة، لأن «الديموغرافيا ستهزم الجغرافيا» في نهاية المطاف^(٢).

والحق أن ثمة القليل جداً مما يمكن تمييزه بين توجهات كل من بيريز وشارون من جهة، بخصوص هذه النزعة، وتوجهات غولدا مائير من جهة ثانية، وهي التي لم يكن باستطاعتها النوم في أوائل السبعينيات بسبب رعبها من أعداد الفلسطينيين الذي يولدون ويحمل بهم كل ليلة^(٣).

(١) عن قوانين إسرائيل العنصرية ومعاملتها لمواطنيها العرب الفلسطينيين انظر: Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976), and Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State, Israel's Control of National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980).

(٢) «الحياة» ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، ص ٣ «بيريز يحذّر من الخطر الديموغرافي الفلسطيني ويشنّ هجوماً حاداً على النّواب العرب في الكنيست».

(٣) David Hirst, op. cit. p 242 - 243.

وتمضي الحجج الإسرائيلية إلى القول بأنه ليس بمقدور إسرائيل إنهاء احتلال الضفة الغربية وغزة، لأنّ عليها حماية المستوطنين اليهود هناك، ومواصلة سيطرتها التامة على المياه الفلسطينية من أجل استخدام اليهود لها، وضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية من التهديدات التي قد تأتي من دولة فلسطينية مستقلة على الضفة الغربية وغزة. وقد كان هذا الخطاب ركيزة أساسية لـ «عملية السلام» التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، وتوجت بعملية أوسلو عام ١٩٩٣، وركيزة أساسية أيضاً للنتائج الكارثية التي ظلّ الفلسطينيون يخضعون لها طوال السنوات العشر الأخيرة من مفاوضات السلام، وعلى الأخصّ المذابح المنظمة التي أخضعوا لها من جانب جيش الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الصهيونية والاسامية:

استعارت نزعة التفوق العرقي اليهودي في الفكر الصهيوني، منذ ولادتها، الكثير من الخطاب المعادي للسامية؛ فهرتزل، على سبيل المثال، لم يكتب بموافقة المعادين للسامية على أنّ اليهود هم من «سببوا» العدا للسامية – بقوله: «حيث لا توجد (الاسامية)، فإنّ اليهود يحملونها في سياق هجراتهم... إنّ اليهود البائسين يحملون إلى إنكلترا الآن بذور العدا للسامية، وكانوا قد أدخلوها قبلاً إلى أميركا»^(١) – بل يتفق معهم أيضاً في أنّ نهاية العدا للسامية لا تكون إلاّ بإخراج اليهود من المجتمعات غير اليهودية، ومن هنا توفّع هرتزل الصائب بأنّ المعادين للسامية سيهتّون فوراً إلى دعم الصهاينة، وهو ما فعلوه حقاً، بمن فيهم النازيون^(٢). فمثل اللاساميين الأوروبيين، يعتقد الصهاينة بأنّ اليهود الأوروبيين، بخلاف المسيحيين الأوروبيين، ليسوا بأوروبيين، وإنّما غرباء يتوجّب عليهم الخروج من أوروبا

(١) Theodor Herzl , *The Jewish State*, cp, cit, p 75

(٢) Ibid, p 93

وتركها إلى أهلها «الحقيقيين» وأن «يُعادوا» إلى وطنهم هم في فلسطين. وها هم اليهود الإسرائيليون التفوّقيون يحيون الأفكار المعادية للسامية التي انتشرت عند منعطف القرن، واهتمت اليهود بالسعي إلى السيطرة على العالم. ومن كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» السيئ الصيت، الذي صدر زمن قيصر روسيا، إلى الدعاية النازية الإبادية، كان مفهوم اليهود كشعب «متعطلش إلى القوّة» جزءاً لا يتجزأ من معجم الحقد المعادي للسامية. واليوم يبدو أنّ اليهود الإسرائيليين التفوّقيين يتفوقون مع المعادين للسامية بأنه لو صحّ أنّ اليهود لا يسيطرون على العالم، فهم يسيطرون على أميركا على الأقلّ. في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نشرت الجريدة الإسرائيلية «معاريف» تقريراً عن «اليهود الذين يديرون حكومة كلينتون»، ولاحظت نموّاً في «القوّة اليهودية» لحكومة الولايات المتّحدة منذ سنوات حكم الرئيس ريغان. ومع أنّ الجريدة أكّدت أنّ اليهود الأميركيين كانوا يتمتعون بمواقع أساسية في ما يخصّ سياسة الولايات المتّحدة إزاء الشرق الأوسط قبل قدوم كلينتون، فإنّ «القوّة اليهودية» توسّعت بشكل ملحوظ أثناء إدارة هذا الأخير، إذ علاوة على نائب مستشار الأمن القومي صموئيل برغر، ومستشار نائب الرئيس للأمن القومي ليون برث، ثمة ٧ من أصل ١١ من أعضاء مجلس الأمن القومي يهود، ولقد وضعهم كلينتون خصيصاً في أكثر المفاصل الحساسة في الإدارات الأمنية والخارجية الأميركية. وتعلن المقالة بفخر كيف أنّ اليهود الأميركيين يعتلون قمة المناصب التي تتولّى سياسة الولايات المتّحدة، ليس في الشرق الأوسط وحده بل في إفريقيا وجنوبي آسيا وأوروبا الغربية وأميركا اللاتينية أيضاً. وتزوّد المقالة قراءها بنبذة عن عدد كبير ممّن يُسمّون «اليهود الدافئين»، أي اليهود الذين يتماهون مع المصالح اليهودية والمُعرّفة على أنّها مصالح إسرائيلية، ولكي لا نظنّ أنّ هذه «القوّة اليهودية» المزعومة مقتصرة على الحزب الديمقراطي وحده، فإنّ المقالة تشرح «أنّ هناك الكثير من اليهود الدافئين الذين يتّجهون إلى تولّي مناصب عليا في الحزب الجمهوري أيضاً».

وتورد المقالة أنّ حاخامًا مقرّه في واشنطن دي سي يؤكّد «أننا للمرة الأولى في التاريخ الأميركي لا نشعر بأننا نعيش في الشتات، فلم يعد للولايات المتحدة حكومة من الأغيار (الغوييم)، بل باتت لها إدارة، اليهود فيها شركاء كاملون في صناعة القرار على المستويات كافة»^(١).

وقد تملّك كاتب المقالة اليهودي الإسرائيلي إعجاب شديد بمدى «يهودية» الحكومة الأميركية في زمنه، إلى حدّ أنّه حين اتّصل هاتفياً بوزارة الخارجية ليطلب موجزاً من الشخص المعني عن أزمة هايتي في ذلك الوقت، فأحالوه «على يهودا ميرسكي، فعرفت عن نفسي أمام سكرتيره، فجأة التقط أحدهم سماعة الهاتف، ثم سمعت صوتاً يقول بلهجة عبرية إسرائيلية متقنة: «صباح الخير كيف أستطيع أن أساعدك؟». لوهلة ظننت أنني اتّصلت خطأ بوزارة الخارجية الإسرائيلية»^(٢).

هذا التلاقي الأيديولوجي الكبير بين المعادين للسامية واليهود التفوقيين في إسرائيل لا يدعو إلى العجب كثيراً إذا فهمنا أنّ المشروع الصهيوني يصبو إلى تحويل اليهودي إلى اللّاسامي^(٣). من اليقين أنّه لم يكن لزعيم أميركي يهودي أو لجريدة أميركية محترمة، يهودية أو غير يهودية، أن ينشرا مقالة معادية للسامية من عيار مقالة معاريف المذكورة أعلاه، غير أنّ هذا لا يعني أنّ قادة اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة لا ينفكون عن التباهي بتأثيرهم

Avinoam Bar-Yosef, «The Jews who Run Clinton's Cabinet,» *Ma'ariv*, 2 (١) September 1994, Reproduced in *Journal of Palestine Studies*, No. 94, (Winter 1995), p 148 - 151.

. Ibid (٢)

(٣) عن نواطؤ الصهيونية مع اللّاسامية واستخدامها اللّاساميين نموذجاً انظر: Michael Selzer, *The Aryanization of the Jewish State* (New York: Black Star, 1967). Also see Joseph Massad, «The Post - Colonial» Colony, Time, Space and Bodies in Palestine/Israel 'in the Pre-Occupation of Post- Colonial Studies, Edited by Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri - Crocks (North Carolina: Duke University Press 2000).

الحاسم على السياسة الأميركية في الكونغرس والبيت الأبيض، وهذا ما فعلوه بشكل منتظم منذ نهاية السبعينيات^(١).

ولكن ما تغفله هذه المفهومات المعادية للسامية هو أنّ «اللوبي اليهودي» ليس جباراً في الولايات المتحدة، إلاّ لأنّ دعاواه الأساسية تدور حول دفع مصالح الولايات المتحدة قُدماً، ولأنّ دعم تلك الدعاوى لإسرائيل تأتي في سياق دعمها للاستراتيجية الأميركية الشاملة في الشرق الأوسط. وبهذا يؤدي «اللوبي اليهودي» الدور الذي سبق للوبي الصيني أن أدّاه في الخمسينيات من القرن العشرين، وما زال يؤديه اللوبي الكوبي حتى اليوم. وحقيقة أنّ اللوبي اليهودي أعتى من أيّ لوبي آخر في واشنطن، إنّما تشهد على أهميّة إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية، لا على وجود «قوة يهودية» مزعومة، مستقلة، وغريبة عن المصالح القومية الأميركية.

حين يقبل التفوّقيون الإسرائيليون توصيفات اليهود المعادية للسامية والمنافية للعقل، والقائلة بأنّ اليهود «يتحكّمون بالعالم»، فإنّهم يخفّقون في أن يروا أنّ المدى البعيد الذي بلغه الأميركيون اليهود في أن يتمثّلوا في الحكومة الأميركية، إنّما هو المدى الذي تمّ استيعابهم فيه ليكونوا جزءاً من طبقة أميركية بيضاء، ويخفّقون أيضاً في أن يروا إلى أيّ حدّ تمّ دمج يهوديتهم - سواء أكانت «دافئة» أم باردة - في الهوية الأميركية^(٢).

فالحقّ أنّ اليهود الأميركيين الذين يعملون في الحكومة الأميركية ليسوا

(١) عن اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة انظر: Paul Findley, *The Dare to speak out, People and Institutions Confront Israel's Lobby* (New York: Lawrence Hill and Company, 1995) and Edward Tivnan, *The Lobby, Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Touchstone Books, 1988).

(٢) في هذا الصدد انظر: Karen Brodtkin, *How Jews Became White Folks & What that says about Race in America* (New Brunswick, Rutgers University Press, 1998).

أكثر تأييداً لإسرائيل من نظرائهم المسيحيين، ولئن حدث أنهم أكثر منهم تأييداً لإسرائيل، فذلك يعود بالأحرى إلى إيمانهم بأنّ دعم إسرائيل يندرج في خدمة مصالح أميركا العليا. والخطر الحقيقي الناجم عن هذه الآراء التفوقيّة العرقيّة المعادية للساميّة، يكمن في الأثر الذي قد تسبّبه لحيوات اليهود الأميركيين وأرزاقهم (مؤمنين بتلك النزعة كانوا أم غير مؤمنين) إن تبناها الأميركيون المعادون للساميّة وأصدقائهم. فبحسب نظرة أصحاب هذه النزعة إلى العالم، وبالتساوق مع الخطاب المعادي للساميّة، لن يكون اليهود متفوقين على السكّان الفلسطينيين الأصليين الذين احتلّوا أراضيهم ويجب أن يواصلوا احتلالهم إيّاها، فحسب، وإنّما سيُقال بأنّ اليهود سيكونون متفوقين على مستوى الكرة الأرضيّة جمعاء، وهكذا يكون التواطؤ بين الصهيونيّة واللاساميّة قد بلغ أقصى مداه.

أمّا بصدد المشروع الصهيوني القاضي بتحويل اليهود إلى لاساميين، فقد كان ذلك واضحاً منذ وقت مبكر، حين قبل مفكّرون يهود من الهاسكالا (فكر النهضة اليهوديّة الأوروبيّة في القرن التاسع عشر) أو المسكيلم، أمثال سمولنسكن، ممّن كانوا ذوي تأثير كبير في المفكّرين الصهاينة، توصيفات لليهود معادية للساميّة، كالقول بأنّ اليهود «وسخون» و«قروسطيون» و«خرافيون» و«متخثون». وقد وصف هرتزل نفسه اليهود الفرنسيين في يومياته على النحو التالي: «ألقيت نظرة على يهود باريس، فرأيت شبيهاً في وجوههم كأنّهم ينتمون إلى عائلة واحدة: أنوف مشوّهة وبارزة، وعيون مختلصة وماكرة»^(١).

فمن أجل تحويل اليهود من «رجال مخثين» كما عدّتهم الصهيونيّة، والنزعة المعادية للساميّة، إلى رجال ذكوريين مصمّمين تبعاً للنموذج المعادي للساميّة، بنى ماركس نوردواو المنظر الصهيوني عند منعطف القرن العشرين،

. *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, cp, cit, Vol. I, p 11 (١)

نوادي جمنازيّة للرجال اليهود^(١)، وقد تمّت هندسة «نوادي بار كوخبا» النورداوية، كما سبق وناقشنا، من أجل «إعادة» الذكور اليهود جسدياً إلى ما كان عليه - زعمًا - أسلافهم العبرانيون الذين كانوا محاربين رياضيين كالإغريق، ذلك أنّه قد اعتقد أنّ الذكور من اليهود المعاصرين هم «متخثّون» كما صوّرتهم الادّعاءات المعادية للساميّة (المزيد من التفاصيل في الفصل الأخير).

أمّا بشأن نزعة التفوّق العرقي اليهودي على الفلسطينيين، فقد باتت هذه جزءاً لا يتجزأ من خطاب عالمي عن التمييز العرقي اليهودي، اخترق الحقل الأكاديمي نفسه. ويندرج في هذا السياق «سحب» ورقة بحث أساسية جديدة من مجلة علمية بارزة، هي مجلة هيومان إيمنيولوجي (المناعات البشرية)، وتبيّن الورقة أنّ اليهود والفلسطينيين متطابقون تقريباً من الناحية الجينية (الوراثية)، وتتضمّن هذه الورقة وعنوانها «أصل الفلسطينيين وعلاقتهم الجينية بشعوب متوسطة أخرى» دراسة الاختلافات الوراثية في جينات أجهزة المناعة بين شعوب الشرق الأوسط. وبحسب صحيفة لندن أوبزيرفر «فإنّ الفريق، على غرار أبحاث مبكرة، لم يجد أية معطيات تدعم فكرة تميّز الشعب اليهودي جينياً عن الشعوب الأخرى في المنطقة، وبهذا يتحدّى الفريق المزاعم التي تقول بأنّ اليهود شعب مميّز ومختار، وبأنّ اليهوديّة لا يمكن إلّا أن تورث». ولكن نظراً لاعتراضات ضخمة، ولتهديدات عدد كبير

See Max Nordau, «Jewry of Muscle.» translation of Muskeljudentum,» in (١) *Judische Turnzeitung* (June 1903), in Pall Menders-Flohm and Jehuda Reinharz, eds, *The Jew in the Modern World, A Documentary History* (Oxford, Oxford University Press, 1980) p 434 - 435.

George Mosse, *Confronting the Nation, Jewish and Western Nationalism* (Hanover, Brandeis University Press, published by the University press of New England, 1993) p 161 - 175. Also see Paul Breines, *Tough Jews, Political Fantasies and the Moral Dilemma of American Jewry* (New York, Basic Books 1991).

من أعضاء هيئة تحرير المجلة بالاستقالة، ردّت رئيسة تحرير المجلة بسرعة قائلة: «لقد تمّ حثّ الأكاديميين الذين تلقّوا نسخًا من هيومان إيمونولوجي على تمزيق الصفحات المهينة ورميها»، وهذا «أذهل» المؤلف الرئيسي للمقالة وهو عالم الوراثة الإسباني البروفسور أنطونيو أرناث - فيينا. وتضيف «لندن أوبزيرفر»:

«تدعي رئيسة تحرير المجلة نيكول سوسيو - فوكا من جامعة كولومبيا في نيويورك، أنّ المقالة أثارت عاصفة من الاحتجاجات على خطّها السياسي المتطرف إلى حدّ أنّها أُجبرت على إنكارها، فأزيلت المقالة من موقع هيومان إيمونولوجي على شبكة الإنترنت، وبعثت رسائل إلى المكتبات والجامعات في العالم أجمع تطلب منها أن تتجاهل أو الأفضل أن تنتزع انتزاعًا الصفحات المتعلقة بهذا الأمر. وقد طُرد أرناث - فيينا من هيئة تحرير المجلة، كما وأخبرت دوللي تيان، رئيسة الجمعية الأميركية التي تدير المجلة، مشركيها بأنّ الجمعية قد شعرت «بالاستياء والإحراج»^(١).

حلول عمليّة؟

تصوّر الصحافة الدوليّة والخطاب الرسمي الإسرائيلي رفض إسرائيل المتواصل لتبديل طبيعتها اليهوديّة العرقية التفرّقة، أو لتبديل سياساتها العنصريّة تجاه الشعب الفلسطيني، على أنّه دفاع عن مبادئ إسرائيل «الديموقراطيّة»، وعن شعب يهودي توقّف اضطهاده التاريخي لمجرّد دخول الصهيونيّة على الخطّ، ولكنّ السبيل الوحيد لكي تكتسب هذه الأقوال آية قوّة إنّما هو في سياق الالتزام الدولي (اقرأ الغربي) بالتفرّقة اليهوديّة، حيث يعتبر اليهود كأوروبيين بيضًا يدافعون عن القيم والحضارة الأوروبيّة البيضاء ضدّ قطعان العرب البدائيين. فالحجر الأساس في الفكر التفرّقي العرقي

Rabin Mckie, Science editor, *The Observer*, «Journal Axes Genre (١) Research on Jews and Palestinian, 25 November 2001.

اليهودي، هو الالتزام بإنشاء دولة يهودية يكون لليهود فيها (أكانوا «شعباً مختاراً»، أم أوروبيين يحملون رسالة تمدينية^(١))، أم مجموعة مضطهدة تاريخياً ينبغي تحريرها أيًا يكن الثمن^(٢))، حقوق تفوق حقوق الأغيار وكل ما يستتبع مثل هذا النظام التفوقي العرقي من عدّة وعتاد. إنّ التفوّقيّة اليهودية هي ما يجعل قضية إسرائيل بوصف هذه الدولة يهودية بدلاً من أن تكون إسرائيلية، أمراً بالغ التقديس، لا يمكن تبديله، لأنّ ذلك سيكون شأنًا غير براغماتي، وإنّ التزام هذه النزعة هو ما يجعل من عودة اللاجئين الفلسطينيين «خطرًا ديموغرافياً» يهدّد الغالبية اليهودية في إسرائيل (وهي غالبية باتت كذلك تحديداً لأنّ الفلسطينيين الذين يسعون اليوم إلى العودة إلى أراضيهم وبيوتهم التي قد سبق أن طردوا منها أصلاً). وإنّ ذلك الالتزام هو الذي يواصل شرعنة معاملة الفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨ كمواطنين من الدرجة الثالثة، وهو الذي يشرّع استمرار الاحتلال صمّام أمان أمام التهديدات الموجهة إلى إسرائيل كدولة عرقية تميّزية يهودية.

إذا أزلنا ذلك الالتزام بالتفوّقيّة، غداً أسهل بكثير إيجاد حلّ للصراع الذي فرضته الصهيونية على الفلسطينيين، فلنتخيل عالمًا لا يعود فيه غالبية اليهود الإسرائيليين ويهود الشتات، ومن يدعمهم من الأغيار، ملتزمين بنزعة التفوق العرقي اليهودي، في هذه الحال ستصبح إسرائيل دولة ثنائية القومية تعامل مواطنيها على قدم المساواة، فتسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إليها لأنهم

(١) تحدّث هرتزل عن مستقبل الدولة اليهودية كجزء من متراس لأوروبا ضدّ آسيا، وكقاعدة أمامية للحضارة في مواجهة البربرية انظر: *The Jewish State*, cp, cit, p 96.

(٢) عن استخدام الصهيونية للاضطهاد اليهودي، بما في ذلك الهولوكوست تبريراً لجرائمها انظر: Joseph Massad, 'Palestinians and Jewish History, Recognition or Submission' *Journal of Palestine Studies*, No 117, Fall 2000، وقد أعيد نشر هذا المقال في ملحق جريدة «النهار» على حلقتين «الفلسطينيون والمحركة اليهودية الأيديولوجيا الصهيونية غلبت الحقيقة»، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والنكبة والمحركة اليهودية الربط المستحيل، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

لن يشكّلوا خطرًا ديموغرافيًا على نزعة الهيمنة اليهودية العرقية، ولن يكون على إسرائيل أن تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة لأنها لن تعود إذا ملتزمة سياسة الاستعمار اليهودي للأرض الفلسطينية أو سياسة سرقة المياه الفلسطينية، لأنّ إسرائيل لن تخشى بعد ذلك على أمنها وإذاك، يستطيع الفلسطينيون أن تكون لهم دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أو قد يختارون - جنبًا إلى جنب مع الإسرائيليين - دولة ثنائية القومية على كامل حدود فلسطين التاريخية.

كيف يأتي ذلك؟

لقد انتهت الهيمنة البيضاء المأسوسة في الولايات المتحدة وفي جنوبي إفريقيا، حين باتت كلفة المحافظة عليها أبهظ من أن يتحمّلها العنصريون البيض في كلا البلدين.

واليوم لن يجد المرء إلا أقلية ضئيلة من الناس يجهرون بارتياح بأنهم دعموا يومًا نزعة التفوق العرقي الأبيض، مع أنهم سبق أن جهروا بذلك وبارتياح كبير قبل بضع سنوات. والحال أنّ التفوقيين الإسرائيليين، حكمًا ومواطنين، لم يدفعوا كثيرًا ثمن احتفاظهم بهذه النزعة، وهم اليوم لا يكتفون بالاحتفاظ بالأرض التي احتلّوها، بل يواصلون توسيعها، ولا يكتفون بانتزاع ما يقيم أودهم بل ازدهروا على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد كان على الفلسطينيين أن يدفعوا بأنفسهم، وإلى يومنا هذا، ثمن الحفاظ على التفوقية العرقية اليهودية. ولن يتخلّى اليهود الإسرائيليون عن هذه التفوقية إلا بعد جعل كلفتها باهظة الثمن جدًا، وهذا يكون بمواصلة مقاومة الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ لكافة المؤسسات المدنية والعسكرية الداعمة لنزعة الهيمنة العرقية اليهودية، وبممارسة مختلف أشكال الضغوط الدولية، بما في ذلك سحب الاستثمارات

الدوليّة من إسرائيل، وفرض حصار اقتصادي عالمي على هذا البلد، ومقاطعته ثقافيًا وسياحيًا، وعزله دبلوماسيًا على مستوى العالم. عندها، وعندها فقط، سيقتنع غالبية الإسرائيليين اليهود بأنّ كلفة هذه النزعة أبهظ من أن يتحمّلوها، وسيصبحون أكثر استعدادًا للتبرؤ علنًا منها، وأكثر راحة في الزعم - شأن نظرائهم البيض في جنوب إفريقيا والولايات المتّحدة - أنّهم لم يدعموها يومًا أصلاً.

من المؤسف حقًا أن تكون إسرائيل قد حظيت منذ نهاية السبعينيّات بالاعتراف بحقّها المزعوم في أن تكون دولة يهوديّة عنصريّة من قبّل مصر، ومنذ أوائل التسعينيّات من قبل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة ذاتها، وفي شباط/فبراير الماضي حظيت إسرائيل باستعداد العالم العربيّ أجمع، المجتمع في قمّته المنعقدة في بيروت، بالاعتراف بحقّها المزعوم في أن تكون دولة عنصريّة شريطة أن تنسحب من الأراضي الفلسطينيّة التي احتلتها عام ١٩٦٧.

في هذا السياق السياسي الدولي الراهن، قد يبدو الحلّ المطروح في هذا الفصل «غير براغماتي»، غير أنّه ليس أقلّ براغماتيّة من «عملية السلام» المتداعية التي يتواصل تسويقها للعالم وللشعب الفلسطيني بوصفها أمرًا براغماتيًا. إنّ كلّ الحلول التي تتجاهل الإبقاء على نزعة الهيمنة العرقية اليهوديّة في إسرائيل ستفشّل لا محالة. وما لم يصبح إلغاء هذه النزعة هو الهدف الرئيسي لـ «عملية سلام» حقيقيّة، فإنّ كلّ الحلول الأخرى لن تؤدّي إلّا إلى تكريس الصراع.

الفصل العاشر

التاريخ على المحكّ (*)

جوزيف مسعد وبيني موريس يناقشان الشرق الأوسط

مقدمة

إذا كان هنالك القليل من الحوار الهادف في السنوات الأخيرة بين القادة السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإنّ مدى التبادل الفكري عبر أكثر المسائل الدبلوماسية المستعصية في العالم كان هو الآخر متواضعًا بجلاء؛ إذ ليس هنالك من تبادل للآراء بين الطرفين، «إنّ أكثر السمات إرباكًا للصراع الصهيوني - الفلسطيني»، بالنسبة للمفكر الأكاديمي والكاتب الفلسطيني إدوارد سعيد «هو التعارض شبه التام بين وجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينية السائدة... إذ لا توجد وبكلّ بساطة أرضية مشتركة، ولا سرد مشترك، ولا مساحة محتملة للمصالحة الحقيقية».

وقد اقترح سعيد في المقالة المنشورة نفسها في «لندن ريفيو أوف بوكس»

(*) تمّ نشر هذه المناظرة لأول مرة عام ٢٠٠٢.

(London Review of Books) عدد (١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٠)، أن يقوم مؤرّخون ومثقفون فلسطينيون وإسرائيليون ذوو مكانة بعقد سلسلة من اللقاءات «لمحاولة الاتّفاق على اليسير من الحقيقة حول هذا الصراع... والتي ربّما تتكشف بدورها عن مخرج من المأزق الحالي»، أي أنّها ليست لجنة حقيقة ومصالحة، في الوقت الحاضر على الأقلّ، ولكن ربّما شيء على غرار «لجنة حقائق تاريخية وعدالة سياسيّة».

إنّ الطريقة الواضحة لاختبار مدى ما يحمل عرض إدوارد سعيد من إمكانيّات هو فتح نقاش بين أكاديميين فلسطينيين وإسرائيليين بارزين، وهذا ما قد فعلته «History Workshop Journal» مجلة ورشة التاريخ، لا سيّما أنّ جوزيف مسعد هو زميل لإدوارد سعيد في جامعة كولومبيا في نيويورك، حيث يعمل كأستاذ مساعد في تدريس السياسة العربيّة الحديثة والتاريخ الثقافي، ومن أحدث إصداراته «تأثيرات كُلوْنِيّاليّة: تشكّل الهويّة الوطنيّة في الأردن» (نيويورك، ٢٠٠١)، وقد كان في عمان إبان تسجيل هذا النقاش في تمّوز/ يوليو ٢٠٠١، أمّا بيني موريس، أستاذ التاريخ في جامعة بن غوريون في إسرائيل، فيعتبر وآفي شلايم، ربّما، أبرز الممارسين لما يُدعى بمدرسة التاريخ الإسرائيليّة «الجديدة» أو «التصحيحيّة»، وهو مؤلّف «ضحايا صالحون: تاريخ الصراع الصهيوني - العربي، ١٨٨١ - ١٩٩٩» (لندن، ٢٠٠٠)، وقد شارك في السجال من كليّة دارتموث في نيوانجلند، حيث يعمل كأستاذ زائر، ولم يلتق البروفسور مسعد والبروفسور موريس قبل هذه المحادثة، وقد أُتيحت الفرصة ليكلّاً المشاركين لمراجعة وتصحيح مساهمتهما، فيما قُمت بترؤس وإدارة الحوار من لندن على خطّ المؤتمرات الهاتفية.

أندرو وايتلاند

أو: بروفسور موريس - أنت ممارس ومطبّق بارز للتأريخ «الجديد»، التاريخ التصحيحي، في إسرائيل، ما هو الجديد والتصحيحي في ذلك وما هي دوافعه السياسيّة؟

بيني موريس: لنبداً بما أسميته الدافع السياسي من وراء التأريخ الجديد - أعتقد بأن ذلك يعتمد على من تتحدث إليه؛ إذ باعتقادي أنّ بعض المؤرخين الجدد كانوا مدفوعين، وما زالوا، بدوافع سياسية في كتاباتهم التاريخية، وبالنسبة لي، أودّ أن أعتقد بأنني لست كذلك - وبأنني أكتب تاريخاً غير مرتبط بمعتقداتي السياسية. ففي رأيي، يجب أن يكون الدافع الوحيد من وراء كتابة التاريخ، هو الوصول إلى الحقيقة، الحقيقة التاريخية - لاكتشاف ما قد حصل فعلياً، ووصف ما جرى، وتحليل وتفسير كلّ ذلك، مع طرح السياسة الحالية جانباً.

لقد نشأ التأريخ الجديد بحدّ ذاته في إسرائيل في الثمانينيات، عندما أُتيح لدفعة غير متجانسة من المؤرخين الشباب نسبياً - في الثلاثينيات والأربعينيات من العمر آنذاك - الدخول إلى الأرشيفات الإسرائيلية. وقد بدؤوا ينشر أبحاثهم في الثمانينيات، تماشياً مع مبدأ الثلاثين عاماً، كما هو قائم في أغلب الديمقراطيات، وذلك حول ما قد جرى في غضون وحوالي عام ١٩٤٨ [وقت تأسيس دولة إسرائيل]. وقد أفضى فتح الأوراق هذا، مقترناً بمعاينتها من قبل مؤرخين شباب نسبياً، ومن غير الملتزمين إلى حدّ بعيد بالأيديولوجيا والرؤية الصهيونية كما المؤرخين الإسرائيليين السابقين، إلى كتابة تأريخ جديد حول ما حدث عام ١٩٤٨، وبالتوسّع حول الصراع الإسرائيلي - العربي عموماً. باختصار، لقد قاد هذا التأريخ الجديد أساساً، كونه نظرة جديدة على تاريخ دولة إسرائيل والحركة الصهيونية التي تقدّمتها، وكذلك إعادة النظر في ما تلا من سنوات حول أحداث جرت في الخمسينيات والستينيات، إلى تقويض التأريخ الصهيوني الرسمي الذي قد ساد في إسرائيل، في الجامعات والصحف وغيرها، في غضون الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. وكذلك، قوّض في رأيي معتقدات التأريخ العربي التقليدي، والرسمي أبداً، بخصوص ما جرى عام ١٩٤٨.

د. مسعد، كيف تنظر إلى التاريخ الإسرائيلي الجديد، وهل تعتقد بأنه يطرح إمكانية تقريب تقليدين للتاريخ، أي العربي والإسرائيلي؟

جوزيف مسعد: أعتقد بأن المؤرخين الجدد أو المؤرخين التصحيحيين في إسرائيل قد اقتربوا أكثر من الرواية الفلسطينية وبعض الروايات العربية للأحداث التاريخية التي غدت معروفة منذ انطلاق الحركة الصهيونية، وبشكل أهم منذ ١٩٤٨ وصاعدًا، وقد جاء الكثير مما ظهر إلى النور من أرشيف دولة إسرائيل، ذلك الأرشيف الذي اعتمد عليه جُلّ أولئك المؤرخين، مؤيدًا بأكثر من جانب، للكثير من المطالبات والآراء الجدلية التي طرحها المؤرخون العرب والفلسطينيون منذ الخمسينيات، هذه الادعاءات التي هوجمت باستمرار من قبل الأكاديمية الإسرائيلية على أنها مجرد دعاية صرفة.

لكن من الواضح بأن هنالك الكثير من التباينات التي ما تزال متبقية بين الرواية الفلسطينية السائدة للتاريخ بالدرجة الأولى، وبعض المؤرخين الإسرائيليين، وأنا على قناعة من وجود دافع سياسي، وتأثير سياسي، حاضر في كتابات أولئك المؤرخين الإسرائيليين. وكذلك أعتقد بأن آراء المرء السياسية تحكم خيارات البحث، وتحكم الرؤية التأويلية للأدلة وكيفية انتقاء المرء لهذه الأدلة، ولذلك، وبالرغم من أنني آخذ بكلام السيد موريس بأنه يسعى واعيًا لتفادي تضمين آرائه السياسية في أسلوب كتابته للتاريخ، يبقى أن الكثير من المعطيات التاريخية التي يحملها المرء تدخل لاشعوريًا، في خياراته عند كتابة التاريخ.

بروفسور موريس، إن كتاباتك، وكتابات آفي شلايم، حول عام ١٩٤٨ خاصة، تعترف بظلم تاريخي. ولكن هل هو ببساطة مجرد اعتراف، أم اعتراف لا بد أن يُفضي إلى معالجة لهذا الظلم؟

بيني موريس: أنا لا أستخدم كلمة «ظلم» وأنا فعليًا لن أستخدم كلمة «ظلم» فيما يتعلّق بما حصل عام ١٩٤٨، إذ يمكنك القول بأنه كان هنالك ظلم في هجوم الدول العربية في ١٥ أيار/مايو و١٦ أيار/مايو، على دولة إسرائيل الوليدة في انتهاك لقرار التقسيم الصادر عن الأمم

المتّحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، إذ يمكن أن يُدعى هذا ظلمًا أيضًا. فلماذا قامت الدول العربيّة فجأة بمهاجمة دولة جديدة مُنحت الضمانة بالوجود من قبل المجتمع الدولي؟

إنّك تتحدّث طبعًا، عن الظلم الذي حاق بالفلسطينيين ممّن أصبح العديد منهم، لاجئين عام ١٩٤٨. ولكن بإمكانك ليّ هذا وتحويله بالقول بأنّهم كانوا البادئين بالحرب، فهم من بدأ بإطلاق النار، وهم من رفض قرار الأمم المتّحدة، ممّا أفضى إلى نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الناجمة عن هذه الحرب، لذا لا أستخدم كلمة «ظلم»، وأحاول أن أنظر إلى التاريخ بتجرّد، ساعيًا لفرز ما جرى، ولماذا جرى، وكيف تصرفّ للناس، وهكذا.

أريد فقط أن أضيف ملاحظة واحدة لشيء قاله د. مسعد - فأنا أتفق معه فقط حول اختيار الموضوع بالنسبة للمؤرّخين كتوظيف لسياساتهم، وأيديولوجيّاتهم، ونشأتهم وهكذا. باختصار، قد يكون من المرجّح أنّ أيّ مؤرّخ يميني في إسرائيل ما كان سيصادف، ولا سيختار، في الثمانينيّات الكتابة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بينما أنا قمت بذلك، كوني كنت أميل أكثر إلى وسط الطيف السياسي أو يساره، لذلك أعتقد بأنّ اختيار الموضوع يلعب دورًا هنا. لكن بالنسبة للممارسة الفعلية للكتابة - قد يكون هنالك عوامل لاشعوريّة، ولكنّي أحاول شعوريًا أن أنأى بعيدًا عن قناعاتي السياسيّة. وأنا أعتقد جازمًا بأنّ هنالك ما يعتبر حقيقة تاريخيّة، وليس مجرد سرديات مختلفة، بعضها قد يكون أقرب إلى الحقيقة وبعضها أقلّ قربًا، بعضها كُتب بشكل أفضل وبعضها كُتب بشكل أسوأ، بعضها تاريخ جيّد، وبعضها تاريخ سيّئ - هكذا أنا أراها، وليس جميعها خليطًا واحدًا كبيرًا بقيم متساوية، وبالتالي بلا قيم متساوية أيضًا.

جوزيف مسعد: أعتقد بأنّ تأكيد البروفسور موريس - بأنّه يمكن اعتبار أنّ الظلم قد ارتكب برفض الفلسطينيين لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ - يوضح النقطة

التي كنت أحاول سوقها من قبل؛ فقد كان هذا القرار بذاته فرضاً لإجراء عالمي ظالم بحقّ الشعب الفلسطيني. وإنّ تعبيره يفيدني بأنّه متمسك حقاً بمواقف سياسيّة معيّنة توجه انتقاءه للوقائع والتأويلات؛ بل إنّ الكثير ممّا قاله هو في الواقع جزء لا يتجزأ من الأيديولوجيا المهيمنة، والدفاع الرسمي الذي تستخدمه دولة إسرائيل وإعلامها باستمرار، انطلاقاً من عام ١٩٤٨. إنّ هذه هي الأسطورة، التي قد فضح زيفها بعض المؤرّخين في إسرائيل، بأنّ الفلسطينيين كانوا وحدهم من رفض قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وكانّ الحركة الصهيونيّة كانت ستكون فرحة جداً بالسلام وحلّ الدولتين. إنّنا نعلم بأنّ هذه لم تكن المحضلة، ونعلم بأنّ الدول العربيّة، على سبيل المثال، التي هاجمت حقاً دولة إسرائيل الجديدة عام ١٩٤٨، قامت بذلك بعد ستّة إلى سبعة أشهر من الطرد الممنهج للسكّان الفلسطينيين من قبل القوى الصهيونيّة. إذًا، كانت هنالك بالفعل ذريعة للحرب لدى الدول العربيّة.

وعليّنا أن نكون حذرين أكثر في ما يتعلّق بالتفاصيل، إذ إنّ بعض الدول العربيّة لم تقم حقيقةً بمهاجمة دولة إسرائيل، وإنّما هاجمت، أو حاولت أن تُدافع عن ذلك الجزء من فلسطين الذي أفرده قرار التقسيم للدولة الفلسطينيّة. فعلى سبيل المثال لم يهاجم الجيش الأردني عام ١٩٤٨ سوى القدس الشرقيّة (والتي افترض أن تكون بحسب قرار التقسيم *corpus separatum*، أي كياناً منفصلاً تحت مظلة الأمم المتّحدة). لذلك، فقد حاول ببساطة أن يحافظ طوال الحرب على مواقع داخل المناطق التي حُدّدت للفلسطينيين. إذًا، هنالك كلّ تلك الأساطير المهيمنة على المشهد الإسرائيلي، سواء الرسمي منه أو الأكاديمي، والتي يبدو أنّه يُعاد إنتاجها من خلال الإجابات التي يقدّمها البروفسور موريس الآن. وأنا أعتقد بأنّها تدلّل على أنّ سياسات المرء تؤثر حقاً في انتقاء المرء للوقائع في جوانب عدّة.

فما هو المنطوق لما يمكن أن نعتبره عدالة ولما يفتقر إلى الظلم؟ هل هو على سبيل المثال، المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين منذ نهايات القرن التاسع عشر وصاعدًا، والذي بلغ ذروته عام ١٩٤٨ بإنشاء الدولة؟ أم يجدر بنا أن ننظر إلى الإجراء العالمي عام ١٩٤٧، وأعني قرار التقسيم، على أنّه حقًا إجراء شرعي، وقد جرّ الفلسطينيون برفضهم إياه الظلم على أنفسهم على حين غرة؟

ابني موريس: انظر، هنالك وقائع بعيدًا عن الأساطير. يمكنك أن تعتقد بأنّ الفكر الصهيوني المهيمن قد استحوذ على عقلي تمامًا، ويمكنك أن أعتقد بأنّ الخطّ الرسمي الفلسطيني قد استحوذ على عقلك تمامًا بما فيه إعاقة للتاريخ الجيد، ولكن هنالك حقائق من الواجب ترسيخها، إحداها في غاية البساطة، وهي قيام السلطات الفلسطينية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، - أي اللجنة العربية العليا والقيادة الفلسطينية تحت إمرة أمين الحسيني - برفض قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، رفض ما اعتقدته الأمم المتحدة صفقة عادلة بالنسبة للفلسطينيين، ومن ثم بدأوا بإطلاق النار على الإسرائيليين، وقتل الإسرائيليين. فبذلك هم من ابتدأ العنف الذي تفاقم إلى حرب أهلية. إنّ حقيقة كون الصهاينة قد انتصروا في النهاية ودفعوا بشكل ما الفلسطينيين خارجًا، هو أيضًا حقيقة، ولا أحد ينكر ذلك، ولكن فيما يتعلّق بأصل الحرب - عليك الاعتراف بأنّ اليهود قد قبلوا بقرار التقسيم، في حين أنّ العرب الفلسطينيين والدول العربية من بعدهم (بغض النظر عن تبريرهم الذاتي في غزو فلسطين - إسرائيل) قد رفضوا ذلك القرار، وانهكوه بمنتهى الوحشية، هذه هي حقائق. يمكنك بعد ذلك أن تناقش كلّ أشكال التأويلات، وأنا واثق من وجود اختلافات متباينة بيننا حول كيفية تأويلنا لأمر شتى، ولكن يجدر بنا توطيد حقائق معيّنة بشكل صحيح.

أو: ولكنّ تلك الحقائق متنازع عليها في الغالب.

ابني موريس: إنّ هذه الحقائق ليست متنازعًا عليها، إنّ حقيقة كون الجانب

الإسرائيلي قد قبل، وأن القيادة الصهيونية وافقت رسمياً على قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، وأن القيادة الفلسطينية قد رفضته وبدأت بإطلاق النار - متحركة ضدّ هذا القرار - هي حقائق غير قابلة للجدل، وحقيقة كون الدول العربية قد اجتاحت منطقة فلسطين، وبعضهم قد هاجم إسرائيل وبعضهم الآخر قد جاء فقط لاحتلال الأرض الفلسطينية (بالرغم من قول د. مسعد إنهم أتوا للدفاع عن الفلسطينيين، أنا لا أعتقد حقيقة بأنه يصدّق هذا، فقد أخذ الأردنيون الضقة الغربية أساساً من أجل ضمّ قطعة من الأرض) هذه حقيقة، إسرائيل لم تقم بغزو الدول العربية.

أو: دعوني أطرح أمامكما أمراً كتبه إدوارد سعيد قبل عدّة أشهر. إذ قال حول التقليديين التاريخيين: «ليست هنالك أرضية مشتركة بكلّ بساطة، وليست هناك سردية مشتركة، وليست هناك مساحة محتملة للتصالح الحقيقي». وقد اقترح ما دعاه بشيء شبيه بلجنة الحقيقة التاريخية والعدالة في مسعى لإرساء العناصر الأساسية لما قد جرى في التاريخ الحديث للشرق الأوسط. د. مسعد هل لهذا الاقتراح من قيمة لديك؟

جوزيف مسعد: أعتقد بأنّ له قيمة، ولكنني لست متأكّداً ما إذا كان ممكن التحقيق في المستقبل القريب، فكما ترى، لدينا الآن نزاع حول أحداث رئيسية جرت عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وإذا أمكنني أن أعود إلى الوراء - فإنّ موقفي حول التدخل الأردني لم يكن على أساس أنّ الأردن قد قام بذلك دفاعاً عن الفلسطينيين، إلاّ أنّه لم يغزُ إسرائيل، والادعاء بأنّ كافة تلك الجيوش قد غزت إسرائيل ليس صحيحاً.

بيني موريس: أنا لم أدع ذلك إطلاقاً.

جوزيف مسعد: ما قلته حقاً هو أنّ الدول العربية قد استغلّت طرد الفلسطينيين، الذي استمرّ من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وحتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، كذريعة للحرب، والآن، سواء أقامت بذلك للدفاع

عن الفلسطينيين حقًا، أو استغلته فقط كذريعة للحرب هو موضوع آخر، ويمكننا مناقشته.

لكن ما أعتقد أنه على درجة من الأهمية، هو دلالة هذه الأحداث التاريخية على وجه الخصوص، خذ مثلاً قرار التقسيم عام ١٩٤٧، حيث تتردد الترهات الإسرائيلية المعتادة دائماً: «نحن حركة تحبّ السلام، وقد حاولنا إقامة السلام مع أولئك الناس، وقد قبلنا بما فعله طرف يُدعى محايدًا وموضوعيًا، أي الأمم المتحدة، في عام ١٩٤٧»، ولكن ما لا يؤتى على ذكره، هو أنّ السكّان اليهود في فلسطين كانوا يشكّلون وقت القرار ثلث مجموع السكّان - وأنّ الثلثين المتبقّيين كانوا من العرب الفلسطينيين؛ إذ إنّ بحسب المصادر اليهودية، فقد امتلك اليهود مجرد ٦,٥ أو ٦,٦ بالمائة من مجموع الأرض كاملة، ومع هذا منحهم قرار التقسيم معظم الأرض، أي ما يقارب ٥٥ بالمائة من أرض فلسطين، وبالطبع، فقد بدا ذلك للفلسطينيين جائرًا وظالمًا تمامًا.

ويعرف البروفسور موريس تمام المعرفة بأنّ قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لم يكن قرارًا اتُّخذ بيسر وسهولة، بل مورست ضروب شتى من سياسات القوّة خلف الأبواب الموصدة، والكثير من لّي الأذرع من جانب الولايات المتحدة، إلى جانب أنّ الأمم المتحدة لم تكن، بعد الحرب، تملك الشرعية التي حملتها في وقت لاحق من الستينيات والسبعينيات نظرًا لعضويتها المحدودة آنذاك.

أو: هل أستطيع أن أستحثك لمخاطبة فكرة إدوارد سعيد حول لجنة الحقيقة التاريخية والعدالة. يبدو أنّك تقول - فكرة جيّدة، ولكنها لن تنجح.

جوزيف مسعد: لا أعتقد بأنّها ستنجح، لأنّ هناك خلافات أيديولوجية، هناك القلائل من المؤرّخين الإسرائيليين - ويتبادر إلى ذهني ارتجالاً، شخص مثل إيلان بابي [مؤلف كتاب «صناعة الصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٥١»، لندن، ١٩٨٨]، وهو أكثر قربًا

بكثير في هذه القضايا، وفي رفضه للعديد من الأفكار المسيطرة في إسرائيل، ولذلك ينبغي بالأساس، على المؤرخين والأكاديميين التخفّف من الكثير من هذا الحمل الأيديولوجي البالي.

أو: على كلا الجانبين؟ أم إنك تقول بكلّ بساطة إنّ على التقليد الإسرائيلي أن يتغيّر؟

جوزيف مسعد: حسنًا، على كلا الجانبين؛ ولكن على التقليد الإسرائيلي أن يتغيّر أكثر، من حيث إنّ التقليد المسيطر، لقد خسّر الفلسطينيون الحرب، ويروي الفلسطينيون قصّتهم منذ عقود، ولا أحد - وأعني بذلك لا أحد في الدول الغربية، الداعمة لإسرائيل - قد استمع إليهم مطلقًا.

بيني موريس: وهل الرواية الفلسطينية صحيحة؟

جوزيف مسعد: ما أقوله أنا هو أجل، ففيها الكثير والكثير من عناصر الحقيقة، والعديد من المؤرخين قد أكدوا، الكثير من عناصر الحقيقة هذه.

بيني موريس: إذاً جوهريًا، يترتب على الجانب الإسرائيلي أن يغيّر آراءه؟

جوزيف مسعد: أعتقد أنّ على الجانب الفلسطيني أن يغيّر طريقة تفكيره أيضًا حول أدوار سياسييه وقيادته، وأعتقد كذلك أنّه قد جرت محاولات عدّة حتى الآن بخصوص إعادة النظر فيما فعله الساسة الفلسطينيون في العشرينيات، والثلاثينيات، والأربعينيات. ما أتحدّث عنه ليس ما إذا كان على الفلسطينيين إعادة النظر بدور ساستهم - إذ جرى هذا حقًا، وأعتقد بأنّ الفلسطينيين يقومون بذلك منذ الخمسينيات؛ ولكنّ ما أعنيه هو أنّه لا يتوجّب على الفلسطينيين أن يعيدوا النظر فيما يتعلّق بالظلم الفعلي المحيق بوضعيتهم، والظلم الواقع عليهم على يد الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية، إلى جانب أنّ ما عليهم إعادة النظر فيه هو أيضًا المظالم التي لحقت بهم من قبل الأنظمة العربية، ومن قبل قياداتهم ذاتها. وهذا بالطبع يحتاج إلى المزيد والمزيد من المراجعة من قبل الفلسطينيين، وهناك قدر هائل

من المادّة المطبوعة من قبل المؤرّخين الفلسطينيين تكشف عن دور الأنظمة العربيّة، وتكشف وتنفّد دور القيادة الفلسطينيّة .

إلاّ أنّ ما يريد الإسرائيليّون من الفلسطينيين أن يفعلوه هو إعادة النظر بما يؤمنون به، وما أوّمن بأنّه الحقيقة الموضوعيّة، وهو الظلم المحض النازل بالفلسطينيين من قبل الحركة الصهيونيّة والدولة الإسرائيليّة، والذي يستمرّ بالإحاقّة بهم. هذا بالذات ما لا أعتقد بأنّ على الفلسطينيين إعادة النظر فيه أبدًا .

أو: بروفسور موريس، هل يمكنني أن أسألك عن المدى المتاح برأيك لفكرة إدوارد سعيد حول لجنة للحقيقة التاريخيّة والعدالة السياسيّة؟

بيني موريس: أعتقد بأنّها إشكاليّة؛ إذ إنني أعتقد بأنّ الاختلاف الأساسيّ يتموضع في عام ١٨٨١ [بدء الهجرة اليهوديّة الصهيونيّة]، وليس له أدنى علاقة بعام ١٩٤٨، أو إنّ له علاقة هامشيّة بما جرى لاحقًا، حيث إنّ الفرق الأساسيّ هو في طريقة النظر إلى الصهيونيّة والتدفّق الصهيوني نحو فلسطين، على اعتبار أنّه أمر له شرعيّة أخلاقيّة، وأنا لا أقول بشرعيّة أخلاقيّة مطلقة، وإنّما شرعيّة أخلاقيّة - إلى جانب الوطنيّة الفلسطينيّة اللاحقة، والتي لها أيضًا ادّعاءات شرعيّة وطموحات بالسيادة وتقرير المصير، فهذه هي المشكلة بالأساس .

إذ إنّ المشكلة الأساسيّة منذ البدايات تتمثّل في اعتراف كلّ جانب بشرعيّة ادّعاءات الجانب الآخر، وبالتالي التوصل أخيرًا إلى شكل من أشكال التقسيم، مع توفّر حصّة للجانبين في فلسطين، لكنّ المشكلة كانت، وليس لزمان بعيد على الأقلّ، في تنكّر الصهيونيّة الأساسي لشرعيّة الفلسطينيين، متخوّفة أساسًا من أنّ الاعتراف بمثل هذه الادّعاءات سيكون على حساب الصهيونيّة نفسها، وعلى الجانب الآخر النفي النهائي القاطع للشرعيّة الفعلية للصهيونيّة. فالمشكلة بالنسبة للفلسطينيين هي في الاعتراف، ومن ثمّ التتبّع التاريخي لشرعيّة الصهيونيّة، وحاجة الشعب اليهودي إلى وطن، وارتباطهم بفلسطين، حيث يواصل ياسر عرفات، على سبيل

المثال، رفضه لهذا قائلاً بأنه «لم يكن يوماً يوجد هيكل يهودي على جبل الهيكل [في القدس]، إنّما هي أسطورة كبيرة. فللمسلمين فقط حصّة في تلك البقعة من الأرض»، حيث يقول هذا الاتجاه في الجدل بشكل أساسي إنّهُ ليس لدى الصهيونيّة آية شرعيّة، وإنّنا قد نظرنا في النهاية أنّ ندعنا لمطالبها إلى حدّ ما، ونعترف بوجود دولة إسرائيل بسبب من قوّة الصهيونيّة والدعم العالمي للدولة للصهيونيّة، ولكنّها لن تكون شرعيّة أبداً، ولن تكون عادلة أبداً، ولذلك لن نعترف بها أبداً، إنّ هذا هو أساس المشكلة حقّاً، وكلّ شيء آخر مستتبع من خلاله.

إنّه لمن اللطيف أن يقول الفلسطينيون اليوم بأنّ قادتهم قد ارتكبوا أخطاء في الماضي، وكأنّ هذا اعتراف عظيم من جانبهم، إلاّ أنّه ليس كذلك؛ إذ إنّ ما يعنونه حقيقة هو أنّ قادتهم كانوا عاجزين في الأربعينيّات من حيث إنّهم لم يتمكّنوا من إيقاف الصهاينة، وليس لأنّهم لم يقبلوا بادّعاءات شرعيّة متبادلة من كلا الجانبين، ولكن من الواضح أنّهم كانوا عاجزين وآل بهم المطاف إلى قيادة الفلسطينيين إلى التهلكة، ولن تحتاج إلى مؤرّخ عظيم ليكتشف هذا، إنّما تحتاج إلى حدّ معيّن، كما أفترض، من التشديد على الحقيقة لتعترف به، ذلك أنّه ساطع مثل الشمس.

إنّ إحدى مشاكل التوصل إلى شكل من أشكال الاتّفاق، أو حتى التقدّم نحو فهم متبادل لما جرى في فلسطين منذ ١٨٨١ وحتى يومنا هذا، هو توفّر سجلّات تاريخيّة من جانب واحد فقط، وهو الجانب الإسرائيلي، حيث تتصرّف إسرائيل كأية ديموقراطيّة وتفتح سجلّاتها، بما فيها سجلّاتها العسكريّة المتعلّقة بالصراع في غضون القرن الماضي، بينما لا يوجد على الجانب الآخر سجلّات فعليّة. كان د. مسعد يتحدّث عن التّاريخ الفلسطيني. للأسف، أنا لا أقرأ العربيّة بطلاقة، إلاّ أنّني لا أدري حقّاً بوجود عمل فلسطيني جدّي مبني على سجلّات فلسطينيّة - ربّما باستثناء عمل يزيد صايغ [وهو

كتابه المتميز «الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩ - ١٩٩٣»، أكسفورد، ١٩٩٧] المعني بعهد لاحق بكثير، حيث يبحث في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات - وذلك لعدم وجود سجلات عربية، فلو أنّ الدول العربية فتحت سجلاتها، فربما استطعنا حينها أن نتقدم نحو تفهم كامل لكيفية عمل الدول العربية، ولماذا ذهبت إلى الحرب عام ١٩٤٨، وماذا كانت تفعل في الخمسينيات والستينيات، ولكن طالما أنّ هذه السجلات محجوبة، فلن يكون بالإمكان كتابة تأريخ حقيقي حول الجانب العربي، ومهما سُميت الكتابة الناشئة من دون سجلات تاريخية، فإنها ليست تاريخًا حقيقيًا.

جوزيف مسعد: لديّ مشكلة مع العدو الذي يختاره البروفسور موريس لإسرائيل، فهل يقصد الفلسطينيين أم الدول العربية؟ إذ لم يكن للفلسطينيين دولة أبدًا أو جهاز سياسي أو أرشيف وطني ليكشفه أو ليحجبه؛ فكلّ ما كان لديهم من أرشيفات تواجدت في لبنان - وأنا على ثقة بأنّ البروفسور موريس يتذكّر كذلك - بأنّها قد اختُطفَت بالكامل من قبل إسرائيل أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ومن ثم أعيدت إلى م ت ف عبر صفقة لتبادل الأسرى جرت لاحقًا، وهذه الأرشيفات التي لدى م ت ف متاحة، جميعها أو معظمها متاح. أمّا فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فإنّ الفلسطينيين ليسوا مسؤولين عن الدول العربية، وليس لديهم سطوة سياسية أو سلطان عليها.

هناك نوع من الطرح الليبرالي الذي يؤكّد بأنّ حركة استعمارية يهودية تعرّف نفسها كحركة تحرّر وطني، تأتي من أوروبا، وتتمكّن من استعمار أرض الآخرين والاستيلاء عليها، كمتستعمر بقوة هائلة (تبدّت منذ ١٨٨١ وأثناء ١٩٤٨ وما تلاها)، يجري مساواتها مع ضحاياها - الضحايا الذين لا يملكون الامتيازات ذاتها، وليست لديهم القوة ذاتها؛ لذلك لا نحتاج لمؤرّخ عظيم ليكشف - كما قال

البروفسور موريس - عن عجز القيادات الفلسطينية عام ١٩٤٨. فقد كان ذلك جلياً للجميع، وكذلك بالنسبة لغالبية اللاجئين الفلسطينيين، فهم ليسوا بحاجة إلى مؤرخ إسرائيلي، أو البروفسور موريس بالذات، ليكشف لهم عن الطرد الذي لحق بهم عام ١٩٤٨، إنّ ما قام به البروفسور موريس، وهو ذو قيمة عالية جداً، تمثّل في توثيق معظم هذا، وليس كلّ، من الأرشيفات الإسرائيلية، ولذلك، وبمعطيات العلاقات العنصرية في الغرب، ومن هو مصدق ومن هو ليس كذلك، كان لرواية البروفسور موريس للأحداث مصداقية أكبر لدى الجمهور الغربي، بالرغم من أنّها بالطبع قد وُضعت موضع الشكّ من قبل البعض وذلك بناء على أسس أيديولوجية.

أو: هل تقصد بأنّ الكتابة التاريخية العربية لا تُقبل بمثل تلك السهولة من قبل الغرب - لأنّها تُعتبر عربية، أو إسلامية، أو غير أوروبية؟

جوزيف مسعد: بكلّ تأكيد؛ كلّ ما ذكرت، نظرًا للانحياز السياسي في الغرب، إضافة إلى التحيز العنصري، لكن ما يجدر الحديث عنه - وأنا أتفق مع البروفسور موريس في هذا - وهو طبيعة الصهيونية نفسها، وما إذا كان لديها أية مشروعية أم لا، ولا أعني لدى زبائنها ذاتهم - أي يهود أوروبا ومن بعدهم اليهود الآخرون - ولكن (وذلك ما يتمناه السيد موريس والكثير من الإسرائيليين الآخرين) أن تحظى بالمشروعية لدى الفلسطينيين أيضًا، إذ إنّ على ضحايا الصهيونية أن يشرعوا، وأن يقبلوا بالشرعية الصهيونية كنقطة انطلاق، وهذا بالطبع ما توصل إليه الإسرائيليون وقيادات م ت ف في أوسلو [مع توقيع اتفاقية أوسلو التي رسمت تسوية نهائية لنزاع إسرائيل - فلسطين]، من حيث قبول القيادة الفلسطينية عام ١٩٩٣، وفي أكثر من جانب، بالرواية الصهيونية، لكلّ من التواريخ اليهودية والفلسطينية، والإذعان لها في نهاية المطاف، وأنّ ما يتوق إليه البروفسور موريس هو أن يحذو باقي الفلسطينيين حذوهم.

لقد كانت طبيعة الصهيونية واضحة دائماً، من المنظور الفلسطيني، وأعتقد بأن المشكلة تنبع من هنا بالضبط، إذ لم تُعتبر الصهيونية بحد ذاتها حركة تحرر يهودية في زمن صعودها، وإنما حركة لاستعمار فلسطين من قبل اليهود. وقد جرت معارضتها فعلياً من جانب أغلبية اليهود، العلمانيين والمتدينيين، حتى نهايات الثلاثينيات، ويجدر بنا أن نتذكر كذلك بأن غالبية اليهود المقيمين في إسرائيل اليوم، أو الذين هاجروا إلى إسرائيل في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات، على الأقل، لم يأتوا إلى إسرائيل بدوافع صهيونية، ويتعين علينا أن نتذكر كذلك بأن القطاع الأكبر من السكّان اليهود الإسرائيليين قد جاؤوا إلى إسرائيل لاجئين بعد الحرب، وبعد عام ١٩٤٨ من كل من أوروبا والدول العربية، ليس بسبب نجاح الصهيونية، وإنما لأنهم كانوا لاجئين، وليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه، إن هذا في الواقع فشل ذريع للصهيونية لا يؤتى على ذكره، وبالطبع يسقط كذلك الكثير من العرب ضحايا لأسطورة الصهيونية بأن كافة اليهود الذين قدموا إلى فلسطين وإسرائيل كانوا في الواقع صهاينة نشطين وقعوا بكلّ بساطة بحبّ الصهيونية وآمنوا بها وكانوا مؤيدين أقوياء لها، إن القضية ليست ببساطة كذلك.

بيني موريس: كنت تسأل حول لجنة حقيقة وتصالح يكون بمقدورها أن تنظّم التواريخ بشكل ما، أو تقرّب تأريخ الجانبين بعضهما من البعض الآخر، ولكنّ المشكلة هنا ما زالت - ويمكنني سماعها من البروفسور مسعد - في أنّ أحد الطرفين - أخذه وقت طويل - إلاّ أنّه توصل إلى القبول بمشروعية الآخر، وهذا هو الطرف الإسرائيلي في مقابل الطرف العربي، الطرف الفلسطيني، (وأنا لا أشير هنا إلى الدول العربية، إذ إنّ رفضها لإسرائيل لا يتعلّق كثيراً بالادّعاء الجوهري - إنّما هو رهاب الأجانب xenophobic، رفض إسلامي للآخر تواجد طوال التاريخ الإسلامي) حيث تكمن المشكلة في أنّه

على الطرف الآخر من الفاصل الإسرائيلي - الفلسطيني، لم يتمكن الطرف الفلسطيني من منح الشرعية للادعاء الصهيوني منذ البدايات، لذلك لا يستطيع النظر إلى تاريخها بأية طريقة موضوعية، بأية طريقة تعترف بها، فلا يقولون حسنًا، هنالك هذا الطرف وهنالك الطرف الآخر، فبالنسبة لهم، هنالك طرف واحد له موثوقية، لأن عدالتهم كاذبة.

جوزيف مسعد: ابتداء طرد الفلسطينيين منذ عام ١٨٨١ وصاعدًا، ولم يكن طردًا عسكريًا، ولكن من خلال شراء الأراضي، واستعمار الأرض التي كان الكثير من الفلاحين الفلسطينيين يستأجرونها ويعملون فيها لأجيال. فعندما بدأت الحركة الصهيونية باستعمار هذه الأرض من خلال شرائها، استطاعت، من خلال سلطة المال، إجلاء الفلاحين الفلسطينيين عن أراضيهم، وقد بدأ الطرد في الثمانينات من القرن التاسع عشر متخذًا طرقًا شتى - ماليًا، ومن ثم عسكريًا في وقت لاحق. وأن تسأل الفلسطينيين أو تطالبهم بمنح الشرعية لحركة عزمت على تدمير مجتمعهم وطردهم خارج أرضهم هو في رأيي محال. يمكنك اليوم أن تقول بأن هناك غالبية من الإسرائيليين، أو قطاعًا عريضًا من السكّان الإسرائيليين، قد وُلدوا هناك وليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه، فهذا بلدهم أيضًا إلا أنّ هذا موضوع آخر، ومن الممكن قبوله بيسر طبعًا؛ إلا أنّ ما يستحيل الادعاء به هو أنّ الجانب اليهودي قد قبل بالمطالب الفلسطينية، فإنّ هذا اختلاق محض، حيث إنّ ما يُدعى بالجانب اليهودي، مهما يكن هذا، لم يقبل بأيّ شيء.

فالجانب اليهودي، وأعني بهذا كلاً من المجتمع اليهودي الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية، ما زالوا صهاينة كما كانوا على الدوام، وملتزمين بالتفوق العنصري اليهودي، وإنّ الاستعلاء اليهودي هو أساس الدولة الإسرائيلية، وهذا هو لبّ المسألة بالضبط، إذ بمجرد اعتراف وقبول السكّان اليهود والدولة اليهودية

في إسرائيل - كممثل الجنوب إفريقيين البيض من قبلهم - بأن ليس بمقدورهم التمتع بحقوق تفوقية، وكذلك امتيازات تفوقية، عندها فقط سيكون هناك حلٌ سياسي.

بيني موريس: إن كلمة تفوقية هي سخيفة بالطبع، إذ إن الإسرائيليين، الصهاينة، كانوا يفضلون طوال تاريخ الصهيونية لو أن فلسطين كانت خالية من العرب كي لا يستدعي بالضرورة تسيد اليهود على أحد، فجلّ ما أرادوه هو دولة يهودية فقط، بل إنهم في الواقع اشمأزوا من فكرة دولة تفوقية شبيهة بالأبارتيد، وربما يكون هذا فعليًا أحد الأسباب التي دفعت لمحاولة شراء الأراضي وتفريغها من العرب في سعيهم لتحقيق هذا، إذ إنهم ما كانوا يرغبون بالتسيد على أحد آخر، إنه استخدام سخيف لكلمة «تفوق».

جوزيف مسعد: ولكّتهم قد تسيدوا فعليًا فوق آخرين وبطريقة تفوقية، وما زالوا يتسيدون.

بيني موريس: ما أقوله هو أنه بمقدورك أن تبدأ التاريخ في نقاط مختلفة من الزمن، وما قام به الفلسطينيون هو، للأسف، بدء التاريخ من ١٨٨١، ١٨٨٢، وقالوا انظر، كانت الأرض مليئة بالعرب، وكان الصهاينة يتدققون، وهم بالتالي مستعمرون، إمبرياليون، سمّهم ما شئت، لكن يمكن بالتساوي الادعاء شرعيًا بأنك إذا بدأت التاريخ بوقت مبكر أكثر، قل من الزمن صفر، حوالى زمن المسيح، حيث كانت الأرض مأهولة باليهود فقط، وحيث لم يكن هنالك شيء اسمه العرب، وجلّ ما فعله العرب الذين قدموا لاحقًا، في القرن السابع وما تلاه، أنهم اغتصبوا الأرض من أصحابها الشرعيين الذين هم اليهود، إن ذلك يعتمد على أية مرحلة من الزمن تبدأ هذا الحساب التاريخي، إذ إن العدّ التاريخي من المنظور الصهيوني، يبدأ مع إبراهيم ووصول اليهود واحتلال أرض فلسطين - بالرغم من أن كلمة فلسطين هي كلمة لاحقة بكثير، لكن أن تبدأ الحديث حول الأرض فقط من النقطة التي استولى فيها العرب على الأرض من

أصحابها السابقين فلا يحمل أيّ معنى، وبالتالي فإنّ الفكرة بكاملها حول عدالة واحدة، وبأنّ الفلسطينيين وحدهم يملكون التاريخ الحقيقي للأرض والحقّ بها، هو سخف.

جوزيف مسعد: إنّ الادّعاء الذي يقدمه الصهاينة، وكذلك البروفسور موريس، بأنّ يهود أوروبا في نهايات القرن التاسع عشر هم النسل المباشر للعبرانيين الفلسطينيين القدماء، هو مناف للعقل هنا، إذ إنّ هذا النوع من الادّعاء اللاسامي بأنّ يهود أوروبا لم يكونوا أوروبيين والذي بثته خطابات القرن التاسع عشر العنصريّة والبيولوجيّة، من أنّهم ينحدرون بشكل ما من عبرانيّ القرن الأوّل، بالرّغم من واقع أنّهم يشبهون جسدياً الأوروبيين الآخرين، ويتحدّثون لغات أوروبيّة، هو السخف بعينه، حيث يستدعي جوهرياً على غرار هذا المتناظر، أن يطالب ألمان اليوم بشمال الهند كمكان لمولد أمّتهم ومن ثم العودة إلى هناك.

بيني موريس: إنّك تقول بأنّ اليهود ليسوا يهوداً، إنّ هذا ما تقوله.

جوزيف مسعد: يمكن للكثيرين الادّعاء بسهولة بأنّ فلسطينيّ اليوم هم نسل العبرانيين القدماء، وهذه هي المفارقة الأكبر.

أو: لقد تجلّى، أثناء نقاش مشابه شمل كُتاباً معيّنين بتاريخ الهند والباكستان، تصميم واضح لدى الجانبين على نسخ الماضي والسير قُدماً وتأسيس حوار ثقافي بين التقليديين، إنّ الانطباع المحبط نوعاً ما في هذا السجال هو أنّنا لم نبلغ هذه المرحلة في الشرق الأوسط بعد.

بيني موريس: أخشى ذلك، نعم، فليس هناك التقاء للعقول حول التاريخ، أو الادّعاءات الأساسيّة التي تستبطن تاريخ كلّ من الجانبين، إنّ هذا صحيح.

جوزيف مسعد: أنا أعتقد بأنّ ما حصل عام ١٨٨١، وعبر القرن العشرين بكامله، ما زال مستمرّاً إلى اليوم، لذلك ليس هناك تصالح بالأساس، لا

سيما أنّ الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت مختلف أشكال السيطرة الإسرائيلية - سواء أكانت بالاحتلال المباشر أو غير المباشر في الضفة الغربية وغزة، أو في ظلّ دولة أبارتيد يهودية تفوقية في إسرائيل نفسها، أو سواء كانوا يرزحون في مخيمات اللاجئين حول موطنهم ويمنعون من العودة في ظلّ القوانين اليهودية التفوقية داخل إسرائيل. فكيف يمكنك التصالح مع عدوّ ما زال يضطهدك؟ إذ إنّ رواية اضطهاد الفلسطينيين من قبل الحركة الصهيونية وإسرائيل ما زالت مستمرة أثناء حديثنا، ولم تنته بعد، فمن أجل أن تكون هناك مصالحة، يجب أن تكون هناك نهاية لهذا الاضطهاد، إذ يجب أن يتمّ التخلّي عن التفوق العنصري اليهودي، ليس من قبل الدولة الإسرائيلية فقط، وليس من قبل الإعلام الإسرائيلي فقط، بل أيضًا من قبل الأكاديميين والسكان اليهود. فهناك الكثير من الليبراليين الإسرائيليين ممّن أدلوا بتعليقات ترفض حقّ الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه بعد طرده منه لمدة خمسين عامًا، ولكنهم مع هذا يدعمون - كما يفعل السيّد موريس - عودة يهود أوروبا القرن التاسع عشر مع إشكالية انحذارهم من العبرانيين القدماء إلى ما يسمّى بوطنهم المزعوم بعد تسعة عشر قرنًا.

بيني موريس: أنا متفاجئ قليلاً من عنصريّة الدكتور مسعد، هناك خطّ واضح لتحذّر اليهود - إنّ هذا أحد الأشياء غير الاعتيادية المتعلقة باليهود، والمعترف بها من قِبَل المؤرّخين حول العالم، بأنهم أحد الشعوب القليلة التي تمكّنت من الاستمرار بالبقاء، بشكل أو بآخر، من الأزمنة الغابرة وحتى القرن الحادي والعشرين. وأنت بالطبع محقّ بأنهم قد تزاجوا واختلطوا إلى غير ذلك، ولكنّ هناك خطًا واضحًا ومباشرًا لتسلسلهم، وأنا واثق من أنّه وراثي أيضًا، ولكنّه ديني بالتأكيد، من زاوية التقليد التاريخي والثقافي والذاكرة وغيرها. واللغة العبرية هي مثال حيّ على ذلك، إذ إنّ من السخف إنكار ارتباط يهود اليوم بيهود الأزمنة الماضية، إلّا أنّه يحمل معنى بلغة

الدعاية الفلسطينية، لأنهم يريدون إنكار ارتباط يهود وصهاينة اليوم بأرض إسرائيل القديمة.

جوزيف مسعد: أنا أرفض اتّهامك لي بالعنصرية، وأعتقد بأنّ عليك أن توثّقه. بيني موريس: أنا أعتقد بأنك أحد القلائل الذين سمعتهم يقولون بعدم وجود ارتباط بين يهود اليوم واليهود الذين عاشوا في أرض إسرائيل قبل ٢٠٠٠ عام.

جوزيف مسعد: أجل إنّ هذا ارتباط إشكالي مشكوك فيه. بيني موريس: هنالك اللغة والدين، وفي الواقع، بعض الحقائق الوراثة التي تربط هذا، وتؤكدّه.

جوزيف مسعد: أنا لست من المؤمنين بعلم تحسين النسل، أو بمثل هذا النوع من النظريات الوراثة. ولكن فيما يخصّ تعميمات العنصرية، فإنك يا بروفيسور موريس من أخبرنا، قبل ثوانٍ معدودة، حول تقليد رهاب الأجنبي الإسلامي المزعوم.

بيني موريس: إنّها ليست عنصرية، إنّها تقليد ثقافي ينكر على الغريب مشروعته. جوزيف مسعد: إنّها ادّعاءات استشراقية وعنصرية.

بيني موريس: لطالما اعتُبر المسيحيون واليهود في الإمبراطورية الإسلامية مواطنين من الدرجة الثانية، واعتُبر باقي العالم من الكفار، وغير المؤمنين، وأُعمل فيهم حدّ السيف، وأنت تعرف ذلك.

جوزيف مسعد: إنّ هذا مجرد اجترار لادّعاءات استشراقية قديمة متهاكمة. بيني موريس: إنّ هذه تقاليد قرآنية.

جوزيف مسعد: ربّما من المنظور الصهيوني والاستشراقي العنصري، فهكذا هو التقليد الإسلامي كما نظروا هم إليه، بالرغم من أنّه ليس كذلك في الواقع.

الفصل الحادي عشر

ديمومة المسألة الفلسطينية(*)

أخفقت النبوءاتُ حول حلّ المسألة الفلسطينية خلال الأعوام المئة المنصرمة، إذ اعتقد البعض، كثيودور هرتزل، بأنّ الفلسطينيين سوف يرحّبون بالجهود التمديدية للكولونياتيين اليهود، وبهذا لن يتحوّل الفلسطينيون إلى مسألة بالأصل^(١). بينما اعتقد آخرون، في ما بعد، بأنّه لو سلّم الفلسطينيون بالغزو الصهيوني الكولونياليّ لمعظم فلسطين؛ ذلك الغزو الذي تشرّعن بقرار الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧، وأقاموا دولة صغيرة على ما تبقى من الأرض، لحلّت مسألتهم، فيما اعتقد البعض الآخر في وقت لاحق، بأنّه لو استوعبت الدول العربية اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨، لكانت المسألة قد حلّت حينها بالتأكيد. أمّا العالم الذي أنهك ونفذ صبره فقد تنفّس الصعداء لدى توقيع ياسر عرفات والحكومة الإسرائيلية اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، والتي

(*) نُشرت هذه الدراسة لأوّل مرّة عام ٢٠٠٥.

(١) توضّح وجهة النظر هذه من قبل هرتزل في روايته الاستشراقية *Altneuland*، والتي ترحب الشخصية الفلسطينية فيها، رشيد بيه، بالاستعمار اليهودي. انظر: Theodor Herzl, *Old New Land*, trans. by Lotta Levensohn (Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 1997), 122 - 123.

تحوّل عرفات بموجبه من نيلسون مانديلا إلى مانجوسوثو غاتشا بوتيليزي، إلا أنّ المسألة مع هذا لم تُحلّ^(١). وأخيراً، اعتقد البعض، لو أنّ الدول العربيّة فقط تقبل بحقّ إسرائيل بأن تكون دولة يهوديّة، أي أن تكون دولة لها الحقّ في التمييز العرقي والديني ضدّ مواطنيها من غير اليهود، في القانون والممارسة (الأمر الذي فعلوه فعلاً في قمة بيروت التي انعقدت في آذار/ مارس ٢٠٠٢)، لحلّت المسألة الفلسطينيّة؛ إلا أنّ المسألة الفلسطينيّة دامت وما تزال تدوم، وبعد مرور عقد من الزمان على أوصلو، ما تزال مستعصية كما كانت عام ١٩١٧، عند إصدار وعد بلفور. إذًا، ما الذي يجعل المسألة الفلسطينيّة تدوم وتستعصي في وجه هذا الكمّ من التوقّعات والرغبات بحلّها؟

معادة الساميّة

حاول الكثير من النقاد والفلاسفة الأوروبيين، خلال المائة والخمسين عامًا الماضية، تفسير ديمومة المسألة اليهوديّة، والتي كان يرافقها دومًا الشعور بالعداء لليهود^(٢)، والذي، على اختلاف مصادره الدينيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة قبل القرن التاسع عشر، تبلور على شاكلة ما أصبح يسمّى باللاساميّة والتي ارتكزت على المرجعيّة اللغويّة والعرقيّة لتبرير وجودها. ففي سياق تحليله للمسألة اليهوديّة اقترح كارل ماركس، بأنّ حلّ هذه المسألة سيأتي حتمًا مع حلّ التحرّر الإنساني، والذي كان ينتظر إنهاء الفصل ما بين الإنسان ككائن أنانيّ يسكن في المجتمع المدني، والإنسان كمواطن مجرد، يسكن داخل حدود الدولة^(٣). وإثر فشل هذا المشروع التحرّري في ظلّ النظام الرأسمالي،

(١) حول التأثيرات التحويليّة لأوصلو على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، انظر الفصل ٥.

(٢) انظر على سبيل المثال، مجموعة مقالات مكسيم رودنسون في عمله *Cult, Ghetto and State: The Persistence of the Jewish Question* (London: Al Saqi Books, 1983).

(٣) Karl Marx, «On the Jewish Question,» (1843), in Robert Tucker, *The Marx-Engels Reader* (New York: Norton, 1978), 26 - 52.

حاول مفكرو القرن العشرين على اختلافاتهم - من فرويد إلى حنة آرندت، مروراً بأدورنو، وهوركهايمر، وأيزاك دويتشر، وأبرام ليون، وجون بول سارتر - تحليل أسس مشاعر العداة لليهود عبر العصور، مركزين في معظمهم على أيديولوجية اللاسامية التي انبثقت من جوف الحداثة الرومانسية^(١).

وقد تراوحت إجاباتهم بين التفسيرات المستندة للتحليل النفسي، وتلك المستندة للتفسيرات الاجتماعية الاقتصادية، حيث حاجج أدورنو وهوركهايمر في كتابهما الكلاسيكي «جدلية التنوير» بأن عصر التنوير قد تخلّص من الجدلية، ونصّب نفسه نهاية التاريخ، ساعياً للسيطرة على كلّ شيء بطريقة شمولية. ونتيجة لذلك نادى اللاساميون بوجوب اعتبار اليهود كمبدأ سالب لجدلية التنوير يجب التخلّص منه، وعليه فقد حوّلت التنويرية نفسها إلى كابوس النازية والرأسمالية المنحطة^(٢). أمّا أبرام ليون فقد لجأ إلى الاقتصاد الماركسي، واعتبر اليهود التاريخيين كشعب - طبقة أنتجه بالضرورة الاقتصاد المسيحي الأوروبي^(٣). ومن بين التفسيرات التي طرحها فرويد لهذا الموضوع: تركيزه على الرعب الذي يستشعره الصبي المسيحيون عندما يسمعون عن ختان الصبية اليهود، والذي يفسّرونه على أنه إخصاء، ونتيجة لهذا التفسير أصبح المسيحيون يكتنون الاحتقار للرجال اليهود^(٤).

(١) كان صعود اللاسامية بكامل نضجها في أوروبا القرن التاسع عشر جزءاً لا يتجزأ من صعود القومية بعد الثورة الفرنسية وتوسع نظريات البيولوجيا العرقية ونظريات التطور والأنحطاط. بالرغم من أنّ بعض هذه النظريات قد انوجدت في القرن الثامن عشر، وخاصة في حقل الفلسفة، إلا أنها أصبحت أعمّ انتشاراً في غضون القرن التاسع عشر.

See Max Horkheimer and Theodor Adorno, *Dialectic of Enlightenment* (٢) (New York: Continuum, 1972), especially the section «Elements of Anti-Semitism, the limits of enlightenment,» 168 - 208.

Abram Leon, *The Jewish Question: A Marxist Interpretation* (New York: (٣) Pathfinder Press, 1970).

Sigmund Freud, «Analysis of a phobia in a five year old boy,» in the = (٤)

ارتأى آخرون أنّ هويّة غير اليهود تحتاجُ لكرهية اليهودي، حيث تصوّر أطروحة سارتر الوجوديّة، والتي هي أشهر تلك الأطروحات، على أنّ اليهوديّ جوهريّ وشرطيّ لوجود اللاساميّ، وأنّه لو لم يكن هنالك يهود لاخترعتهم اللاسامية^(١). بغضّ النظر عن اختزال اليهوديّ إلى موضوع لكرهية اللايهودي فحسب، ممّا يسلب اليهوديّ أيّة فاعليّة، فإنّ الجزء الأهمّ في أطروحة سارتر يكمن في تفسيره بأنّ ديمومة المسألة اليهوديّة هي ديمومة اللاسامية.

وقد كان عصر النهضة الأوروبيّ مؤسسًا على فكرة رفض البربريّة الأوروبيّة حديثه العهد في ذلك الزمن، وهذا التقييم السلبيّ لما أصبح يُعرفُ في ما بعدُ بالعصور الوسطى، أدّى إلى دفع مفكّري عصر النهضة، ومفكّري عصر التنوير من بعدهم، إلى محاولة اختراع ماضٍ بطوليّ ومجيد، وذلك من خلال استملاك الحضارة الإغريقيّة، واعتبارها ماضي أوروبا الحضري^(٢).

وكان هذا الاستملاك لتاريخ الغير موازيًا لعملية خطف التوراة اليهوديّة من قبيل الحركة البروتستانتية، واستملاكها كمُلكٍ للمسيحيّة بطريقة مغايرة

Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud
Vol. 10 (London: Hogarth Press, 1953 - 1974), 36.

(١) Jean Paul Sartre, *Anti-Semite and Jew* (New York: Schocken, 1965). انظر أيضًا: تحليل حنة أرندت الذكي والثاقب لتاريخ اللاسامية وكره اليهودي في ملاحظاتها الافتتاحية في 1951 «Preface to part one: anti-Semitism,» in her classic, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1973), xi-xiii. On Deutscher's views, see his *The Non-Jewish Jew and Other essays* (London: Oxford University Press, 1968).
دويتشر حول اللاسامية والصهيونية، انظر: الفصل الأوّل.

(٢) حول تقييم نقدي لهذه العملية، انظر Martin Bernal's classic, *Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilization*, Vol. 1, *The Fabrication of Ancient Greece 1785 - 1985* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1987).

لاستخداماتِ التوراةِ من قِبَلِ الكنيسةِ الكاثوليكيةِ .

بعد أن تعلّم الاستعمارُ الأوروبيّ دروسَ النهضةِ وعصرِ التنوير، كان سيفرضهما بدوره كدروسٍ على المستعمرين كي يعلمهم الكرهَ الذاتيَّ الذي مأسسه، وكى يحثّهم على تبني الثقافة المسيحيةِ المعلمةِ كنموذجٍ يُحتذى به . وبينما بدأ الاستعمارُ الأوروبيّ يحكم شعوبًا وثقافاتٍ كان قد اعتبرها مسبقًا آخره، كان يهودُ أوروبا قد عرفوا هذه الأخرنة لمدّةٍ زمنيّةٍ أطولَ بكثير، ولكن بصورةٍ غيرٍ منظمّة .

وقد برز فكرُ النهضةِ اليهوديِّ (الهاسكالا)، داخلَ تاريخِ أوروبا، هذا الراضٍ لنفسه، كفكرٍ اندماجي، يرمي إلى تحويلِ الثقافةِ اليهوديةِ من ثقافةٍ عرّفتها أوروبا ما بعدَ عصرِ التنوير على أنّها غيرُ أوروبيةٍ، إن لم نقل لا أوروبيةٍ، لثقافةٍ أشبهَ بصورةِ أوروبا المخترعةِ في ما بعدَ عصرِ التنوير .

اعتبر كتاب موزز مندلسون «القدس» من قِبَلِ الكثيرين على أنّه محاولةٌ لتحويلِ اليهوديةِ إلى مسيحيةٍ معلمةٍ؛ ممّا دفع بالعديد من النقادِ لمطالبتهِ بالتمسّح . بينما رفض مندلسون أن يتمسّح، إلّا أنّ أبناءه قد تمسّحوا عوضًا عنه^(١) . أمّا البدعةُ الألمانيةُ التي عرفت بحركةِ إصلاحِ اليهوديةِ، في منتصفِ القرنِ التاسع عشر، فقد أخذت على عاتقها مهمّةَ مسحِ اليهوديةِ^(٢) .

Moses Mendelssohn, *Jerusalem or on Religious Power and Judaism*, (١) . By Allan Arkush (Hanover, NH: Brandies University Press, 1983) . trans كان مندلسون صديقًا جيّدًا لجوتولد أفرايم ليسنغ، والذي كان شخصيةً عملاقة في التنوير الألمانيّ ومعقلنا للمسيحية، تجاهل كافةً مفكري أوروبا القرون الوسطى ليصبح من أتباع ديدرو، الذي اعتبره وريث أرسطو الحقيقي الوحيد . حول إحياء ليسنغ لفكرة الصداقة اليونانية الكلاسيكية كنموذج للمستقبل، انظر: مسرحيته «Nathan the Wise.» «*Minna von Barnheim.*» and *Other Plays and Writings* (New York: Continuum, 1991).

See Michael A. Meyer, *Response to Modernity: A history of the Reform* (٢) *Movement in Judaism* (New York: Oxford University Press, 1988).

لقد كان رفض السمات الثقافية اليهودية والمطالبة باستبدالها بالثقافة الأوروبية عنواني حركة النهضة اليهودية؛ التي رأت في الاندماج السبيل الوحيد لتماهي اليهودي الآخر مع الأنا الأوروبية^(١). وبينما تكَلَّل هذا المشروع بالنجاح في البداية، لا سيّما في كلٍّ من ألمانيا وفرنسا، باستثناء أوروبا الشرقية، فقد تُوِّج فيما بعد بالمسحنة الرسمية للعديد من اليهود الذين اختاروا أن يتعمدوا كي يندمجوا في المشروع الأوروبي. فقبل ثلاث سنوات من إنشائه للمشروع الصهيوني الذي كان بمثابة حركة تصحيحية لحركة الهاسكالا، أو النهضة اليهودية، اقترح ثيودور هرتزل على بابا الكنيسة الكاثوليكية التعميد الجماعي لليهود أوروبا^(٢).

أما الصهيونية فقد تبنت، مثلها مثل الهاسكالا، الفكر التنويري الأوروبي، الألماني منه على وجه الخصوص، كنموذج لتقييم اليهودية كدين وثقافة، وقررت تحويلهما إلى التنويرية الأوروبية.

ولم تكن المشكلة هنا أنّ اللاساميين كانوا مخطئين في معتقداتهم بأن لليهود «أنوفاً مشوّهة وبارزة، وأنّ لهم عيوناً مأكرةً وخبيثة»، كما وصف هرتزل نفسه يهود فرنسا مثلاً^(٣)، أو أنّ اليهود كانوا يتحدثون لغة ألمانية منحطة، كانت بمثابة «الألسن الشبحية للمساجين»، كما وصف هرتزل اللغة الإيديشية في كتابه: «الدولة اليهودية»^(٤)، بل كانت المشكلة تكمن في عدم عرض

(١) حول علاقة الهاسكالا بالثقافة اليهودية، انظر: Michael Selzer's *The Wineskin and the Wizard* (New York: Macmillan, 1970) and his *Aryanization of the Jewish State* (New York: Blackstar, 1967), 9 - 50.

On Herzl's letter, see Walter Laqueur, *A History of Zionism* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1972), 88 - 89.

Theodor Herzl, *The Complete Diaries of Theodor Herzl*, Vol. II, edited by (٣) Raphael Patai, translated by Harry Zohn (New York: Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960), 11.

Theodor Herzl, *The Jewish State* (New York: Dover Publications, 1988), (٤) 146.

اللاساميين لحلولٍ لهذا الوضع اليهودي المزمري. فالصهيونية، وقد تبنت هذه المعتقدات عن اليهود، مدركةٌ لأصولها اللاسامية، هدفت وببساطةٍ لتخليص اليهود من هذه السمات، وتحويلهم إلى أوروبيين. وبينما تبنت الصهيونية أهدافَ الهاسكالا والفكرَ الاندماجيَّ اليهوديَّ اللذين ناديا بإزالةِ العلاماتِ الثقافيةِ اليهوديةِ عن اليهود، فقد اختلفت عنهما في أطروحتها وتأكيدِها على أن محاولاتِ اليهود بأنْ يثبتوا بأنهم أوروبيون داخلَ أوروبا ستبوءُ بالفشل، نتيجةً لتصدي الأوروبيين المسيحيين لها. وهنا برز الحلُّ جلياً أمامَ الصهاينة؛ فالصهيونية، حسب هرتزل، ستقيمُ دولةً لليهود، حيث ستكوُن هذه الدولةُ «جزءاً من متراسِ أوروبا ضدَّ آسيا، ومحطةً للحضارةِ في مواجهةِ البربريةِ»^(١).

إنَّ الدولةَ اليهوديةَ، بحسبِ فهمِ هرتزل في روايتهِ الفانتازيةِ «الأرضُ القديمةُ الجديدة»، ستنافسُ الأوروبيين أنفسهم في لعبتهم الحضارية، حيث ستكوُن المستعمرةُ الاستيطانيةُ فضاءً لتحوُّلِ اليهود. إذن، كي يصبِحَ اليهودُ أوروبيين يجبُ عليهم أن يخرجوا من أوروبا، حيثُ بإمكانهم العودةُ إليها والانضمامُ لها عبرَ محاكاةِ ثقافتِها، ولكن عن بعدٍ جغرافي. فإن كان اليهودُ آسيويين في أوروبا، ففي آسيا سيصبحون أوروبيين^(٢). كما يؤكِّدُ هرتزل أنَّ الموضوعَ غيرُ مقتصرٍ على نقلِ اليهودِ «من مناطقٍ متحضرةٍ إلى الصحراء» فحسب، بل إنَّ التحوُّلَ اليهوديَّ سيجري في قلبِ الحضارة، وعليه يستنتجُ هرتزل بأننا، أي اليهود، «لن ننحطَّ إلى طورٍ أدنى، بل سنرتقي إلى طورٍ أعلى»^(٣).

في المستعمرةِ الاستيطانيةِ لن يكوُن اليهودُ قذرينَ وخبيثاءَ وطُفيليينَ وكساليِّ ومؤمنينَ بالخرافاتِ وضعفاءَ ومخثنين، كما وصفتهم الصهيونيةُ واللاساميةُ على حدِّ سواء، بل سيكونونَ مجدينَ ومؤمنينَ بالعلمِ وأقوياءَ وعقلانيينَ

(١) المصدر السابق، ٩٦.

(٢) See Herzl, Old New land

(٣) Herzl, The Jewish State, 82

ونظيفين ومتحضرين، أي باختصار، أوروبين^(١).

عندما التقت الصهيونية بعرب فلسطين، توسع مشروعها التحويلي، وبينما أرادت الصهيونية تحويل اليهود إلى أوروبين، فقد دفعت بزخم تاريخي، أرادت من خلاله تحويل عرب فلسطين إلى يهود في جغرافيا لاسامية مزاحة. سنرى كيف أن ديمومة هذا النبض اللاسامي في الفكر المسيحي الأوروبي في القرن التاسع عشر، والذي نُقل إلى، واستُدخل من قبل، الصهيونية اليهودية، سينظم معظم الرؤية الثقافية الصهيونية والمشاريع السياسية المرتكزة عليها في القرن القادم^(٢). إذن فالمشروع الرئيسي للتحويل الثقافي الذي أنشأته الصهيونية وقامت عليه، كان تحويل اليهودي لا إلى الأوروبي فحسب، بل إلى الأوروبي اللاسامي. وقد فهمت الصهيونية جيدًا أن مناداتها بهذا التحويل هي الإثبات الوحيد على أروبيتها. وعززت المحرقة اليهودية هذه المعتقدات في الفكر الصهيوني؛ الذي أصر بدوره على أن فقط اليهود الذين استجابوا لدعوة الصهيونية بالتحويل في داخل مستعمراتها الاستيطانية هم الذين قد نجوا من القدر الذي واجهه اليهود الذين أصرّوا على شرطهم الشتاتي (أو اليهودي بعبارة أخرى). وهنا يكمن ازدياد الصهيونية للشتات ولضحايا المحرقة^(٣). ولكن المشروع الصهيوني كان قد تشعب إلى شعبتين: بتحويلهم اليهودي إلى

(١) حول تحويل اليهود إلى رجال ذكوريين وأقوياء، انظر Paul Breines, *Tough Jews: Political Fantasies and the Moral Dilemma of American Jewry* (New York: Basic Books, 1991).

(٢) On the gentile history of Zionism, see Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983).

وحول استدخال الصهيونية للاسامية، انظر Nathan Weinstock, *Zionism: False Messiah*, trans. And ed. By Alan Adler (London: Ink Links, 1979), 44 - 45.

(٣) حول الصهيونية وعلاقة إسرائيل بالمحرقة اليهودية، انظر: Tom Segev, *The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust*, trans. By Haim Watzman (New York: Hill and Wang, 1993). Hannah Torok-Yablonka, «The recruitment of holocaust survivors during the war of independence,» *Studies in Zionism* 13 (1) (1992); Peter Novick, *The Holocaust in American*

الأوروبي اللاسامي (أو إلى «اللايهودي» كما علّق طبيبُ النفس الإسرائيلي بنيامين بيت - هالحمي)^(١)، أصبح ضروريًا للصهيونية تحويلَ الفلسطينيّ العربيّ إلى يهوديّ أوروبّا المختفي لتوّه.

الاستيطان الكولونيالي

من أجل تحويل اليهود إلى أوروبيين في آسيا، سعت الصهيونية إلى تزويدهم بحشد من المهن التي مُنعت عنهم بتفاوت خلال إقامتهم في أوروبا، وذلك في المجالين الزراعي والعسكري على وجه التحديد، لتخلق منهم بذلك عمالاً منتجين وغزاة ذكوريين من «الصبرا» بضربة واحدة^(٢). أمّا ما سيمنحهم هذه الفرص فهي أرض آسيوية «مستعادة» من قبل الصهيونية كإرث لليهود الجدد ممّن افترضتهم «أجدادهم العبرانيين». لذلك سيصبح الحفر في الماضي العبري الذي سيستخدم كأساس لمستقبل اليهود، مهمّة مركزية في المشروع الصهيوني^(٣)، إذ إنّ الصهيونية قد وعت جيّدًا استحالة

Life (New York: Houghton Mifflin, 1999); Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators: A Reappraisal* (Westport, CN: Lawrence Hill, 1983); and Norman Finkelstein, *The Holocaust Industry* (New York: Verso, 2000).

Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins: Reflections of the History of* (١) *Zionism and Israel* (London: Pluto Press, 1992), 129. في هذا الصدد، يفسّر جورج فريدمان أنّ إسرائيل تشكّل نوعًا جديدًا من الاندماج مسؤولاً عن إنتاج «أجيال من الأغيار الناطقين بالعبرية». انظر Georges Friedmann, *The End of the Jewish People?* (New York: Doubleday, 1967), 243 - 245.

(٢) إنّ مصطلح صبرا يشير إلى أبناء المستعمرين الاستيطانيين من اليهود الأوروبيين المولودين في فلسطين. وتعني الكلمة «ثمرة الصبار» والتي يقال إنّها تمثّل اليهودي الجديد (الذكر بالتحديد)، والذي يكون صلبًا من الخارج ورقيقًا من الداخل. حول تاريخ مصطلح الصبرا انظر الفصل الأول.

(٣) حول المرتكزات الأيديولوجية والممارسة الفعلية للأركيولوجيا الإسرائيلية، انظر Nadia Abu El Haj, *Facts on the Ground: Archeological Practice and*

استمرار تعريف اليهود بالتعابير القبليّة أو الدينيّة إذا ما أرادوا أن يصبحوا أوروبيين، بل عبر لغة العرق والأمة، وبذلك تمّ تحويل الأصول الدينيّة لليهوديّة عبر هذا السياق إلى أصولٍ قوميّة وعرقية، وأصبح ملوك العبرانيين القدماء أسلافًا لليهود المعاصرين. وقد بات هذا متاحًا في بداية القرن عبر استثمار الصهيونيّة لعلم الإحصاء الجديد، الذي أصرت الصهيونيّة على إدماجه ضمن ما كان يعرف سابقًا بعلم اليهوديّة (Wissenschaft des Judentums)، وتحويله إلى العلم اليهودي (Judische Wissenschaft). أدار آرثر روبين مكتب الإحصاء اليهودي، الذي أنشئ في برلين عام ١٩٠٤ ليثبت علميًا كيف أنّ اليهود شعب وعرق^(١). وكان اهتمام روبين منصبًا على علم تحسين النسل وقد نال «جائزة رفيعة» لدراسة حول علم الوراثة^(٢)، ثم جرى تعيينه بعد عقد من الزمن كممثل للجنة التنفيذية الصهيونيّة في فلسطين^(٣). وبحسب دراسة حديثة أجراها المفكر الإسرائيلي شلاف ستولرلس، تبين أنّ أعضاء بارزين في المؤسسة الطبيّة الصهيونيّة في فلسطين قد أيدوا طوال عقد الثلاثينيّات، «خصاء المرضى النفسيين، ودعم التناسل بين العائلات (المحسوبة على طبقة المثقفين)، وتحديد حجم العائلات من أصولٍ شرقيّة [مзраحي]» و«الحيلولة دون... حياة أشخاص لا جدوى منهم»^(٤)، ممّا أثار دهشة صحيفة «هاآرتس» الإسرائيليّة كون «هذه المقترحات ليست من برنامج ما لنظام الرايخ الثالث بل أطروحات لشخصيات بارزة في المؤسسة الصهيونيّة لأرض إسرائيل في غضون فترة

Territorial Self-Fashioning in Israeli Society (Chicago, IL: University of = Chicago Press, 2001).

See Mitchell B. Hart, *Social Science and the Politics of Modern Jewish Identity* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2000), 56 - 73.

.See Laqueur, *A History of Zionism*, 152 (٢)

(٣) المصدر السابق.

(٤) كما اقتبست لدى Tamara Traubmann, «Do not have children if they won't be healthy,» *Ha'aretz*, June 11, 2004.

الانتداب البريطاني»^(١). والحال أنّ هذه الأفكار ستستمرّ في إلهام الحركة الصهيونيّة منذ ذلك الحين وصولاً إلى وقتنا الحاضر، متجلىّة كأوضح ما يكون في بحثها اليأس المعاصر عن «علامات جيّنة» يهوديّة^(٢).

إنّ المبادئ القوميّة الأوروبيّة عن الدم والأرض (blut und boden) ستشكّل الدليل الموجّه لاختراع الصهيونيّة لليهود كأمة لها أرضها. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، كان البند الأوّل في أجندتها استعمار هذه الأرض واستيطانها، فيما يقوم المستوطنون اليهود بتحويل هذه الـ «نحالات أبوت»، أو أرض الأجداد، من صحراء آسيويّة «مهجورة» و«مهملة» إلى حقول أوروبيّة خضراء يانعة مليئة بالغابات والأشجار - موضع الفخر الدائم لليهود الإسرائيليين. وهكذا لم تخدم رواية هرتزل المستقبلية الأرض القديمة - الجديدة (التنويланд) كمخطّط فانتازي لهذه الجهود فحسب، بل إنّ صورة اليهودي ذاتها كحامل للحضارة الأوروبيّة المسيحيّة إلى جغرافيا بربريّة قد باتت تعريفية للحجج السياسيّة الصهيونيّة أيضاً. وقد أوضح حاييم وايزمان عام ١٩٣٠ هذا المشروع بالشكل التالي: «إنّنا نرغب تجنّب العرب، قدر المستطاع، المعاناة التي مرّ بها كلّ عرق متخلّف لدى مجيء أمة أخرى أكثر تطوّراً»^(٣).

كـ

ولكن، بما أنّ الفلسطينيين قد قرّروا مقاومة هذه المهمة التمدينيّة، فإنّ وايزمان الذي سيصبح لاحقاً أوّل رئيس لإسرائيل، يصف المهّمات المطروحة أمام الصهيونيّة لسحق مثل هذه المقاومة بالصورة التالية: «نهضت من جهة قوى الدمار، قوى الصحراء، ومن الجهة الأخرى، تقف بثبات قوى

(١) المصدر السابق.

(٢) حول بحث الصهيونيّة عن «علامات جيّنة» يهوديّة واستثمارها المستمرّ في الاختلاف العرقي المتميّز لليهود، انظر: بحث ناديا أبو الحاج الذي سينشر قريباً.

Quoted in Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: (٣) Croomhelm, 1979), 71.

الحضارة والبناء، إنها الحرب القديمة للصحراء في مواجهة الحضارة، لكن لن يقف في وجهنا شيء»^(١).

وبالتأكيد لم يقف؛ فقد وصلوا ليدمرّوا معظم المجتمع الفلسطيني وليطردوا غالبية سكّانه، لكن بقي الكثير من القلق والتوجّس يشوب المكوّن الصهيوني المتعلّق بالآثار المتبقّية الدالة على الفلسطينيين، والآثار المزعومة للبرانيين التي أصرت الصهيونية على إمكانية حفرها والكشف عنها. وهكذا فإنّ كلمات موسى دايان الشهيرة اليوم حول ما حلّ بالقرى الفلسطينية لا تشي بالدمار اللاحق بالماضي غير اليهودي لفلسطين فحسب، بل أيضًا بإنتاج ماضٍ يهودي طوته الصهيونية في العبرانية، لذلك تحتل كلماته الإعادة:

«بُنيت القرى اليهودية في مكان القرى العربية، إنكم لا تعرفون حتى أسماء تلك القرى العربية، وأنا لا أوممكم، لأنّ كتب الجغرافيا تلك لم يعد لها وجود، ليس فقط أنّ تلك الكتب قد تلاشت، بل إنّ القرى العربية ذاتها ما عاد لها وجود أيضًا، ظهرت نحال في مكان محلول، جفعات في مكان جبّتا، وحلّت ساريد محلّ حنيفة، وكفار يهوشوا في مكان تل شمان، ليس هنالك من مكانٍ واحدٍ مبنيٍّ في هذا البلد ولم يكن مأهولاً بسكّان عرب في ما مضى»^(٢).

لم تكن عملية المسح وإعادة الكتابة هذه اعتباطية على الإطلاق، بل كانت مخطّطة جيّدًا منذ بداية الاستعمار بتأسيس «لجنة تسمية الأماكن» التابعة

Colonial Office (CO) 733/297/75156/II/Appendix A, extract from (١) Weizmann's speech, April 23, 1936, Great Britain, Peel Commission Report, 96 - 97, cited in Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al Husayni and the Palestinian National Movement* (New York: Columbia University Press, 1988), 73.

(٢) «هاآرتس»، ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٩، مذکور لدى David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (New York: Nation books, 2003), 221.

للصندوق القومي اليهودي، والتي أُعيدت تسميتها بعد عام ١٩٤٨، لتصبح «اللجنة الإسرائيليّة لتسمية الأماكن»^(١)، وقد تواصلت إعادة التسمية الصهيونيّة بكامل قوتها بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربيّة وقطاع غزّة^(٢)، فيما استمرّت الأسماء الجديدة وتواصلت بعد اتّفاقيّة أوسلو، وهكذا ما زالت الضفة الغربيّة تحمل أسماءها الصهيونيّة المستخرجة حفرًا، «يهودا والسامرة»، بحيث تُوظّف هذه الأسماء في الحكومة والصحافة الرسميّة من قبل زعماء الليكود والعمل وأتباعهم على حدّ سواء.

كما لم يتواصل الإصرار على الأسماء الجديدة المستخرجة حفرًا فحسب، بل إنّ المشروع الكولونياليّ الذي شكّل الدافع الأصليّ للصهيونيّة لم تقلّ حدّته أيضًا، فقد بدّل الاستيطان الصهيونيّ الكولونياليّ أراضي فلسطين منذ عام ١٩٤٨، وذلك من خلال إنشاء قرى ومدن جديدة على أنقاض وآثار حيوات فلسطينيّة، فيما استوطن المستعمرون من اليهود الأوروبيّين تلك الفضاءات الفلسطينيّة التي لم تُدمر عبر تحويلها إلى مواقع يهوديّة أوروپيّة، وبذلك تستحقّ كلمات المؤرّخ الإسرائيليّ، توم سيجيف التي سبق الاستشهاد بها، في سجالة حول الجهود الكولونياليّة المُبكرة للناجين من المحرقة لدى وصولهم إلى فلسطين، الإعادة:

«اندلعت حرب الاستقلال، وفجأة توقّرت عشرات الآلاف من البيوت... فرّ مئات الآلاف من العرب، أو طُردوا من منازلهم. أُخليت

(١) انظر: Saul Cohen and Nurit Kliot's «Israel place-names as reflection of continuity and change in nation building,» *Names: Journal of the American Name Society*, 29 (3) (September 1981). كان الصندوق القومي اليهودي وما زال المنظّمة الصهيونيّة التي تملك كافة الأراضي التي «استحوذ» عليها اليهود في فلسطين.

(٢) انظر: Saul Cohen and Nurit Kliot's «Place-names in Israel's ideological struggle over the administered territories,» *Annals of the Association of American Geographers*, 82 (4) (1992).

مدن بأكملها ومئات القرى التي أُعيد إسكانها في وقت قصير بالمهاجرين الجدد الذين بلغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ في نيسان/أبريل ١٩٤٩؛ أغلبيتهم من الناجين من المحرقة، كانت لحظة درامية في الحرب من أجل إسرائيل، ولحظة مخيفة في ابتذالها أيضًا، مركزة كما كانت في الصراع على المنازل والأثاث. شعب حرّ - أي العرب - استوطنوا المنفى، وأصبحوا لاجئين معدمين؛ في حين استولى لاجئون معدمون - أي اليهود - على مكان المنفيين كخطوة أولى في حياتهم الجديدة كشعب حرّ، وبذلك خسرت مجموعة كلّ ما تملك، فيما عثرت الثانية على كلّ ما يلزمها - موائد، وكراسٍ، وخزائن، وأوانٍ، ومقالٍ، وصحون، وملابس أحيانًا، وألبومات صور عائلية، وكتب، وراديوهات وحتى الحيوانات المنزلية الأليفة، حيث اقتحم أغلب المهاجرين البيوت العربية المهجورة دون توجيه، ودون تنظيم، ودون إذن، فسقطت البلاد لعدّة أشهر في سباق محموم للاستيلاء على كلّ ما يمكن الاستيلاء عليه، والذي يصل أولاً يأخذ أكثر، وقد حاولت السلطات لاحقًا إيقاف السرقة والسيطرة على توزيع المنازل، إلا أنها وصلت متأخرة عمومًا، حيث استولى المهاجرون على دكاكين العرب ومتاجرهم. وسرعان ما بدت بعض الأحياء العربية مثل القرى اليهودية في أوروبا ما قبل الحرب، بوجود الخياطين، وصنّاع الأحذية، وتجار الأقمشة والملبوسات - أي كافة الحرف اليهودية التقليدية^(١).

وبالإضافة إلى ذلك، ستحوّل الصهيونية هذه القرى إلى مواقع أوروبية صرفة بنكهة عبرية، أدمجتها في الهوية اليهودية الجديدة. وبهذا فإنّ الصهيونية لم تعاود الاستحواذ على التاريخ الديني والديني للعبرانيين من بروتستانتية أوروبية منكبّة على الاستيلاء على فلسفة العبرانيين الدينية فقط، بل تبنت لنفسها أيضًا التراث الإغريقي المتوهم أوروبيًا، على أساس من التزامها الحضاري الأوروبي. وبهذه الروح تمّ توحيد الانقسام الانشقاقي بين

. Tom Segev, *The Seventh Million*, 161 - 162 (١)

المبادئ الأخلاقية المسيحية واليهودية بعد الحرب العالمية الثانية، ليندرج تحت ما بات يُسمّى بالإرث الأخلاقي اليهودمسيحي المشترك بين كافة المتحضّرين^(١).

وقد دامت المسألة الفلسطينية طوال التاريخ الصهيوني ما قبل الدولة كمسألة قومية وكمسألة أرض أيضًا، إذ إنَّ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، دفع بعملية استعمار مطّردة، سجّلت بغزوها للضفة الغربية وقطاع غزّة عام ١٩٦٧ جهدًا مكثفًا مُنح زخمًا أكثر قوّة منذ توقيع اتّفاقية أوسلو، وذلك بتضاعف عدد المستوطنين الكولونيين اليهود منذ عام ١٩٩٣ في الأراضي التي ما زالت محتلّة. ولكن فيما يتواصل الاستعمار الصهيوني، كذلك تتواصل المقاومة الفلسطينية، لذلك فإنّ ديمومة المسألة الفلسطينية باقية مستمرة، طالما المشروع الكولونياليّ الصهيوني قائم ومستمرّ.

العنصريّة

في الوقت الذي كانت الصهيونيّة تُحوّل فلسطين إلى أرض العبرانيين القدماء، والتي من ثم سُبّعاد ترزيمها بحلّة جديدة كأرض اليهود المعاصرين والمستقبلين، دَفعت الصهيونيّة بمشروعها الثقافي إلى الوجود أيضًا. إذ إنَّ هدف الصهيونيّة كان ضمان أوروبية إسرائيل ولا آسيويّتها، أو بعبارة الصهيونيّة، «لا مشرقيتها»، ذلك أنّ اللوم في احتمال مشرقة الجغرافيا الآسيوية المُحوّلة أوروبية حديثًا، لم يُلق على عاتق ديمومة الآثار والأجساد الفلسطينية داخل الفضاء اليهودي الأوروبي المُعلن حديثًا فحسب، بل وإنّما بصورة أكثر ترويعًا على الاختطاف الصهيوني لليهود العرب في قلب مشروعها. فالهاجس والقلق اللذان تسبّب بهما اليهود العرب، كما أوضحت

(١) عن أصول التعبير المستحدث «التراث اليهودي - مسيحي»، انظر: Novick, *The Holocaust*, 28.

إيلا شوحط^(١)، كانا بضخامة ذلك الذي سببه الفلسطينيون، مضافاً إليه «قطعان» العرب المحدقين بهذه الواحة الجديدة للثقافة الأوروبية - أو ما يدعوه الإسرائيليون اليوم «حيّ الجوار الخطر»^(٢). إلا أنّ ذلك لم يحل أبداً بين الصهيونية والاستحواذ على ثمار الأرض التي أنتجها الفلاحون الفلسطينيون؛ ففي هذا السياق، ادّعت الصهيونية لنفسها الأطباق الفلسطينية، وأطباق بلاد الشام عموماً مثل الحمّص والفلافل والتبولة والمفتول (الذي بات يُعرف في الولايات المتحدة وأوروبا «بالكسكوس الإسرائيلي»)، وقامت أخيراً بفرم طبق السلطة الفلاحية الفلسطينية (فيما بات يُسمّى بمطاعم نيويورك اليوم «بالسلطة الإسرائيلية») منتحلة إياها جميعاً كأطباق وطنية لها.

لقد جرى تصوير الفلسطينيين بطرق مختلفة، وإن كانت مترابطة في سلسلة الأيديولوجيات الصهيونية، من هرتزل إلى مناحيم بيغن فأرييل شارون، ففي حين صوّره هرتزل كشعب «قذر» يبدو مثل «قطاع الطرق»^(٣)، رآهم مناحيم بيغن مثل «وحوش تمشي على قدمين»^(٤)، ويلاحظ هنا التناظر التام بين النعوت المعادية للسامية الملصقة باليهود الأوروبيين وتبنيها من قبل الصهيونية

(١) انظر: Ella Shohat, *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation* (Austin, TX: University of Texas Press, 1989) and her «Sephardim in Israel: Zionism from the standpoint of its Jewish victims,» *Social Text* 19/20 (Fall 1988), 1 - 35.

(٢) إنّ وصف «الجوار الخشن» هو المفضّل لدى بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (وربّما القادم). انظر على سبيل المثال، محادثاته مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، في لندن، حيث أخبرها «بأننا نعيش وسط جوار خشن». إنّ سجلّ الاجتماع متوقّف في الموقع الإلكتروني للسفارة الأميركية في إسرائيل www.usembassyisrael.org.il/publish/peace/archives/1997/me1114b.html

(٣) Herzl, *Old New Land*, 42

(٤) Menachem Begin, speech to the Knesset, quoted in Amnon Kapeliouk, «Begin and the 'Beasts'.» *New Statesman*, June 25, 1982.

في وصفها للفلسطينيين. وبينما سعى هرتزل إلى «نقل السكّان المعدمين» إلى البلدان المجاورة، فإنّ بن غوريون والقيادة الصهيونيّة قد نفّذوا هذه المهمّة بنجاح عام ١٩٤٨، عندما قاموا بطرد غالبية السكّان الفلسطينيين، وبنجاح أقلّ عام ١٩٦٧ لدى طردهم لبضعة مئات من الآلاف فقط، ذلك أنّ قدرة اليهود الإسرائيليّين على احتمال «الغرباء القذرين» فيما بينهم له حدود. فبحسب تقرير نشر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن المؤسّسة الإسرائيليّة للديموقراطية: «بدءاً من عام ٢٠٠٣، أعرب أكثر من نصف اليهود في إسرائيل (٥٣٪) بشكل صريح عن أنّهم ضدّ المساواة الكاملة مع العرب؛ فيما قال ٧٧٪ بوجوب توفّر أغلبية يهوديّة في القرارات السياسيّة الحاسمة... بينما اعتقدت الأغلبية (٥٧٪) بوجوب تشجيع العرب على الهجرة»، وهي إشارة مُقتنعة للطرد أو «الترانسفير»^(١)، الذي يُعتبّر ممارسة رئيسيّة في البرنامج الصهيوني لتحويل الفلسطيني إلى اليهودي. إذ إنّهُ عبّر آليّة الطرد، يتحوّل الفلسطيني المرتكز على الأرض بين ليلة وضحاها إلى يهودي الشتات التائه بلا أرض، والذي لا تكتنّ له الصهيونيّة سوى الاحتقار. فبينما كان تبني الأستمولوجيا المعادية للسامية في النظر إلى الفلسطينيين قد نظّم لقاء الصهيونيّة عموماً مع هؤلاء السكّان من الفلاحين في الغالب، أصبح الطرد الجسدي الأداة الرئيسة في تناول الصهيونيّة وإسرائيل من أجل تنفيذ هذا التحوّل.

ولكن بالرغم من جهود الصهيونيّة، إلّا أنّها كانت عاجزة عن طرد كافّة الفلسطينيين، لذلك حوّلت من تبقى منهم داخل إسرائيل إلى غرباء على أرضهم، وأخضعتهم منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٦ إلى العيش في ظلّ

(١) انظر موقعهم في www.idi.org.il/english سجّل هذا الاستطلاع زيادة في الدعم اليهودي لطرد الفلسطينيين. بينما سجّل استطلاع سابق أجراه مركز جافي الإسرائيلي للدراسات الاستراتيجية، في ٢٢ آذار مارس ٢٠٠٢، أنّ ٤٦ بالمائة من اليهود الإسرائيليّين يدعمون الطرد.

نظام عسكري وعنصري يذكّر بحياة اليهود الأوروبيين، في ظلّ أسوأ أنظمة الحكم المعادية للسامية^(١)، - وهنا لا تختلف مذبحه كفر قاسم عام ١٩٥٦، والتي قُتل فيها سبعة وأربعون مواطناً فلسطينياً إسرائيلياً (كلهم من المدنيين العُزّل) رمياً برصاص الجنود الإسرائيليين عن الكثير من المذابح المنظّمة التي سقط ضحيتها اليهود الأوروبيون^(٢). ومنذ عام ١٩٦٦، يعيش أولئك السكّان في ظلّ نظام من الحكم المدني القائم على التمييز العنصري، ممّا يُعيد إلى الأذهان التجارب الأقلّ تطرّفًا التي عايشها اليهود الأوروبيون في ظلّ قوانين متحيّزة ومعادية للسامية^(٣). أمّا بالنسبة للسكّان الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وغزّة، اللتين احتلتّهما إسرائيل عام ١٩٦٧، فإنّها قد حوّلت أراضيهم ومنازلهم إلى غيتوات مطوّقة ومسوّرة ومحاطة بعصابات من المستوطنين الكولونياليين اليهود والجيش الإسرائيلي. ولكن كي يتمكّن اليهود المعادون للسامية من جعل «الصحراء» الفلسطينية تُزهر، كان لا بدّ من محو دلائل الزراعة الفلسطينية، ولهذه الغاية تولّت إسرائيل اليهوديّة تصحير الأرض الفلسطينية، بحيث يُهندس الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود لاقتلاع مئات الآلاف من أشجار الزيتون الفلسطينية في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، علاوة على تدمير الآلة العسكريّة الإسرائيليّة مؤخرًا لأربعة ملايين متر مربع من الأراضي المزروعة، ضمن أمور أخرى، لإثبات أنّه لن يُسمح للفلسطينيين بالعيش إلّا في الصحراء^(٤). إذ لا يُمكن إلّا لليهود المعادين

(١) انظر Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976).

(٢) انظر Hirst, *The Gun and The Olive Branch*, 312 - 314.

(٣) See Uri Davis, *Israel: An Apartheid state*, (London: Zed Press, 1987).

(٤) ذكرت وزارة الزراعة الفلسطينية أنّ عدد الأشجار المقتلعة ٣٧٤,٠٠٠ في الأشهر الثمانية الأولى للانتفاضة التي اندلعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. بينما تذكر مصادر =

للسامية فقط العيش في صورة أوروبية زائفة من التلال الخضراء والسهول، أما الفلسطيني المَهوّد فليس عليه العيش إلاّ في الصحراء، وذلك إذا سُمِح له بالحياة أصلاً.

استطاعت إسرائيل أن تَسْتَنسِخ مختلف الظروف التي عانى اليهود الأوروبيون في ظلّها أفسى ظروف معاداة السامية، من خلال فرض ظروف مشابهة على مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، مصحوبة بانعطافة هامة: إذ أصبح اليهود الآن هم اللساميين الذين يقومون باضطهاد سَكّان هُودُوا حديثاً، أما الفلسطينيون المطرودون فقد عاشوا حقاً حياة مشابهة بامتياز لتلك التي عاشها اليهود في أوروبا القرن التاسع عشر، وبعض من القرن العشرين، من حيث إنهم يواجهون في تلك البلدان التي مَنَحَت الفلسطينيين حقوقاً قانونية متساوية، كما في الأردن، تحيزاً غير رسمي على كافة مستويات الدولة، مع حملات سياسية من قبل المتطرفين تدعو إلى طردهم أو «إعادتهم إلى وطنهم» - وهو مصطلح لا يفوت أولئك الذي يستوعبون تاريخ الحملات اللسامية الداعية لطردهم من أوروبا^(١). أما في تلك البلدان التي رفضت منحهم حقوقاً متساوية، كما في لبنان مثلاً، فإنهم يقبعون ويذوون في مخيمات اللاجئين منذ ستين عاماً بدون حقوق، إلى جانب المضايقات المستمرة من الشرطة والحملات العسكرية لذبحهم و«إعادتهم إلى وطنهم»^(٢). وحتى فلسطينيو الشتات من أولئك الذين بحثوا

أخرى مثل *Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy*، ١٩٩٥، ٢٢٧ شجرة، وذلك كما أدرج في موقع www.miftah.org/report.cfm

(١) حول الفلسطينيين في الأردن، انظر: Joseph Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan* (New York: Columbia University Press, 2001) Chapter 5.

(٢) حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، انظر: وديع سعيد، «The Obligations of host countries to refugees under international law: the case of Lebanon,» in

عن الاندماج في أوطانهم الجديدة يُحال بينهم وبين ذلك بانتظام في أغلب مواقع الشتات، بحيث بات تحويل الفلسطينيين إلى يهود يَتَمَوَّضُ بالضبط في هذه النظائر والتماثلات. أما تَحَوُّلُ النعت المعادي للسامية «يهودي قدر» إلى الإهانة اليهودية الإسرائيلية المفضلة في وجه الفلسطينيين، على صورة «عرب قدرين» أو «عربيم ميلوخلخيم»، فإنما يُغْلَفُ ويُلَخَّصُ هذه العملية على أكمل وجه.

إلا أن تحويل الفلسطينيين إلى يهود لا يعني أنه قد بات بمستطاعهم الاقتراب من أجدادهم الفلسطينيين العبرانيين، بل على النقيض من ذلك، فمن خلال هذا الاستحواذ الصهيوني، على وجه الدقة، على تاريخ الفلسطينيين العبرانيين كأجداد لليهود الأوروبيين المتحوّلين إلى لاساميين، فقدّ العرب الفلسطينيون تمامًا أي ارتباط بأسلافهم من العبرانيين. ففي حين يستطيع جيرانهم من المصريين، والأردنيين، واللبنانيين، والعراقيين أن يسردوا تاريخًا قوميًا يمتدّ إلى الفراعنة، والأنباط، والفينيقيين، والبابليين، ليس بمستطاع الفلسطينيين طرح أيّ ادّعاء قومي بماضي فلسطين، إذ إنهم بعد أن أصبحوا مُحوّلين جُددًا إلى يهودية شتاتية بدون أرض، فقدوا المدخل والاتصال بماضي أرض مستعمرة من قبل يهود عبرانيين معادين للسامية. وليس بمستطاعهم المطالبة والادّعاء بأسلافٍ استخرجتهم الصهيونية حفرًا ليكونوا أسلافًا حصريين لليهود، بحيث باتت هذه العملية لا تختلف عن تلك التي اختُطِفَ فيها أنبياء إسرائيل من التراث اليهودي إلى المسيحية. إلا أن المفارقة المخزية للصهيونية على وجه الخصوص، أن نكتشف بهذا الصدد، أن ديفيد بن غوريون الشاب قد سلّم عام ١٩١٨ بأنّ الفلاحين الفلسطينيين هم من كانوا حقًا أحفاد اليهود الذين بقوا في فلسطين، وأنّه برغم الفتح الإسلامي، فقد تمسك أولئك الفلاحون بتقاليد أجدادهم العبرانيين، كأوضح

= Naseer Aruri (ed.), *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001).

ما يكون في احتفاظهم بالأسماء ذاتها لقراهم^(١)، حيث يمضي بن غوريون إلى حدّ الجزم بأنّه:

«على الرّغم من الكثير من الاختلاط، إلّا أنّ أغلب الفلّاحين [الفلسطينيين] في غرب فلسطين موحدون في الشكل الخارجي وفي الأصول، ويسري في عروقهم بدون شكّ الكثير من الدم اليهودي - من الفلّاحين اليهود الذين تخلّوا عن تقاليدهم وشعبهم في زمن الاضطهاد والقمع المرّوع للحفاظ على التصاقهم وولائهم لأرض اليهود^(٢)».

بغضّ النظر عن رؤية بن غوريون المُبكّرة والمنسيّة الآن، إلّا أنّ ثوابت الفكر الصهيوني تتواصل باطراد، من كتاب «دولة اليهود» لهرتزل إلى «مدينات إسرائيل» (دولة إسرائيل) الحيّة والمزدهرة التي تأمل بأن تصبح نهائياً وإلى الأبد Palestinenser-rein (نظيفة من الفلسطينيين)، حيث يبدو أنّ هذه الرغبة الصهيونيّة بالنقاء القومي والعربي والديني غير الملوث بالآخر لا تحيد كثيراً عن سابقاتها الأوروبيّة القوميّة المعادية للسامية.

لقد كانت أوربّة الدولة هدفاً واضحاً منذ البدء، إذ تصوّر هرتزل الدولة وقد تبنت الألمانّيّة كلغة لها، وكذلك كأسماء لمدنها، حتى أنّه اقترح في روايته «نويدورف» كاسم لإحدى هذه المدن. كذلك رفض هرتزل الإيديشيّة كلغة للمستعمرة الاستيطانيّة كونها لغة «غيتو» و«رطانة مشوّهة بائسة»^(٣)، في

David Ben-Gurion and Itzhak Zvi, *Eretz Yisrael be'Avar vebeHayyah* (١) (Eretz Israel in the past and the present) translated from the Yiddish by D Niv (Jerusalem: Yad Yitzhak Ben Zvi Publishing, 1979), 195-206. وقد نُشر

الكتاب بالإيديشيّة أولاً عام ١٩١٨ تحت عنوان «فلسطين في الماضي والحاضر». (٢) المصدر السابق، ٢٠١. أوّد أنّ أشكر جيل النجّار لمساعدته في ترجمة هذا الاقتباس عن العبريّة.

.Herzl, *Jewish State*, 146 (٣)

حين أظهر مجدّدو العبريّة في أوروبا الشرقيّة فهمًا أفضل للأوربة من هرتزل الأوروبي الغربي، الذي سعى إلى المحاكاة العمياء، بحيث أصروا على لغة قديمة في أرض قديمة، مُردّدين أصداء المبادئ القوميّة الأوروبيّة الدم والأرض. ولكن بالرّغم من إصرار علماء اللغة العبريّة على أنّ عبريّة علمانيّة جديدة قد تخدم بشكل أفضل كلغة لليهود المُحلّصين حديثًا، معرّزة دمج اليهود القدماء باليهود المعاصرين، إلّا أنّهم قد توجّسوا حول لفظ العبريّة؛ ففي هذا المجال، وكما رأينا سابقًا، يُصرُّ فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الصهيونيّة التصحيحيّة، في مقاله «اللهجة العبريّة» عام ١٩٣٠ على أنّ:

«هنالك بعض الخبراء ممّن يظنّون أنّ علينا تقريب لكنتنا من اللهجة العبريّة، لكن هذا خطأ، فبالرّغم من أنّ العبريّة والعربيّة لغتين ساميّتين، إلّا أنّ هذا لا يعني بأنّ آباءنا قد تحدّثوا [بـ] (لكنة عربيّة)... فنحن أوروبيون وأذواقنا الموسيقيّة أوروبيّة، مذاق روبنشتاين، مندلسون وبيزّه^(١)».

فيما عبّر بن غوريون عن قلقه من إضعاف اليهود المغاربة للتحوّل الثقافي لليهود الأشكناز إلى أوروبيين معلنًا: «لا نريد أن يصبح الإسرائيليّون عربيًا، فنحن ملزمون بمحاربة روح المشرق، التي تفسد الأفراد والجماعات، والمحافظة على القيم اليهوديّة الأصيلة كما تبلورت في الشتات [الأوروبي]»^(٢). وقد أبدت صحيفة «هآرتس» قلقها عام ١٩٤٩ من أنّ بعض اليهود العرب كانوا «في منزلة أدنى ممّا عرفناه عن العرب السابقين في «إريتز يسرائيل»»^(٣)، لذلك تمّ ابتكار عمليّة ثقافيّة كاملة لتمدين اليهود غير

(١) فلاديمير جابوتنسكي، «اللكنة العبريّة»، تل أبيب: هاسيفير، ١٩٣٠، ٤ - ٩، مذكور لدى Shohat, *Israeli Cinema*, 55.

(٢) Sammy Smootha, *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkley and Los Angeles, CA: University of California Press, 1978), 86 - 88.

(٣) آريه جيلبلوم، «هآرتس»، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩.

الأوروبيين، بغض النظر عن مدى إخفاقها، وذلك من أجل «تطويرهم»^(١).

فكما بيّن مايكل سلتزر في كتابه الكلاسيكي «أرئينة الدولة اليهودية» *The Aryanization of the Jewish State*، بأنّ اللاسامية الألمانية قد باشرت بتأثير دومينو، بدأ في ألمانيا وانتهى في فلسطين. فبينما كانت معاداة السامية الألمانية قد اعتبرت اليهود الألمان قذرين وماكرين وقروسيين ومختئين، فإنّ اليهود الألمان سوف يُسقطون مثل هذه الصور على Ostjuden - اليهود الأوروبيين الشرقيين - في الكثير من أوصافهم، ومن ثم جاء دور Ostjuden لاستخدام هذه النعوت في وصف اليهود العرب^(٢). وبالرغم من أنّ سلتزر لم يتابع سجاله ليشمل الفلسطينيين، إلّا أنّهم سيصبحون الهدف النهائي لمثل هذا الإحلال، إذ إنّ السكّان اليهود ضمن المستعمرة الاستيطانية، وبغض

(١) انظر: «Shohat, «Sephardim in Israel». وانظر أيضًا: الفصل الثالث.

(٢) Selzer, *Aryanization*, 86. بينما رسم اللاساميون الألمان يهود ألمانيا وأوروبا الشرقية على أنّهم رأسماليون قساء وأثرياء ومشتهون لمهن الآريين وثرواتهم، فإنّهم صوّروهم أيضًا على أنّهم فقراء وقذرون، وملطّخون للنقاء الآري، وشيوعيون مخربون. إنّ التناقضات في اللاسامية الألمانية داخلية بحسب أيديولوجيتها المحددة حول العنصرية، وليست ناجمة بالضرورة عن آية فروقات ملحوظة بين يهود أوروبا الشرقية غير المندمجين ويهود ألمانيا المندمجين. فقد عرّف اليهود الألمان المندمجون من خلال قوالب سعت إلى إظهار تماثلهم الواضح على أنّه مختلف جوهريًا، وبذلك كشفت «محاولات تماهيهم» على هذا الأساس. بينما عرّف اليهود غير المندمجين، سواء كانوا ألمانيًا أو أوروبيين شرقيين، من خلال قوالب أكدت غيريتهم الملحوظة (ملبسًا، عرقًا، بشرة، أنفًا، وهكذا). ويمكن تحديد نوعين من القولية، مجموعة تستهدف اليهود الألمان، والأخرى اليهود الشرقيين (الآوست يودن). إلّا أنّ ذلك لم يكن ثابتًا باستمرار (حيث كانت المجموعتان تندمجان في واحدة بالغالبة) وذلك من جهة، فيما لم يكن هذا هو الحال إطلاقًا تاريخيًا (عندما اعتبر اليهود الأوروبيون كافة على أنّهم متشابهون). أضف إلى ذلك أنّ قولبة اليهودي المنحظ، اليهودي الطفيلي، والأثنوي، واليهودي الخليع، من بين صفات غيرها، قد انطبقت على اليهود من المجموعتين في آن معًا في اللاسامية الألمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

النظر عن أصولهم العرقية، قد استدخلوا هذه الأبتمولوجيا المعادية للسامية في وصفهم للفلسطينيين.

إنّ هذه ليست ببساطة بنية فوقية عصابية ابثليت الصهيونية بها؛ بل هي الأبتمولوجيا المؤسسة التي تستند إليها. فإذا كانت الصهيونية قد انطلقت من رفض كلّ ما هو يهودي لصالح الثقافة الأوروبية، فإنّ مهمتها البيداغوجية كانت بالتالي تحويل كافة اليهود إلى ذلك النموذج. لذلك، ومن أجل تسويق جهودها في استعمار فلسطين أمام عالم أوروبي مسيحي، ستقدّم الصهيونية اليهود على أنّهم حاملو الثقافة الأوروبية إلى أرض مُثقلّة بالسكّان البرابرة «الطفيليين»، ممّن أهملوها وحولوها إلى صحراء. حيث يتمّ الآن إحلال الكثير ممّا أسقطته اللسامية على اليهود الأوروبيين على العرب الفلسطينيين، الذين اعتبروا تجسيدًا للخصال التي أصرت الصهيونية واللامسامية على أنّها قد تجسّدت سابقًا في يهود الشتات. فمسألة «إهمال» الفلسطينيين لأرض فلسطين التي كانوا قاطنين «طفيليين» لها ليس بغريب عن الفكرة المعادية للسامية التي وصفت اليهود الأوروبيين بأنهم مستهلكون غير منتجين يعيشون «طفيلياً» على المجتمع المسيحي الأوروبي.

لكن، حتى عندما تتطابق بعض التماثلات بين الممارسات المعادية للسامية والصهيونية تمامًا مع بعضها البعض، لا تُبدي الصهيونية وإسرائيل كما لم تبديا في السابق، أيّ تحرّج من ذلك، فأقلّ ما يقال بحق الجنود الإسرائيليين اليهود اليوم، هو أنّهم أتباع مخلصون للسامية، كما سألينّ تاليًا، لكن هذا ليس بالتطوّر الجديد، بل يعود إلى نقطة في الوراثة حيث المشهد البدئي لاقتران الصهيونية اليهودية باللامسامية، ويتجلى ذلك بأوضح صورته في فكر هرتزل، الذي كتب في مذكراته عام ١٨٩٥ أنّ اللسامية كانت «مفهومة تمامًا» وكانت «صحّية» أيضًا «ومفيدة للشخصية اليهودية». ويضيف

مفسراً أن اللاسامية قد شكّلت «تربية لمجموعة بالجملة»، ثم يتكهن أنه «بالتجربة العملية والمعاناة»، سيجري «استدخال محاكاة داروينية»^(١). وسوف ينتقل هرتزل لاحقاً لرعاية تحالفات مع المعادين للسامية في زمانه، وما تزال أسسه المنطقيّة حاضرة إلى يومنا هذا، حيث عثر الجنود الإسرائيليّون المنخرطون في قمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ضدّ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، على إلهام بيداغوجي في سابقة لاسامية، وذلك بحسب ما نقلته صحيفة «هاآرتس» الإسرائيليّة:

«من أجل الإعداد المناسب للحملة القادمة، قال أحد الضباط الإسرائيليّين العاملين في المناطق [المحتلّة] منذ زمن ليس بالبعيد «إنّه من المُبرّر بل من الضروري في واقع الأمر، استقاء العبر من كلّ مصدر ممكن، فإذا كانت المهمّة هي السيطرة على مخيم اللاجئين المكتظّ بالسكّان، أو السيطرة على حيّ القصبّة القديم في نابلس، وإذا كان من واجب قائد المهمّة أن يقوم بتنفيذها من دون ضحايا على الجانبين، فإنّ عليه أولاً أن يحلّل وأن يستبطن دروس المعارك السابقة - بما في ذلك، ومهما بدا ما سأقوله صادمًا للأذن، حتى كفيّة قتال الجيش الألماني في غيتو وارسو»، وقد أفلح الضابط في صدم الآخرين حقاً، أقلّه، ليس لأنّه لم يكن وحده من قام بهذه المقاربة، فباتفاق الكثير من رفاقه أنّه من أجل إنقاذ الإسرائيليّين اليوم، من الصائب استخدام المعرفة الناجمة عن هذه الحرب الرهيبة، والتي كان ضحاياها من أقربائهم»^(٢).

أما الممارسة الأحدث، والمتمثّلة في تدوين الأرقام على أذرع آلاف

(١) Herzl, Complete Diaries, Vol. 1, 10

(٢) أمير أورين، «على أبواب ياسر غراد»، «هاآرتس»، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

الفلسطينيين المحشورين في المعتقلات الإسرائيلية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢،
فقتضي المزيد من التوضيح على أن الأعمال النازية السابقة لا تعمل كرادع
وإنما كنموذج تعليمي للجيش الإسرائيلي^(١).

إن هذه العنصرية الصهيونية تنبثق بوضوح من سابقة معادية للسامية تم
ببساطة استبدال موضوعها. لذلك فإن ديمومة المسألة الفلسطينية مرتبطة
عضوياً بديمومة المسألة اليهودية، والتي قد تحقّق حلّها الصهيوني عبر
الإحلال. إلا أن الصهيونية لم تقتنع تمامًا بأن مشروعها الاستعماري
الاستيطاني كافٍ لتحويل اليهود إلى أوروبيين، لما كان هدفها الأسمى تطبيع
اليهود وجعلهم أسوياء، والذي لا يتحقّق إلا بتحويلهم إلى أوروبيين معادين
للسامية، وذلك بنظرهم إلى يهود الشتات بعيون لاسامية. والأمثلة على ذلك
وفيرة، فكما ناقشنا سابقاً، ينسجم الازدراء الصهيوني للشتات اليهودي، كما
لضحايا المحرقة الذين اعتبرتهم ضعفاء سلبين، مع المصطلح العبري الشعبي
الجديد لكلمة «مخنت»: «صابون»، ذلك المصطلح الذي ظهر في أعقاب
الحرب العالمية الثانية، عندما انتشرت روايات حول تحويل اليهود إلى
صابون على يد النازية^(٢). كذلك الناجون من المحرقة تمّت رؤيتهم عبر
المنظار المعادي للسامية، حيث يتحدّث بن غوريون نفسه عن الناجين على
أنهم «أناس ما كانت ستكتب لهم النجاة لو لم يكونوا على هذه الصورة -
قساة، وأشراراً، وأنانيين، وأنّ ما عانوه هناك قد أدّى إلى تدمير ما تبقى من
خصال حميدة لديهم»^(٣). ففي هذا السياق، كان الإنجاز الصهيوني هو

(١) جدعون ألون وأوري نير، «موفاز: جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يتوقف عن كتابة
الأرقام على أذرع المعتقلين»، «هاآرتس»، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢) انظر 128 - 129، *Beit-Hallahmi, Original Sins*.

(٣) Quoted in Peter Novick, *The Holocaust*, 69.

بالضبط هذا المسخ لليهودي إلى اللاسامي، ولهذا فإن ديمومة اللاسامية كمرشد إستمولوجي داخل الصهيونية يعلل الكثير من ديمومة المسألة الفلسطينية.

القومية

إن الصهيونية هي في المقام الأول أيديولوجيا قومية على طريقة التقليد الرومانسي الأوروبي، وإن كانت وافداً متأخراً لهذا التقليد. إذ إن تأثير الرومانسية الألمانية (شاملة فلاسفة من أمثال هيردر وفيخته من بين آخرين)، وحركة الشباب الألمان (التي كانت الصهيونية محاكاة لها)، بالإضافة إلى الفكر والنظريات التطورية حول العرق والانحطاط في نهاية القرن، قد شكّلت معظم البنية الأيديولوجية الصهيونية. وقد دعا ماكس نورداو، منظر الانحطاط بامتياز، والذي كان أحد الفلاسفة الآباء للصهيونية، إلى إعادة بعث اليهود «المنحطين»^(١)، فيما كان نورداو حريصاً على التأكيد «أننا لن نصبح آسيويين هناك [في فلسطين]، وذلك فيما يتعلّق بالدونية الأثروبولوجية والثقافية، أكثر ممّا أصبح الأنجلو سكسون هنوداً في أميركا الشمالية، أو هوتنتوت في جنوب إفريقيا، أو أعضاء في قبائل البابوا في أستراليا»^(٢).

(١) في هذا الصدد، انظر مقالته الهامة «يهودية العضلات» وهي ترجمة "Muskeljudentum" وقد نشرت في الأصل في *Juedische Turnzeitung* (حزيران/يونيو ١٩٠٣)، وأعيدت طباعتها في كتاب Paul Mendes-Flohr and Jehuda Reinharz (eds.), *The Jew in the Modern World: A Documentary History*, 434 - 435 (Oxford: Oxford University Press, 1980).

(٢) Yosef Gorny, *The Arab Question and the Jewish Problem* (Tel Aviv, Am Oved, 19850, 39).

إنَّ الصهيونيَّة، كغيرها من القوميَّات، مؤسَّسة على ثنائيَّة من الذات والآخر من أجل مشروعها الهويَّاتي identitarian. والجدير بالذكر في هذا الشأن هو كيف أنَّ اللاسامي وليس اليهودي هو ما يُشكِّل الذات لدى الصهيونيَّة، فيما اليهودي هو الآخر الذي يجب أن تُبنى الذات الجديدة في مواجهته، إذ إنَّ الصهيونيَّة، من خلال استدخال الذاتِ اللاساميَّة، تتبنَّى أبستمولوجيَّتها برمتها، بحيث ترى في اليهودي كلَّ ما ليس في الهويَّة الصهيونيَّة الجديدة. ويترجم ذلك في المعجميَّة الصهيونيَّة بنبذ يهودي الشتات لصالح اليهودي الإسرائيلي المبني على الأرض، والذي تمَّت قلبته على غرار اللاسامي في معارضته لكيثونة يهودي الشتات بحدِّ ذاتها. فإذا كان اللاسامي يسعى إلى طرد يهودي الشتات جسديًّا وإبادته، فإنَّ اليهودي الإسرائيلي ملتزم بمشروع مماثل، وقد باتت المساندة الصهيونيَّة الممنوحة للأنظمة المعادية لليهود في طردها اليهود إلى إسرائيل مادَّة معلومة للتاريخ^(١)، ولا يضاهاها في الأهميَّة سوى التزام الصهيونيَّة بإبادة يهودي الشتات أنطولوجيًّا إن لم يكن جسديًّا، ذلك أنَّ اليهودي الصهيوني الجديد مُشكِّل أنطولوجيًّا في معارضة لكلِّ الأشياء اليهوديَّة شتاتيًّا (والتي كانت تُشكِّل في أغلب الأحوال، الكثير من الوجود اليهودي عند نشوء الصهيونيَّة)،

(١) حول تعاون الصهيونيَّة مع النازية، انظر: Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators: A Reappraisal* (New York: Lawrence hill, 1983) . . حول تعاونهم مع الحكم في العراق ومصر من أجل بلورة نزوح اليهود العراقيين والمصريين، انظر: Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, 281 - 297. حول تعاونهم مع الجنرالات الأرجنتيين الذين اتَّبَعوا سياسات لاساميَّة تستهدف اليهود الأرجنتيين في أواخر السبعينيَّات وبدايات الثمانينيَّات، انظر: مقابلة جاكوبو تيمرمان مع صحيفة «هاعولام هازيه» الإسرائيليَّة، ٢٢ كانون الأوَّل/ديسمبر ١٩٨٢، ومذكورة في Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston MA: South End Press, 1983), 110.

بحيث يتمّ النظر إليها من خلال منظار اللاساميّة. لكن، كما تفسّر شوحط، تبقى الصهيونيّة من خلال محاولتها لكبح يهودي الشتات داخل ذاتيّتها الجديدة، في حالة قلق دائم وخوف من عودة المكبوت بالمعنى الفرويدي^(١). ومن خلال إخراج هذا القلق من داخلها وإسقاطه على الفلسطينيين، كيهود الشتات الجدد، تضمن الصهيونيّة استمراريّة توازن ذاتيّتها الجديدة وذلك عبر قمعهم. وهكذا، فإنّ ديمومة قمع الصهيونيّة للفلسطينيين ضروري لكي تتمكّن من الحفاظ على البنية الأنطولوجيّة لهويّتها الجديدة، والتي تخشى بدونها أن يعود يهودي الشتات المستبطن ليقضّ مضجعها، ممّا يذكّرنا هنا بالصيغة السارتريّة حول ضرورة اليهودي من أجل الكينونة الأنطولوجيّة للأسامي.

لكنّ الصهيونيّة هي أيضًا حركة كُولُونياليّة أضحت ممكنة بواسطة عالم أوروبي مستعمر، أمّلت الصهيونيّة في مساعدته وتوسيعه في آن معًا. وقد تركت نهاية الكُولُونياليّة الرسميّة، والتي بلغت أوجها بتحرير الجزائر عام ١٩٦٢ واستقلال مستعمرات البرتغال الإفريقيّة (شاملة أنغولا والموزامبيق) عام ١٩٧٥، إسرائيل لتناطح إلى جانب روديسيا وجنوب إفريقيا على أنّها المستعمرات الاستيطانيّة الوحيدة المتبقّية في آسيا وإفريقيا. أمّا بقاؤها كأخر مستعمرة استيطانيّة منذ عام ١٩٩٤ فلم يكن وضعًا مطمئنًا لإسرائيل، لمّا كانت الشوفينيّة القوميّة للمجتمع الإسرائيلي، وعسكرته البالغة، وأيديولوجيّته العنصريّة التفوقيّة، تُخفي قلقًا متزايدًا حول موقعها في العالم^(٢). إلّا أنّ تحويل الصهيونيّة لليهودي إلى أوروبي لاسامي يظلّ

(١) Shohat, «The Sephardim in Israel».

(٢) حول النزعة التفوقيّة العنصريّة اليهوديّة في إسرائيل وتأمّرها مع اللاساميّة، انظر الفصل التاسع.

العنصر المطمئن في استراتيجيتها المثابرة من أجل حشد الدعم الغربي المستمر.

إنّ الشكل الذي تطرح إسرائيل نفسها من خلاله، على أنّها امتداد لأوروبا، يفسّر أغلب التأييد الذي حازت عليه المستعمرة الاستيطانية من أوروبا وأميركا في غضون القرن الماضي. وقد عبّر هرتزل عن فهم جيد للأمر عندما تنبأ بأنّ المعادين للسامية سيكونون المناصرين الأقوى للصهيونية: «إنّ حكومات كافة الأقطار المبتلاة باللاسامية ستكون شديدة الحماس في دعمنا لتحقيق ما نصبو إليه من [ال] سيادة»^(١)، وبالفعل «لن يسهم اليهود الفقراء فقط» في تمويل هجرة يهود أوروبا، «بل المسيحيون الذين يرغبون بالتخلّص منهم أيضًا»^(٢). علاوة على ذلك «سينضمّ اللاساميون المخلصون... إلى جانب زعمائنا في الإشراف على نقل ممتلكاتنا»^(٣). أمّا فهمه لدور اللاسامية في الجهود الصهيونية فلا يمكن أن يكون أوضح من هذا، حيث يؤكّد دونما خجل: «سيصبح اللاساميون أفضل أصدقائنا المعتمدين، وستصبح البلدان اللاسامية حليفة لنا»^(٤).

إنّ ديمومة اللاسامية في الفكر الأوروبي الأميركي اليوم، إلى جانب كرهها المستمر لشخص اليهودي، هو بالضبط مصدر الدعم الأوروبي والأميركي لليهود اللاساميين القاطنين في إسرائيل. وليست مصادفة على الإطلاق في هذا الصدد، أن تكون الأصولية المسيحية المعادية للسامية هي أشدّ مناصري إسرائيل في الولايات المتحدة، فالصهيونية قد وعت ذلك

(١) Herzl, *Jewish State*, 93

(٢) المصدر السابق، ١٢٢.

(٣) المصدر السابق، ١١٢.

(٤) Herzl, *Complete Diaries*, 1: 94

تماماً، كونها قد بنت مشروعها بالكامل على هذا التوقع والافتراض الصائب.

وتشير الصهيونية إلى مقاومة الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني، ومطالبته بإنهاء العنصرية والكولونيالية الإسرائيلية، وتحويل إسرائيل إلى دولة لاعنصرية، ثنائية القومية، على أنها «معاداة للسامية». لكنّ المفارقة في صهيونية معادية للسامية تصوّر الفلسطينيين على أنهم اللاساميون الفعليون ليست لعبة رطانة بيانية بسيطة، وإنما أمر حاسم في صياغة الصهيونية للرأي العام اليهودي، سواء في إسرائيل أو على المستوى العالمي. فإذا كانت اللاسامية الأوروبية، وإلى جانبها الصهيونية، قد استهدفتا اليهودي الآسيوي في أوروبا، فإنّ المقاومة الفلسطينية، المكناة «لاسامية» من قبل الصهيونية، تستهدف على نحو مماثل اليهودي المتأوّرّب في آسيا، ذلك أنّ ما تطالب به المقاومة الفلسطينية هو تفكيك أوربة اليهودي؛ وتدعو إلى تخلي الصهيونية عن اللاسامية الأوروبية كمصدر لإلهامها، بمعنى أنّ ما يُنادي به الفلسطينيون هو أسىة يهود إسرائيل الأوروبيين، بحيث ينظرون إلى أنفسهم ليس على أنّهم في الشرق الأوسط فقط، بل منه أيضاً. وبعملهم هذا، يضرب الفلسطينيون قلب المشروع الصهيوني، أي أوربة اليهودي في محيط آسيوي، غير أنّ ما يحكم إصرار المنظرين الصهاينة على مشروعهم هو رفضهم عودة الآسيوي في اليهودي، لعلمهم أنّ ما سينجم عنه هو خسارة الدعم الأوروبي والأميركي.

ذلك أنّ الصهيونية لم تناضل طوال مئة عام من أجل تحويل اليهودي إلى اللاسامي كما يصبح بهذا جزءاً من أوروبا، فقط لكي تُهزَم على يد «اليهود الجدد». ولهذا إنّ إصرارها على قمع الفلسطينيين هو إصرارها بذاته على كبح اليهودي في داخلها. وهكذا فإنّ الالتزامات الأميركية والأوروبية

اللاسامية لدعم اليهود المنزوعة عنهم يهوديتهم في إسرائيل، تقع في قلب المسألة الفلسطينية، لذلك فإن ديمومة المسألة الفلسطينية، هي فعلياً ديمومة المسألة اليهودية، حيث لا يمكن حلّ كلا المسألتين إلا برفض اللاسامية، التي ما زالت تجتاح معظم أوروبا وأميركا وما زالت تعبئ كره الصهيونية نفسها ليهودية اليهود والفلسطينيين.



مكتبة
t.me/soramnqraa

وَوَظَّفَ الكَاتِبُ المُنْهَجَ التَّارِيخِيَّ وَقَدْرَاتِهِ النِّقَدِيَّةَ النِّصِيَّةَ فِي شَرْحِ الأَحْدَاثِ الَّتِي عَاشَهَا فِي العَقْدِ وَنِصْفِ العَقْدِ الأَخِيرِينَ، وَالتِّي تَنْدُرُجُ فِي الحَدِثِ الكَبِيرِ المَتَعَلِّقِ بِاسْتِعْمَارِ فِلَسْطِينَ وَأَثَارِهِ عَلَى المَسْتَعْمِرِ وَالمَسْتَعْمَرِ، رَافِضًا أَيَّ تَكَاوُفٍ مَنطِقِيٍّ أَوْ تَارِيخِيٍّ بَيْنَهُمَا كـ"طَرَفِينَ"، بِمَا فِي ذَلِكَ مَا يَاقُومُ عَلَيهِ مِنْ حَدِيثٍ عَنِ عَمَلِيَّةِ سَلامِ. وَإِذَا كَانَ تَفْكِيكُ الخُطابِ الصِّهْيُونِيِّ فِي المَسْأَلَةِ اليَهُودِيَّةِ ذَاتِهَا وَتَجاها الفِلَسْطِينِيِّينَ وَمَتَجِّهَ الاستِيطانِيِّ العَنصَرِيِّ فِي فِلَسْطِينَ الأَهَمُّ الأَوَّلُ لِمَقالاتِهِ هَذِهِ، فَإِنَّهُ لا يَتَرَدَّدُ فِي تَوجِيهِ النِّقْدِ (لا اللوم) إِلَى الضَّحِيَّةِ، وَمَا أُنتِجَتْهُ عَلاقتُها بِالمَسْتَعْمِرِ مِنْ وَعَمِيٍّ مَشوَّوٍ عِنْدَ المُنْتَقِبِينَ وَالفَنائَاتِ الطِّفْلِيَّةِ العِناشَةِ عَلَى القَضِيَّةِ، ثُمَّ عَلَى عَمَلِيَّةِ السَّلامِ. يُعِيدُ الكِتَابُ الأَعْتِبارَ إِلَى مَفاهِيمِ نُحَيْتٍ جَانِبًا فِي فِترَةِ تَراجِعِ المَشروعِ الوِطْنيِّ الفِلَسْطِينِيِّ بِاعتِبارِها شِعاراتِ. فَهُوَ يُثَبِّتُ أَنَّ تَنجِيحَها هِيَ الحُكُومَةُ بِالإيديولوجيَّةِ والخُضُوعِ لِعَلاقاتِ القُوَّةِ، وَأَنَّهُ لا يَمْكَنُ إِطْلاقًا فَهْمَ ما يَجْري دُونَ العِدَّةِ المَفهُومِيَّةِ المِثْلَةِ فِي العَنصَرِيَّةِ وَالاِسْتِعْمَارِ الاستِيطانِيِّ وَالفِصْلِ العَنصَرِيِّ وَالتَّحرَّرَ وَغَيرِها. إِنَّهُ يُعِيدُ إِلَيْها الأَعْتِبارَ فِي فَهْمِ واقِعِ اسْتِعْماريٍّ لا يُفْهَمُ دُونِها، وَيَتَطَلَّبُ تَجاهاها تَعَمِيَّةَ النَظَرِ عَنهُ وَتَشوِيَةَ الوَاقِعِ وَذاتِ.

عزمي بشارة

telegram @soramnqraa

telegram @palkotob

ISBN: 978-9953-89-126-2



9 789953 891262

دار الآداب

هاتف ٨٠٣٧٧٨ - ٨٦١٦٣٣

ص.ب ٤١٢٣ - ١١ بيروت